

٤١٥

ح ٠ ع حواشي في التوضيح المسمى بالتصريح ، تأليف ياسين بن زين الدين الشهير بالعليمي (-١٠٦١هـ) . بخط قاسم بن قنديل بن عبد العزيز الشقيري سنة ١١١٤هـ .
ج ٢ (٢٨٢ق) ٢١س ٢١ × ٥ر١٥سم
نسخة جيدة ، كلمة قوله بالحمرة ، خطها نسخ معتاد .
١٢٠ الاعلام ٩ : ١٥٥ ، دار الكتب المصرية ٢ : ١٠٣
١- النحو ، اللغة العربية أ- العليمي ، ياسين بن زين الدين -١٠٦١هـ ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- حاشية ياسين على التصريح بمضمون التوضيح .

٣٨١

الجزء الثاني من حواشي شرح التوضيح
المسمى بالتصريح للشيخ العالم العلامة
خالد الازهري تاليف سيدنا ومولانا
شيخ الاسلام والمسلمين المحقق المدقق
الشيخ يس ابن زين الدين العليمي
الحمصي رحم الله الجميع
ونفعنا بهم امين بجاه
محمد صلي الله عليه
وسلم امين
امين

في نوبة المذكور
قاسم

صار في نوبة الفقير اليه حرك شانه
عبد الخالق الزاوي
بالشراء الشرعي
سنة ١٢٣١

قيمة ٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد خاتم الانبيا والمرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين ونسال الله سبحانه تيسير اسباب الخير وحسن الخاتمة انه اكرم الاكرمين **هذا باب حروف الجر** قيل انما سميت بذلك لانها تجر معاني الافعال الى الاسما والاظهر انها سميت بذلك لانها تعمل اعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم وعملها الجر على الاصل من كون ما اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطي في الهمع لم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه ولو نصب لاحتمل انه بالفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الى الاسم **قوله** وهي عشرون حرفا بقي عليه حروف ذكرها شراح الالفية منها لولا اذا دخلت على ضمير غير مرفوع نحو لولاي ولولاك ولولاه فانها جارة للضمير عند الجمهور ولا تتعلق بشي وموضع المجرور رفع بالابتدا والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الاخفش انها غير جارة والضمير مبتدا واناب الضمير المخفوض عن المرفوع لكن رده في المغني بان الانابة انما وقعت في الضماير المنفصلة **قوله** بمعني من الابتدائية قال الدنوشري قال الحفيد قال ابن ولاد متى في لغة هذيل بمعني وسط يقولون جعلته متى كمه اي في وسطه انتهى فعلى هذا تكون اسما لا حرف جر فليتامل وينظر اهي معربة او مبنية انتهى واقول الظاهر ان ما قاله ابن ولاد لا يطرد عندهم لعدم ظهور كونها بمعني وسط في متى لجج فلعلها مشتركة والظاهر ان

الاسمية

الاسمية مبنية لمشابهتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التنزيهية بنيت لمشابهتها حاشا الاستثنائية فان فرض انها دايما بمعني وسط فهي معربة اذ لا مقتضي لبنايها **قوله** لعل الله قال الدنوشري هي باقية على الترجي ولا يتعلق بشي ولكن الظاهر انها في هذا البيت معناها الاشفاق مثل لعلك باخع نفسك **قوله** بجر الجلالة هي مرفوعة محلا على المشهور فيما جر بحرف زايد او شبهه وتقديرا على ما يقتضيه الفرق بين الاعراب المحلي والتقديري وما قررتم في معني الاعراب المحلي فانظر حاشيتنا على الفاكهي وقوله فضلكم خبر المبتدا **قوله** ولا يجوز الجر الخ قال الدنوشري الزرقاني اي ان لعل فيها لغات غير هذه الاربعة والجر انما هو بهذه دون تلك عندهم انتهى وما ذكره الش مستفاد من قول المص ولهم في لامها الخ فانه ظاهر في ان هذه اللغات خاصة بلعل الجارة فكان على الش ان ينبه على ذلك **قوله** ان تقدر كي مصدرية على هذا ينبغي اذ الظهرة ان بعدها ان تقدر بدلا من كي **قوله** وسبعة تختص بالظاهر قد بينا في الحواشي وجه ذلك وحكمة انقسام هذه السبعة الى الاقسام الاربعة فراجعها

فصل **قوله** واما على تضمين الفعل الخ ظاهر صنيعه ان التضمين ليس تاويلا لعطفه على التاويل باو ولا يخفى انه تاويل فكان الاحسن ان يقول مؤول اما بحمله على الاستعارة واما بحمله على التضمين ثم هذا ظاهر ان كان التضمين قياسيا فان كان سماعيا كما هو المختار على ما مر في باب المفعول معه فلا مزية له على انابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل اسهل كما نص عليه

في المغني لا يقتضي مزية التضمين المطلوبة هنا لاخراج الكلام عن
كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام المص في المغني في تقرير
التضمين في مواضع يقتضي ان احد اللفظين مستعمل في معنى الاخر
لانه قال في وما تفعلوا من خير فلن تكفروه اي فلن تحرموه وفي ولا
تعزموا عقدة النكاح اي لا تنووا ثم حكى قوله انه اشراب لفظ معنى
اخر ان اللفظ مستعمل في معنى الاخر فقط فان هذا هو الموافق لذلك
التقرير وان احتمل انه مستعمل في معناه ومعنى الاخر وقول
ابن جني في الخصائص ان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع
الاخر ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فلذلك جيء معه
بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح في انه مستعمل في معنى الاخر
فقط وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لانه استعمل اللفظ في غير معناه
لعلاقة بينهما وقرينة كما سيتضح ذلك وهذا احد اقوال فيه وقيل ان فيه
جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى
المحذوف بالقرينة وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة
والمجاز وهو ظاهر قول المغني ان فائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين
فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول
جرى سلطان العلماء العز ابن عبد السلام فقال في كتاب مجاز القران
الفصل الثاني والاربعون في مجاز التضمين وهو ان يضمن اسم معنى
اسم لافادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله
حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق ضمن حقيق معنى حريص ليفيد
انه محقوق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل

فتعديه

فتعديه ايضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر قد قتل
الله زيادا عني ضمن قتل معنى صرف لافادة انه صرفه القتل دون
ما عداه من الاسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا انتهى المقصود
منه وفيه تصريح بان التضمين يجري في الاسماء بل صدر به وقول المغني
اشراب لفظ يشملهما فاقتصار السعد والسيد على بيانه في الافعال
جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالته في الافعال مجردة
عن الدليل وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى
غيره وعليه جرى صاحب الكشاف وعجيب للمص في المغني حيث نقل
كلامه بعد تعريفه التضمين بما مر فاوهم انه يرى بما يقتضيه ذلك
التعريف فتفطن له وقال السعد في تقرير كلام الكشاف وبيان انه
لا يرى بان في التضمين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه
مع استعماله في المذكور يدل على المحذوف ما نصه حقيقة التضمين
ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه ثم قال ان الفعل
المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من
الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية نحو احمد اليك فلانا معناه
احمده منهيا اليك حمده وقد يعكس كما يقال في يؤمنون بالغيب
يعترفون به مؤمنين انتهى وفي قوله مع فعل اخر حذف مضاف اي
مع حذف فعل فان قلت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف ومتعلق
المذكور لا بين الفعلين قلت لابد من المناسبة بينهما فلا يقال
ضربت اليك زيدا اي منهيا اليك ضربه ولا تكفي القرينة واعترض
عليه بان في كلامه تنافيا لان قوله مع فعل اخر يناسبه غير ملائم

لقوله مع حذف حال فان الثاني يدل علي ان المحذوف اسم هو حال
لا فعل بخلاف الاول واجيب بان في كلامه تغليبا واطلاقا للفعل
عليه وعلي الاسم او اراد بالفعل معناه اللغوي وكذا في قوله ان يقصد
بالفعل ولا يخفي سقوط هذا الكلام وبعده عن المرام وذلك
ان الداعي للسعد علي ما قاله العزار من الجمع بين الحقيقة والمجاز
والاصل تضمين الفعل لمثله فالملاحظة في ضمن المذكور مثله واشير
بالحال عند بيان المعني الي ذلك التضمين ولو قدر نفس الفعل كان
من الحذف المجرد ولم يكن المحذوف في ضمن المذكور وايضا في تقديره
تكثير للحذف وبهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال
وان منها العطف نحو الرفث الي نسائكم اي الرفث والافضا الي نسائكم
فقد غفل عن الباعث علي هذا القول علي انه لم يدع احد الحصر وقال
السيد ذهب بعضهم الي ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعني
الاخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته فتارة يجعل
المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه علي انه حال كما في قوله
ولتكبروا الله علي ما هداكم كانه قال ولتكبروا الله حامدين علي ما هداكم
وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كقولك احمد اليك
فلانا كانك قلت انهي اليك حمده او حالا كما يدل عليه قوله يعني
الكشاف عند الكلام علي قوله تعالي يومنون بالغيب اي يعترفون
فانه لا بد من تقدير الكلام اي يعترفون به مومنين اذ لو لم يقدر لكان
مجازا عن الاعتراف لا تضمينا انتهي وقوله علي انه حال وقوله والمذكور
مفعولا بمعني ان المذكور يدل علي ذلك كما يفيده قول السعد مع

حذف

حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر والظاهر ان السيد بني الامر علي
ذلك لانه لم يتعرض للرد عليه كما هو دابه عند مخالفته فانه مع قول
بعضهم ان في جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظر لان الفعل والجملة
لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق فالصواب كونه
جملة احمد حالا من فاعل انهي والمعني انهي حمده اليك حال كوني
حامدا له ويرد عليه انه ان اراد ان جملة احمد حال في التركيب ففاسد ا
و في المعني فالذي وقع فيه حالا انما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة
الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوني حامدا وقد ذكر
السعد ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان السيد لم
يقصد الرد عليه وانما اراد بيان وجه اخر ليفيد ان ذلك امر اعتبا ... ري
لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام السعد
والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق اخري منها ان يكون
مفعولا كما في قولهم احمد اليك الله اي انهي حمده اليك ومن العجب
ايضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبك
بلا سابك كباب التسوية وانت قد عرفت ان هذا حذف كما نص عليه
السعد لا سبك هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد علي
ان في احمد اليك زيدا تضمينا ووقع للمولي ابي السعود في اول
تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بان الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل
الي المنعوت بخلاف المدح وانه يرشد الي ذلك اختلافهما في كيفية
التعلق بالمفعول في حمدته ومدحته فان تعلق الثاني تعلق عامة
الافعال بمفعولاتها والاول مبني علي معني الانهاء كما في قولك كلمته

فانه معرب عما يفيده لام التبليغ في قولك قلت له ولا يخفى ان هذا مخالف
لكلام القوم ولم يثبت بشهادة من معقول او منقول فمن العجايب
نقل شيخنا الدنوشري له في رسالة التضمين وقوله وهو كلام حسن
ربما يوخذ منه ان الانهاء من مفهوم الحمد فتعلق الى به بالنظر لذلك
فلا حاجة الى ادعاء التضمين فيه فليتامل ذلك انتهى فان اراد بكونه حسنا
حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وان اراد حسنه من جهة المعنى فلم
يظهر فانه وان اطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يات فيه ببيان
المرام بقي هنا امران الاول ما اشار اليه السعد والسيد من اخذ الحال
من المحذوف او المذكور لا شك انهما وجهان متغايران عند من له في
التحقيق يدان وانما الكلام في انهما هل يستويان دايما او يترجح احدهما
في بعض الاحيان والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم رجحان
احدهما على الاخر بحسب المقام بل تعينه كما لا يخفى على من [illegible] القواعد
الكلام فيترجح اخذها من المحذوف في ولتكبروا الله على ما هداكم
وان جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشاف المعنى
لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين قال بعضهم لان
الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديث ان
تومن بالقضا فالمعنى ان تومن معترفا بالقضا لا ان تعترف بالقضا
مومنا لان ان والفعل تسبك بمصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قاله
الرضي في الكلام على ان ان تكسر وجوبا اذا وقعت حالا وان كان لا يخلو
عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما ياتي ولما يرد لان
عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يترجح اخذها من المذكور

كما اذا

كما اذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لافعلن فالمعنى اقسم بالله
عالما لافعلن لا عكسه لان اقسم جملة انشائية لا تقع حالا الا بتاويل
واسم الفاعل الواقع حالا قايم مقامها فيعطى حكمها ونحو فاماته الله
ماية عام لان التقدير البثه الله ماية عام مماتا لا اماته الله ماية
عام ملبثا لانه يلزم منه ان لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والا... صل
كونها مقارنة واما ما توهمه بعضهم من ان صلة المتروك تدل
على انه المقصود اصالة فمردود بانها انما تدل على كونه مرادا في
الجملة اذ لولاها لم يكن مرادا اصلا بل ان الصلة لا يلزم ان يكون للمتروك
كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسير اذ انتبذت من اهلها مكانا
شرقيا فانه فسر انتبذت باعتزلت وذكر انه متضمن معنى اتت
ومكانا ظرف او مفعول ولا شك ان قوله من اهلها متعلق بانتبذت
الذي بمعنى اعتزلت لا باتت ومما يتفطن له ان المراد بالصلة ماله
دلالة على التضمن لارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيشمل
ما اذا ضمن اللازم معنى المتعدي فان التعدية ح قرينة التضمين
لا ذكر الصلة واما اذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين
وبالعكس وتضمن العلم معنى القسم كما مر فان القرينة انما هو الجواب
الثاني هل الخلاف في كون التضمين سماعيا او قياسيا مبني على الخلاف
في انه حقيقة او مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك من
المجاز مبني على كون المجاز سماعيا اولا والذي يخطر بالبال انه على
القول بانه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين
اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز

قياسا قياسية هذا المجاز الخاص خلافا لبعضهم قال في التلويح المعتبر في
المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط
اعتبارها بشخصها حتي يلزم في احاد المجاز ان تنقل باعيانها علي اهل
اللغة وذلك لاجماعهم علي اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التي
لم تسمع باعيانها من اهل اللغة هو من طرق البلاغة وشعبها التي بها
ترفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان كذلك ولهذا لم يدونوا المجازات تدوينهم
الحقايق وتمسك المخالف بانه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة
لجاز نخلة لطويل غير انسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة و
وابالابن للسببية واللازم باطل اتفاقا واجيب بمنع الملازمة فان
العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضي ليس بقادح لجواز ان
يكون لمانع مخصوص فان عدم المانع ليس جزا من المقتضي وذهب
المص رحمه الله الي انه لم يجز نحو نخلة لطويل غير انسان لانتفا
شرط الاستعارة وهو المشابهة في اخص الاوصاف اي فيما له مزيد
اختصاص بالمشبه به كالشجاعة للاسد فاذا قيل الطول للنخلة
كذلك قلنا لعل الجامع ليس مجرد الطول بل مع فروع واغصان في
اعاليها وطراوة وتمايل فيهما انتهي ولا شك انه علي القول بان التضمين مجاز
فهو مجاز لغوي علاقته تدور علي المناسبة وهي مع انها ليست مما
نصوا عليه في العلاقات امر مشترك بين افراده لكن الذكي يرجعها
في كل موضع الي ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة وبذلك يمتاز
بعض الافراد عن بعض اخر والتخلف في بعض الافراد ان فرض لا يضر
كما علمت هذا ينبغي ان يحقق المقام وقل من حققه مع اطالة الكلام

ولنا

ولنا رسالة في التضمين فريدة حررناها في مبادي الاشتغال قبل الوقوف
علي افراده بالتصنيف ممن سبقنا وقصدنا بما حررناه هنا تتميم الكلام
عليه فلذا ارخينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله
لا يمل عند ارباب التفصيل وحيث كان الامر كذلك فنتمم الكلام
علي بقية الاول فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه ٥
السيد ان اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة
لكن قصد بتبعيته معني اخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك
اللفظ او يقدر له لفظ اخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من
الحقيقة التي قصد منها معني اخر يناسبها ويتبعها في الارادة وح يكون
واضحا بلا تكلف وهذا مبني علي ان اللفظ يدل علي المعني ولا يكون حقيقة
ولا مجازا ولا كناية والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب فذلك
ان الكلام قد يستفاد من عرضه معني ليس دالا عليه باحد الوجوه الثلاثة
المذكورة كما يفيد قولك اذيتني فستعرف التهديد وان زيدا قايم
انكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية انتهي والمراد
من التبعية في قوله لكن قصد بتبعيته التبعية في اللفظ كما
يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند
الكلام علي قوله اسد علي وفي الحروب نعامة لا ينافي تعلق الجار
به اذا لوحظ مع ذلك المعني ما هو لازم له ومفهوم منه من الجراة
والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمين ان في التضمين لا بد ان
يكون المعني المقصود من اللفظ تبعا مقصودا في المقام اصالة
وبه يفارق التضمين الكناية وفي هذا الوجه لا يكون المعني الملحوظ

ثبعا مقصودا في المقام اصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد على
وجه المبالغة وذلك يقتضي عن القصد الي وصف الجراة والصولة
مرة اخري انتهي وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين
ان قيد يتبعه في الارادة يخرج المعني الاخر عن حد الاصالة في القصد
والامر في التضمين ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه لو فرا انتهي
ومن العجب انه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة واما الاعتراض
علي ماقاله السيد بانه كيف يحمل اللفظ باعتبار معني لايدل عليه لان
اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين
مرادان علي طريق الكناية فيراد المعني الاصلي توصلا الي المقصود ولا
حاجة الي التقدير الا لتصوير المعني قال السيد وفيه ضعف لان المعني
المكني به قد لا يقصد وفي التضمين يجب القصد الي كل من المضمن
والمضمن فيه انتهي ولا يخفي ان قد علم القلة في عرف المصنفين
وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان اراد انه
لايقصد اصلا فممنوع لنص بعضهم بخلافه وان ارادا لتقليل او التكثير
لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته في بعض المواضع لاينافي ارادته
في بعض اخر وحاصل ما اشار اليه السيد ان الكناية في بعض
الاحيان لايقصد منها المعني الاصلي ولو كان التضمين منها لاستعمل
استعمالها في وقت ما ويجاب كما قال العصام بانه قد يجب في بعض
الكناية شي لايجب في جنسها ولذلك سمي باسم خاص انتهي فان
قيل اذا شرط في التضمين وجوب ارادة المعنيين فما في الكناية
لان المشروط فيها جواز ارادته اجيب بان المراد بالجواز الامكان

العام

العام المقيد بجانب الوجود لاخراج المجاز لا الجواز بمعني الامكان الخاص
لظهور ان عدم ارادة الموضوع له لامدخل له في خروج المجاز حتي لو وجب
ارادته خرج ايضا واورد بعضهم علي قول السيد ان التضمين يجب فيه
القصد الي المعنيين انه ممنوع وادعي انه وارد علي طريق الكناية قال
الا تري ان معني الايمان جعله في الامان وبعد تضمينه معني التصديق
لايقصد معناه الاصلي وارايتك بمعني اخبرني انتهي وهو باطل لما
انه مفوت لفائدة التضمين من اداء الكلمة مودي كلمتين وجعل ارايتك
بمعني اخبرني من التضمين غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان
علي طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمين قولا
اخر لو صح كان سابعا وهو ان دلالته غير حقيقة ولا تجوز في اللفظ
وانما التجوز في افضائه الي المعمول وفي النسبة الغير التامة ونقل
ذلك ابن جني وقال الا تري انهم حملوا النقيض علي نقيضه فعدوه
بما يتعدي به كما عدوا اسي بالباء حملا علي جهر وفصل بمن حملا علي
نقص ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته وانما هو تصرف في النسبة
الناقصة انتهي وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصايص
وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه في الخصايص
واستدل به لمذهب في التضمين جعله مغايرا لهذا وحمل النقيض علي
النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ولهذا قابله بعضهم
به فانه قال في المغني في بحث علي وقد تكلم علي قوله اذا رضيت علي
بنو قشير يحتمل ان يكون رضي ضمن معني عطف وقال الكسائي حمل
علي نقيضه وهو سخط نسال الله تعالي الرضي بغير سخط بفضله وكرمه عن
صح

وبقي قول اخران ثبت كان ثامنا واختاره المولى بن كمال باشا حيث
قال وبالجملة لابد في التضمين من ارادة معنيين من لفظ واحد على وجه
يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فان احد المعنيين تمام
المراد والاخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة وبما قررناه اندفع
ما قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة له على
الفعل الاخر وان كان في معنى الفعل الاخر فلا دلالة له على المعنى
الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن ان
يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب لان كلا من
المعنيين ههنا مراد بخصوصه انتهى المقصود منه ولا يخفى انه لم
يظهر انه قال الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمين لما اعترف به من
ان كلا من المعنيين مرادا بخصوصه ثم قال ان التضمين على المعنى
الذي قررناه لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل لانه لابد مشروط
بتعذر المعنى الحقيقي وهو غير متعذر نعم يلزم انه ادرجه تحت
مطلق المجاز وبين ان الحق انه ركن مستقل من اركان البيان كالكناية
والمجاز المرسل وان فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز
وفي قوله ان المعنى الحقيقي في التضمين غير متعذر نظر لانه متعذر
بواسطة القرينة كما عرف مما مر ولا بد من المصير الى المجاز او الجمع
بين الحقيقة والمجاز لان القرينة في المجاز انما تمنع من ارادة الحقيقة
فقط فاحفظه فانه مما يقع فيه الغلط ثم انه علم من كلامه ان في المذهب
الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض
الاقوال وهو القول الثاني المتقدم كما عرفت تحقيقه مما مر فدعوى

ان شبهة

ان شبهة الجمع في التضمين مطلقا واهية دعوى باطلة ولم يرد بذلك على
السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وانه كلام السيد لا يتوهم فيه
ذلك الجمع فمن قال انه اعترض عليه بذلك فقد افترى وحسبنا
الله ونعم الوكيل **قوله** ولا يجعلون ذلك شاذا قال الزرقاني لعل
الواو زايدة انتهى ولم يظهر لي وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف
عليه قوله محمل الباب كله **قوله** وحمل المانعون هذه الادلة الخ قال
في الجنى الداني فان قلت مما تضعف به نحو لله الامر من قبل ومن بعد قلت
ذكر ابن ابي الربيع في شرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو في الموضع
الذي يصلح فيه دخول منذ فلا يقع خلاف في صحة وقوع من هنا انتهى
ورايت بخط المصنف نصه ذكر ابن اياز في نتيجة القواعد قبل وبعد
يستعملان للزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى بهما المكان
لثلاثة اوجه امتناعهم من اضافتهما الى الفعل بخلاف سابك نحو من
قبل ان تاتينا والاخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي والوادي
قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظروف مكان كفوق وتحت انتهى
والجواب عن الاول انهما ليسا اسمين لشيء من اوقات الدنيا كالليل والنهار
والظهر والعصر وانما استعملا للدلالة على التقديم والتاخير فلم يكونا
اصلي الموضع للزمان فلذا لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث
انهم غلبوا عليهما حكم الصفات حين ترك موصوفها وهجر وهذا يصلح
جوابا عن الاول ايضا **قوله** من تاسيس اول قال في المغني ورده
السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير زمان انتهى يعني ان التاسيس
ليس مكانا فما معنى التاويل به الا ان يقال المقصود ان لا يكون الابتدا

في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان قوله من صلاة الجمعة قال
الدنوشري صحة هذا موقوفة على ان معنى الحديث ان المطر كان ابتداؤه صلاة
الجمعة لا اول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر ابتداؤه اول يوم الجمعة
فلا يتاتى هذا النقد بر فليتامل انتهى واقول في الحديث الذي في البخاري
ما يدل على ان ابتدا المطر وانتهاه صلاة الجمعة لان فيه ان اعرابيا قام والنبي
صلى الله عليه وسلم يخطب وشكى اولا قلة المطر وثانيا كثرته اوشكى
غيره الكثرة فراجعه قوله نحو من محمد الخ يمكن ردها في مثل ذلك للابتدا
في المكان كما بيناه في الحواشي قوله ولها ثلاثة شروط لم يشترطوا
في زيادة غيرها ذلك لانها ام الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لتقل
زيادتها قوله بهل خاصة كذا قيده ابو حيان في الارتشاف والمص في المغني
لكن لم يقيد ابن الناظم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والصفاقسي
فانهما نقلا في الكلام على قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية
بينة كلاما عن ابن عطية ونظرا فيه بان كم ان كانت خبرية فلا تزاد
من في الخبر وان كانت استفهامية فمتعلق الاستفهام المفعول الاول
لا الثاني الا ان يقال بجوازه لانسحاب الاستفهام على الجملة انتهى وهذا
صريح في جواز زيادة من بعد كم الاستفهامية كما لا يخفى قوله ولعل
الفرق الخ قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون هل دائما لطلب التصديق
لا يقتضي ان يكون ذلك خاصا بها فليتامل قوله اما فاعلا قال الدنوشري
قال بعضهم اعلم ان زيادة حروف الجر مع المنصوب احسن من زيادتها
مع المرفوع فقولك ما رايت من احد احسن من قولك ما قام من احد
والعلة في ذلك ان زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر

اما

انما تدخل لتعدي الافعال الى الاسما والتعدية انما هي للمنصوب واذا زدتها
في المرفوع اوقعتها في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل الى المرفوع
فكانت الزيادة مع المنصوب احسن قوله به يدخل فيه ما قاله ابو
حيان من انها تزاد في ظرف او مصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير
شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا منهما مفعول
به على الاتساع واعلم انه قال في المغني تقييد المفعول بقولنا
به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في
المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة
المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول
المطلق وجه وقد ذكروا ان ابا البقا خرج على زيادتها في المفعول المطلق
قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجعه قال
الدماميني قد يشكل قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع الخ بانه
قد سمع دخول من على مع كما حكاه من ذهبت من معه وقراة من قرا هذا
ذكر من معي بكسر ميم من ويجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند التي
يراد بها مكان الاجتماع او زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو بمعنا ها
في المفعول معه ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح ابو
البقا بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يجزونك من شيء وقال
ان من شيء بمعنى ضرر فلعل المص اطلق المفعول ليشمل المفعول
المطلق والشارح قيد بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا فتامل قوله او مبتدا
قال الدنوشري قال بعضهم تزاد من في الابتدا وفي الفاعل وفي اسم كان
وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي اول مفعولي ظننت وفي اول مفاعيل

مطلب زيادة من في اسم كان
ما كان على النبي من حرج

ظننت وفي اول مفاعيل اعلمت وفي اول معمولي اعطيت وفي ثانيهما وفي معمول مالم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع انتهى واقول من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الاية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله له اي ليس على النبي اثم فيما قدر الله له ولا يبعد ان يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله ظرفا وقول المولى ابي السعود اي ما صح وما استقام في الحكمة ان يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والاتيان بقيد مستغنى عنه وهو في الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب ان يكون بمعنى الاثم فتدبر قوله نعته على المحل هذا بنا على ان المجرور بحرف زائد اعرابه محلي وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وهو وان وقع التصريح به في كلام كثيرين مشكل كما بيناه في حاشية الفاكهي قوله قد كان من مطر قال الدنوشري هذا سمع من كلامهم وسمع ايضا قد كان من حديث فخل عني قيل من في الموضعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال ان يكون الفاعل في الموضعين ضمير يعود على اسم الفاعل اي قد كان هو اي كائن من مطر ويحتمل ان يكون ذلك على الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقد خرج ذلك ايضا على ان التقدير قد كان شيء من مطر فحذف الفاعل واقيم المجرور مقامه فهو من اقامة الصفة من مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم

منه

منه ان يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا ان ما نقله بعض اصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من ان ذلك محله مالم يتم غيره مقامه مردود فليتامل وقوله فهذا التخريج فاسد الى اخر ما علل به الفساد قد يمنع بان هذا المخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن ان يكون مراده ان هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام موصوفها بعد حذفه ولعل هذا مراد قايله انتهى اقول كانه اراد ببعض المشايخ الشهاب القاسم فقد قال ذلك فيما كتبه بهوامش ابن الناظم في اخر باب النعت واعترضه بعض الفضلا بانه ان اراد بما سد مسده ما يصلح للفاعلية فالجار والمجرور ليس كذلك وان اراد ما يحل محله مطلقا اشكل انهم في قوله تعالى ثم بدا لهم الاية احتاجوا الى التاويل ما امكن ولو صح ما ادعاه لما احتاجوا اليه واجيب باختيار الثاني لكن المراد ما قام مقامه مع كون فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الاية قوله والثاني نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة قال الدنوشري كونها في هذه الاية للظرفية مخالف لقول البيضاوي انها فيها لبيان اذا فتح تكون من لبيان الجنس قوله وزاد في المغني الخ لم يرد ذلك على وجه يقتضي اختياره لانه نظر في كثير منه ففي كلام الشارح ايهام ما لا ينبغي قوله وهو الفصل الخ قال في المغني بعد ان نقله عن ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز

والظاهر ان من في الابتين للابتدا او بمعني عن قوله ينظرون من طرف الخ
قال في المغني والظاهر انها للابتدا وقال الدماميني ان اريد بكون
الطرف الذي للنظر فمن بمعني البا كما قال يونس وليس لظاهر كونها
للابتدا كما قال المص وان اريد ان الطرف وقع ابتدا النظر منه فمن
لابتدا الغاية لا بمعني البا فهما معنيان متغايران موكولان الي
ارادة المستعمل فتامله قوله نحو لن تغني عنهم اموالهم الخ
قال في المغني وقد مضي القول بانها في ذلك للبدل وقدم في بحث
البدل ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتدا
قوله وانا لمما نضرب الخ تمامه علي راسه تلغي اللسان من
الفم قال في المغني والظاهر ان من فيها ابتدائية وما مصدرية وانهم
جعلوا كانهم خلقوا من الضرب قوله فجعلته غاية لرويتك قال
الزرقاني اقتصر الشيخ علي هذا وترك ما فيه النزاع وهو ان محل
الابتدا هل هو شي آخر او هو محل الانتها قوله واسقطها هنا
الخ قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل اسقطها لان غرضه محاذاة كلام
الناظم الاتراه تبعه فيما ذكر مع انه يستظهر خلاف ما ذكر قوله
بين معني وذات لا يرد عليه نحو النار للكافرين مع كونها للاستحقاق
لا للاختصاص لان النار لا تختص بالكفار لدخول العصاة فيها
وذلك لان الاصل عذاب النار والعذاب معني قوله وانما هي
معنوية الخ قال الدنوشري قد يقال عليه ان العامل هنا ليس
فرعا في العمل وليس موخرا ويجاب بان الكوفيين قد لا يسلمون
هذا الشرط ويلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بنحو تضمنه معني

التعجب

التعجب كما هنا فليتامل قوله ويثرب قال الدنوشري اطلاق يثرب
علي المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها بيثرب يستغفر قوله
بابوس للحرب تعجب من شدة الحرب والبوس الشدة مهموز ويخفف
بابدال الواو قوله وهو مشكل لان من شان الخ قال الزرقاني
هذا الاشكال ممنوع لانه لا يلزم من الاضافة كون العامل المضاف
قوله ورد بقوله ولا والله يعطي الخ قال الزرقاني يجاب بان
هذا شاذ لقوة العامل وحيث كان شاذا فكيف ياتي الرد به انظر
المغني يظهر لك ان ما هنا غير حسن والذي اوقعه في ذلك ان المص
ذكر هذا بعد كلام ابن مالك فاعتقد الش انه مرتبط به وليس كذلك
بل هو مرتبط باول الكلام قوله وهو مشكل فان الزائدة المحضة
الخ قال الزرقاني الجواب عنه انا لا نسلم انها متعلقة وغير متعلقة
في ان واحد بل يجوز ان تتعلق نظرا الي كونها معوية ويجوز ان لا
تتعلق نظرا الي كونها زائدة فلم يجتمع الامران في وقت واحد وبهذا
يجاب عن قولهم معدية وغير معدية اي يجوز ان تكون معدية نظرا
الي كونها معوية ويجوز ان تكون غير معوية معدية نظرا الي كونها
زائدة قال بعض شيوخنا انتهي وقوله فلم يجتمع الامران في وقت
واحد محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامران من جهة
واحدة وعبارة الدنوشري يرد بان جهة الزيادة من جهة ان العامل
يتعدي بنفسه وجهة الاصالة باعتبار ضعفه بما ذكر قوله
التا من القسم قال الدنوشري اي من التعجب وهي آخ مكسورة
علي اصلها لانهم قالوا لام الجر مكسورة الامع الضمير ما عدا البا

والامع المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب ينافيه ما مر جوابه في باب
التعجب ان الصيغة كلها للتعجب وقد يجاب بالتزام ما قالوه في باب التعجب
ويكون تسبتهم هنا التعجب كتسبتهم الطلب للبنى علي ما حققه السيد
من انه مجاز من نسبة ما للكل للجزء تامله **قوله** علة للولد قال الزرقاني
لهله للولادة **قوله** اقم الصلاة لدلوك الشمس ٢ اي بعده لان
الوقت انما يدخل ويعلم بالدلوك فلا تقام الصلاة الا بعد ٢ الدلوك
وهو ميل الشمس عند الاستوا وقال الدنوشري من ذلك **قوله**
صلي الله عليه وسلم صوموا لرويته وافطروا لرويته وقول متمم ابن نويرة
فلما تفرقنا كاني ومالكا ✽ لطول اجتماع لم نبت ليلة معا ✽ قوله
وللتمليك وشبهه قال الدنوشري هذا تقدم في اول مبحث الكلام
فليتامل ثم ظهر ان الاول للملك وشبهه وهذا للتمليك وشبهه
وفرق بين الملك والتمليك انتهي والفرق ان الاول من مقولة الفعل
والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد في شرح
المفتاح ان العلم والتعليم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان
شيا واحدا هو انسياق ما الي تحصيل مجهول بمعلوم يسمي بالقياس
الي الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الي الذي يحصل منه تعليما
وقال المسعودي في شرح اداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا
بقيل فتامل وانظر ما فيه يظهر لك ما فيه انتهي ووجه التامل
في الحاشية بانه يلزم عليه اما قيام الصفة الواحدة بالذات بالمحلين
واما حمل الشي علي شي اخر مع انتفا مبدا المحمول عنه وكلاهما
ظاهر البطلان انتهي وفيه بحث لان قيام الصفة الواحدة بالذات

بمحلين

مطلب التعلم والتعليم واحد بالذات

بمحلين انما يكون محالا لو كانت الصفة واحدة بالشخص وانها ليست
ذلك واما اذا كانت واحدة بالنوع فيجوز ان يقوم بعض جزيئاته بمحل
والاخر بمحل اخر واما انتفا مبدا المحمول فليس بمسلم لان من يجعل كلاهما
واحدا بالذات كيف يسلم ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف
بالتعلم او التعليم تامل وايضا لا مانع من قيام الشي لشي اخر مع انتفا
مبدا المحمول الا ترى انه يقال الضو مضي مع انتفا مبدا المحمول والا لزم
الدور **قوله** ٢ للاستعانة وتسمي بالالة والظاهر ان المراد بالاستعا ... نة
الاعانة لا طلبها فالسين للتوكيد لا للطلب **قوله** ٢ للتعويض الاوضح
العوضية وكانه اراد بالمصدر الحاصل به **قوله** يعني من اهل السنة
كذا قال الدماميني قال والا فلو اراد اهل السنة والمعتزلة جميعا
اشكل لان المعتزلة قايلون باستحقاق الطايع الذي لا ذنب له والذي
له ذنب ومات تايبا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا
لذلك وسببا فيه فكيف يتاتي علي قولهم ان تكون البا سببية في الحديث
وقال الشمني واقول المعتزلة انما يقولون يجب علي الله اثابة
الطايع ومن مات تايبا واما اثابتهما بدخول الجنة فبفضل الله ورحمته
وايضا فهم لا ينكرون ان قدرة العباد علي خلق اعمالهم وتوفيقهم لخلقها
بخلق الله تعالي وايجاده فيصح نفي سببية دخول الجنة عندهم عن
الاعمال واثباتها لرحمة الله تعالي **قوله** وهي التي يصلح في موضعها
مع قال الدنوشري في رسالة النقبين والظاهر ان البا بمعني مع علي
العكس من ذلك اي من الاصل دخول مع علي المتبوع نحو جا زيد
مع الامير فان قيل جا الامير مع زيد كان علي خلاف الاصل كما في

بالنوع

المطول في بحث الكناية فالاصل في البا ان تدخل علي التابع نحو بعث العبد
بأثوابه اهبط بسلام منا وفرق ابن ملك في شرح المنار بين استعمال البا
التي للمصاحبة وبين مع ان مع للابتدا المصاحبة والبا لاستدامتها
قوله اي معه وليست للتعدية اذ ليس المراد ادخلوا الكفر بل
ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به قوله فاسأل به خبيرا
فالسؤال تجاوز الله الي الخبير حيث كان الخبير هو المسئول والضمير في
به راجع للرحمن ومر في الكلام علي الديباجة ما يتعلق بمتعلق به فراجعه
قوله وتاولوا ما ورد من ذلك اي علي ان البا في الاية الاولي سببية
كما في المغني وتجريدية كما قاله الرضي والتقدير واسال بسواله خبيرا وفي
الثانية بمعني مع قوله البدل فرق الشهاب القاسمي بينه وبين
البدل كما بسط في شهود العقبة قوله ومع خبر ليس نحو ليس
زيد بقائم هذا في الخبر الغير الموجب وزيادتها فيه قياسية وقد تزاد
في الخبر الغير الموجب الموجب فيتوقف علي السماع نحو حزاسية بمثلها
ومنعكها بشي يستطاع وزاد في المغني انها تزاد في الحال المنفي عاملها
كقوله فما رجعت بخائبة ركاب والتوكيد قال وجعل منه بعضهم
يتربصن بانفسهن قوله حقيقية او مجازية قد يجتمعان نحو ان المتقين
في جنات وعيون ونعمة استعمل الظرف في حقيقته بالنسبة الي الجنات
وفي مجازه بالنسبة الي العيون والفواكه والنعم ومن لا يري ذلك
يقدر وفي عيون وفواكه فتكون في في الثانية مجازا محضا شبهها
في كثرتها بالظرف المحيط بالمظروف لكن فيه حذف حرف الجر
وبقا عمله وهو شاذ فالاولي ان يجعل الجميع مجازا والتقدير

في لذات

مطلب الاصل في البا التي بمعني مع دخولها علي التابع عكس مع

قوله فانظر حواشينا علي الالفية ما يسري في الخ اي بل الذي رحم

في لذات جنات او في نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله او مجازية
يفهم انه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي
ان يقول او مجازية كذلك اي مكانية او زمانية قوله بسبب ما افضتم
فيه اي لافضتم اذ المس في الحديث والكلام قوله ولكن شبه المطلوب
حاصله ان في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف لكن
السر تبعا للمصر في المعني علي ما في حرف البا لم يحسن تقريرها ولا بيا ... نها
كما لا يخفي علي العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف معاني الاسما
الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية ووهم صاحب
التلخيص ففسره بالمجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحدا منهما
فالحق في تقرير الاستعارة انه شبه استعلا المصلوب علي الجذع بظرفية
المقبور في قبره ثم استعمل في المشبه في الموضوعة للمشبه به اعني الظرفية
فجرت الاستعارة في الاستعلا والظرفية وبتبعيتهما في علي وفي قوله
المقايسة المراد بها الاضافة والنسبة فقوله في الاخرة اي بالاضافة والنسبة
اليها قوله فما متاع اي تمتع اي التمتع بالحياة الدنيا وليس في هنا الظرفية
اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالاخرة قوله جمع كلوة قال الدنوشري
هو بالواو ولعله في كلية بالياء قال الجوهري قوله واجاز ابن مالك
وحده قال الزرقاني عبارة المغني اجازة ابن مالك وحده بالقياس علي
نحو قوله فانظر بمن تثق علي حمله علي ظاهره وفيه نظر انتهي قال
الدماميني قوله وفيه نظر الضمير يرجع الي القياس او الي قول ابن مالك
ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا تتعين البا فيه للزيادة
علي ان يكون الاصل فانظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه البا الجارة

للضمير باحري داخلة علي من اذ يجوز كما مر ان تكون استغنها ميتلا موصولة
والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدا مستغنها بقوله بمن تثق فلا حذف ولا
تعويض **قوله** وجعل منه وقال اركبوا فيها في اعراب الصفاقسي وعدي
اركبوا بفي لتضمنه معني صيروا او ادخلوا وقيل التقدير اركبوا الما فيها
فمفعول اركبوا محذوف وقيل في زايدة للتوكيد انتهي والداعي الي هذا
كله ان ركب متعد بنفسه لانه يتصل به ها غير المصدر نحو الجواد
ركبته ويبني منه اسم مفعول تام نحو الجواد مركوب وجميع ما قيل في هذه
الاية يقال في قوله تعالي حتى اذا ركبا في السفينة **قوله** الاستعلا اي العلو
فالسين للتوكيد لا للطلب **قوله** علي مجرورها اي حقيقة كما مثل او مجازا
نحو اولئك علي هدي وانك لعلي خلق عظيم شبه التمكن من الهدي
والاخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها بمن علي دابة يصرفها كيف
شا وكذلك قولهم عليه دين قال س كان شبا اعتلاه فاشار الي مجاز التشبيه
قوله وقال الكسائي حمل علي نقيضه لان الحمل علي النقيض كثير في كلامهم كالحمل
علي النظير كما مر في باب التعدي واللزوم وياتي في باب علامة التانيث
قوله وقال ابو عبيدة الخ قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمين الذي
قاله في المغني غايته ان الفعل المضمن تقديره اقبلت وقولهم التضمين اشراب
لفظ معني اخر يشمل ذلك فتدبر **قوله** نحو ولتكبروا الله علي ما هداكم
قال الدماميني يحتمل التضمين كما صرح به الزمخشري اي ولتكبروا الله
حامدين علي ما هداكم قال واعترضه المص في حواشي التسهيل بان هذا
التقدير يبعده قول الراقي علي الصفا والمروة الله اكبر علي ما هدانا
والحمد لله علي ما اولانا فياتي بالحمد بعد تعدية التكبير بعلي انتهي

وايضاحه

وايضاحه انه لو كان وقوع علي عليه في الاية لتضمين التكبير معني الحمد لما كان
في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور علي مثله
ولم يذكر الحمد لله في البين قال الدماميني وفيه اي في الاعتراض نظر
لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني انتهي ولعل مراده
ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ
قال ابو حيان ثم ما قدره الزمخشري معني لا اعراب اذ لو كان اعرابا
لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها والتقدير الاعرابي
ان يقول لتحمدوا الله بالتكبير علي ما هداكم انتهي وهذا بناء علي ان
التضمين اشراب لفظ معني اخر وهو وان كان الشايع لكنه خلاف
التحقيق كما اشرنا اليه سابقا **قوله** والتعويض اي من اخري
قوله المجاوزة قال الدنوشري فسرها الرضي رضي الله عنه بانها
بعد شي عن مجرورها الي اخر ما قال فليراجع واقول هي حقيقة في مجاوزة
جرم عما جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعاني علي طريق التشبيه
في مثل قوله تعالي ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا شبه انحراف
البصيرة عن تامل ذكره بانحراف المجاوزة عما يجاوزه **قوله** والتقدير
طبقا متباعدا عن طبق هذا هو التضمين علي طريق المحققين فضمن
الركوب معني التباعد واخذ منه اسم فاعل نصب علي الحال وسلط علي
الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الامر ان الحال عندهم تكون من
فاعل الفعل المذكور فالمناسب ان يقول متباعدين عن طبق **قوله**
ولا انت مالكي لتشوسني قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب
كما انه في كلام الشاعر يحتملهما نحو ما تاتينا فتحدثنا رفعا ونصبا

أبي ص

اي ولانت مالكي فكيف تسوسني اولبيس ملك فسياسة وعلي تقدير النصب في
البيت فالفتحة مقدرة كما في قوله فما سود تني عامر عن وراثة ابي الله ان اسموا
بام ولاب ولبيس بضرورة فقد قوي في الشواذ الا ان يعفون او يعفو
الذي بيده عقدة النكاح باسكان الواو ومن يعفوا الذي انتهي من
الدماميني قوله اي ما يذكرها صاحب الخ هذا هو التضمين علي طريق
المحققين وهو الذي اراده الزمخشري قوله ويكون مرادفه من نحو
وهو الذي الخ قال بعضهم ولو قيل ان من في الاية بمعني عن بدليل
قوله تعالي وهو الذي يقبل التوبة عن عباده لما بعد قوله وما
ينطق عن الهوي قال في المغني والظاهر انها علي حقيقتها وان
المعني وما يصدر قوله عن هوي قوله ولا يك عن حمل الخ عجز
بيت صدره وآس سراة الحي حيث لقيتهم والرباعة بكسر الرا قال
في المغني نجوم الحمالة انتهي والحمالة اقسام المغارم قوله بدليل
ولا تنيا في ذكري قال في المغني والظاهر ان معني وني عن كذا جاوزه ولم
يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر قوله ان نفس اتاها الخ نفس
مرفوع بفعل دل عليه قوله اتاها اي ان هلكت نفس لان من اتاها
حمامها تهلك قوله نحو فكانت وردة كالدهان قال السجستاني
اي صارت كلون الورد ويقال معني وردة اي حمرا في لون الفرس الورد
والدهان جمع دهن اي تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم
الاحمر انتهي ويشهد للاول يوم تكون السما كالمهل وهو دردي
الزيت وقيل ما اذيب من النحاس ونشبهه ورايت بخط المص
في التذكرة ما نصه وقال الملحدون ما وجه التشبيه في فكانت

وردة

وردة كالدهان وتكريره فباي آلاء ربكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل
يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وانما حق ذلك ان يذكر بعد تعديد
النعم والجواب عن الاية انه قيل معناه ان السماء تتلون من الفزع
الاكبر كما تتلون الدهان المختلفة وان الدهان جمع دهن فهو كقوله
تعالي يوم تكون السما كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلي وقيل
الدهان الجلد الاحمر واما الجواب عن الثاني فان من اندرك
وخوفك من عاقبة ما تصير اليه فقد انعم عليك الانذار سبحانه قد
قال وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث
بشيرا ونذيرا لمن كفر فجعل الانذار رحمة كما جعل التبشير وكذا كل
من عليها فان فاذا انشقت السما فيه انعام علي الخلق حين اعلمهم
بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير
رافة بقوله ويحذركم الله نفسه والله روف بالعباد قوله من وضع
الخاص موضع العام الظاهر ان الخاص هو الذكر والعام الهداية
والاصل اهتد والكلام هذا كم قوله ثم عدل عن ذلك اي عن العام وهو
اهتد واقوله بخصوصية المطلوب وهو الذكر قوله وقيل هي للتنبيه
علي حذف مضاف هذا هو الاصح قوله حذف خبره اي كانت عليه
وفي هذا حذف العائد المجرور بحرف لم يجر بمثله الموصول قوله اي
كالذي انت فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة قوله
والمعني كن فيما يستقبل الخ اي فلا يلزم تشبيه الشي بنفسه قوله
والسادس انها زائدة لم يذكر هذا في المغني وهو غير الثالث وتفسير
بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا يقتضي المغايرة لان تفسيرهما

فيامر بالمستقبل والماضي ليس على جهة التقييد قوله وقيل الكاف اسم
اي بنا على ان اسميتها لا تختص بالشعر قوله انتهاء الغاية اقتصر هنا
على معنى واحد لالى وقال في المغني انها ثمانية معان وزاد في حرف
الفا انها تاتي بمعنى الفا كقوله وانت الذي حببت شغبا الى بدا الى
واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال
ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة بعد حلة
بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لالى لم ار من ذكره
انتهى وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتها في الى الاولى
وكيف تتعلق الى بالفعل مرتين لكن احسن من ذلك ما قاله في الحواشي
ان المعنى شغبا مضافا الى بدا وقد اومى اليه الدماميني وجوز ان
تكون الاولى بمعنى مع قوله واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا فيه ان المص
ذكر ان جرها لذلك في الغالب وح ففي قول المص فلا يقال الخ نظر ايضا
قوله بل ترد للتكثير كثيرا قال الدنوشري قال ترد دون نحو
بل هي موضوعة الخ لان الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع كما هو
ظاهر قوله يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة يجوز في
عارية من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسية وانه في محل
رفع على انه مبتدا والجار والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب
من وصف مجرور رب وان جعلا خبرا على غير الغالب فعارية
خبر بعد خبر او صفة لكاسية او بدل على المحل وان توسط الخبر
والجر على انه صفة او بدل على اللفظ بنا على غير الغالب او على انه
مجرور برب محذوفة وان لم يتقدمها الواو والفا وبل و يجوز

النصب على الحالية من الضمير المستتر في الجار والمجرور بنا على انه الخبر وهي حال
منتظرة قوله لن يصومه ولن يقومه قال الدنوشري قد يتوقف فيما ذكر
من حيث ان لن لنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمل نفي
الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية او مجاز مرسل او هو
من باب اطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه
في المستقبل يحصل له عارض يمنعه من ذلك بموت او مرض فليتامل
قوله وهو مما تمسك به الكساي الخ وجه التمسك انه ماض فلو كان
غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب ح لان
اضافته محضة من اضافة الوصف الى غير معموله ورب مختصة في
غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بانه حكاية حال
ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت رب على الخاصة بالنكرات قوله ولا
يناسب واحد منهما التقليل قال الدماميني الافتخار بالقليل قد يقع
لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المنال لا يوصل اليه الا بشق
الانفس فقول المص لا يناسب الافتخار كلي لا يصح قوله وليس له
اب قال الدنوشري صفة في المعنى لمولود ولم يلده ابوان صفة الذي
ولد وينظر ما النكتة في الاتيان بالواو في الاول دون الثاني فصل
قوله احدها الكاف قال الدنوشري من وقوع الكاف اسما
فاعلا قول الاعشى اتنتهون ولا ينهى ذوي شطط :: كالطعن
يذهب فيه الزيت والفتل والشطط التعدي وتجاوز الحد قوله
مختصة بالاسما اي وقد دخلت عن على الكاف فدل ذلك على
اسميتها قوله وذلك فيما اذا دخلت من عليهما ظاهرة ان ذلك

ضابط لاسميتها وقال في الحواشي اذ قول الناظم من احل ذا عليهما من دخلا
شاهد على الاسمية لا ضابط فلا تتقيد اسميتهما بدخول من فهو كمن وذكر ان
ان على دخلت على عن يميني مرت الطير سنحا قوله ولا يجوز ان يكون
نعتا لزيد اي لانه جامد ليس مما يؤول بالمشتق لكنه اسم جنس كما
دل عليه قوله المجهل القفر وفي هذا رد على العيني حيث قال ومجهل
صفتها اما مصدر ميمي للمبالغة او اسم مكان قوله وقد يكون علا فعلا
ماضيا اي فتكمل له الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشاركها
في ذلك من على ما بيناه في حواشي الفاكهي وحتى على ما قال بعضهم ففي تذكرة
ابن ام مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما لامراة وانشد ماذا ابتغت
الى حل العربي احسبتني قد جئت من وادي القرى واسما لموضع
بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعر له حيث قال فما لكم ان لم تحطوا زمامكم
سوام ولا دار بحتى ودامث وفعلا وذلك بان تخبر عن فعل اثنين من الحت
انتهى فان كان ما قاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غريب فان البكري
والحازمي لم يذكراه وان لم يكن صحيحا فلا يبعد ان يكون ذلك مصحفا
من حبي بضم الحا وتشديد البا الموحدة وقد سموا النسا حبي وقالوا
في المثل المعروف اشبق من حبي وهي امراة واما في اسم الموضع فقد ذكر
البكري حيا بفتح الحا المهملة وتشديد اليا اخر الحروف وفتحها وبالمد
فيجوز ان يكون الذي في البيت هذا وقصر وذكر الحازمي حتى بضم الحا
المهملة وبعدها تا مثناة مفتوحة وقال من مدن باب الابواب
وجبي بضم الجيم وبعدها با مفتوحة مشددة وقال ناحية بخوزستان
فيجوز ان يكون احدها قوله في الطارقية هو كتاب اعرب فيه سورة

الفاتحة

الفاتحة ومن والسما والطارق الى اخر القران والذي رايته فيها عند قوله تعالى انعمت
عليهم ما نصه وقد يكون على فعلا ماضيا كقوله تعالى ولعلى بعضهم على بعض
تقول على زيد على الجبل يعلو علوا وعليت في المكارم اعلى علا انتهى
ويمكن ان يكون قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما هو قضية كلام الشارح
هو صريح في ان ماضي يعلو ويعلى واحد وهذا هو الموافق للصحاح حيث
قال وعلا في المكان يعلو علوا وعلا في الشرف يعلى علاء ولو فهم الش
ذلك لم يحتج الى نسبة ذلك الى ابن خالويه قوله ما رايته مذ يومان
قال الزرقاني قال الرضي قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد
رايته امس ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من
امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل
لانتفا الروية يومان واما اذا كان التكلم في اوله اعني وقت الفجر
فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الروية يوما مجازا
وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار
يوما ولا يحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك
ان تقول منذ ثلاثة ايام قال ويجوز ان تقول في يوم الاثنين مثلا ما
رايته منذ يومان وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم
الانقطاع قال ويجوز ان تقول ما رايته منذ يومان وانت لم تره
منذ عشرة ايام قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول
وعلى ما بيناه وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتدا في جميع مواقعه
لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا
منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال

منذ يوم استغنا بقولهم منذ امس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها
فان كان جميع ما قال مستندا الي السماع فيها ونعمت والا فالقياس
جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه جوز مذ اقل من ساعة **قوله**
مضافين حال من بين وبين **قوله** او منها ومن اذ قال الزرقاني
معطوف علي قوله من من الحارة الخ وبناؤه علي الاول ظاهر واما علي هذا
فغير ظاهر لان تقديره الذي يدل علي ان ذو طايية قال الرضي وقال
بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع
بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضي يوم الجمعة
وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته مذ يومان من اذ ابتدا
يومان انتهي قوله نحو وينبغي الخ اي ولا يقدر من اذ مضي وذلك
لان مفاد ما رايته مذ اذ مضي يوم الجمعة ان انتفا الروية من وقت
مضي يوم الجمعة ومفاد ما رايته مذ اذ مضي يومان ان انتفا الروية
من وقت مضي يومين فيصدق بوجودها فيهما مع ان المراد نفيها
في جميعهما فتعين تقدير ابتدا اذ التقرر هذا علم ما في قول ابن الخباز
والثاني ان الاصل من اذ مضي يومان **قوله** وهما ح مبتدا اعترض
بان فيه ابتدا بنكرة بلا مسوغ ان ادعي التنكير ومن تعريف غير معتاد
ان ادعي التعريف واجيب باختيار الاول وتقدم النفي صورة مسوغ
كما في قوله تعالي اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض
بقادر وباختيار الثاني وهو نظير تعريف اجمع واخواته او هو
تعريف معنوي كما يوخذ مما ياتي عن اللقاني **قوله** اجر الرفع
مجري الجر جواب عن سوال حكمة وجوب تاخير الخبر علي هذا القول

وقد يقال

وقد يقال ايراد السوال علي القول الثاني اظهر لان تقديم المبتدا وتاخير
الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوبا فتدبر **قوله** وقيل بالعكس
قال اللقاني لعل وجهه ان الاسم الواقع بعدها قد يكون معرفة كما
في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن منذ او مذ لانهما نكرتان
وكانه علي القول الاول لوحظ في مذ ومنذ التعريف المعنوي اذ معني
ما رايته مذ يوم الجمعة اول زمن عدم الروية يوم الجمعة **قوله**
وقيل بالعكس قال الدماميني في شرح التسهيل اعترض مذهب
القايل بالخبرية بانه يلزم ان يكون الشي ظرفا لنفسه لان بيني وبين
لقايه هو اليومان واجيب بجواب جدلي وهو ان بيني وبين لقايه
يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فما كان جوابكم فهو جوابنا
قوله ولا يخفي ما فيه من التعسف قال في الهمع لانه تقدير ما لم
يصرح به في موضع ما **قوله** والتقدير من الزمان الذي هو يومان
قال الزرقاني قال الرضي وينبغي ان يكون التقدير من ابتدا الوقت الذي هو
يومان علي حذف المضاف قبل الموصوف انتهي فافاد ان استقامة
المعني انما تحصل بتقدير مضاف هو ابتدا مع ان من لابتدا الغاية وبيان
ذلك انا اذا لم نقدر المضاف يكون مفاد التركيب ان انتفا الروية
مبتدا من اليومين وذلك صادق باولها وباخرها فلا يفيد المراد وهو
كون انتفا الروية من اول اليومين الا تري انك اذا قلت سرت من
البصرة كان المعني ان المسير مبتدا من البصرة وذلك صادق بكون
المسير من اولها او وسطها ومن اي جزء منها وحيث صدق بغير المراد
كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد

اذا تقرر هذا علم ان قوله ينبغي معناه يجب تنبيه قال الرضي
قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد
مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة
اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدم والنصب على معنى مذ قام زيد
لان معناه من قيام زيد او على تقدير فعل اخر تقديره وما رايته اي
ما رايته مذ قيام زيد وما رايته يوم الجمعة قوله وهو يومان مبتدا
وخبر لا يخفى انه لم يتعرض في هذه العبارة المنقولة عن النهاية لكون
اصل ما لقيته مذ يومان في الزمان الذي هو يومان فلا يحسن قوله
وهو يومان مبتدا وخبر وكان الظاهر ان يقول ويومان خبر لمبتدا محذوف
والتقدير وهو يومان فتدبر قوله وضم ذال مذ لغة قال
الزرقاني اي سوا كان بعده ساكن نحو مذ اليوم او لم يكن فصل
قوله قيل وهو على الحكاية لحال ماضية مجازا قال الزرقاني اي لان
المضارع يكون للحال فحكي به الان ماض وقال ايضا معنى هذا ان المضارع
عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي
وداد تهم لو كانوا مسلمين وهذا القول اشار اليه في المغني بقوله
وقيل هو ماول بالماضي على حد ونفخ في الصور ورده بقوله
وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز
به عن المستقبل انتهى واقول سيظهر فيه الشمني بانه لا تكلف
على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة
الماضي المتحقق فاستعمل معها رب المختصة بالماضي قوله وكان
شانية قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الا على الاسما ولما

دخلت

دخلت هنا على الفعل احتيج الى ان يقال انها شانية اي اسمها ضمير شان محذوف
فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر
ذلك نظرا الى ان رب لا تدخل الا على لفظ الماضي قوله ورده في المغني
قال الزرقاني ظاهره انه رد القول بتقدير كان وهو كذلك لكن لم يذكره في
بحث رب وانما ذكره في بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون
ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر ح وهو يرد مخرج على حكاية الحال
الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال ايضا لم يتعرض المص لمتعلق
رب لانها زايدة عنده في الاعراب فلا تتعلق بشي خلاف ما قاله السعد
انها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق وتبت نقله في مطوله في بحث
لو فصل قوله واستعار له سد ولا اي استعارة تصريحية لان
شبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يستر انه واطلق اسم المشبه
به على السدول على المشبه وهو الظلام قوله فقيل من اجله الخ رايت
بخط المص ما نصه في كتاب افساد الاضداد للزجاج قالوا ومن الاضداد
جلل وانه يقال امر جلل للشديد والهين وانما الجلل ما يعظم في النفس
في بابه فقد يعظم في الكبر وقد يعظم في القلة وقالوا في قوله رسم دار
البين من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما زعموا وانما العظيم
في نفسه الوجد لا الرسم وقالوا فيه قولا اخر انه معناه من اجله وهذا
هو الصواب يقال فعلته من اجلك وجللك قوله لانها قايمة مقام
عدد مركب قال العز ابن جماعة هذا الدليل يحتمل القلب بان
يقال كم الاستفهامية قايمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر
مميزه بمن فكذا ما قام مقامه قوله مختلفين قال الزرقاني ليس

للاحتراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقا لكان الثاني
موكدا للاول فلم يكن الاعامل واحد قوله وتقديره ان لا امر الخ قال
اللقاني اي لان ان الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها الا جملة
هذا باب الاضافة قوله اسناد اسم الي غيره قال الدنوشري
المضاف لا يكون الا اسما لمعاقبته التنوين والنون ولان الغرض الاهم من
الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون
الا اسما لانه محكوم عليه ولا يحكم الا على الاسما فان قلت
وجد في كلام الله اضافة الزمان الي الفعل قلت هو مقدر بالمصدر
تقديره يوم ينفع الصادقين ويدل علي ذلك لفظ الزمخشري حيث
قال وتضاف اسما الزمان الي الفعل وعلل ذلك بان اسما الزمان بينها
وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفلك والافعال حركة
الفاعلين فناسب اضافتها الي الافعال لذلك انتهي وقد يقال ايضا
انما جاز ذلك لان الزمان جزء معني الفعل والمكان يدل عليه التزاما
او بطريق الحمل علي الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كما في نحو
عدم ومات اذ العدم والموت غير حركة كما هو ظاهر قوله تحذف
انت اشار الشارح بقوله انت الي ان تحذف مضارع مبدو بتا الخطاب
لا بتا الغيبة وكان وجهه ان المناسب لقول الناظم احذف قوله
ما فيه من تنوين الخ وكذلك تحذف ال لزوما بشرط كون الاضافة
محضة او غير محضة والثاني غير مثنى ولا جمع علي حده والثاني
مجرد من ال واما قوله تولي الصحيح اذا تنبه موهنا كالاقحوان
من الرشاش المستقي وقولهم الثلاثة الابواب فال زايدة

فيها

فيها وتا التانيث جوازا ان لم يوقع حذفها في لبس نحو واقام الصلاة
بخلاف ما اذا البس نحو شجرة زيد وبهذا يعلم ان تقديم المفعول في قول
الناظم نونا الخ ليس للاختصاص ولذا المص قدم العامل فتدبر وما
الطف قول بعضهم ٭ ازال الله عنكم كل افة ٭ وسد لديكم
سبل المخافة ٭ ولا زالت نوابيكم جميعا ٭ كنون الجمع في حال الاضافة
قوله لان التنوين يدل علي الانفصال الخ قال المص في التذكرة
ان قيل لم حذف التنوين في الاضافة فالجواب انه حرف من حروف
المعاني فهو كلمة كواو العطف ويا الجر فلا يفصل به بين ما جعل
كالشي الواحد وهذا لا يرده ان التنوين ساكن فان اللام التي للتعريف
حرف وضع لهذا المعني مع انه ساكن وقال ابن الخباز في شرح اللمع
ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب وانه كان يجب
حذفه ورده اقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندي
فافهمه فعند جهينة الخبر اليقين وهو ما قدمته من ان التنوين
كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث علي الحرف وكيفية تحدث
له في حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان
عندي عد ابن جني وغيره في التصريف نون التثنية ونون الجمع
ونون الامثلة الخمسة مشكل اما الاول فلانها كلمة براسها وقد
اجمعنا علي ان التنوين لا يعد فالنون كذلك لانها نايبة واما الثاني
فلانه نايب عن الضمة وهي غير معتبرة في بنية الكلمة فكيف
ما سها انتهي ومن خطه نقلت قوله وهذا احد قولين بل
احد اقوال قال الجعبري في نونيته والشكل سابق حرفه او بعده

قولان والتحقيق مقترنان وقد ذكرنا توجيهها في حاشية الفاكهي في
بحث الاعراب قوله لا بمعنى اللام قال الدنوشري ينظر ما معناه هل
هو ان الملك مثلا عامل الجر فليتامل قوله ولا بحرف مقدر قال
الدنوشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه تقدير متعلق للجار
المقدر اذ كل حرف جر غير زايد ولا شبهه لا بد له من متعلق
ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فليتامل فصل قوله
وعلي معنى من من اضافة العدد الي المعدودات والمقادير الي
المقدرات عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت ثلاثة اثواب فالثلاثة
هي الاثواب وذلك اسمها ومائة درهم اصله دراهم وكانك قلت
مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من
جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك
اضافة العدد الي عدد اخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاث
مائة لان مائة بمعنى مبين والثلاث من المبين مبيون وقيل اضافة
العدد الي المعدود علي معنى اللام لان المعدود ليس بعدد فلا يكون
بعض المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه
قوله ان يكون الثاني ظرفا للاول قال اللقاني هذا الضابط يشمل
حصير المسجد وقنديله انتهي ومراده ان الضابط لا يكون مانعا
لانه ياتي التمثيل بحصير المسجد لما الاضافة فيه علي معنى
الاختصاص ويجاب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف
قصد المتكلم وارادته بيان معنى الظرفية او الاختصاص كما ياتي
في الحواشي وباعتبار القصد لا يتناول احد الضابطين الاخر

فتدبر

فتدبر قوله نحو مكر الليل اي بنا علي ان الاضافة حقيقة اما علي
القول بانها مجاز عقلي فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون
في الاضافية والايقاعية فلا تكون الاضافة علي معنى في بل جعل
الليل ماكرا مجازا لوقوع المكر فيه قوله يا صاحبي السجن قال
اللقاني اي لان المراد وصفهما بصحبتهما له في السجن ولو قيل ان
الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستاجرها
مابعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها مقصور علي
مابعدها وهذه بالعكس قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص
اعم من ان يكون لقصر الاول علي الثاني او بالعكس او يقال ان القصر
هنا اضافي اي مقصور علي صاحبية السجن دون صاحبة الاطلا ق
انتهي وقد عرفت مما اسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة
علي معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الاضافة
مطلقا بمعنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصح فيه
الاختصاص قوله وان يكون المضاف اليه صالحا اشار الي ان قول
المص صالحا معطوف علي بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه
للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهوره خفي علي بعضهم فاعربه
بما لا يصح قوله شرط القسم الاول زاد هذا ليصح قول المص الاتي
فالاضافة بمعنى لام الملك لانه لا يلزم كما قال الحفيد من انتفا كونها
بمعنى من تعين كونها بمعنى اللام مع وجود التي بمعنى في لكن كان
عليه ان يعطف قوله او الشرطان معا بالواو لا باو فتدبر قوله
ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام

في شرح الكافية للجامي عند قولها والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شي
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ما نصه ثم المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث لم يكونوا قايلين بتقدير حرف الجر في الاضافة ٢
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر
من كلام المص في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم
يبين تقدير حرف الجر فيهما لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شي في ساير مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها
مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي
اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان
ذكر الوجه في قولنا جاني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان
في اسناد الحسن الى زيد ابهام فانه لا يعلم اي شي منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما
تفيده الاضافة انتهى بحروفه قوله وذهب الجمهور الخ قال الدنوشري
قال بعضهم هو الصحيح لان الحمل على المجاز اولى من الاشتراك وايضا
فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فحمله على المتفق عليه اولى
فصل قوله والمراد بالتخصيص الخ جواب عن قول ابي حيان
تقسيم النحاة الاضافة الى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس
بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك ان التعريف تخصيص

فالاضافة

فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف واجاب
الدماميني بان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في النكرات
والتعريف رفع الاحتمال في المعارف قوله والى ذلك يشير قول النظم
واخصص اولا الخ فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يفيدهما معا ولا
يصح جعل او مانعة خلو لان الخلو جايز كما في النوع الثالث قوله
وهذا النوع هو الغالب اي وليس له ضابط وجودي بل ضابطه
انتفاء ضابطي القسمين الاخيرين قوله ابالموت الذي الخ خرجه
ابن مالك على انه دعا على المخاطب بانه لا يا باه الموت فجعلها ماضيا
والكاف مفعول به ويضعفه وروده حيث لم يذكر الموت وقولهم
لا اباك ولو كان فعلا لاتي بنون الوقاية قوله ونحو رب رجل الخ
جعل في الباب الثامن من المغني هذه مما اغتفر في الثواني ما لا
يغتفر في الاوايل فالاضافة فيها فيها معينة للتعريف قوله لا كمالها
قال اللقاني اي لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة
فاذا اريد ثبوت كمالها لشخص او ثبوت اضدادها كلها فقد تعين
انتهى قوله فجعل المقتضي الخ فيه نظر فانه جعل المقتضي للتعريف
ارادة المغايرة من كل وجه ومثله بالوقوع بين الضدين ولم
يحصره في ذلك فيلزم من وقوعها ارادة فالمدار على ارادة كمال
المغايرة كما قال المص فتدبر قوله وشرعك بفتح الشين قال
في الصحاح ويقال شرعك هذا اي حسبك قوله وهذا النوع
مرجعه الى السماع انظر هذا مع ان المص جعل لها ضابطا فاشعر
بقياسيته قوله اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام

لزيد مثلك انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة في ذلك على معنى اللام لفقد
شرطي من وشرط في ولا معنى لكونها على معناها الا تقديرها بها وقد صرحوا
بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحروف وان لم يلزم ظهورها في كل موضع
وكان يكفي ان يقول في التعليل انه ليس هنا ضمير فاصل كما في اللفظية
وهو المناسب لما في توجيه كون اللفظية تسمى غير محضة قوله
في كونها مرادا بها الحال الخ بيان لوجه المشابهة في قول الناظم وان
يشابه المضاف الخ وفيه رد على ابي حيان حيث ظن ان المراد المشابهة
في الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الا اسم اسم الفاعل قوله
بدليل نعته الى اخره استدل ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع
حرف مصدري موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه
فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المسبوك من الموصول
الحرفي وصلته في مثل اعجبني ما صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعك
وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدر
لا تجب اضافته بل يجوز ان يذكر المعمول بعده مرفوعا ومنصوبا
نحو اعجبني ضرب زيد وزيدا بتنوين ضرب ورفع زيدا ونصبه فلم لا
يجوز تقديره هذا المصدر منكرا وفاعل الفعل الذي كانت صلته مرفوعا
بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى الدماميني ان
النحاة قالوه غير مسلمة ان اراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر
المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم في او يرسل رسولا في قراة النصب
ان يكون في تاويل ارسالا وقد مر في باب كان ما يتعلق بذلك قوله
فوصف وحدي الخ هذا لا ينهض دليلا لاحتمال ان يكون التشديد

بدلا

مطلب المصدر المسبوك يكون نكرة

٢٨

ومصحوبها

بدلا من وحدي لا نعتا ولئن سلم فيحتمل ان تكون ال في التشديد للجنس و
ومصحوبها في حكم النكرة قوله نحو جيتك اكرامك قال الدنوشري في كون
اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله ويجاب
بانه مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فقا علهما واحد قوله
هديا بالغ الكعبة قال الدنوشري الهدي بفتح اوله وسكون ثانيه
ويجوز فيه الهدي بكسر ثانيه وتشديد اليا وقرا بهما جميعا القرا
حتى يبلغ الهدي محله الواحد هديه وهدية بكسر الدال وتشد
اليا قوله والها اي وضم الها قوله وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف
قال اللقاني قد يقال هذا منقوض بنحو قوله الواد انت المستحقة
صفوه فان الاضافة فيه لم تفد تخفيفا ولا رفع قبح انتهى قال الدنوشري
حصر التخفيف في هذه الاشيا الثلاثة يشكل بثلاث مسايل فان اضافتها
غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير الاولى قولك الضارب الرجل
فان هذه الاضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير واجيب
بان هذه الاضافة محمولة على الحسن الوجه كما ان الحسن الوجه محمول في النصب
على الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما في المضاف والمضاف اليه لان
المضاف فيهما صفة محلى بالالف واللام والمضاف اليه فيهما معمول معرف
بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لان الكاف مفعول في المعنى وليس
ثم شي مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال من
التنافي واجيب بان النون في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد
الضاربك على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة
غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا واجيب بان الضاربك

محمول في الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير
متصل فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر في ضاربك والمانع فيه شي
واحد وهو اتصال الضمير فبالاولى ان يغتفر في الضاربك لان المانع فيه
شيان الالف واللام واتصال الضمير **قوله** كما في المغني اي في الترجمة التي
نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من الباب الرابع وانما قيد بقوله
لفظا لان الضمير مقدرا ونابت ال عنه كما في الترجمة التي نصها الاشيا
التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها والخلف في رجل
حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل ال خلف عن الضمير
قوله ومن ثم امتنع الحسن وجهه قال اللقاني ان قلت هذه
العلة مطردة في حسن وجهه وقد تقدم جوازه قلت انما جاز فيه لافادة
الاضافة التخفيف بحذف التنوين بخلاف هذا **قوله** بجواز دخول ال الخ
كان يحسن ان يوطي لهذا الفصل بان ال تحذف من المضاف في غير هذه الصور
وان لزم ذلك في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل ال الموصولة **فصل**
قوله والضمير في بها وهن للسيوف الجزايت بخط المص ما نصه اي
قتلنا بها لنا قتلي منهم لكنهم لبسوا الكفا عندنا فلا وفا في دمايهم والناس
الاخذون بالثار الحايمون حول الدما يستشفون اذا قتلوا مثلهم وضمير
وهن للدما لا بقيد الاضافة لمن ذكر **قوله** فلانها الاصل في ذلك لهذا مثل
المص تبعا للناظم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل **قوله** فالجمهور
على الجواز في حواشي اللقاني ما نصه نزل هنا ضميره منزلته كتنزيل
بعضهم ضميرا ما فيه رابط المبتدا منزلته في قوله والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن اي يتربص ازواجهم تجوز كون يتربصن خبر المبتدا

ومن

ومن منع كونه خبرا كالجمهور منع هنا انتهى فما نقله عن الجمهور نقل الشنع
عكسه عنهم وكلام الش هو مقتضي نقل المص المنع عن المبرد وصنيع المص في
المغني في مباحث روابط الجملة ربما يويد اللقاني **قوله** فلان النون
لم تحذف الخ قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة لا يقتضي ان الحذف
للطول دايما لانه اذا لم توجد الاضافة احتيج لدعوى ان الحذف منافاة
النون للاضافة ثم انظر ما معنى تعليل جواز الجمع بين ال والاضافة في
المسيلة الرابعة والخامسة بقوله ان النون فيهما لم تحذف للاضافة
اذ لا شك ان الاضافة موجودة والجمع بينها وبين ال حاصل ولا دخل
لحذف النون للاضافة او للطول في جواز ذلك **قوله** الحافظو الخ هذا
بعض بيت لقيس بن الخطيم الانصاري وعزاه س لرجل من الانصار وتتمته
لا ياتيهم من ورايناوكف والعورة ما لم يحم وقيل عورة القوم ثغرهم
فاذا احموه فليس بعورة والوكف الاثم وقيل العيب ويروى لطف
وهي التهمة يقول هولا يحفظون عورة عشيرتهم فيحمونها فلا ياتيهم
عيب من امامهم ولا وراهم **قوله** وقال الاخفش نصب استدل للاخفش
بقوله تعالى انا منجوك واهلك الا ترى ان الكاف لو لم تكن منصوبة
لم يجز نصب اهلك واجيب بانه منصوب بتقدير وننجي اهلك **مسيلة**
قوله قد يكتسب فيه اشعار بقلة ذلك ولا ينافي ذلك كونه
قياسا كما هو ظاهر عبارة المغني والكشاف وكلامه يشعر باستوا المسيلتين
في القلة وكلام التسهيل يشعر بان القلة انما هي في مسيلة العكس
لانه بعد ان قال ويونث المضاف لتانيث المضاف اليه قال وقد يرد مثل
ذلك في التذكير فلم يات بقد الا في الثانية وقد يقال استواهما في

العلة لابيا في ان احدهما اقل والمص اشار لامر وابن مالك لاخر فعلة
المسئلة الاولى لعدم الاكتساب الذي هو الاصل لا بيان كثرتها في ذاتها
كما نص عليه الناظم في شرح الكافية قوله وشرط ذلك في الصورتين
صلاحية المضاف الخ زاد في التسهيل شرطا اخر وهو كون المضاف بعضه او
كبعضه وليس القيد الاول بمغن عنه كما قال الدماميني في شرحه مخالفا
لما قاله في حواشي المغني الاتي اذ لا يصح ان تقول اعجبتني يوم عروبه
وان صح الاستغنا لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان
اليوم نفس عروبه وانما عدلنا عن التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان
الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع
اللبس وتبع السيوطي التسهيل في زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة
قوله مع صحة المعنى في الجملة اي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة
او مجازا وفيه اشارة الى ان المص يعني بصلاحية المضاف للاستغنا كما
قال اللقاني صحة ارادة معنى المضاف ولو مجازا والا فلا يخفى ان الكلام مع
اسقاط المضاف معناه الحقيقي العموم والحمل عليه عند الخلو عن القرينة واجب
قوله قطعت بعض اصابعه قال اللقاني ان اريد بالبعض اصبع فالتا
فتانيثه اصلي اذ الاصبع مونثة وان اريد به بعض الاصبع فاكتسابي
انتهى وبيان الثاني ان بعض الاصبع يصدق عليه بعض الاصابع قوله
تلتقطه بعض السيارة قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها اي
الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتانيثها ليس بمكتسب قوله الا
الا انه اكتسب التانيث من الليالي الاظهر ان يقول لانه اكتسب هنا
وقال اللقاني اعلم ان الليالي جمع ليلاة كموماة وموامي فيحتمل ان المراد

بطول

بطول الليالي طوالها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر والمراد به الجمع يراعي
في ضمير المعنى كقوله تعالى هل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب قوله
وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان بعضا الخ ليس مراده من
كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول
ليس وصفا وانما هو وصف في المعنى لليالي فالمراد كونه بعضا من المضاف
اليه في المعنى ويدل لذلك انه من امثلة هذه المسئلة كما شرقت صدر
القناة من الدم وقوله وما حب الديار شغفن قلبي وجدعت انف
هند ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضح لم يشعر كلامه بحصر بل
هو صريح في عدمه حيث قال فمن ذلك والش فهم ان في كلامه حصرا
بدليل قوله وبقي الخ ثم ما ادعاه الش من ان البعض في الاول مونث
وكان مراده ان بعض الاصابع اصبع والاصبع مونثة يخرج المسئلة عن
عن موضوعها من كون التانيث اكتسابيا لا نوع اصلي كما مر عن اللقاني ومر
عن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه
ومثل شارحه ما هو كالبعض بطول الليالي اسرعت وقولهم اجتمعت
اهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام الموضح لان المضاف صالح للاستغنا
عنه لانهم جعلوا فائدة الشرط الثاني اخراج اعجبني يوم عروبة ويوم
عاشورا كما مر فلو قال الش وشمل كلام المص كذا وكذا لكان اظهر نعم مسئلة
كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال [illegible] في التذكرة في الاكتساب
التانيث قد بسط الناس هذا فقالوا انه منحصر في اربعة انواع قسم
المضاف بعض المونث في المعنى وتلفظ بالثاني وانت تريده نحو قطعت
بعض اصابعه اذا بعض السنين تعرقتنا وتلتقطه بعض السيارة

وقسم هو بعض المونث وتلفظ بالتاني وانت تريده الا انه ليس مونثا وذلك
نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مونث لان صدر القناة ليس قناة
بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون اصابع وقسم تلفظ بالتاني وانت تريده
الا انه لا بعض ولا مونث نحو اجتمعت اهل اليمامة والقسم الرابع زاده
الفارسي وهو ان يكون المضاف كلاً للمونث نحو لهت عليه كل معصفة
هيفا ليس للبها زبر فانث كلا لانه المعصفات في المعني انتهي وبه يظهر
ما في عبارة الش وانه لا فرق بين البعضين المذكورين في كلام الموضح وان
كلا منهما بعض المونث وهو مونث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات
وبعضها جماعة كما مر عن اللقاني لكن يرد ان التانيث ح ليس بمكتسب
وانما يتم له الفرق لو كان المثال الثاني كما شرقت صدر القناة واستفيد
منه ان المراد البعض في المعني كما اسلفنا **قوله** فالي ابن ام اناس الخ هو
صدر بيت عجزه عمرو فتبلغ حاجتي او تزحف وبعده ملك اذا نزل
الوفود ببابه عرفوا موارد مزبدلا ينزف انشده تش شاهدا علي ابدال
ملك وهو نكرة من عمرو المعرفة قال ويجوز رفعه علي القطع وقال بعض
شراح ابياته ام اناس بعض جدات عمرو بن هند وفي الصحاح ورحلت
البعير ارحله رحلا اذا شددت علي ظهره الرحل فمعني ارحل ناقتي
اضع علي ظهرها الرحل للسفر الي ابن ام اناس والضمير في تبلغ راجع
الي الناقة وكذا في تزحف قال في الصحاح الزحف الجيش يزحفون
الي العدو والصبي يزحف علي الارض قبل ان يمشي والبعير اذا اعيا
فجر فرسنه **قوله** انارة العقل مكسوف قال اللقاني قد يقال
لا دليل فيه لان المونث المجازي قد يذكر ضميره في الشعر كقوله ولا



ارض ابقل ابقالها **قوله** وقيل التذكير في الاية الخ اي فلذا قال الموضح ويحتمله
ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقاني يحتمل المصدرية وانه وصف
لشئ محذوف اي شي قريب واما قول الحفيد انما قال ويحتمله لان كونه
منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ
الله مذكر **واعلم** ان للمم رسالة في هذه الاية الشريفة نفيسة
ضمنها اقوال الايمة اوصلها الي ستة عشر وهي مذكورة في الاشباه والنظا ير
للسيوطي **قوله** لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ قال اللقاني كيف هذا
وقد وجهوا جاز يد نفسه برفع احتمال ان الجاي غلامه او كتابه مثلا
انتهي **واقول** تفصيل الكلام انه ان اريد الاستغنا ولو علي سبيل
التجوز فهو متحقق هنا اذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن
امراته مثلا ويويده مسيلة التوكيد وان اريد الاستغنا علي سبيل
الحقيقة فهو منتف في مسايل الجواز اذ اسناد ما لبعض الاصابع من
القطع لجملتها مجاز ولذا عمم الش فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستغنا
علي وجه قريب ولو مجازا او علي وجه تمكن معه الحقيقة باعتبار فان
اسناد القطع الي جملة الاصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا اريد المجموع
من حيث هو مجموع او علي وجه يكون المضاف كثر الحذف فيه مع
ارادته او نحو ذلك فتدبر **قوله** ومن ثم رد ابن مالك الخ اي بل
التانيث لان الايمان بمعني المعرفة والعقيدة **قوله** بتانيث
الفعل اي بنا علي انه لا فرق في المضاف اليه المونث بين ان يكون ظاهرا
او ضميرا خلافا للفرا كما بيناه في الحواشي **مسيلة قوله** وشمل ذلك قول وي
النظم ولا يضاف الخ اي لانه اراد بالاتحاد معني ما يشمل الترادف والتسا

وضعا كالانسان والناطق او بحسب المراد كما في الموصوف والصفة **قوله**
لان الغرض الخ ذلك ان تقول المنعوت مخصص بنعته مع انه ليس غيره
في المعني وايضا فهلا اكتفي بالمغايرة بحسب المفهوم وعلل بعضهم
منع اضافة الموصوف الي صفته بان الصفة تابعة للموصوف في اعرابه
فلو وقعت مضافا اليه لكانت مجرورة دايما ولم يتصور متابعته في
الاعراب ومنع اضافة الصفة الي الموصوف بان الصفة لا بد ان تكون تابعة
للموصوف ومؤخرة عنه فلا يمكن ان تضاف اليه والا لكانت متقدمة
ولم يتصور المتابعة ايضا ومنع اضافة احد المترادفين الي الاخر
لعدم الفايدة **قوله** ما يوهم شيا من ذلك الخ قال اللقاني الوهم
احتمال مرجوح والتاويل حمل الظاهر علي المحتمل المرجوح وعلي
هذا فقوله يوهم معناه يدل دلالة مرجوحة ويأول معناه يحمل
علي المعني المرجوح فالموهم والمأول به واحد ولا يخفي عدم صحته فالصواب
ان الموهم هنا معناه الموقع في الوهم اي العقل وكثيرا ما يعبر بذلك
بعضهم ثم قوله مأول اي لتنتفي اضافة الشي الي نفسه في المعني
التي ياباها النظر العقلي فان **قلت** قد تقرر ان العقل يمنع هذه الاضافة
وانها منتفية فكيف قال الناظم تبعا للمصريين بوجوبها في الاسم واللقب
المفردين كما مر اول الكتاب وقال بوجوب التاويل هنا **قلت** انما
اوجبوا اضافة توهم هذه الاضافة الممتنعة فوجوب التاويل لازم
وجوب الاضافة لا منافيها نعم ينبغي ان يقال لا يجاب ما يوهم ممتنعا
وهو الذي عني الموضح بقوله ويرده النظر فتدبر **قوله** ان يراد بالاول
الخ قال اللقاني هذا التاويل لا يخرجها عن اضافة الاسم الي مرادفه

بجب
م

نعم

نعم يخرجها عن اضافة الاسم الي ما اريد به معناه فكان الصواب ان يقول
الموضح اولا لا يضاف اسم الي ما اريد به معناه كما في النظم فتدبر وعسا — لك
تقول اذا اريد بالثاني الاسم فليس مرادفا فنقول هذه الارادة ليست
وضعية بل الموضوع له اللفظ هو معني الاول فالمرادفة ثابتة **قوله**
اي جاني مسمي هذا الاسم قال اللقاني ومثله جيت ذا صباح وذات
يوم اي وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبه هذا الاسم رضي **قوله**
هذا اذا انسب الي الاول الخ فيه رد لقول الرضي ولا ينعكس التاويل
لان اسناد العوامل الي لفظ الاسما ممتنع وقد نقل اللقاني كلامه واقره
قوله وانما وصفوها بالحمق الخ حاصله ان قولهم لحمقا استعارة تبعية
لانهم شبهوا انتبها في المجاري بالحمق بجامع ترتب ما يضر عليها واشتقوا
من الحمق لحمقا فتدبر **قوله** وصلاة الساعة الاولي قال اللقاني الساعة — عة
الاولي اول ساعة بعد الزوال **قوله** ومسجد المكان الجامع قال
اللقاني في الرضي ومسجد الوقت الجامع يوم الجمعة انتهي **قوله**
وسياتي ان الشربيني حكمة عدول المص عن تقدير الرضي ان يقدر
موصوف قال اللقاني الداعي الي تقديره ان المضاف صفة والصفة
تجري علي موصوف لا محالة الا ان يغلب عليها الاسمية كصاحب
وراكب واذ ليس موجودا في اللفظ ولا بد من تقديره **قوله** كما ذكرنا
اي من انه يقدر في كل مثال ما قدر في الاخر فيكون اشار المص بتكرير
المثال لذلك **قوله** ومن الثالث قولهم جرد قطيفة منه قوله نقالب
خاينة الاعين **قال** الصفاقسي الظاهر انه من اضافة الصفة الي
موصوفها اي الاعين الخاينة كقوله واذا سقيت كرام الناس وجوزوا

ان تكون خاينة مصدرا كالعاقبة اي يعلم خاينة الاعين قوله محتجين
بنحو قوله الخ اي من الامثلة المتقدمة والبصريون يقولون هذا كما فعلوا
فيما تقدم وربما اوهم كلام الشارح خلاف ذلك فا تنتقد بحق الامر اليقين وللدار
الحياة الاخرة وما كنت بجانب المكان الغربي تنبيه احتج الكوفيون
ايضا بان العرب اجازت ان تعطف الشي على نفسه اذا اختلف اللفظان
وان كان الاصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف
والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف فالفى قولها كذبا ومينا والحاصل
انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الاضافة
على ثلاثة اقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة انواع
منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم فصل
قوله الغالب على الاسم الخ قال اللقاني الغالب يراد به تارة ما منع غيره
من المغلوب عليه ويعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على امره وتارة
ما هو كثير بالاضافة الى غيره ويعدى بفي كقولك الغالب في الناس الشح
ومنه ما هنا فقوله على الاسما معناه فيها ثم هذا القسم والذي بعده
وهو ما امتنع اضافته يعلمان من مفهوم قول النظم وبعض الاسما
يضاف ابدا فانه يفهم ان بعضها لا يضاف ابدا وتحته قسمان ما لا
يضاف اصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المص الكلام على هذين
القسمين مع انهما شرح لمفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان احدهما
هو الغالب فلله دره ما دق نظره قوله من العقلا الخ اشار الى حكمة
تكرار المثال واظهر منه قول اللقاني اشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق
وبالثاني الى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زايد قوله لملازمة التعريف

اي وضعا فلا يرد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد الجنس
وكذا اسم الاشارة ثم هذا التعليل لا يجري في اسما الشرط والاستفهام وكان
الشارح جعله توطية لقول المص كالمضمرات والاشارات دون ما بعدهما
وان اقتضى العطف فيه المشاركة في لاعادة الكاف فيه لكن يرد ان
الموصولات كالمضمرات قوله كالمضمرات قال اللقاني لم يعتد بالاضافة
في قوله واياه وايا الشواب قوله كالكاف حرف خطا به قال
الدنوشري يقدر فيه عايد على المبتدا فتقديره فيه انتهى يعني ان جملة
فالكاف الخ خبر المبتدا وهو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا بد من تقديره
قوله وكغيراي من الموصولات قال اللقاني كرر الكاف مع غير
دون الاشارات تنبيها على ان المضمرات والاشارات نوع واحد في
عموم منع الاضافة وكرر من مع اسما الشرط والاستفهام تنبيها على
استثنا اي من النوعين ايضا لان اسقاطها يوهم عطفها على غيرها
بحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير اي ان كان تعريفها هو
بالصلة فلو اضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض باي فان
اجيب بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من اخر فغيرها كذلك
انتهى ومر في باب النكرة والمعرفة ماله تعلق بهذا فراجعه ولا
يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه قوله وانما لم تضف
هذه المذكورات لشبهها الخ قد اسلف التعليل بقوله لملازمة التعريف
فكيف يصح الحصر فكان ينبغي ان يقول لما مر ولشبهها فان قيل الاول
خاص بخلاف الثاني قلنا كان يمكنه التنبيه على ذلك بقوله لما مر
في بعضها ولشبه الجميع بالحرف او نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني

انه يقتضي منع اضافة جميع المبنيات وليس كذلك قوله وانما اضيفت
اي الخ ظاهره ان ايا مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان
ايا غير الموصولة لم تشبه الحرف لانها معربة فلا ترد والموصولة لم يعارض
فيها الشبه عند الاضافة بدليل بنايها وكان الش اراد بشبه الحرف
مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة بنزال كلامه لا يفيد الجواب عن
ايراد الموصولة على التعليل الاول هذا وقال الدنوشري هذا
التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب قوله ما يجوز قطعه في اللفظ
قدم الكلام على هذا النوع لقلة الكلام عليه بالنسبة للثاني ولانه شرح
لمنطوق النظم كما اسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ ما يقابل المعنى
فيتناول المنطوق والمقدر ولذا نونت هذه الاسما عند القطع عن
الاضافة وبه يعلم ان الواجب في هذا القسم هو الاضافة في المعنى وان
الفرق بينهما ان الملحوظ في اللفظية هو اللفظ تحقيقا او تقديرا وفي
المعنوية معنى المضاف اليه دون لفظه وانا التنوين في هذا القسم تنوين
التمكين لا التعويض عن المضاف اليه اذ الموجب لحذف التنوين مع
الاسم اضافته الي لفظ المضاف اليه لا الي معناه اه وفيه تحقيق
لما اختاره الش في هذا الكتاب وفي شرح الازهرية من ان تنوين
كل وبعض للتمكين لا للتعويض وانما لم يبين هذا النوع لما سياتي في
بحث قبل وبعد قوله نحو كل قال الدنوشري لا تقطع كل عن الاضافة
الا اذا لم تكن تاكيدا ولا نعتا فان كانت احدهما وجبت الاضافة
لفظا نحو جا القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لان
الش قيد كلا بما اذا لم تكن نعتا ولا تاكيدا فلا حاجة لتقييده وكان

ينبغي

ينبغي له الاقتصار على تمثيل ما قيد به الش قوله قال تعالى وكل في فلك
لابد من تقدير المضاف اليه هنا جمعا للاخبار عن كل بالجمع في قوله
يسبحون قال العز ابن عبد السلام في الامالي في الاية ثلاثة اسئلة احدها
كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكي سما الدنيا والرابع والثاني
لم اتى بصيغة الجمع وهما اثنان الثالث لم اتى بالواو في الجمع وهم لا يجمع
بها الا من يعقل والجواب عن الاول انهما وان كانا في فلكين
فالافلاك كلها في المحيط بها فصارت كمال في صندوق والصندوق
في بيت فيصدق ان المال في البيت وعن الثاني ان الضمير عايد عليهما
مع الليل والنهار وذلك لان الليل والنهار يسبحان ايضا لان الليل
ظل الارض وهو يدور على محيط كرة الارض على حسب دوران الارض
وكذلك النهار يدور ايضا لانه يخلف الليل في المحيط وعن الثالث
انهما لما وصفها بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة الا من يعقل جمع
جمع العاقل قوله وذهب الفارسي الخ قال الدنوشري رجح مذهب
الفارسي مجيها حالا حكي الاخفش مررت بهم كلا فجاءت حالا قوله
ورد بان العرب اي رد الالزام واجاب المص عن الالزام ايضا بان
كلا من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه واما كلمة
كل فلا معنى لها الا بما اضيفت اليه اي انها انما وضعت لتعميم شي
فلا معنى لها في غيرها قال الدماميني وفيه نظر قوله ودل مجي الحال
الخ فيه ان الحال قد تاتي من النكرة بلا مسوغ الا ان يقال الاصل تعريف
صاحب الحال وايضا تنكيره قليل واتيان الحال من كل كثير قوله لفظا
قال اللقاني منصوب على التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر

مطلب في قوله تعالى وكل في فلك يسبحون ثلاثة اسئلة

٤٢

بمعني التلفظ والاصل ما يلزم التلفظ بالاضافة فلا يكفي معناها ولا تقديرها
قوله وهو المشار اليه بقوله النظم وبعض الاسما فيه نظر وانما المشار
الي هذا النوع بمفهوم قوله وبعض ذا قد ياتي لفظا مفردا واما قوله
وبعض الاسما الخ فانما هو اشارة الي موضوع النوعين وهو ما يجب اضافته
الي مفرد لان المراد من قوله يضاف ابدا ايضاف الي مفرد بدليل قوله بعد
والزموا اضافة الي الجمل قوله وذو بمعني صاحب قال السهيلي في
كتاب الاعلام في قوله تعالي وذا النون هو يونس بن متي اضاف
ذو الي النون وهو الحوت وقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت
وبينهما فرقا وذلك انه حين ذكر في معرض الثنا عليه قيل ذا النون
ولم يقل صاحب النون والاضافة بذوا اشرف من الاضافة بصاحب
لان قولك ذو يضاف الي التابع وصاحب يضاف الي المتبوع تقول
ابو هريرة صاحب النبي ولا تقل النبي صاحب ابي هريرة الا علي وجه
ما واما ذو فانك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد
الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقيال حمير ذو جدن
وذو يزن وذو رعين وذو كلاع وفي الاسلام ذو الشهادتين وذو
الشمالين وذو اليدين وذلك كله تفخيم للمسمي بهذا وليس ذلك
في لفظ صاحب وانما فيه تعريف لا يقترن به شي من هذا المعني ولفظ
النون اشرف لوجوده في اوايل السور نحو نون والقلم وقد قيل
ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف
اسم المقسم عليه قوله ولدي قال اللقاني قال الرضي واما لدي لو
فهو بمعني عند ولا يلزمه معني الابتدا وعندهم نصر فا من لدي لان

عند

عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف
لدي فانه لا يستعمل في البعيد ثم قال بعده بقريب واما الدي وهو بمعني
عند فلا دليل علي بنايه قوله ٢ي غاية قال اللقاني فصار الشي ما
يقصر الشي عليه فلا يتجاوزه الي ما فوقه وذلك غاية الشي قوله
وهو مصدر قيل لا فعل له كالعمومة والخوولة والابوة وقيل له
فعل اذ يقال وحده يحده وحدا ومعني مررت به وحده عند
الخليل افردته بالمرور افرادا وعند المبرد مررت به منفردا وهو
اولي لاطراده في نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرده بل هو كانه
انفرد بنفسه وقال ابن اسم موضوع موضع المصدر موحد نايب
مناب ايحادا نايب مناب موحد وموحد حال فمعني مررت به وحده
مررت به في حال كوني موحدا له بمروري وقال يونس انه ظرف ونصبه
علي الظرفية ومعني جا وحده جا علي انفراده والاصل جا علي وحده ورده
ابن عصفور بان وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال
الدماميني في شرح التسهيل والظاهر ان يونس انما قصد تفسير المعني
وانما المعني جاني في وقت توحده وعلي التي قدرها بمعني في مثلها
في قوله تعالي ودخل المدينة علي حين غفلة وانما لم يعد في لامها
لا تدخل علي وحد بخلاف علي وبذلك يندفع ايضا ان تقديره يقتضي
ان النصب علي المفعول به لانك لو قلت جا علي وحده كان حالا
متعلقا بمحذوف فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور
ان يكون ظرفا والجار علي رايه علي فتامل قوله لم يك شي الخ ذكر المصنف
في بحث لما من المغني ان ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع

قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال
انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يك شئ يا الهي معكا وعنه ايضا
وفيه نظر اذ يتعذر ان يكون تقديره لم يك شي قبلك ثم كان شي قبلك
واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا نأخذ حدوث ذلك الشئ مقيدا بالقبلية
بل مطلقا اي لم يك شئ يا الهي قبلك ثم كان وعن السراج البلقيني
ان الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه تعالى
فتعينت المعية فالمعنى لم يك شئ يا الهي معكا قبل خلق العالم
ثم وجد العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها
بقوله وحدكا فتدبر **قوله** على المشهور يحتمل عوده الى قوله وهو
مصدر المقابلة قول يونس انه ظرف كما مر ويحتمل عوده ايضا لقوله
ملازم للافراد لانه قال في التسهيل وربما بني مضافا الى ضمير مثنى فراجع
شراحه **قوله** ومعناها التكرار قال اللقاني في المطابق لما سيجي ان
يقول التكثير وهو احص من التكرار الصادق بمرتين **قوله** بمعنى
اقامة الخ قال اللقاني في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر
من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان لبيك لم ينطق له بفعل وهو
خلاف قولهم يقال لب بالمكان اقام به والى ان الكاف في غيره واليك
مفعول المصدر المضاف وفي دواليك تارة كذلك كقولك لبيك وسعديك
ودواليك اي تداولا لامتثال طاعتك بعد تداول ولو فسر سعديك
باسعاد منك بعد اسعاد وحنانيك بحنان منك بعد حنان ودواليك
بادالة منك بعد ادالة ليكون من اضافة المصدر لفاعله كان
اليق بالمقام او فسر حنانيك بتحننا اليك بعد تحنن كان اوفق

للواقع

للواقع اذ احوطب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله دواليك في
البيت على تفسيره بتداولا لاجتماع للاعلام على ان الكاف حرف لمجرد الخطاب
اذ لا يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له اذ فاعله المتكلم وجماعته
ومفعوله شق الابراد فتنتفي اسميتها بانتفا لازمها وربما فسرناه به
من ادالة منك بعد ادالة ينتدفع ذلك اذ هي فاعل للادالة والتقدير
قايلين يا اسد ادالة منك بعد ادالة والله سبحانه اعلم واحكم انتهى
وقوله خلاف قولهم يقال لب كذا في النسخ لب من غير همزة ولا يتم
كلامه الا على ذلك لكن الذي قاله غيره انما هو ألب به بالهمزة وفي
اطلاق قوله وما بعده بمصدر من لفظه نظر لان لم يفسر هذا ... ذيك
ذيك بمصدر من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه **قوله** وهذا انسب
من قول الناظم الخ فيه ان قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقاني
وقد فصل رحمه الله الكلام ووفى بالمرام وقول الشارح لان الادالة الخ لا يثبت
مدعاه اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك **قوله** وهذا ذيك
الخ قال الدنوشري قال بعضهم واما هذا ذيك بذال بين معجمتين فا
فالمراد به الكف قال الاصمعي تقول للناس اذا اراد ان يكفوا هو
هذاذيك انتهى وقيل المراد به الاسراع قال الشاعر ضربا هذاذيك
وطعنا وخضا والطعن الوخض الذي لا يصل الى الجوف انتهى كلامه
وهو يرد قول الشارح الطعن الجايف فليتامل انتهى وهذا عجيب اذ لا مدخل
للتامل في هذا لانه امر نقلي ثم لا مرجح لكلام هذا البعض على كلام الشارح
حتى يرد كلام الشارح بكلامه وقد صرح الجوهري بما قاله **قوله** وقوله
وعامله اي هذاذيك قد يقال قضية قول الشارح بهذا هذا بعد هذ

ان عامله من لفظه وان المعنى هنالك بعد هذ ولا بد في الترجيح من
نقل كلام ايمة اللغة والشارح تابع للعيني **قوله** وعامل لبيك من معناها
قال اللقاني اذ لا عامل من لفظها واما قولهم لبى فانه ماخوذ من قولهم
لبيك ومصدره التلبية واما لبيك فعامله لو نطق به انما هو لب
ومصدره لب مفرد لبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق له بفعل وهو
قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو الب بالهمزة
وكلام الموضح يدل عليه ولا ينافي كون عامله من معناه قولهم لبيك من
الب بالمكان اقام به لان اخذه من هذه المادة باعتبار نوع المعنى
لا يقتضي ان فعلها فعله **قوله** والحال واجبة التنكير كان ينبغي ان
يقول غالبا ليلا يرد قولا لهم ضعيف ولم يقل غير صحيح فادخل منه
قول اللقاني اي وهو خلاف الغالب فارتكابه مع امكان غيره
ضعيف بخلاف جاء زيد وحده ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم
اذ يمكن في وحده ايضا ان يكون مفعولا مطلقا اي بتفرد انفراده **قوله**
وجوابه ان ذلك يحتاج الى استغراق تام قد يدفع هذا بقول اللقاني
يعني لثبت كونه مفعولا مطلقا بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى
فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه **قوله** ان
الكاف لمجرد الخطاب الخ قال ان لم يكن على ما ذكرت فشذ لان الناصب
له يكون تثنيتها كضرب ضربك فكون المعنى تداولنا مثل مداولتك
واجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزوم طاعة غيرك وكذا
البواقي وليس المعنى على شيء من ذلك قلنا لا يمتنع ان تكون المعنى
اجابتك لغيرك اجبته وكذا البواقي **قوله** لقولهم حنانيه وليي

زيد الخ



زيد الخ ادق من هذا قول اللقاني قد يقال ان الهاء والظاهر مثلها
في اياه واياي الشواب فما كان جوابكم فيهما فهو جوابنا ثم انه اجاب
عن الشبهة بنحو جواب الشارح واجاب عن الثالثة بقوله قد
يقال لعله يرى ان لبيك واخواته اسماء افعال منقولة من مصادر
مثناة مضافة الى الكاف فالكاف حرف لمجرد الخطاب كما في رويدك
زيدا اسم فعل معناه امهل **قوله** وفي شرح المواقف ان يدي الخ
ينبغي ان يؤخر هذا عن الكلام على معنى البيت ويذكر بعد قوله
وحض يد به ليكون مقابلا له ولقوله الاتي وقيل كان عادة العرب
الخ فانه المناسب كما لا يخفى وذكره هنا يوهم انه مقابل للكلام المتقدم
وليس كذلك فان يدي مضافة الى مسور وان كانت نائبة بدليل
ظهور جر مسورا اذ لا سبب له في البيت الا اضافة يدي اليه **قوله**
لانها اللتان اعطتاه المعطى حقيقة انما هو الشخص ونسبة
الاعطاء اليهما مجاز وكان الظاهر ان يقول لان الاعطاء يكون بهما قد يد
قوله كما في لك الخ اشار الى انه كان التمثيل بلديك ولدي اقعد كما
قاله اللقاني **قوله** وهم قال اللقاني لانه لا يمكنه دعوى الالف في اخواته
للنطق بها مجردة عن الالف والياء كحنانيك وسعديك ودواليك ولم يقولوا
لب **قوله** الى الجمل اي في اللفظ فلا ينافي ان الجملة في تاويل المفرد
وقد يحذف بعض الجملة المضاف اليها او كما في قوله كانت منازل
الافٍ عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا فاذ الاولى
ظرف لعهدتهم واخوانا مفعول ثان له ونحن مبتدا حذف خبره
اي اذ نحن منا لعون ومثله قوله لا حر والعيش منقلب اذ ذاك ... افنانا

والتقدير اذ ذاك كذلك فانظر المغني **قوله** وحيث قال الرضي اعراب
حيث لغة فقعسية **قوله** من اسماء المكان قد تاتي للزمان كما في
قوله حيثما تستقم يقدر الله نجاحا في غابر الازمان فانظر المغني
قوله اذا انتم قليل سياتي ان الشارح قال في حيث لما كانت اضافتها
الي الفعلية اكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة
اذ الي الاسمية اكثر وان تقديم المثال لذلك وقال الشارح اللقاني
قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الي استواهما
مع اذ فتقديم الاسمية لشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان النصب
بعدها ارجح من الرفع في باب الاشتغال **قوله** ان لا يكون خبر المبتدا
فيها فعلا ظاهره ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السيوطي
ووجه قبحه ان اذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا
لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف
ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم **قوله** او معني لا لفظا نحو واذ
يرفع الخ بان يكون مضارعا فقصد به حكاية الحال الماضية كما قال
الزمخشري في الاية قاله المص في الحواشي قال ابو حيان في تفسيره
وفيه نظر قلت هو نظر كليل **قوله** وقد يحذف الخ قد يقال
الحذف ولو علي قلة ينافي وجوب الاضافة وجوابه منع المنافاة
فان الواجبة اعم من اللفظية والتقديرية نعم الاضافة الي المفرد
كما هي في حيث تنافيه **قوله** اذ هما في الغار ينبغي ان يتعين في
اذ هما في الغار تقديره عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا
مضارعا لئلا يودي الي وقوع خبر المبتدا فعلا ماضيا الذي

استقبحوه

٢٣

استقبحوه ويحتمل ان يقال انما استقبحوه مع التلفظ بالفعل
قوله وكسرة الذال يجوز فتحها للتخفيف كما ياتي **قوله** علي الاصح مقابله
ما ذهب اليه الاخفش ان الكسرة اعراب المضاف اليه وان التنوين
للتمكين وحمله علي ذلك انه جعل بناها ناشيا عن اضافتها الي
الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازمتها للبنا
وبانها كسرت حيث لا شي يقتضي الجر نحو نهيتك عن طلابك ام
عمرو بعافية وانت اذ صحيح وبان العرب بنت الظرف المضاف
لاذ ولا علة له الا كونه مضافا لمبني وبانهم قالوا يومئذ بفتح
الذال منونا وبانه لو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل
علي انه بني علي الكسر تارة علي اصل التخلص من التقا الساكنين وعلي
الفتح اخري للتخفيف **قوله** وربما اضيف حيث الي المفرد
قال الزرقاني قال الرضي ومع اضافة حيث الي المفرد يعربه بعضهم
لزوال علة البنا اي الاضافة الي الجملة والاشهر بناؤه لشذوذ
الاضافة الي المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الي الجملة ولا
الي مفرد نادر فظرفيتها غالبة لا لازمة قال لدي حيث القت
رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما تري حيث سهيل طالعا هو مفعول
به وكذا قوله فقال الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي هي
احسن الناس حيث نظرا ناظر اي وجها فهو تمييز **وقال**
الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للمغني عقل يعيش به
حيث يهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله علي المكان انتهي
وفي حاشيتنا علي الالفية عن المص كلام يتعلق باعراب **حيث**

بان
لو كان

عند الاضافة لمفرد ينبغي مراجعته **قوله** ما يختص بالجمل الفعلية
قال اللقاني اي بالاضافة اليها وفي قوله وهو لما عند من قال
باسميتها نظر اذ القول باسميتها لا يلزم منه اضافتها الي الجملة
الفعلية بعدها واي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها
كالظرف في متي تاتني اكرمك علي ما هو التحقيق عندهم وكذا القول
في اذا انها منصوبة بشرطها لا خافضة له **قوله** وذلك يقتضي
الحرفية اي لان الاصل في الاسما الاعراب واما ضمير الفصل
عند الجمهور فخارج عن القياس فلا يقاس عليه **قوله** ويجاب
بان العامل فيها الخ هذا الجواب باختيار الشق الاول قال
شيخنا العلامة الغنيمي ويمكن ان يجاب باختيار الثاني
لكن كون العامل جوابها مقيد بما لم يمنع منه مانع كما هنا
اخذا مما اجاب به الدماميني عن الاعتراض علي كونه ناصب
اذا جوابها انتهي واقول الكلام في ناصب اذا مطلق هل
هو شرطها او جوابها غير مقيد بمادة معينة والمص فرض
الكلام في لما في مادة معينة وهي الاية الشريفة وجوابها مقرون
في الاية بالمانع مع القول بان الناصب لها هو الجواب لا يصح
التقييد ثم اعلم ان المص في الحواشي لما اورد علي القول بان
ناصب اذا ما في جوابها من فعل او شبهه انه قد جا الجواب
مقرونا بالفا او باذا الفجائية نقل ان قايله اجاب بان الظرف
الجايز التاخير يتسع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم غيره فما
ظنك بالممتنع التاخير انتهي وهذا يدل علي ان القايل

اطلق

اطلق ولم يقيد بعدم المانع وبه يعلم انه يمكن في مسئلة لما ان العامل
في الاية دل لكن قال في المغني انه مثل هذا التوسع بابه الشعر نحو نحن
عن فضلك ما استغنينا **قوله** لا يقولون باضافتها الي ما بعدها
هذا صادق بقولهم باضافتها الي جوابها وليس مرادا وانما المراد انهم
لا يقولون باضافتها مطلقا بدليل التنظير باذا ولانه لا يفصل
بين المضاف والمضاف اليه بمثل جملة الشرط **قوله** لان اذا عند
هولا مضافة ظاهره انهم مصرحون بذلك في الحواشي ولزم هولا ان
يدعوا ان لا اضافة وان يفرقوا بان اذا ترتبط بكونها شرطا كما في اني والي
واما اذا وحيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط انتهي ومن خطه
نقلت والمتبادر من قوله ولزم انهم لم يصرحوا بذلك فانظر هل قوله
وان يفرقوا الخ يشتمل علي جواب الشق لان لما ظرف بمعني حين او اذ فلا
يحصل بها ارتباط لولا الاضافة او يقال لا يلزم من ذلك ان لا يحصل بها
ارتباط لانها تقتضي جملتين ففيها معني الشرط ولهذا يسمي تاليها شرطا
وما بعده جوابا ويقترن بالفا اذا كان جملة اسمية **قوله** ويقع شرطها
وجوابها ماضيين الخ هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافي ان جملة اذا
لا تكون حالية ولا ماضوية كما قال المص في الحواشي فان **قلت**
فما تصنع في اذا السما انشقت **قلت** الماضي صيغة الفعل لا ا
الزمان ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر في المغني ان اذا قد تخرج
عن الاستقبال فتجي للماضي كقوله تعالي ولا علي الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه وللحال وذلك بعد القسم نحو والليل
اذا يغشي علي ما بينه ثم رده فراجعه **فصل قوله** لما مضي

غير ص

قال اللقاني نعت لاسم لا للزمان والتقدير موضوع لما مضي وهو قال
بدله وبدل ما بعده ماض او مستقبل كان اخصر واظهر **قوله** فانه
اي ما كان بمنزلة اذا واذ فيما تقدم **قوله** بمنزلتهما اي اذا واذ قال
اللقاني ثنى ضمير المتعاطفين لان القصد شمول الحكم لهما علي حد
قوله تعالي فالله اولي بهما انتهي وحاصله ان او هنا للتنويع لا لاحد
الشيئين وقولهم ان او يفرد الضمير بعدها محمول علي الثانية دون
الاولي كما نص عليه الابدي ونقله المص عنه في بحث الجملة المعترضة
قوله فيما يضافان اليه قال اللقاني يضافان صلة جرت علي غير ما هي
له فان ما واقعة علي الجملة المضاف اليها والاضافة وصف ثابت للمضاف
وقد ابرز الضمير العائد علي صاحب الصلة الحقيقي فلا حاجة الي ان يقول
يضافان هما اليه فتدبر **قوله** ويمتنع زمن الحجاج قادم قال اللقاني لقائل
ان يقول كونه بمنزلة اذا يقتضي تاويله باضمار كان الشانية واسمها
لا امتناعه وجوابه ان التاويل المذكور سايغ فيما سمع ولا يسوغ ان نتكلم
به من غير سماع **قوله** ووافقه الناظم اي في غير النظم بدليل قوله محتجا
الخ واما في النظم فكلامه محتمل قال المص في الحواشي فان قلت فهلا قال وما
كاذ معني كاذا قلت يحتمل وجهين احدهما ان يكون اراد ذلك وترك
ذكره اكتفا بما نبه عليه فيما كان بمعني اذ وهذا الذي رآه ابنه والثاني
ان يكون الحكم عنده ثابت في موافق اذ دون اذا وهو الظاهر فانه رد
علي ش بقوله يوم هم بارزون وقول الصحابي يوم لا ذو شفاعة يغني
والدليلان يمكن منازعته فيهما لكن الذي يظهر لي ان غير اذ لا يلتحق
بها لانها لم تختص بالجملة الفعلية الا لما فيها من معني الشرط لا لامر

يساويها

يساويها فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة علي ان الذي يقتضيه الناظم
في اذا انه لا يلزمها الجمل الفعلية مستدلا بقوله اذا هو لم يخفني في ابن
عمي وان لم الفه الرجل الظلوم انتهي وعلي الاحتمال الثاني جري الش
فقال واقتصر عليه في النظم وانظر قول المص لانها لم تختص الخ الظاهر
في ان غيرها من الظروف لا يشابهها في ذلك مع قول الش في الفصل
الاتي وقال ابن مالك بل لشبه الظرف الخ فانه صريح في ان الظرف
متضمن معني الشرط **قوله** محتجا بقوله تعالي يوم هم الخ قال اللقاني
يرد احتجاجه بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم اذ اليوم موضوع
لزمان محدود واستعماله في مطلق الزمان مجاز كقوله تعالي واتوا
حقه يوم حصاده انتهي واقول صرح في شرح الكافية بان اليوم مبهم
وعلله بانه عند العرب لا يختص بالنهار **قوله** وهذا ونحوه الخ قال
اللقاني يعني فهو من مشبه اذ لا مشبه اذا **قوله** وكن لي شفيعا الخ قال
اللقاني ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب اولا الشفاعة وهو
يستلزم الاخبار بنفعها وثانيا اخبر بانه لا يغني شفيع شيا وهو
يستلزم الاخبار بانه لا نفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان
الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والعرف
وجداني فان الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب
القبول **فصل قوله** حملا عليهما قال اللقاني يوخذ من هذا ان
الحمل علي المبني سبب للبنا فتزيد الاسباب علي العدد المذكور اول
الكتاب ولو جعل سبب البنا الاعتداد بالافتقار العارض وتنزيله
منزلة الاصلي كان اضبط انتهي وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة

اخر صح

اول الكتاب انما هي للبنا الواجب لا الجائز فانه له اسباب اعمها ما هنا قوله
او جملة اسمية قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرة به مبنيا اذ الاصل
فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغي ان المضارع المعرب يترجح معه
البنا نظرا لاصله كالاسم فلم ترجح الاعراب قلنا نظرا لاعرابه وللاصل في
اسم الزمان وهو الاعراب فتامل قوله واجاب جمهور البصريين بان
الفتحة الخ رايت بخط المص في التذكرة يمكن ان يكون من لغة سليم في
اعمال القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراة من نصب ولا اجعله
فتحا وانما يمشي هذا على انه لا يجب ان يشرب معنى الظن ويدل له
قال وكنت رجلا فطينا هذا العمر اسرا بينا قوله مثلها في اصمت
يوم الخميس اي في النصب على الظرفية قوله ليست لليوم اي بل للمذكور
قبل من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه اي هذا المذكور كائن في هذا
اليوم قوله والا لزم كون الشيء الخ اي بخلافه على قراة الرفع لخروجه
عن الظرفية قوله واعترض عليهم ايضا يجاب بانه على اضمار كان الشانية
واسمها فصل قوله احدها التعريف قال اللقاني وجهه انهما في
المعنى توكيد لما اضيفا اليه وسياتي ان المنكور لا يوكد عند البصريين
وان افاد توكيده ويوخذ من هذا ترجيح مذهبهم قوله الدلالة
على اثنين قال اللقاني وجهه ان كلا وكلتا في المعنى مثنيان وهما تاكيد
للمضاف اليه والتاكيد مطابق للموكد واما الزيدان انفسهما فخارج لعلة
قوله نحو كلاهما قال الدنوشري ولا يضاف كلا وكلتا للمثنى من الضماير
الا ثلاثة الكاف المتصلة والالف والها والميم والالف ولفظ نا نحو
كلاهما وكلاهما وكلانا قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة قال

اللقاني

٣٦

اللقاني يريد به الاشتراك المعنوي وهو الوضع لمفهوم كلي مشترك بين
افراد كثيرة كوضع انا للمتكلم معه غيره الصادق على اثنين وما زاد
عليهما لا الاشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر على حدة
انتهى وهو مبني على ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضماير كليات
وضعا جزئيات استعمالا واما على ما حققه العضد وتبعه السيد انهما
جزئيات وضعا واستعمالا فليست من المشترك في شي قوله لان ذا مثناة
في المعنى قال اللقاني كونها مثناة في المعنى بواسطة الاشارة الى اثنين
تقدما لا يجدي نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنص او الاشتراك فان
دلالة ذا عليهما ليست بواحد منهما بل بالقرينة فلو اقتصر على قوله الدلالة
على اثنين او زاد على القسمين ثالثا فقال او غيرهما كان اوضح قوله ماذكر
قال اللقاني يعني وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما
وما نقص عنهما ولم يقل اي وكلا الخير والشر وبين الفارض والعوان
لان ماذكر اوفق بافراد اسم الاشارة لكونه مفرد اللفظ انتهى ويوخذ
من قوله لان ماذكر اوفق ان التاويل به ليس بلازم وهو الحق كما اشار
اليه صاحب الكشاف في سورة الانعام عند قوله من اله غير الله ياتيكم
به حيث قال ياتيكم بذلك اجرا الضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه
ان اسما الاشارة من المبهمات كالموصولات فتثنيتهما وجمعهما على خلاف
الاصل غاية الامران دلالتهما واخواتها من الموصولات المشتركة على
الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذا على غير
الواحد كالمثنى في الاية والبيت والجمع في قوله وسوال هذا الناس كيف
لبيد وعلى كل شي في باب حبذا بطريق المجاز كما هو ظاهر كلامهم واشار

مطلب تأويل اسم الاشارة المفرد المشار به الى متعدد وليس بلازم

اليه اللقاني أيضًا فتدبره لكن وقع في الكشاف في سورة البقرة ما يقتضي
احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للمتعدد للتاويل بالموصول حيث
قال انما جاز بين ذلك في حاشية الفاكهي في بحث تقسيم الفعل فراجعه
فانه نفيس قوله ان يكون كلمة واحدة قال اللقاني هذا الشرط مشكل لا وجه
له فان كان لاجل ان المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح
فيلزم ان لا يصح جلست بين زيد وعمرو ولا اشترك زيد وعمرو قوله
كلاهما حين جد الجري بينهما اي كلا هذين الحصانين او الجوادين
وقول العيني في بحث المثنى الفرسين فيه نظر لان الفرس مونث سماعي
وكان يجب ان يقول كلتاهما وان يقول اقلعتا قوله ويضاف للنكرة
مطلقا قال اللقاني اي تضاف من حيث هي اي في الجملة لا في كل حالة من
احوالها لما سيجي من ان الموصولة لا تضاف لنكرة انتهي وحاصله ان
الضمير عاد على اي باعتبار بعض احوالها فهو شبيه بالاستخدام ولو
قال المص بعد قوله ومنها اي فان كانت كذا اضيفت الى النكرة الخ
كان اظهر ومطلقا حال من النكرة كما اشار اليه الش قوله الا ان
كان بينهما جمع قال اللقاني هذا الاستثنا في التحقيق منقطع لا حاجة
اليه اذ المضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال
المص اذ التقدير اي اجزا كان احسن من قوله اذ المعنى قوله او عطف
مثلها اي المضافة للمعرفة محله حيث كان المجرور باي اولا ضمير
المتكلم نحو ايي واي زيد عالم فلا يقال اياك واي زيد افضل
ولا اي زيد واي عمرو افضل وعبارة التسهيل تقتضي العموم كذا
نقله الشهاب القاسمي عن السيوطي ورايت بخط المص في الحواشي

ويظهر لي

ويظهر لي انه لا اشكال في جواز اي زيد وعمرو لانها مضافة لمتعدد
وانما امتنع ذلك في كلا لما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل انتهي قلت
وهذا مقتضى تعليلهم انها في هذه الحالة بمنزلة بعض من كل والبعضية
لا تتصور الا في متعدد واذا المضاف اليه ح متعدد ولا دخل لتعدد اي
ورايت بخطه ايضا وفي شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشري
قولهم اي واياك بقولهم اخزي الله الكاذب مني ومنك وهذا فراق
بيني وبينك وانما كررت اي ليمكن العطف على الضمير المخفوض انتهي
فعلى هذا لا يجوز اي زيد واي عمرو ولا يكون ايي واياك ضرورة انتهي
وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز والظاهر اسقاط لا اذ غاية ما دل
عليه كلام الزمخشري ان ايا اذا اضيفت الى ضمير وجب تكرارها
قوله بالواو قال اللقاني ليس قيدا للاحتراز عن المعطوفة بالفاء او ثم
لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لانها تختص بعطف الذي لا
يستغني بمتبوعه كما يأتي قوله ان ايا الاستفهامية لا وجه للتقييد
بالاستفهامية فانظر حواشينا على الالفية قوله وكانت معه بمنزلة
بعض اي من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان
اضيفت الى مثنى او جمع قوله لعدم صحة دلالة الخ فيه نظر في
المعرف بال فانه من صيغ العموم كما حقق في الاصول الا ان يريد
المعرف بغير ال او بها اذا كانت للعهد لا للعموم قوله وتضاف اي
الموصولة الخ سكت عن اي التي هي وصلة فعلم انها لا تدخل في
باب الاضافة بحال قوله لان معناها معنى الذي الخ في هذا التعليل
خفا وكان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لان الموصولة يراد بها

واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع اي لتوغلها في الابهام فلا بد
من اضافتها لمعرفة قوله لان نعت النكرة الخ فيه نظر لانه لا يفيد لان
الوصف والحال مشتقان تحقيقا او تاويلا والمشتق كلي والمضاف الي
معرفة جزي اذ المعرفة كما قال بعضهم ما اشير به الي شئ بعينه انتهي
وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المص في الحواشي لا اجد ما نعا ان
يقال مررت بالرجل اي الرجل وبالغلام اي الغلام كما جاز اطعمنا
شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فاضيفت الي النكرة والمعرفة قوله وهي
بمعني عند في مفردات الراغب ان لدن اخص من عند لانه يدل على
ابتدا او نهاية نحو اقمت عنده من لدن طلوع الشمس الي غروبها فتوضع
لدن موضع نهاية للفعل وقد توضع موضع عند يقال ما اصبت
عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن ابلغ من عند واخص قال
تعالي لينذر باسا شديدا من لدنه انتهي وسياتي عن الحرالي ما يقتضي
تباينهما قال اللقاني في الرضي ولدا بمعني لدن الا ان لدن ولغاتها
المذكورة يلزمها معني الابتدا ولدا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب
او مقدرة فهي بمعني من عند واما لدي فهو بمعني عند ولا يلزمه معني
الابتدا وعند اعم تصرفا من لدي لان عند تستعمل في الحاضر وفيما هو
في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدي انتهي وحاصله ان لدن
بمعني من عند لملازمتها ابتدا الغاية فتبني لتضمنها معني الحرف الذي
هو من وهو اشارة الي مخالفة ابن الحاجب في علة بنايها الذي هب
الوضع علي حرفين في بعض لغاتها فقول الموضح بمعني عند محل بهذه
النكتة قوله كما ان عند كذلك اي لانها تجي للزمان نحو كان الصبر

مطلب الفرق بين لدن وعند

عند

عند الصدمة الاولي وان اقتضي كلام بعضهم انها للمكان ابدا قوله ملازمة
لمبدا الغايات قال اللقاني اي لا تنطلق الا علي امكنة هي مبدا فعل مغيا
اي هي ابتدا غاية وكذا الزمانية قوله الزمانية او المكانية الاول
نحو لدن صباح والثاني نحو من لدن حكيم وهذا حيث لم تضف للجملة
والا تمحضت للزمان لان ظروف المكان لا يضاف الي الجملة منها الا
حيث كما نقله اللقاني عن الرضي قوله وفي التنزيل آتيناه رحمة
من عندنا الخ قال البقاعي في نظم الدرر في تناسب الآي والسور
قال الاستاذ ابو الحسن الحرالي ان عند في لسان العرب لما ظهر
ولدن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من كراماته وبالعلم
الباطن الخفي المعلوم قطعا بانه خاص بخاصته انتهي وهذا
يقتضي ان لدن ليست بمعني مع وقال ابن عرفة قال المفسرون
المراد بالرحمة النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة علي بابها وقدم
ذكرها احترازا لما يابي من قوله حتي اذا لقيا غلاما فقتله
وقتله للغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفا لعدم معني الابتدا
هنا قال الزرقاني فيه نظر فان من اذا لم تكن موجودة تكون مقدرة
كما في الرضي ولكن ليس المعني علي الابتدا كما قال المص فكان المناسب
للشارح ان يقول هذا التعليل او يقول لانه لا معني لابتدا الجلوس من
مكانه اذ المبتدا لابد له من منتهي ولا منتهي هنا واجاب بعض
شيوخنا بان في كلامه حذف مضاف اي لان معني حرف الابتدا
وقوله غير موجود اي غير حاصل لعدم تاتيه او يقال معني قوله غير
موجود غير متات قوله الا ان الغالب استعمالها الخ يفيد ان استعمالها

مضوبة غير غالب فهو قليل كما قال الش واختصاص لدن بما ذكر
مفيد لكون عند ليست كذالك وذلك صادق بصورتين احدها
ان الغالب في عند استعمالها منصوبة ويقل استعمالها مجرورة ثانيهما
انها تستعمل منصوبة ومجرورة فان نفي غلبة استعمال الجر صادق
بغلبة النصب وبعدم غلبة احد الامرين للاخر فان قيل اذا كانت
لدن ملازمة لمبدا الغايات فما فايدة دخول من عليها فالجواب
ان افادتها لذلك لما لم تولف كالف الاستفهام والشرط من الاسم اتي
بمن لتكون كالدالة علي ذلك ولذلك لزمت في الغالب وقوله مجرورة قال
اللقاني اي مجرورة المحل علي اللغة المشهورة او اللفظ علي لغة قيس
قوله في لزوم استعمال واحد قال الزرقاني اي والاستعمال الواحد
ما ذكر وظاهر كلامه ان الظرفية وعدم التصرف كافيان في البنا وفيه
نظر فان بعض الظروف غير المتصرفة معربة كما تقدم فكان المناسب
ان لو زاد علي ذلك ما قاله الرضي وهو ملازمتها لمعنى الابتدا اي
ابتدا الغاية وحصه فالوجه في بنا لدن ان يقال انه زاد علي ساير
الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما
لمعني الابتدا فتوغل في مشابهة الحرف دونها انتهي وهذا المعني
منتف في لدا ولذلك كان معربا كما صرح به في المغني خلاف ما عند
ابن الحاجب من انه مثل لدن ولذلك قال الرضي واما لدا وهو بمعني
عند فلا دليل علي بنايه انتهي وقال اللقاني قال ابن الحاجب الوجه
في بنا لدن ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل الباقي عليها
تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنايها وجه لانها مثل عند وهو

معرب

معرب بالاتفاق انتهي وقدم ان الرضي اشار لرد ذلك **قوله** وفي امالي
ابن الشجري الخ قال الزرقاني اشار به الي مخالفة ما عند الموضح
ووجه كلام ابي علي ان لدن باسكان الدال وكسر النون من جملة لغات
لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خففت بحذف الضم كما في عضد
فالتقي ساكنان فحركت النون كسرا انتهي والجواب ان المصنف راي ان
اشمام الضم ليس من جملة اللغات وحيث كان مشما صار كانه
موجود فظهر ان الكسرة ح اعراب والذي راه ابو علي ان الاشمام
غير معول عليه وتبعه الرضي حيث قال واعراب لدن المشهورة
لغة قيسية انتهي فضده ان المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة
الدال واعرابها بان يقال من لدنه بضم الدال وكسر النون واما
لدن المفتوحة فهو من جملة لغات لدن **قوله** الرابع جواز اضافتها
الي الجمل هي ح متمحضة للزمان كما مر عن الرضي **قوله** لدن شب
تنازعه العوامل الثلاثة قبله اي هو مصروع راقهن ورقته
من ذلك الوقت **قوله** حتي شاب قال الزرقاني غاية اي فانتفت
الامور الثلاثة ح وذلك لانهن يعرضن عنه بسبب شيب ذوايبه
فيعرض عنهن فهو اعليه وهذا اولي من ان يراد بالذوايب ذوايبهن
كما في شرح الشواهد للعيني وذلك لانهن اذا شابت ذوايبهن
السود ينتقل الي غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا **قوله** سود
الذوايب من اضافة الصفة الي الموصوف **قوله** والصريع المصروع
الخ ففي البيت تشبيه الغواني بالجان الذين يصرعون الناس او
بالشخص الذي يصرع غيره **قوله** جواز افرادها قال الدنوشري

فتنها

يشكل ذلك علي عدها في الملازم للاضافة انتهي ويجاب بان ذلك
العدد باعتبار الغالب **قوله** فتنصبها لدن لا يخفي ان قول الشرلدن
بيان للضمير المستتر في نصبها علي حذف اداة التفسير والضمير البارز
عايد علي غدوة ولو اعيد المضمر المستتر الي المخاطب لاندفع الاشكال
الاتي من عطف قوله او علي اضمار كان واسمها فينبغي ارتكابه هنا لذلك
وقد ارتكبه الش فيما ياتي لدفع ذلك مع ان في ذلك تشتت الضمير
وبارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تشتت في الضمير وذلك هو الاصل
عند تعدد الضماير وان كان الحق انه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة
حيث لا لبس خلافا للزمخشري في تفسير سورة طه وان اقر كلامه
المص في شرح بانت سعاد عند قوله ولن يبلغها الا عذافرة وقد
حققنا ذلك في حاشية الفاكهي في بحث الضمير هذا ونسب
المص النصب للدن لانها العاملة وقولهم ان النصب عن تمام الكلام
معناه ان الاسم هو الناصب عند تمامه الا انهم عبروا بذلك اشارة
الي انه لولا التمام لجر بالاضافة **قوله** اما علي التمييز قال اللقاني
قال الرضي اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال
لدن مع غدوة دون ساير الظروف كبكرة وعيشة وكون دال
لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها
ثم قد تحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من
جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها
فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فتنصبها تشبيها بالتمييز
او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون

مطلب تشتت الضماير ليس من التنافر حيث لا لبس

الامعونة

ابيضا

الامعونة وان كانت معرفة انتهي وبه يظهر لك ان قول الموضح اما
علي التمييز ليس علي ما ينبغي فان قضيته انه تمييز حقيقة وليس
تمييزا حقيقة لدن ولا لنسبتها فالصواب ان يقول علي التشبيه
بالتمييز والله اعلم **قوله** لان لدن في اخرها الخ بهذا يعلم الجواب
عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون اخواتها
اذ النون مفقودة في اخواتها واما ما يقال لم اختص غدوة
بالنصب بلدن فلم يجز لدن سحر ونحوه فجوابه ان غدوة اكثر تصرفا
من سحر ونحوه واجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدا زمان
مبهم فغسر بغدوة وهو لا يقتضي الاختصاص **قوله** في لغاتها العشر لان
في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة
والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال
في الاولي وضمها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام فيهما
وضم الدال في الاولي وسكونها في الثانية والتاسعة لد بضم اللام
وسكون الدال والعاشرة لت بابدال الدال تاء **قوله** لشبهها بالفاعل
قال الزرقاني اي في نحو قايم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون
في المفعول يكون في الفاعل **قوله** فظاهره انها مرفوعة بلدن قال
الزرقاني اي ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب علي التشبيه بالمفعول
ترفع عليه **قوله** والجر القياس ولهذا لو عطف علي المنصوب جاز
جر المعطوف كما ذكره في الكافية الشافية فانظر حاشيتنا علي
الالفية **قوله** وان كانت معرفة قال الزرقاني المراد بالتعريف التعيين
اي وان كانت دالة علي معين كما في سحر وذلك لان غدوة تستعمل

تارة غير مراد بها معين فتنون ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها
معين فتمنع الصرف للتعريف والعدل عن الغدوة وللتعريف والتانيث
وح فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف واجيب عن هذا الاشكال بامرين
احدهما انه لما اشبه التمييز لكونه مبنيا لذات ما يليه نون مثله
فتنوينه لمجرد المشابهة الثاني انه لو لم ينون لا لتبست حالة النصب بحالة
الجر اذ حركة الجر فتحة نابية عن كسرة فلم يعلم كونه منصوبا فيكون معربا
او مجرورا فيكون مبنيا وللواضع غرض في بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها
نابية عن ثقيل بخلاف فتحة النصب فانها خفيفة انظر الرضي انتهي وانظر
ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فانه يفهم انها ليست معرفة اصطلاحا
مع انها علم على الوقت المخصوص لسحر بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف
المانع منه تعريف العلمية وقوله لكونه مبنيا لذات ما يليه مخالف
لما مر عن اللقاني في بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من انه
ليس مبينا لحقيقة لدن ولا للنسبة قوله والغالب الخ لو قال بدل هذا
اي في غالب استعمالها الان اولى لان كلام المص يقتضي انها مما تلزم
الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سياتي من انها قد
تفرد ولو قال الشرماذكر كان جوابا لانه يفيد ان كونها مماذكر باعتبار
الغالب قوله ولزمان الاجتماع فيه اشارة الي ان اقتصار المص على
انها للمكان قصور وقد نقل اللقاني عن الرضي انها ظرف زمان ايضا
قوله لانه ثلاثي اي فهو نظير اب واخ واخواتهما ويد ودم وقال — سان ويد ودم ٣
الحفيد انما اعربت مع انها موضوعة وضع الحرف بحسب الاصل لانها
ملازمة للاضافة فضعف مشابهة الحرف انتهي وهو انما يظهر

على

على القول بانها ثنائية وضعا ولا يرد عليه ان الشبه الصوري لا يعارض
كما قاله الشهاب في قد زيد درهم على لغة بنائها مع الاضافة لان الشبه
الصوري ضعيف مجوز للبنا لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة
كما حققناه في حواشي الالفية في بحث اسباب البنا ونقل اللقاني عن الرضي
انه علل اعرابها بدخول التنوين في نحو كنا معا واجراره بمن وان كان
شاذا في نحو جئت من معه قال ثم قال والالف في معا عند الخليل بدل
من التنوين اذ لا لام له في الاصل وهي عند يونس والاخفش وهو الحق
مثل الف فتى بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين فمع
عندهما عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة لقيام
المضاف اليه مقام لامها قوله فيبني على السكون قال الزرقاني قال
الرضي قال بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر وذلك لان موجب البنا في
الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا يتاتى التفرقة بين المتحركة
والساكنة قال وهذا القول هو الحق انتهي باختصار قوله وان كانت الخ قال
الزرقاني ان واصلة بما قبلها وهي معطوفة على مقدر اي ان لم يكن
وان كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الاول انتهي وهذا مبني
على ان لمثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد بيناه في حواشي
المختصر قوله فافاد الخ قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لان قوله الا في لغة
ربيعة وغنم فيبني على السكون شامل لما اذا لقيها متحرك اولم يلقها شيء
فاستفيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فافاد صراحة
قوله وقد يفرد الخ قال اللقاني قال الرضي تلزم اضافة مع ان ذكر قبله
احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق

ما تضاف اليه فينصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا
جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سوا اجتمعوا
ام لا انتهى ولا خفا انه يخالف ما عليه الموضح والذي يقوى في النفس ان
مع اسم للمصاحب مطلقا اي سوا اضيف او افرد وانه منصوب مطلقا
وان لامه محذوفة مطلقا اما مع الافراد فلالتقائها ساكنة مع التنوين
واما مع الاضافة فتخفيفا او لقيام المضاف اليه مقامها قوله والكلمة
ثنائية في حال الافراد قال الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندهما
موضوع على حرفين انظر الرضي واقول ليس في كلام الشم ما يدل على
انها عندهما موضوعة على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا
على انه قد مر عن الحفيد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية قوله
واعترض بان معا الخ المعترض ابو حيان وعبارة بعضهم ورده ابو حيان
بان شان الظرف غير المتصرف اذا اخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع
تقول الزيدان عندك انتهى وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية
اذا افردت كما مر في كلام المص انها ح تنتصب على الحال لكن ادعى بعضهم
انها ملازمة للظرفية وجرى عليه اللقاني فلعل كلام ابي حيان مبني
على ذلك قوله اما بالذات نحو مررت برجل غيرك في كون المغايرة
في هذا المثال بالذات نظر لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف
انما هو بالعوارض المشخصة كما تقرر في بحث النوع من علم المنطق
والاحسن التمثيل كما ياتي عن اللقاني بالحركة غير السكون او نحوه
كالانسان غير الفرس قوله وليس المراد بالحقيقة ما بعده لم يبين ٢
المراد بها هنا وقوله والا لانتقض الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة

لان

لان المتبادر من الحقيقة ما نفاه ورد هذا التركيب على المص فالاحسن
ما قاله اللقاني وعبارته حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو
هو ولا يخفى ان التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك
الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة اخرى كقولك زيد غير عمرو
ولعل المص اراد بالحقيقة المفهوم قوله وخبرها محذوف واعترض
بان من شروط الحذف كما في المغني اللبيب ان لا يكون عوضا عن شيء قال
ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض عن مصدرها ومن
ثم لا يجتمعان انتهى ومثل كان بقية اخواتها بل ليس احق بذلك
لعدم دلالتها في الاستعمال على الحدث دون بقية اخواتها كما نص
عليه في الباب الثالث من المغني ولذا قيل بحرفيتها بخلاف اخواتها
فان الصحيح انها تدل على الحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض
عن مصدرها الا على القول الضعيف فلا ينهض علة لمنع حذف خبرها
وقد يجاب بان ما ذكره في المغني من ذلك الشرط محمول على شرط الحذف
القوي وقد صرحوا في باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف كما في بعض
اوجه ان خيرا فخير وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان
كان في عملهم خير فيجزون خيرا قوله فيضم بغير تنوين قال اللقاني
هو مفرع على كلا الوجهين قوله في الابهام قال اللقاني اي الشيوع لان
غيرا شايع في كل غير وقبلا شايع في كل قبل وان تخالفا في الاسمية
والظرفية قوله ونية المضاف اليه اي في المعنى دون اللفظ كما قاله
اللقاني وهو ظاهر قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها
لا يخفى ما في هذه العبارة من التنافي لان قوله مقدرة في محلها

يقتضي ان غير معربة وقوله في محلها يقتضي انها مبنية وهذا هو الموافق
لقوله بعد لانها ضمة بنا فالصواب اسقاط قوله مقدرة **قوله**
اعراب قال اللقاني بنا على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لا جره
لاستلزامه حذف المضاف وبقا عمله بغير شرطه **قوله** ولا يختصان
بالزمان الخ متداول حروف الجر عن ابن اياز وعن المصنف ما ينبغي
مراجعته **قوله** ولذا سهل الخ اي لان من عندهم حقيقة في ابتدا
الغاية في المكان **قوله** فما عطفت مولي عليه العواطف قال
العيني مولي بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة **قوله** فساغ
قال الدنوشري معني ساغ حلا كما قال بعضهم وقال وقوله تعالي
سايغ شرابه اي حلو انتهي وفي شرح الشواهد للعيني اي استمرا
الشراب وهو المناسب لقوله تعالي يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر
السجستاني سايغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراوه
وسهوله اساغته **قوله** احد حفيه قال العيني بفتح الخا المعجمة وكسر
الفا وتشديد اليا اخر الحروف قال ابن سيده علم لموضع **قوله** تنوينه
مرفوعا قال الزرقاني اي وح فهو مبني على ضم مقدر لحذف المضاف
اليه ونية معناه منع منه تنوين الضرورة وقوله تنوينه منصوبا
اي لحذف المضاف ونوي ثبوت لفظه فهو معرب ونون ضرورة انتهي
واقول اذا كانت المسئلة المشهورة مفروضة فيما حذف منه المضاف
اليه ونوي كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر في محل نصب على الظرفية
ولا وجه لتقدير الضم قال الرضي يجوز تنوين هذه الظروف المقطوعة
عن الاضافة في حال بنايها لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو

حينئك

حينئك قبل وقبلا كما قيل في المنادي المضموم يا مطر ويا مطرا انتهي فقوله
في حال بنايها صريح فيما قلناه وقوله مرفوعة على التسامح ومراده
مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله ومنصوبة ويوخذ بيان مراده
من التشبيه بالمنادي اذ يعلم منه انه مبني على الضم الظاهر لوجود
المقتضي للبنا ومنصوب بالفتحة الظاهرة لانه لما نون اجري
مجري المضاف ولا ادري ما مستند الزرقاني فيما قاله **قوله** لعدم
الاضافة لفظا وتقديرا قال اللقاني قد يعارض ذلك بجعلهما مما
لزم الاضافة انتهي ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار اكثر
الاحوال او باعتبار الاصل في وضعهما وتنكيرهما خلاف الاصل
هذا وقال بعض الافاضل هلا جعلا في الحالة المذكورة مما عوض
عنه التنوين والمضاف معرفة ككل وبعض كما هو مذهب يونس وعليه
فلا فرق في المعني بين ما اعرب منها وما بني قال الرضي وهو الحق **قوله**
ومعرفتان في الوجهين الخ قال اللقاني اطلاق حقه التقييد بما اذا كان
المضاف اليه معرفة وكونهما نكرتين في الوجه الثالث مبني على ان
المعني تغير قال الرضي قال بعضهم انما اعربت لعدم تضمن معني الاضا ... فة
فمعني كنت قبلا اي قديما وابدا به اولا اي متقدما ومعني من قبل
ومن بعد اي متقدما ومتاخرا لان من زايدة انتهي يعني ان القايل
بالتنكير لعدم تضمن الاضافة يري انهما غير واقعين على الزمان
بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات او معني غير زمان منصوب
على الحال او غيرها والذي يراه هو اي الرضي ان سبب اعرابها وجود
التنوين عوضا من المضاف اليه قال فعلي هذا لا فرق في المعني

بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق انتهي وكون
التنوين عوضا خلاف قول المص ولكن يرجع التنوين لا قتضا به انه تنوين
التمكين فتامله **قوله** لافتقارهما الي المضاف اليه لا يقال هذا لا يصدق
عليه ضابط المشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبني وهو ان
يكون افتقارا متاصلا الي جملة لانا نقول ذاك ضابط للبنا الواجب اللازم
للكلمة وبنا قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناها بغير ذلك فانظر
حواشينا علي الالفية **قوله** فرارا من التقا الساكنين قال المص في الحواشي
بنا اول علي حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بخشيه التقا الساكنين انتهي
واقول فيه نظر لان للبنا علي الحركة اسبابا ولا يلزم من تعليل قبل
وبعد بما ذكر اطراده في كل مبني علي حركة فلكل مقام مقال **قوله**
بنيا علي الضم قال اللقاني قال الرضي انما بنيت هذه الظروف عند قطعها
عن الاضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها الي معني ذلك المحذوف
فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا
بنيت معه كالاسما الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها
قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها
بالاسما اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الي الجملة بعدها
الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الي مصادر
تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين
من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت
بدله انتهي ثم قال وبنا الغايات علي الحركات ليعلم ان لها عرقا
في الاعراب وعلي الضم جبرا باقوي الحركات لما لحقها من الوهن

بحذف

بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه انتهي وما علل به بناها علي
الحركات وعلي الضم غير ما علل به الش ومعني قوله عرقا اصلا ويرد
عليه ان كل اسم فله اصل في الاعراب **قوله** ومنها اول ودون الخ
قال اللقاني قال الرضي اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن
الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف
واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو
بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك انتهي فقول المص كيمين
وشمال غير مسموع انتهي ولا يخفي ما فيه فان كلام الرضي لا يقضي
علي المص وليس المص ممن يرد عليه بكلام الرضي فانه كان نحوي
عصره بشهادة ائمة عصره كالتاج السبكي صاحب جمع الجوامع
ثم قال اللقاني اعلم ان اول يصح فيه ان يعتبر واقعا علي زمان
مقدرا بمعني في فيكون بمعني قبل وينصب علي الظرفية معرفا او منكرا
منونا كجيئت اول الناس اولا اي في اول ازمنة مجي الناس
او بعضهم كجيئتك اول وان يعتبر صفة لموصوف به من زمان
او غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب علي الحال او غيره
ومعناه متقدم كجيئتك اول الناس او اولا اي متقدمهم او متقدما
ورايت اول اي شخصا متقدما فاول بهذا المعني اولية باعتبار
عامله او غيره وقال ايضا دون ظرف مكان اسم لادني مكان
باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل
في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز عن
حكم الي اخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وعن محكوم

وقدام

عليه الي اخره نحو اكرمت زيدا دون عمرو انتهى فعلى هذا الاستعمال
الاخير يكون فيه مجاز في المرتبتين كما لا يخفى قوله وبالخفض على
نية الخ قال اللقاني قال الرضي لما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء
مستعمل على القول الصحيح يعني انه افعل من ووَل لا مهملة مما
استعمل فيه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي
فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف
ذلك المشتق به كاعلم ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو
حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفيته اول بسبب تاويله
وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اي جريء فلا جرم لم
تعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او مع ذكر
من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا
كافكل فان خلي منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين
مع الجر لفظا وصفيته كما مر يقال ما تركت له اولا ولا آخرا ويجوز
حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان مع ولا بظرف زمان
نحو قوله على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات عدوها
ويقال ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول
من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو
قليل حكى س انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك
وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه
فمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من الليالي او الايام او الاوقات
ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان

بمعني

بمعني قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم وتقول اذا
لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ
يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من امس ولا يتجاوز
ذلك انتهى وقضيته انه قد يعرب منصوبا وليس بظرف قوله على
نية تركها قال اللقاني اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع
الصرف وان نوي لفظ المضاف اليه او صرح به كقولك زيد اول
الناس خروجا لما سياتي ان ما لا ينصرف اذا اضيف باق على منعه اذا
بقيت فيه العلتان وكلامه يوهم التنافي بين النية والمنع قوله ان
اول له استعمالان قال الدنوشري قال بعضهم لها ثلاث استعمالات
الاول ان يكون صفة بمعنى اسبق فيكون من افعل التفضيل ويقرن
بمن نحو قوله تعالى وانا اول المومنين وبالالف واللام ويثنى ويجمع
ويونث تقول الاولان والاولون والاوايل والاولى والاوليات
والاوليات والاول ولها حكم تختص به دون افعل التفضيل وهو انه
اذا اضيف جاز حذف المضاف اليه وبني على الضم حملا على قبل وبعد
الثاني ان يدخلها معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها
ولهذا امتنع الصرف الثالث ان تجرد عن الوصفية فتجري مجرى
الاسما فتنصرف لانه لم يبق فيها الا الوزن كافكل للرعدة قال ابو
حيان وفي محفوظي ان مونثه اولة قوله لا يحمل الفارس الا الملبون
الفارس مفعول مقدم والملبون اي الفرس التي تسقى اللبن
لكرمها فاعل قوله استعمال الصفات قال اللقاني من افتقارها الى
موصوف تجري عليه قوله من رجل تمييز لحسب قال في الارتشاف

ويجوز دخول من علي ما كان تمييزا بعد تمام الاسم نحو اردب من قمح الي ان
قال وحسبك به من رجل **قوله** لان جهتم معرفة الخ ولان المعني علي
الاخبار عن جهتم اي كافيتهم **قوله** ودرهم غير مختص فيه نظر لان من
مسوغات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بظرف او
مجرور مختص وهو هنا كذلك فتامل **قوله** واستعمال الاسما
قال اللقاني من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف
انتهي وبه يعلم ما في قول الدنوشري الظاهر ان هذا القسم ليس مغايرا
للاول انتهي لان حاصل ما اشار اليه انها في القسم الاول تباشر
العوامل ويرد بانها وان باشرتها لكن يقدر لها موصوفات هي المباشرة
في الحقيقة **قوله** لا تدخل علي اسما الافعال قال اللقاني لانها نابت عن
الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل علي الفعل واما الابتدا فمعنوي بنا
علي ان القياس عدم دخوله انتهي ولا يخفي ان كونها نايبة عن الفعل
انما يقتضي انه لا يدخل عليها عامل يقتضي رفعا او نصبا لا مطلقا ففي قوله علي
ان القياس وقول الش ولا المعنوية علي الاصح نظر ومر في باب المعرب
والمبني ما يتعلق بذلك **قوله** وهو اولي قال الدنوشري قال بعض المحققين
قد يتعين هذا الاعراب بدليل فان حسبك الله وفي كلام الش اشارة اليه
قوله بمنزلة لا غير قال اللقاني هذا المعني مراد منها مع المعني الاصلي
كما يفهم من قوله اشرابها **قوله** وينوي لفظ المضاف الخ قال بعض الافاضل
يتامل هذا مع قوله بعد وينوي معناه وقال بعض اخر يعني ان هذا
يخالف قوله بعد فتاملناه فرايناه جاريا علي الصواب ولا مخالفة
فان ما هنا بحسب اصل وضعها والمذكور بعد متجدد لها كما قاله
في المتن

في المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها الخ انتهي
وفيه نظر **قوله** تجدد لها اشرابها الخ قال اللقاني فباعتبار المعني المجرد
لازمت ما ذكر وباعتبار المعني الاصلي اي نيته لزمت البنا فتامل ودعوي
الاشراب لا دليل عليها لعدم الافتقار اليه بل كلام الجوهري دليل
عدمها فتامله **قوله** الدال علي النفي قال الدنوشري فيه نظر فان
الدال علي النفي لفظها لا معناها **قوله** او الابتدا قال الدنوشري هذا
لا يتعين بل يجوز ان يكون خبرا **قوله** اذا نكرت قال اللقاني اي نونت
اي قطعت عن الاضافة اي وليست كذلك لوجوب بناها كما مر **قوله**
اقتضي ان استعمالها قال اللقاني قد يجاب بمنع الاقتضا لانه علق ذلك
علي النقل عنهم كما انه صرح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الاضافة
اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكرة فتامل ذلك
فانه قريب وان كان في المعني نكرة في الحالتين **قوله** مع كثرة تداول الايدي
له الخ حمل اللقاني العبارة علي غير هذا فقال يعني انه بلغ في الشهرة
الي ان ذكره ايمة متن اللغة الذين هم بصدد بيان الاوضاع اللغوية
دون احوال الكلم فضلا عن الاعراب **قوله** واما عل قال اللقاني لم يقل
ومنها عل كما قال في غيرها لما سيذكره من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه
لذكرها في عداد الاسما اللازمة للاضافة وان نوي معني المضاف اليه في
بعض صورها **قوله** وفي بنايها علي الضم قال اللقاني قال الرضي اذا
بنيت عل علي الضم وجب حذف اللام اي اليا نسيا اذ لو قلت علي
لاستثقلت الضمة علي اليا ولو حذفتها وقلت علي لم يتبين كونها مبنية
علي الضم كاخوانه واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادي المعرفة

المفرد يوشد اليه انتهي وكان الدنوشري لم يره فقال فايدة علي المذكورة
محذوفة كيد ودم ولامها واو وحذفت اعتباطا واجري الاعراب والبنا علي
عينها التي هي اللام **قوله** اذا كانت معرفة قال اللقاني لا وجه لا شتراطه
اذ البنا يتوقف علي حذف المضاف اليه للعلم به بقرينة ونية معناه فيه
معناه سوا كان معرفة ام نكرة حتي لو قيل حطه السيل من عل لم يمتنع
قوله مكر مفر الخ قال العيني مكر بكسر الميم لا يستعمل في الكر مجرور
لانه صفة لمجرد وقيد لا واو بدهيكل فيها قبله ومفر بالكسر ايضا لا يسبق
في الفرار صفة اخري وكذا مقبل مدبر صفتان يعني اذا استقبلته
احسن واذا استدبرته حسن وقال الدماميني مقبل اذا اريد منه
اقباله ومدبر اذا اريد منه ادباره ومعني قوله معا ان هذه الصفات
مجتمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينها من التضاد وقال
الدنوشري هنا بما لا طايل تحته **قوله** والثاني انها لا تستعمل مضافة
قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا انها قطعت عن الاضافة
وان حركتها عارضة ومنعوا الحاق ها السكت بها وجعلوا قوله واصحي
من عله صرورة **قوله** منهم ابن ابي الربيع اي فانه كما قال المص في الحواشي
قال في كتاب الافصاح عن مسايل كتاب الايضاح علو بمنزلة فوق ولا
تستعمل مضافة ولا تكون الا مقطوعة عن الاضافة وبنيت علي حركة تشبيها
بما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة لان عل اذا لم تكن معرفة فلا يلحقها
تنوين واذا نكرته لحقها التنوين فصارت بمنزلة احمد ولا يقال فيها
ما قيل في قبل لان قبلا استعملت مقطوعة عن الاضافة وغير مقطوعة
فاذا كانت غير مقطوعة اعربت واذا قطعت بنيت فقد انتسب بالحركة
عند

عند اعرابها فكرهوا اذ بنوها ان تزول عن الحركة وعل لا تستعمل الا مبنية
فلولا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية علي السكون قال المص ويظهر لي انه
لو لم يكن هذا الشبه لزم ان تكون مبنية علي حركة لانها لم توضع وضع
الحرف الا تري انها في حالة التنكير معربة وما وضع وضع الحرف لا يكون
الا مبنيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل وبعد وبنيت لما بينا
له واستحقت الحركة لما استحقاها له واذا كانوا بنوا حيث علي الضم
تشبيها بقبل وبعد فعل اولي انتهي ولم يتعرض لسبب بنايها ولا
كونه علي حركة ولا كون الحركة ضمة **قوله** ومقتضي قوله الخ قال اللقاني
لقايل ان يقول كون ذلك مقتضاه مبني علي ان نصبا مفعول مطلق لا
لا عربوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز كونه حالا من قبل وما
معه مقدما عليه والاصل واعربوا قبل حال كونه منصوبا لفظا او محلا
اذا نكر فالمقصود علي التنكير هو الاعراب لا النصب فان قلت قد يدخل
الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل وبعد قلت غير
المتصرف من الظروف لا ينوب عن الفاعل **قوله** وما ظن الخ قال
اللقاني اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد
الي ان قال ومن عل ومن علو مثلثة قال وتقول جيته من عل معربا
ايضا كضم ومن عال كقاض ومن معال ككرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح
الفا مثلث اللام واذا قصدت بنا علو ساكنة العين وجب فتح فايها
وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما
جواز بنا علو علي الفتح نحو من علو من دون سابر الغايات فلثقل
الواو المضمومة واما الكسر فيه فاما لتقدير المضاف اليه فعلي هذا

لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الاضافة الي يا الضمير واما لبنا يه
علي الكسر استثقالا للضمة واما الضم بحو من علو فعلي قياس ساير الغايات
انتهي فقوله فعلي هذا لا يكون الكسر الا مع جار قبله فقضيته ان الضم
والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغة في عل انتهي والعجب من
الدنوشري انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها
اخوات لعل وقال انه يطلب وجه الفتح في علو **فصل**
قوله يجوز ان يحذف ما علم فلا يجوز جلست زيدا تريد جلوس زيد
خلافا لابي الفتح لانه لا يمتنع ان يكون التقدير الي زيد ولا يجوز حذف
المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في الباب الرابع من المغني شرط
حذف المضاف ان لا يكون مضافا لجملة قال واما المضاف لجملة فلا يعلم
انه حذف انتهي وعلل بعضهم امتناع الحذف حـ بان المضاف اليه حـ
لا يقبل الاعراب **قوله** من مضاف اي ولو بواسطة فلا يرد انه قد يحذف
مضافان فاكثر ويقام الثالث فما فوقه علي انه لا حاجة لذلك لان الارجح
ان الحذف تدريجي **قوله** في اعرابه وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال
اللقاني هذا عليه جمع من البيانيين فمنهم من جعله مجازا في الاعراب
المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص
قد يطلق المجاز علي كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ او زيادة لفظ ومثل
بالايتين والمحققون من الاصوليين علي ان القرية مجاز في اهلها والاسناد
اليها حقيقي فلا تجوز في الاعراب علي انه لا بعد في كون الاسناد في
الايتين مجازيا فلا تجوز انتهي وقوله فلا تجوز اي لا في الاعراب ولا في
الكلمة المعربة **قوله** فالسماعي لا يصح الخ لا ينافي قصر هذا علي السماع

قولهم

قولهم ان جاء زيد يحتمل ان اصله غلام زيد لان الاحتياط في دفع ذلك
الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا **قوله** اي امر ربك الصواب ان يقول
اي رسول ربك لان الداعي الي تقدير المضاف ان نسبة المجي الي الله تعالي
مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالي منزه عن ذلك والامر من
المعاني لا يتصف بالمجي ومن هنا تعلم ان في قول الشارح والقياسي ما يصح
فيه ذلك اي استبداد القايم مقام المضاف في الاعراب بالمعني نظرا
بالنسبة لقول المص لان المضاف وهو امر لا يستبد في المعني فلا يظهر
نفي الاستبداد عن المضاف اليه المقتضي لكونه خالف المضاف في ذلك
قوله قاله ابن جني وفيه نظر قال الدنوشري وجهه ان ذلك المضاف الذي
قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره وبفرض صحة تقديره يكون من
القسم الاول **قوله** ولكن البر اي في قراة نافع وابن عامر بتخفيف لكن
ورفع البر فان البر خبر مقدم ومن امن مبتدا لان المعني علي الاخبار
عن من امن بانه البر الكامل واما علي قراة الباقين من السبعة بنصب
البر وتشديد لكن فالمحذوف اسم لكن ويحتمل ان الاصل ولكن ذا البر
ويويده قراة ولكن البار ويرد علي ما ذكره الشارح ووجهنا به كلامه
ان المناسب لقراة الباقين من السبعة ان المحذوف علي قراة نافع وابن
عامر الخبر وايضا يجوز علي قراتهما ان يقدر ولكن ذو البر من امن
وهذا وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي علي ما في بعض
النسخ **قوله** اي حب العجل قيل لا حذف وان الكليم عليه السلام
برد العجل ورماه في الما فمن كان منهم يحبه خرجت برادة الذهب
علي فيه قاله ابن جريج والسدي ورد بقوله سبحانه في قلوبهم **قوله**

خبر م

وقد يكون ملتفتا اليه اجتمع الامران في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاها باسنا بياتا او هم قايلون الاصل وكم من اهل قرية ولم يلتفت
الي المحذوف اولا فقال اهلكناها ثم التفت اليه ثانيا فاعاد الضمير
عليه وقال او هم قايلون قوله وشرط ذلك في الغالب قال اللقاني
قد يرد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب
لاقتضايه الثبوت بدونه في الجملة ويجاب بان المقصود ان ذلك
شرط في كونه غالبا وذلك علي حقيقة الشرط انتهي وهذا نحو ما
اجيب به عن قول النظم وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وقول
للتخصيص والاختصاص لازم للتقديم غالب هذا وشرط في التسهيل
ان يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك او مع
الفصل بلا نحو ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمة ومنه مثال المص قوله
في التثنية قال اللقاني متعلق بقولهم وفايدته التنبيه علي انهم يقولون
ايضا في الجمع ما مثل عبد الله ولا اخيه ولا ابيه يقولون ذلك وانه
دليل ايضا قوله ومن قدر عرض الاخرة فقد تجوز اي لانه عبر عن العمل
بالعرض للمشاكلة وعلي هذا فالحذف في الاية من الغالب قوله اي فلا
خوف شي عليهم قال اللقاني غير متعين لجواز ان تكون لا نافية للجنس وفتحة
خوف بنا انتهي وفيه نظر لان الكلام في قراة خوف مضموما لا مفتوحا تتمة
قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك
بفتح اللام وسكون الها وفتح اليا اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور
فحذف حرف التعريف وعين المجرور فبقي لاه ابوك وبني لتضمن الحرف ثم
حصل في الكلمة قلب مكاني وهو انه جعلت الها في موضع الالف وسكنت

لوقوعها

لوقوعها موقعها وجعلت الالف موضع الها من حيث لا اصلها من البنا وحركت
لاجل سكون الها وكون اليا اصلها الها احد مذهبي س في الله وهو انه
من لاه يليه اي يستتر وفتحة اليا الخفة الفتحة علي اليا دون الكسرة والضمة
قال وقد يحذف فيقال له انتهي بالمعني باختصار فصل قوله
انه لا يفصل بين المتضايفين قال المص في الحواشي المتضايفان اشد امتزاجا
من الموصوف وصفته ومن ثم اجاز الجميع وا امير المومنيناه واختلفوا
في وازيده الطويلاه قوله ثلاثة جايزة في السعة كلامه يوهم استوايها
في الجواز وقال في الحواشي ان في قول النظم شبه فعل احيانا فان كان مصدرا
كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك قوله بفتح السين قال
الدنوشري اقتصر عليه لانه افصح ويجوز الكسر بقلة وقلت في ذلك
وسعة بالفتح في الاوزان م والكسر محكي في الصاغاني
وتفسير السعة بالنثر ينظر هل هو مخالف لتفسيرها في قوله لينفق ذو سعة
اولا والظاهر المخالفة قوله كقول بعضهم ترك يوما نفسك الخ وقوله لله
در اليوم من لامها وفي مسايل ابي الفتح اختار ابو بكر ان ينصب الظرف بدر
لما فيه من معني المصدر به وامتنع منه ابو علي فلم ينصبه الا بلله قال
المص في الحواشي ويلزم منه الفصل بالاجنبي قوله والتقدير ترك نفسك
شانك الخ هذا اولي من قول الحفيد ترك نفسك اياك لانه احوجه
الي ان قال فان قلت لو كان المعني كما ذكرت لقال وهواك لا وهواها
قلت لما كان اياك ونفسك عبارة عن شي واحد صح ان يقال وهواها قوله
والمضاف اليه اما مفعوله الاول لم يات المص الا بما هنا بمقابل والصواب
تاخيرها المسيلة الفاصل وان يقول والفاصل اما مفعوله الثاني لانه



قد عادل ذلك بمفعوليها وظرفه وهذا الذي اوقع الشارح في قوله ثم عطف
على مفعوله الاول وصوابه الثاني وقوله بعد اما مفعوله الاول
وصوابه الثاني **قوله** يشبه الفعل في التقييد بذلك نظر قال في الحواشي قوله
فصل بيمين مطلقا سوا كان المضاف يشبه الفعل ام لا وهذا الذي يدل عليه
كلام الشارح السابق في ضابط المسايل الثلاث ويدل عليه مثال المصنف هنا
لان غلام لا يشبه الفعل وفي بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعلى
ذلك لا اشكال **قوله** ان يكون الفاصل قسما قال الدنوشري هل اذا تعدد
القسم وصرح بفعل القسم يجوز اولا **قوله** وندي مفعوله الاول الخ قال
الدنوشري الصواب ان يقال السوال مفعوله الاول وندي رفيقتها
مفعوله الثاني على نمط اسقيت عمرا ماء فعمرا هو المفعول الاول
في باب اعطى لانه الفاعل في المعنى فليتامل وذكر بعض المشايخ ان
مراده بقوله وندي مفعوله الاول وبقوله والسوال مفعوله الثاني
مراده فيه الاول لفظا وبقوله الثاني الثاني لفظا **قوله** فالها مجرور
الخ قال الدنوشري ما قاله مردود بمنع ان الها مجرورة محلا بل محلها
نصب او رفع ونكاح مضاف الى مطر فليتامل لكن على تقدير كون الها
فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفي كونه معتنيا نظر انتهى وقوله يلزم
عليه الاستعارة اي استعارة ضمير الرفع له لان الها ليست من
ضماير الرفع والاستعارة انما وقعت في الضمير المنفصل بشروط
نحو ما انا كانت لا في المتصل كما هنا وعلى ما قاله من ان الها ليست
مجرورة لا اشكال في خفض مطر لانه الذي اضيف اليه نكاح ولم يحتج
الى الحذف بن **قوله** بنعت المضاف هو اضعفها لان فيه فصلا وتقديما

للتابع

للتابع على بعض المتبوع **قوله** كقوله من ابن ابي الخ لا يقال ان ابا في
البيت اضيف الى شيخ الاباطح وابدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو
ابو طالب فمتى اضيف الاب الى شيخ الاباطح اقتضى ان ابا طالب له ابن
هو شيخ الاباطح وان ذلك الابن غير علي وليس كذلك ثم ان ابدل
طالب من شيخ الاباطح اقتضى انه عينه او من الاب كان ذلك مقتضيا
ان عليا رضي الله عنه ابنا لطالب ولان ابا طالب صار لقبا **قوله** وانما
هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا اي لانه كنية وهو قسم من العلم
الذي معناه افرادي وكلا الجزءين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد
اشار الحفيد الى هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان ابا طالب كنية
فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموع ابي طالب لا لجزيه وفي هذا النظر نظر
لان نعت الكنية انما يتبع الجزء الاول في الاعراب لا الثاني فقوله
ينعت المضاف اليه اي من جهة الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى
نعتا للمجموع او انما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له في اعرابه كما ان
النعت الحقيقي كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر
الى ما كان قبل النقل انتهى وذكر نحوه اللقاني باختصار **قوله**
والمرادي اي بفتح الميم نسبة الى مراد بطن من مذحج كما في اللباب **قوله**
على صيغة اسم المفعول نقل بعض الفضلا هذا الضبط عن خط التبريزي
وقال وقول القاموس وملجم كمكرم ليس بذاك البين في المراد لاحتمال
مكرم لاسم الفاعل ولاسم المفعول وكثيرا ما ينكره منه مثل ذلك والمراد
به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الى الاكثر فلينظر ولينذبر
واقول ذكر المقريزي في سيرته انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر

قوله بفتح الميم هذا سهو فلم
وصوابه بضم الميم وهو الجاري
على الالسنة ورايته ايضا مضبوطا
بالشكل في نسخة صحيحة من صحاح
الجوهري وقوله مثل قال الجوهري
مذحج مثال مسجد ابو قبيلة من
اليمن انتهى

في الذكر فلعل صاحب القاموس قصد الاتيان بما يحتمل الوجهين قوله كان
برذون الخ قال المم في الحواشي يحتمل ان يكون اما هو المضاف اليه على
لغة النقص وزيد بدلا او عطف بيان قوله الفصل بفعل ملغي قال
الدنوشري فيه نظر فان الفعل وهو نراهم ليس ملغي هنا بل هو عامل في
المفعول الاول وهو هم وفي المفعول الثاني وهو حلو غاية الامر انه
معلق الفعل وهو باي تقدم عليه وفصل بين اي وبين الارضين بالفعل
ومعموله فتامل فصل قوله لانه اصل ما يبني وهو حرف
واحد فيه نظر لان اصل ما هو على حرف واحد البنا على الحركة المطلقة لا
المخصوصة بدليل ما ذكروه من اسباب البنا على مطلق الحركة ومن اسباب
كل حركة مخصوصة من فتح او كسر او ضم قوله بالذال المعجمة هو كما في
الصحاح في العين والشراب ما يسقط فيه قوله وبذراسكانها بعد
الالف في قراءة نافع قال الدنوشري يلزم على قراءة نافع التقا الساكنين
على غير حده فينظر فيه قوله في لغة بني يربوع قال شاعرهم وهو الاغلب
العجلي قال لها هل لك يا تا في قالت له ما انت بالمرضي وقول الزمخشري بان ٣ بالمرضي
هي ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول مردود بان غيره قال انه
للاغلب قال ابو شامة ورايته انا في اول ديوانه فاول هذا الرجز اقبل
في ثوبي معافري عند اختلاط الليل والعشي بخريتو باليس بالحفي قوله
قاله الشاطبي قاله المرادي ايضا في شرح التسهيل وقال ايضا وزعم القسم
ابن معين انها صواب وكان ثقة بصيرا ولا التفات الى من طعن في قراءة
حمزة هذه قال الكسائي كان نصير النحوي يحمل قراءة حمزة على اللحن
وكان اهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة على

من لم

من لم يحفظ هذا كلام المرادي وبه يعلم ان المعربي لم ينفرد بما قاله في رسالة
فما قاله المم تحامل عليه وان كان ممن رمي بالالحاد وانما هو مبني منه ومن
ذكر على اصل فاسد وهو ان القراءة بالراي والحق انها سنة متبعة وقد
مر في بيان رد ابي حيان على الزمخشري فراجعه قوله اودي بني الخ قال
الدنوشري بعده فالعين بعدهم كان حداقها سملت بشوك فهي عور تدمع
واطلق الجمع في قوله حداقها واراد الاثنين وقوله عند الرقاد اي رقاد الناس
قوله هوي بفتح الها والواو قوله ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
حيث قراها ابو عاصم الجحدري ومن ذكر يلزم ان تكون مروية عن النبي صلى
الله عليه وسلم لان القراءة سنة متبعة كما علمت وانما تظهر الحاجة الى قوله
ورويت الخ على ما هو مخالف للحق فتفطن له قوله فان بعض العرب لا يقلب
ان كان عدم القلب لازما عنده فمخالفته لدعوى المم الاتفاق ظاهرة
وان كان جايزا ويجوز القلب عنده ايضا فلا مخالفة هذا باب اعمال
المصدر قوله فمدلول المصدر الخ في الاشباه والنظاير للسيوطي قال الشيخ
بها الدين ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر
عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا
فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب في قولنا
ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر
اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي
هو صادر عن المسبح لا لفظة س ب ح بل المعنى المعبر عنه بهذه
الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق
بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري.

عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعني وليس له فعل يجري
عليه كالقهقري فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد
يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا احدهما للفعل
والاخر للاله التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكل
فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والاكل والاكل المصدر والاكل
ما يوكل انتهي وفيه مخالفة لما قاله الش تبعا لغيره مر في كلامه في باب
المفعول المطلق ومعني ما فيه كون اسم المصدر دالا علي الحدث لا علي
لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المص في الحواشي وهو المناسب لقول
المص الاسم الدال علي مجرد الحدث لانه ظاهر في دلالة اسم المصدر علي
الحدث الا ان يقال المراد الدلالة علي الحدث ولو بواسطة **قوله** من
غير تعرض لزمان قال الدنوشري اي او ذات **قوله** ان كان يحل محله
الخ هذا انما هو شرط لعمله في غير الظرف والجار والمجرور واما هما فيعمل
المصدر فيهما وان كان لا يحل ما ذكر محله كما اذا كان بمعني الثبوت
ويجوز ح تقديمهما عليه كما قاله المص في شرح بانت سعاد وبيناه
في الحواشي **قوله** والزمان حال فقط قيد لحلول الفعل وما محل المصدر
والمقصود بالتقييد ما والغرض انه اذا كان الزمان حالا لا يكون ان
حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض ان ما لا يحل مع الفعل
محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل مع الفعل محله مطلقا
غاية الامر ان ام الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الي غيرها
مع امكانها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمنافاتها له بخلاف
ما فانها لا تنافيه **قوله** ولا يجوز في ضربت ضربا زيد الخ قال المص

بل لو

بل لو قلت ضربت ضربا في الدار او عندك لم يجز تعلقهما به وهما ما هما في
التعلق بكل عامل ورابح الاان هذا المصدر لم يذكر لذلك كما ان الفعل
الثاني في قام قام زيد لم يوت به للاسناد **قوله** خلافا للكوفيين احتجوا
بقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم فان
ظاهره عنها متعلق بهو الذي هو ضمير المصدر اعني ضمير الحرب وتاول
البصريون ذلك علي ان عنها متعلق باعني مقدرا او بالرجم وهو بضم
الميم وفتح الرا والجيم المشددة الذي لا يوقف علي حقيقته واذا جعل
متعلقا به فتقديمه عليه للضرورة ويجوز ان يكون متعلقا بمحذوف
دل عليه المرجم اي مرجما عنها او علي تقدير وما هو الحديث عنها
والحديث بدل من هو ثم حذف ولا محدودا فاما **قوله**
• يحابي بها الجلد الذي هو حازم • بضربة كفيه الملا وهو نفس راكب •
واعمل الضربة ونصب بها الملا واما نفس راكب فمنصوب بيحابي والجلد
بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا بالقصر الصحرا والمعني ان هذا
المسافر عدل عن الوضوء وتيمم وسقا بذلك الما راكبا معه كاد يموت
فاحيا نفسه فشاذ لا يقاس عليه والمراد من كونه محدودا ان يكون
مردودا الي فعلة قصدا للتوحيد والدلالة علي المدة فان كان فعله
مصدرا غير مقصود بها التوحيد نحو رهبة ساوي العاري من
التا في صحة العمل كقوله • فلولا رجا النصر منك ورهبة • عقابك
قد كانوا لنا كالموارد • فاعمل رهبة في عقابك لان التا فيه ليست
للوحدة بل هو مصدر مبني علي فعلة كرحمة ورغبة وانما يدل علي
الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعاري منها ومعني كانوا لنا

كالموارد وظاناهم لما يوطئ الموارد **قوله** ولا موصوفا قبل العمل الاولي
ولا متبعا اعم من ان يتبع بالنعت او غيره فلا يجوز عجبت من قتالك نفسك
زيدا ولا عجبت من اتيانك مسيتك الى بكر ولا عجبت من شربك والملك
اللبن فاما قول الحطيئة ازمعت ياسا جيشا من نوالكم ولن ترى
طاردا للحر كالياس فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو ياسا
لنعته بقوله مبينا بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره يئست من
نوالكم فان قلت قد جوز السيرافي في قوله ارواح مودع ام بكور
انت فانظر لاي ذاك تصير يكون انت فاعل المصدر قلت قد رد
عليه الفارسي بان المصدر قد وصف بقوله مودع وخرجه بعضهم
على ان انت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتدا خبره
قوله رواح اما مبالغة واما على معنى ذو رواح **قوله** ولا مفصولا
من معموله باجنبي ولو كان المعمول ظرفا كما في الاية الشريفة والفاصل
ظرفا او جارا ومجرورا كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على   عليكم
الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات ولهذا اعترض في المغني
على الزمخشري اذا علق اياما بالصيام فان فيه الفصل بمعمول كتب
وهو كما كتب فان قيل لعله تقدر لما كتب صفة للصيام فلا يكون
متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور اخر وهو اتباع المصدر قبل ان
يكمل بمعموله **قوله** فلا يقال انه يوم تبلى السرائر الخ اعلم ان المص تكلم
على هذه الاية في الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني وقال
ان الظرف ايضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك اليوم
ولا بغيره بل يتعلق بمحذوف اي يرجعه يوم تبلى السراير
انتهي

انتهي وقد تكلم ابن جني ايضا في الخصائص عليها في الترجمة التي نصها باب   ٢ بيان نصها
في تجاذب المعاني والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف في المعنى متعلق
بيرجعه الا انك اذا حملت على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله
واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه اضمرت ما يتناول
الظرف ويدل بالمصدر عليه وانما نبهت على هذا ليتفطن من هذه الترجمة
لا يندرج تحتها من الجزئيات وانه لا يلزم كون الاعراب تابعا للمعنى
وقد نبهنا على ذلك في حواشينا على الالفية في اول باب ظن واخواتها
قوله حوا او اطعام الخ قال الدنوشري والاكثر في المصدر المنون
حذف الفاعل والمفعول كالاية وعكسه جائز لكنه قليل **قوله** فكالمصدر
في العمل الوارد في اعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبي
ولم يات فيما احفظ منونا ولا معرفا بال ولم يات الناظم له في
كتبه بمثال الا انه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمل فعله
وظاهره اعماله في جميع احواله والامر محتمل **قوله** فمصاب مصدر
ميمي قال الدنوشري مشكل فان المص ذكر انه اسم مصدر انتهي
ويجاب بان الشارح راعي ما هو الحق عند المص لما اسلفه عن شرح الشذور
من ان المبدو بميم زايدة لغير المفاعلة مصدر وتسميته اسم مصدر
مجاز ولهذا قال انفا بعد قول المص فكالمصدر لانه مصدر حقيقة
قوله وتحية مفعول مطلق قال الدنوشري مشكل والصواب انه
حال من الكلام موكد انتهي ولم يبين وجه الاشكال واحتمال
الحالية لا ينافي جواز المفعولية المطلقة فتامل **قوله** فالغسل موضوع
الخ قال المص في الحواشي الاحسن ان يقال في مثل العطا والكلام والعذا   ب

انها اسما مصادر وفي نحو الغسل انه مصدر محذوف الزوايد ولا يقال
ذلك في الاول لابقائهم فيها ايا وقال ايضا قال ابن السيد في كتابه
علي موطا الامام مالك المسمي بالنكت المقتضبة من المقتبس في
شرح موطا مالك بن انس الغسل المصدر وهو فعل الغاسل والغسل
الما الذي يغسل به الدرن من صابون وطفل وغيرهما وكثير
من العامة والفقها يقولون غسل يعنون به فعل الغاسل ولا
اعرف احدا من اهل اللغة قاله **قوله** والمانع ان يجيب بان
الحديث يحتمل الخ هذا مبني علي كلام ابي حيان ومر في باب
المبتدا والخبر ما يتعلق بذلك **قوله** ومن دعايه الخير قال
اللقاني الانسب لقوله وعكسه ان يقول ومن دعا الخير هو
اذ معني عكسه ان يضاف الي المفعول ثم لا يذكر الفاعل **قوله**
كقوله مخافة الافلاس والليانا قال في المغني يجوز ان يكون
الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا علي حذف مضاف اي
ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل الغير
المتكلم اذ المراد انه داين حسان خشية من افلاس غيره ومطله
ولابد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل بكسر اللام
وفتحها عبارة المص في الحواشي يروي بكسر اللام وهو اقيس كحرمان
وعرفان وبفتحها فقيل مصدر كالشنان فيمن سكن نونه وقيل
صفة للفاعل اي مخافة الرجل الذي يلويني عن حقي قاله
الفارسي ورأي ان ذلك احق من تقديره مصدرا لكثرة فعلان
في الصفات وندوره في المصادر **قوله** ومذهب س والجمهور
منع

منع الاتباع علي المحل لان شرطه ان يكون بحوزه لا يتغير عند التصريح
به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول تغير العامل بزيادة
التنوين **هذا باب اعمال اسم الفاعل قوله**
وهو ما دل الخ قال اللقاني لا يخفي صدقه علي امثلة المبالغة وان
اسم الفاعل يعم **قوله** والفعل انما يدل الخ علل اللقاني خروج
الفعل بقوله لانه انما يدل علي نسبة الحدث الي فاعل ما **قوله** لان
الفعل لا يتقدم الخ المحققون منهم علي جواز تقديمه وقد قدمه
السعد في تعريف الخاصة في التهذيب وبينا ذلك في حواشي
شرحه للخبيصي ولعل نكتة التقديم هنا لئلا يتوهم رجوع ضمير
فاعله للحدث لو اخر لقربه حـ **قوله** عمل مطلقا ظاهره ولو مصغرا
او موصوفا **قوله** احدهما ان لا يوصف ظاهره ولو بعد العمل وان
الكسائي اجاز عمله مطلقا وفي التسهيل ان الكسائي يجيز اعمال الموصوف
وحكي سيبويه فرسخا واجاز انا زيدا ضارب اي ضارب دون انا ظا رب
اي ضارب زيد ومقتضي قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه
بعد العمل واول ابن مالك انا زيد اضارب اي ضارب علي ان ايا خبر ثان
وليس بشي لان ايا لا يحذف موصوفا الا شاذا مسموعا لانها لم تمكن تمكن
الصفات وصحح المص في المغني جواز وصفه بعد العمل تجوز في النوع
العاشر من الجهة الخامسة ان يكون يبتغون من قوله تعالي ولا امين
البيت الحرام يبتغون فضلا نعتا لامين ورد علي ابي البقا منعه ذلك
وقوله ان يبتغون حال من امين ولم يبين مسموع الحال من النكرة وهو
تقدم النهي والتقييد بالمعلوم ايضا علي كلام المص وقد رد ابو البقا منافا

اي ولا قبال أمين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة من المحققين وان نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الايجاز والاطناب والمساواة واعلم ان محل اشتراط عدم الوصف انما هو في اعمال اسم الفاعل في المفعول به اذا لم يكن ظرفا او جارا ومجرورا اما اذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لانهما مما يتوسع فيهما وبه يعلم انه يعمل في المفعول به مطلقا فلا شاهد للكسائي فيما حكاه من سويرا فرسخا واما ما استدل به من قوله اذا فاقد خطبا فرخين رجعت • ذكرت سليمى في الخليط المزايل • فاجابوا عنه بانه بتقدير فقدت فرخين قال المص في الحواشي وقالوا الاجل مخالفتهم الاخفش التقدير اذا رجعت فاقد فينبغي التقدير اذا رجعت فاقد فرخين فقد فرخين رجعت فتتفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة اجنبية واخف الامرين عندي ارتكاب الابتداء في فاقد اما اعماله فلا لانه ليس اهلا له لتجرده من علامة التانيث مع انه لمونث بدليل خطبا ولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدا والخبر مبينة للمفقود ما هو على طريق الاستيناف انتهى وظاهر كلام الش انه لا يشترط في اعمال اسم الفاعل ان يكون ظاهرا او لا غير ذلك مما تقدم في شروط عمل المصدر لكن سياتي في باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوفا وانه يفصل بالظرف وعديله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبي فعليه من شروط عمله ان لا يفصل بالاجنبي فليحرر قوله على حكاية الحال قال

اللقاني

اللقاني اي يقدر المهيئة الواقعة في الزمن من الماضي واقعة في حال التكلم انتهى وهذا احد الطريقين في معنى حكاية الحال قوله بجايز اتفاقا قال الدنوشري هو ما حكاه ابن عصفور وحكي غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قاله الاشموني وهو يرد ما قاله الش من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور عمن ذكر نقله المص عنهم في الحواشي كما بيناه في حواشينا وذكرنا في المقام ما ينبغي مراجعته قوله او ذي الحال لعل المص ادرجه في الموصوف لان الحال صفة في المعنى وقد قال في الحواشي ادرج الحال تحت الصفة ونظيره قوله في باب الاضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى ودانية عليهم ظلالها فقيل دانية صفة لمحذوف اي وجنة دانية وقال ابن جني دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد في الاية انما يحتاج اليه من يشترطه في المرفوع قوله ونحو مختلف الوانه التمثيل بذلك مبني على ان الاعتماد شرط للعمل حتى في المرفوع ويأتي عن المغني خلافه قوله وقول ابن مالك الخ رايت بخط الدنوشري في بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المص اقول الساهي في هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على الالفية لان قول ابن مالك وولي استفهاما الخ ليس فيه تصريح بانه اعتمد عليها بل انه يعمل اذا وليها فان قلت اذا لم يكن معتمدا على حرف الندا فما باله ذكره مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت الخ قلت صرح به لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم انه لا يعلم كونه معتمدا على الاستفهام والنفي ويجاب بان ذلك

معلوم عندهم فلا يتعرض به هنا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تغتر بجلالة
المعترضين فان قلت اي نكتة في حذف المضاف من الاستفهام والنفي
والتصريح بحرف في قوله او حرف ندا قلت سره انه قد شاع اطلاق
الاستفهام والنفي علي اداتهما بخلاف الندا فان قلت قول ابن مالك
وقد يكون الخ داخل في قوله او صفة قلت صرح به لرفع قصر الصفة
علي الصفة التي صرح بموصوفها معها وظاهر ان الحال المحذوف
صاحبها كذلك وقد يقال انها داخلة في قوله وقد يكون نعت
محذوف الخ لكن اطلاق النعت علي ما يشمل الحال لم يعهد بخلاف
اطلاق الصفة فتامل انتهي واوله الذي ادعي انه ظهر له
ماخوذ من كلام الشهاب القاسمي برمته **قوله** بدليلين احدهما
انه يصح الخ قال الزرقاني هذان الدليلان انما يدلان علي كون
الشرط الثاني لعمل النصب دون الاول كما لا يخفي انتهي وذلك
ان ما مثل به معتمد فالاقرب ان الاعتماد شرط للعمل وبذلك
يشعر تمثيله فيما مضي بمختلف الوانه واما قول الشارح السابق ومحل
الخلاف الخ فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائي واتباعه في اشتراط
الحال او الاستقبال فلا ينافي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتي
في الضمير **قوله** وذهب الاخفش الخ مقابل ما في المتن من
قوله واعتماده علي استفهام الخ وقد نقل عن المغني انفا ان
الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في البيت انما عمل في
مرفوع كما لا يخفي فكيف يستدل به الاخفش علي الجمهور وكيف
يحتاجون الي تاويله نعم هذا ظاهر علي القول بان الاعتماد

عند

عند الجمهور شرط للعمل مطلقا وتقدم للشارح في باب المبتدا والخبر
كلام مشكل كما بيناه هناك والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاخفش
انما هو في ان مرفوع الوصف لا يسد مسد الخبر الا اذا اعتمد عندهم
خلافا له واستدل بالبيت واوله قتد بر **قوله** يحول صيغة فاعل فيه
اشارة الي انها انما تحول عن اسم فاعل الثلاثي وهذا باعتبار الغالب
كما اشار اليه في التسهيل فقال وربما بني فعال ومفعال وفعول
وفعيل من افعل يشير الي قولهم دراك وسال ومعوان ومهوان
ونذير وسميع وزهوق فاندفع قول اللقاني قوله يحول يدل
علي ان غيرها لا تحول ومعلوم ان شبهه محول عن مشبهه لان فعلها
اشبه انتهي وفيه اشارة ايضا الي الاعتذار عن عملها مع انها غير
جارية علي الفعل وكذا قال فيما ياتي فيعملن عمله ولم يقل عمل
الفعل وقال الدنوشري ينظر هل التحويل الي الخمسة المذكورة
قياسي او سماعي او قياسي في الثلاثة الاول سماعي في الاخيرين
وقال بعد هذه الامثلة علي مذهب البصريين منقاسة في كل
فعل متعد ثلاثي نحو ضرب تقول ضراب وضروب وضريب وضرب
ومضراب كذا قال ابو حيان وتقييده بمذهب البصريين فينظر
تنبيه من العجب ان ابن الاثير في المثل السائر قال
ذهب جمهور علما العربية الي ان عليما ابلغ في معني العلم من
عالم ولا اري ذلك صوابا لان الحروف في الموضعين عدة واحدة
بل الذي يوجبه القياس نقيض ما قالوه لان فعيلا في وزن ظريف
وكريم وامثالهما من افعال الطبايع التي لا تقع الا قاصرة وبنا

فاعل يجي من المتعدي واللازم وما لا يكون الا للقاصر اضعف مما يكون له
وللمتعدي انتهي وكان الاولي به ان يقول انهم جعلوا فعلا ابلغ من
فاعل لانه اقل حروفا وفائدته ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة
البنا تدل علي زيادة المعني قاعدة اغلبية والمرجع في ذلك لاستقرا
كلام العرب وقال في الفلك الدائر ان العرب نبهوا باستعمال فعيلا
خبرا عن الجماعة وتجريده علي المذكر والمونث علي انه كالمصادر
الواقعة علي الاجناس وانه اشبه فعولا لانه صفة مثله وثالثه
حرف مد وانما استعملوا فعولا للكثرة لانه لا لانه علي لفظ فعول
الذي يقع مصدرا نحو الدخول والخروج **قوله** للمبالغة في الفعل
قال الدنوشري قال شيخنا ابن قاسم في الفعل والمفعول وهو
يخالف كلام الش **قوله** او فعل بفعلة صريح كلامه ان القلة والكثرة
بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال الدنوشري
والظاهر انه لا مخالفة **قوله** فيعملن عمله من هنا استشكل
قول الفقها طهور بمعني مطهر لغيره وهو محول عن طاهر وهو
لا يتعدي لانه فعله طهر بضم العين واجيب بما قدمناه في
باب تعدي الفعل ولزومه فراجعه **قوله** بشروطه قال
اللقاني قال الرضي لا يشترط فيه كونهن للحال او الاستقبال
واستشهد للابيات المثبتة للعمل واقول قال المص في الحواشي
وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف انها كلها تعمل ولو بمعني
الماضي مجردة من ال لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك
كقوله بكيت اخا لاواء يحمد يومه الا تري انه يرثيه واجيب

بانه

بانه علي حكاية الحال **قوله** في مرثية ختنته المرثية بتخفيف اليا مصدر كمحمده
وتشديد اليا لحن محض وهذا المصدر يضاف تارة الي الفاعل فيقال
مرثية فلان الشاعر وتارة الي المفعول فيقال مرثية فلان المعروف
واما القصيدة فهي مرثي بها وللدنوشري في ضبط مرثية بيت كتبه
في باب عمل المصدر عند قول المص وكمحمده فقال وكالمحمدة من حيث
الوزن مرثيه وقد نظمت ذلك بقولي
ومرثية بلا تشديد ياء ؞ كمحمدة ومن شدد مخطي ؞
انتهي ولو ذكره هنا كان انسب وختن الرجل زوج بنته **قوله** او انت
ضروب هذا متعين كقولك فانك عافر **قوله** فتشبيهه هلالا الظاهر
انه علي اسقاط الخافض اي هلال لانك تقول ما زيد كعمرو ولا شبيه به
قال الدنوشري ومن اعمال فعيل ايضا قول الشاعر ؞ ؞ ؞
حتي شآها كليل موهنا عمل ؞ باتت طرابا وبات الليل لم ينم ؞ فاعمل
كليلا في موهن انتهي وهذا البيت استدل به س علي اعمال فعيل ورد بان
موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به قال
في الباب الثالث من المغني ويوضح كون الموهن مفعولا به ان كليلا من
كل وفعله لا يتعدي واعتذر عن س بان كليلا بمعني مكل وكان البرق
يكل الوقت بدوامه فيه كما يقال اتعبت يومك او بانه انما استشهد
به علي ان فاعلا يعدل الي فعيل للمبالغة ولم يستدل به علي الاعمال
وهذا اقرب فان الاول حمل الكلام علي المجاز مع امكان حمله علي
الحقيقة انتهي ولا يخفي ما في قوله فان الاول الخ لان البلغا اطبقوا
علي ان المجاز خير من الحقيقة **قوله** والحمل علي اصلها قال بعضهم انما عملت

انها واقعة موقع مفعل الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل
بالتشديد لانه الموضوع لافادة المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه
فايدة مما كتبه الدنوشري هنا **قوله** ويرد عليهم قول العرب اما العسل
الخ اما رده عليهم في منع التقديم فظاهر واما رده عليهم في تقدير الفعل
فوجهه ان لا يصح التقدير هنا لان اما لا يفصل بينها وبين الفعل
بجملة **فصل قوله** يكون هو في العمل لا يخفي انه لا يلزم من عملها
ذكر المفعول فقد يحذف لغرض او لتنزيل الوصف منزلة اللازم ومن
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن فحذف معمول
الراحمون اما قصدا للعموم اي كل احد او المراد من يوجد منهم الرحمة
وفي الحديث سوال مشهور وهو ما الحكمة في الاتيان بالراحمين وهو
جمع راحم دون الرحما الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة استعمال
رحيم واجاب بعضهم بان الرحيم صيغة مبالغة فلو اتي بجمعها
اقتضي الاقتصار عليه وانه لا يرحم الا من كان عنده رحمة زايدة وانما اتي برحما
في قوله انما يرحم الله من عباده الرحما لان لفظ الجلالة دال علي العظمة
والكبريا ولفظ الرحمن دال علي العفو وبالاستقرا حين ورد لفظ الجلالة
يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكر ناسب ان يذكر معه من عظمت
رحمته ولما ذكر لفظ رحمن الدال علي المبالغة في العفو ذكر معه
ما يدل علي رحمة وان قلت قال بعضهم وحق هذا الجواب ان يكتب
بما الذهب علي صفحات القلوب **فصل قوله** يجوز في
الاسم الفضلة التقييد بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لانه يفهم
منه انه لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما

اشبهه

اشبهه وهو الخبر في باب كان اما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف
المذكور اليهما ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهرا فان كان ضميرا
متصلا تعين جره خلافا للاخفش وهشام او منفصلا وجب نصبه ولا
بد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بال والمضاف اليه مجرد
منها والا ليس الا النصب فتخلص ان التالي للوصف تارة يجب جره وتارة
يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المص تبعا للناظم جوازهما
مما لا ينبغي وتفصيل المقال في حواشينا علي الالفية **قوله** الوصف
العامل اما غيره فيخفض ما يليه وغير ما يليه امره مشكل لانه لا يضاف
اليه اذ لا يضاف مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه اهلية ذلك الا علي
راي فالظاهر انه يكون معمولا لمحذوف ولا يرد هذا ظان زيدا منطلقا
لكونه اذا لم يقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتصارا وهو لا يجوز
في باب ظن وان قدر فهما ناصبة لانا نختار الاول ومحل امتناع الحذف
المذكور اذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن امثلة ذلك جاعل
الليل سكنا فسكنا منصوب بمحذوف **قوله** ان ينصب الخ اختلف
في ايهما اولي فقيل النصب واليه ذهب س وقيل الجر وقيل هما سيان
قوله واما ما عدا التالي فيجب نصبه قال اللقاني انظر مع ما قدمه
من جواز فصل الوصف المضاف الي مفعوله الاول بمفعوله الثاني اذ
مقتضاه جواز جر خليفة في الاية الثانية باضافة جاعل اليه مفعولا
بينهما بفي الارض ويمكن الجواب بان المجرور بالاضافة هو التالي حكما
وغيره غيره وان تقدم لفظا **قوله** وفي بعض النسخ وسكنا من هذا
البعض نسخة اللقاني قال سيأتي ان جاعلا في الاية غير عامل فقضيته

ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول فجاعل هذا
عامل في سكنا الذي هو غير قال له وغير عامل في الليل ولا في
الشمس الذي يتوهم انه معطوف على محله وهو تعسف والذي يصح هو
ان يقدر عاملا لاعتبار استمراره او حاليته المحكية فالجزان كلاهما
معمولاه والا فالثاني معمول لمقدر كالتابع مطلقا قالوا لا نشترط التبعية
للمحل وجود محرز له لا يتغير والاول الذي هو مقتضية كلام الموضح
هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا هو الاصح هو قول البصريين و
والزمخشري نقله السمين في اعراب الاية انتهى وقد عرفت مما مر انفا
ان سكنا معمول لمحذوف عند من يقول بان الوصف غير عامل قوله
واذا اتبع المجرور خرج بالمجرور المنصوب فلا يجوز جره تبعه لان شرط
العطف على المحل عند المحققين ان يكون الموضع بحق الاصالة والوصف
المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل
واجاز البغداديون ذلك تمسكا بقوله فظل طهاة اللحم ما بين ا
منضج صفيف شواء او قديد معجل بجر قدير عطفا على محل صفيف واجيب
بان الاصل او طابخ قدير فحذف المضاف وابقي جر المضاف اليه قوله
فالوجه جر التابع يحتمل ان يشمل نحو الضارب الرجل وزيد لانه
يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل ويحتمل ان يخص بغير ذلك
بقرينة ما مر في باب الاضافة من انه لا يضاف الوصف المقرون بال
الا لما هي فيه او غيره من الصور الخمس قوله باضمار وصف قال اللقاني
فيكون ح معمول التابع المقدر لا تابعا قوله او فعل اما ماض او مضارع
واضمار الوصف ارجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفرد اسهل

من

من حذف الجملة قوله ويتعين اضمار الفعل قال اللقاني اي الماضي لان
الوصف بمعناه الان بدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب
عمرا امس وبكر غدا قوله او بالعطف على المحل قال اللقاني كتابع المجرور
بالمصدر عند بعضهم خلافا لس والبصريون والعرف ان المصدر يحرز
محله ما بعده اذ لابد من اضافته اذا خلا من ال والتنوين واضافته
معنوية واسم الفاعل فانه عند خلوه منهما يضاف اضافة لفظية في
تقدير الانفصال فليتامل انتهى ولعل في العبارة تحريفا والذي في
المغني ان للعطف على المحل عند المحققين ش وظاهر رد ذلك المحل في
الفصيح وان يكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز الطالب لذلك
المحل قال وانبني على هذا امتناع مسايل وذكر منها مسيلة اسم الفاعل
ومسيلة المصدر ثم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى
يكون بال او منونا او مضافا فدل على ان من يشترط بقا المجرور يسوي
بين اسم الفاعل والمصدر واورد على قوله لان الاسم الخ انه لا يظهر في المصدر
الا على القول بان عمله لشبهه الفعل قوله ويحتمل المذهبين قول الناظم
الخ اعترض بان قوله تابع ظاهر في انه عطف على الموضع والاسم يسميه
تابعا قوله عومل معاملة الصفة المشبهة ظاهره انه ح ليس منها
والظاهر خلافه بدليل ما يأتي في باب ابنية اسما الفاعلين والصفات
المشبهة يعلم ان فاعلا اذا اريد به الثبوت واضيف الى مرفوعه
يكون صفة مشبهة بدليل انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل الدلالة
على الحدوث واخرجوا به الصفة المشبهة وممن صرح بانه ح صفة مشبهة
الشاطبي ولا يرد انها لا تبنى الا من اللازم لانه يكفي اللزوم اما وضعا وكونه

بالتحويل او التنزيل هذا باب اعمال اسم المفعول قوله
وهو ما دل علي حدوث ومفعوله قال الدنوشري اتمام يقال ما دل علي
حدث وحدوث لانه لا فايدة لذكر الحدوث في حده لانه ليس من
المشتقات ما يدل علي حدث ومفعوله غيره حتي يذكر لاجل الاحتراز
به عن شيء اخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه في الدلالة وفاعله الصفة
المشبهة وافعل فلا بد من ذكره في حده ليحترز منهما انتهي وهو كلام
المحشي برمته قوله لكنه حرج قال الدنوشري فيه نظر ولعل لعلة
محذوفة اي متدحرج به قوله وينفرد اسم المفعول بجواز الخ قال اللقاني
يعني من غير قبح لانه سيذكر جواز الاضافة في نحو كاتب الاب واخراجه
من حو الصفة المشبهة انتهي ولا يخفي ان صنيع المص كالنظم يقتضي ثبوت
الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والش اخرج الكلام عن الظاهر
وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول واحوجه
الي ذلك ما اسلفه من انه اذا قصد باسم الفاعل الثبوت اضيف الي
مرفوعه وانه باق علي كونه اسم فاعل ومر ما فيه قوله والاصح انه
يجعل الخ ظاهره ان اسم المفعول ح يصير صفة مشبهة وبه صرح المص
في الحواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا نايب
فاعل وظاهر قول الش واما اسم المفعول اذا اجري مجري الصفة
يخالف ذلك فهو اخراج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلي الاول
يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قالوه وتحرير
المقام يطلب من حواشينا علي الالفية قوله المتعدي الي واحد
قضيته المنع في المتعدي الي اكثر من واحد سوا لم يذكر غير القايم

مقام

مقام الفاعل نحو مررت برجل معطي الاب او معطي الاخ او كان مذكور
معه نحو زيد معطي الاب درهما ومعلم الاخ زيد اقايما قوله فانه يرفع
السببي علي الفاعلية في بعض الشروح انه يرفعه علي النيابة عن الفاعل
ولما استشهد بمجلوة وجناتها قال رفع النايب عن الفاعل معنا فا
الي ضمير الموصوف فخالف المص في الحكم والش في رواية البيت قوله
ليس علي ان الصفة مشبهة الظاهر ان يقول ليس علي ما يقتضيه
حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر قوله ويجاب
الخ لا يخفي ان السوال انما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول في حال
اجرايه مجري الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا
الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل ان اسم المفعول المذكور
ان جعل مشبهة فلا اشكال في ان المرفوع فاعل وان كان اسم مفعول اجري
مجري الصفة في جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه
ان يكون المرفوع بعده نايبا عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته
وطرا عليه ان يكون فاعل فاحتيا ومراعاة الثاني مع انه عارض يحتاج
لنكتة فتدبر قوله وعلي ذلك جات الشواهد لا يخفي انه ليس في
شاهد الرفع ما يدل علي انه فاعل او نايب فاعل قوله فهل انت
مرفوع الخ الشاهد فيه انه اجري مرفوع مجري الصفة المشبهة
وراس مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير راس منك مثل حسن
وجه وقوله بما متعلق بمرفوع قوله لما بدت مجلوة وجناتها الشاهد
فيه انه اجري المفعول وهو مجلوة مجري الصفة المشبهة فنصب به
وجناتها بالكسرة لانه جمع مونث سالم وهذا هو المناسب لقوله وصافاتها

والوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخد وفيها خمس لغات تثليث
الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والصيانة
الحفظ كذا في بعض الشروح قوله تمنى لقاي الخ الشاهد فيه انه اجري
اسم المفعول وهو معز ورمجري الصفة المشبهة واضافه الي معموله
المضاف الي ضمير الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص
فاعل تمنى وهو في اللغة يطلق علي الابيض والاسود لانه من الاضداد
وعود الرجل اذا فني تتمة قد يعامل الاسم الجامد معاملة
الصفة المشبهة لتاويله بالمشتق كما قاله في التسهيل كقولك وردنا
واديا عسلا ماوه او وردنا واديا عسل الما بالجر او عسلا الما او
ما انا ويل عسل بمعنى حلو وتقول مررت بقوم اسد انصارهم
واسد الانصار او الانصار او انصار التاويل اسد بمعنى شجعان ومن
ذلك فلولا الله والمهر المفدي • لابت وانت غربال الاهاب • قوله م
فاجري لتاويله بمثقب مجري الصفة المشبهة وقوله فراشة الحلم
فرعون العذاب وان تطلب نداه • فكلب دونه كلب • فاضاف كلا من فراشة
وفرعون الي معموله لتاويله فراشة بطايش وفرعون بالمبم واراد
بذلك ان هذا الذي هجاه بهذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب
برميه بالحماقة والتغير هذا باب ابنية مصادر
الثلاثي ولو مثل بفهم كان اولي لما سياتي اي من ان علما
بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها قوله ولا يتعدي الا
بتضمين او تحويل التضمين نحو رحبتكم الطاعة اي وسعتكم وان
بشرا قد طلع اليمن اي بلغ والتحويل نحو قلت فضبة قوله

واللثم

واللثم قال الدنوشري ينظر هل هو بالثا المثلثة او بالتا الفوقية فان
كان الاول فهو بفتح العين لا بكسرها الذي الكلام فيه وان كان الثاني
فما معناه انتهي واقول هذا عجيب فان لثم بالمثلثة يجوز فيه
كسر العين وفتحها وظاهر كلام الصحاح ان الكسر اكثر فانه قال وقد
لثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما جا بالفتح وفي المصباح لثمت
الفم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال فلثمت فاها
اخذا بقرونها قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد بفتح الثا وكسرها
انتهي فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلي كلام المصباح علي هذه
اللغة وفي الصحاح ان اللتم بالمثناة الطعن في النحر مثل اللبب فكيف
يسال الدنوشري والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات
بعضهم معناه الي النقل من غير كتب اللغة حيث قال في شرح مختصر
الشيخ خليل للتتائي ان اللتم بالمثناة الضرب في اللبة قوله والا ان
لبة دل علي لون ينبغي ان يزاد والا ان دل علي معنى ثابت فقياسه الفعول
كاليبوسة قوله وقال ابن الحاج الخ ما قاله ابن الحاج موافق لكلام
ابن مالك في العمدة فانه قيد اطراد فعول في فعل بشرط صحة عينه قال
المص في الحواشي وكان ينبغي ان يقول او اللام انتهي اي ليخرج نحو دعا
وسما لكن هذا لا يناسب جعله فيما سياتي مات موتا مما ابه النقل
اذ علي كلام العمدة ذاك هو القياس قوله واعترض الابا قال
الدنوشري قد يجاب بان ابي اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا
كان بمعنى كره فهو متعد ويمكن حمل كلام المص علي الاول فلا اشكال
قوله واهتز اشارة الي انه ليس المراد بالتقلب مطلق الحركة

الشاملة لضرب ومشي بل حركة مخصوصة باشتمالها على اضطراب
واهتزاز قوله والذميل هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال
ابو عبيد اذا ارتفع السير على العنق قليلا فهو التزيد فاذا ارتفع عن
ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ويذمل ذميلا قال
الاصمعي ولا يذمل بعير يوما وليلة الا مهري قوله مصدر صهل الفرس
قال الدنوشري قال في الصحاح الصهيل والصهال صوت الفرس
مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال
قوله وليس منه يخرج الخ فيه تنكيت على الملم في تمثيله بخاط وجعل
الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزاج بكلام الملم
قوله امر عليهم قال الدنوشري بفتح اوله وثانيه وحكي فيه ايضا
ضم الميم ولذلك مصدر ان الامارة كالامر والامرة وامرت زيدا بكذا
مصدره الامر والامر من امر عليهم ومن امرت زيدا بكذا امر ولا تثبت
همزته الا مع واو العطف كقوله تعالى وامر اهلك بالصلاة ومثل
ثم خذ وكل ولا رابع لها فليتأمل قوله كقولهم في فعل المفتوح
العين قال الدنوشري وسمعت سب سبا بالكسر العين مصدر سب
سبا وسبا بالشتم وفسره الراغب بالشتم الوجيع ومنه الحديث سباب
المسلم الخ اي سبه قاله الزركشي قوله ورضي الخ انظر عد رضي
وسخط لازمين مع قولهم رضيه وسخطه قوله وقد ذكرت امثلتها
في شرحي على التسهيل قال الدنوشري وعبارة شرح التسهيل الاول
مفتوح العين نحو طلب وسمن وشرب والثاني ذو الالف بعدها
نحو ذهاب وجماع وصراخ والثالث مؤنثة بالتاء نحو قضا حة وهداية

وخفارة

وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وعلم وشرب الخامس مؤنثة
نحو دعوى وذكرى ورجعى والسابع المزيد الف ونون نحو ليان
مصدر لوى وغفران وحرمان انتهى هذا باب
مصادر غير الثلاثي قوله فتقلب العين الفا ثم تحذف
الالف قضية كلامه ان قبلها الفا قبل حذف الالف التي بعدها واستشكل
بان شرط قلبها الفا ان لا يكون بعدها الف ورد بان هذا الشرط انما
ذكروه في معتل اللام ليخرج به نحو غزوا ورميا اذ القلب فيه يستلزم
الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمى بخلافه في معتل العين الذي الكلام فيه
قوله لانها بمنزلة وقالا الحمد لله اي لان المحذوف لالتقاء الساكنين الف
قالا وهي ضمير المثنى ثم بعد حذفها حذفت الف الحمد لانها همزة وصل
تثبت في الابتدا وتسقط في الوصل والدرج قوله وسلقى يقال
سلقى الرجل اذا القاه على قفاه قوله وقلنس يقال قلنس الرجل
اذا البسه القلنسوة قوله سنبل في المصباح سنبل الزرع اخرج
سنبله قوله وعذيطا اي احدث عند الجماع قال في المصباح العذيوط
فتقول بكسر الفا وفتح اليا هو الرجل يحدث عند الجماع وعذيط
عذيطة فعل ذلك قوله وتابل في المصباح يقال توبل القدر اذا
اصلحتها بالتابل انتهى وفيه التابل بفتح البا وقد تكسر الابزار قوله
وبذلك يعتبد قول النظم فعلال الخ قال الدنوشري ينبغي تفهم قوله
اسم الفاعل قال الدنوشري اي معنى اسم الفاعل قوله والفعال
تنزيه قال الدنوشري قال الجاربردي ثم اعلم ان اكثر ما يجي المصدر
على تفعلة في الناقص نحو وصيته توصية ولا يحذف منها التا الا

لضرورة الشعر واذا احذفت التا لضرورة الشعر عاد الي تفضيل كقوله
وهي تنزي دلوها تنزيا ۞ كما تنزي شهلة صبيا ۞
يريد تنزيه بضعف ناقة بانها تحرك دلوها وامراة شهلة كانت نصفه
عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجل انتهي وهو مخالف لكلام
الشارح فليتامل والنصف هي التي تكون لا شابة ولا عجوزا بل متوسطة
والضمير في بها عايد علي الكلمة او الصفة اي لا يوصف بهذه الكلمة
او الصفة الرجال وقال في الصحاح وامراة شهلة اذا كانت نصفا
عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الراجز وهي
تنزي الخ **فصل قوله** من مصدر الفعل الثلاثي
قال الدنوشري ظاهر شموله لكل فعل وليس كذلك فقد قال بعض شراح
الفية ابن معط ما نصه وهنا تنبيه نبه عليه الشيخ ابو حيان وهو
ان هذه التا الدالة علي المراة الواحدة لا تدخل علي كل مصدر بل علي
المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومه وضربه
وقعده واكله واما مصادر الافعال الباطنة والخصال الجبلية
الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك
علمته علمه ولا فهمته فهمه ولا صبرت صبره وهذا الذي نبه عليه
اذ لم يستنبطه هو من عند نفسه لان الاحكام النحوية اليوم قد تقررت
فليس لاحد ان يزيد فيها لكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا
واما الاستقرا فلم يترك المتقدم للمتاخر استقرا انتهي كلامه
وفي اخره نوع تحامل علي ابي حيان وقوله واما الاستقرا الخ
مردود وما هي باول مسيلة افادها ابو حيان **هذا**

هذا باب ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة بها قوله
تقدم ان هذا الجمع غير سايغ تقدم في باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة
انه لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو
غير عاقل وفيه للشهاب مناقشة فانظر حواشينا علي الالفية بطل
قال الدنوشري فعل بطل يبطل كحسن يحسن ومصدره بطولة
واما بطل الرجل ضد عمله فمصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا
قوله وفي القاموس الخ قال الدنوشري قد يقال ان ما في القاموس
هو الصواب لانه ادري باللغة من ابن هشام وامرابه لا سيما وقد
وافقه من ايمة اللغة وقد يقال ان الصغ له معنيان ذكر ابن هشام
احدهما وذكر في القاموس الاخر وبهذا تزداد في المسيلة علما
انتهي ولا يخفي ما فيه من التحامل اولا في جعل ما في القاموس هو
الصواب وثانيا في قوله ان صاحب القاموس ادري الخ ولا دليل
علي هذه الدعوي ومجرد تضنيف القاموس لا يقتضي بها وقد اخذ
عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي
انه اعلم اهل هذه الديار بالفنون الادبية **قوله** وودع وودع
بنا علي ما قاله بعضهم والحق انهم استعملوا ودع ومنه قول ابي الاسود
۞ ليت شعري عن حبيبي ما الذي ۞ غاله في الحب حتي ودعه ۞
وقري بما قاله ابن جني وغيره ما ودعك ربك بالتخفيف وحسنها
الموافقة بين الكلمتين كانه قيل ما تركك وما قلاك وقال صلي الله
عليه وسلم دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم وحسنه
ما فيه من رد العجز علي الصدر والترصيع **قوله** الا اذا قصد بها

قوله
حم

الحدوث فقضيته ان تلك الصيغ تستعمل للحدوث وان لم تحول عن فاعل
فقولهم اذا قصد والحدوث حولت الي فاعل ليس بجيد بل واجب الا ان
اريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضي استدلالا لشي ذكره ولهذا
اطرد تحويل الصفة المشبهة الي فاعل كحاسن وضايق عند قصد
النص على الحدوث قوله الا اضيفت الي مرفوعه اي اضافة حسنة بدليل
ما ياتي اول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة
مشبهة لان اضافته قبيحة قوله فصفة مشبهة اي بنا على انها تكون
مجارية للمضارع وياتي ما فيه قوله وقد اشبعنا الكلام الخ فيه ان
ما اشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم قوله وكان ينبغي ان يوخر
الخ لو اخره اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثي صفة مشبهة
مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري
لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجارية للمضارع وان لم يقصد بها
الحدوث قوله ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم
الراي اي وذلك تصريح في ان الوصف من غير الثلاثي يكون صفة
مشبهة فصل قوله وياتي الوصف الخ شذا يفع الغلام
اذا شب فهو يافع واورس البنت والشجر اذا اصفر لونه فهو
وارس واقرب القوم فهم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وقالوا
اعقت الفرس فهو عقوق اذا حملت واحصرت الناقة فهي حصور
اذا ضاق مجري لبنها وسمع يفع وورس فيكون يافع ووارس
مما استغني فيه باسم الفاعل الثلاثي من اسم فاعل غيره قوله
من غير الثلاثي اما منه فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا

حاب

حاب قوله وكسر ما قبل الاخر فاما قولهم انتن فهو منتن بضم التا وهو
منحدر الجبل بضم الدال فاتباع للاول فالاول والاخير في الثاني
قوله وشذ كسرها في معين الخ قال الزرقاني يزاد عليه منتن بكسر
اوله وسكون ثانيه في منتن بضم اوله يقال نتن فانتن ولكن
ينظر هل كسر ميم منتن شاذ او لا قليلا مثل قوله من الفج بالفا
والجيم بمعني افلس وفي الحديث ارحموا ملفجيكم وهذه الثلاثة
قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي التصريح
قد يقال ان مفعل بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول
من فعل لم ينطق به في غير محصين واحصنت المراة فرجها فهي محصن
انتهي وزاد ابن خالويه في كتاب ليس رابعا وهو احوشت الابل سمنت
فهي محوشة بفتح الهمزة باب ابنية اسما المفعولين
قوله ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به اشار الي ان اسم المفعول
من اللازم لا يتم الا بالصلة كما تقدم في باب التعدي واللزوم ومن هنا
قال بعض الفضلاء ان النطق بلفظ محصول غير جايز لانه لا يصح اخذه
من حصل لانه قاصر ولا من حصّل بالتشديد لان اسم المفعول منه
محصل لا محصول ولا من تحصل لانه قاصر ايضا وقال الدنوشري في رسالة
له تتعلق بذلك هو صواب وقد سمي الامام بعض كتبه بالمحصول
وفي القاموس حصل حصولا ومحصولا فجعل محصولا مصدرا كالميسور
والمعسور فنقل من المصدر وجعل اسما وفيه ايضا وحصل تجمع
وتثبت والمحصول الحاصل انتهي فهو اسم فاعل اتي بصيغة اسم
المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده

الي محصوله ويجوز ان يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من
سعيد علي طائل اي فايدة والذي حصل له محصول عليه فحذف الحرف
واتصل به الضمير ومعني حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف
والايصال واسع والدخول فيه شايع سايغ انتهي ملخصا من
خطه وفي الاخير نظر لان الحذف والايصال في هذا لا يطرد علي ما حررنا
في باب التعدي واللزوم **قوله** ليلا يلزم وقوع مفعولا في كلامهم
قال التفتازاني في شرح تصريف العزي لم نجدهم مفعولا في كلامهم
الا مكرما ومعونا انتهي وقال بعضهم انه جا من ذلك خمسة الفاظ
هذان وما لك بمعني رسالة كقوله • ابلغ النعمان عني مالكا •
وميسر بمعني السعة والغني • كما قري فنظرة الي ميسرة باضافة
الي ضمير المديان ولا دليل في ذلك كله لاحتمال ان يكون اصله هذه
الالفاظ مفعوله باثبات التا وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت
التا وذلك ظاهر في قراءة ميسرة **قوله** عين الفعل قال الدنوشري
مراده به عين الكلمة **قوله** لا فيما له فعيل فيه اصلاح للمتن لان
صنيعه يقتضي ان كلا من رحيم وقدير ليس بمعني فاعل فتفطن له

هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الي واحد

قوله ووجه الشبه انها تؤنث الخ فان لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول
بعضهم مررت برجل اسد ابوه وبسرج خز صفته حكاه الاخفش
وان لم تؤنث ولم تجمع ولم تذكر وتؤنث فلا تشبه ايضا وشذ قول
بعضهم لا عهد لي بالام فني ولا اوضعه بالفتح اي اوضع فغامنه
فحذف منه لدلالة المتقدمة ونصب بها المضمر لا سببيه ولو كان

مجرورا

ثا ٢ اي

مجرورا لعطف بالخفض وقول بعضهم في اي شيء اكبر شهادة اي شهادة منصوب
علي التشبيه بالمفعول به خطا لان افعل من لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث وكذا
تشبيه ما لا يؤنث قليل كما يجي الا ان جعلها في هذا الباب اقوي من
جعل افعل من هذا الباب وليس شرط الجمع ان يكون جمع سلامة خلافا
لابي علي لاجماعنا علي ان منه اجب الظهر ليس له سنام **قوله**
وهي الصفة المصوغة الخ هذا حد ابن الناظم وقال المص في الحواشي
فيه نظر لاقتضايه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها
صفة الا اذا خفضت او نصبت وهو وارد علي حد الناظم ايضا **قوله**
وخاصتها انها التي الخ اخرج كلام المص عن ظاهره ولا يظهر له وجه
فان اهل هذا الفن لا يعرفون من التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذي
جعله الش خاصة سماه المص في الحواشي حدا كما علمت واعترضه بانه
غير صادق علي بعض المحدود لان منه يهراق الدما وعربال الاهاب
٢ وتحو محمود المقاصد وليس في الاول ولا الثاني وصف وصف ولا في
الثالث فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه في الفعل ممنوع وان
الجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع
باسناد الوصف اليه وربما سموا النايب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو
مشهور في كلام الزمخشري والمتقدمين انتهي وسياتي ما في كون نحو محمود
٢ ساكن ان المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المص قول
الناظم المشبهه اسم الفاعل محل لان الاعتراض الاول انما اندفع به
فتدبر لكن لا يخفي ان الاعتراض به غير متجه لان تهراق فعل مضارع
لا صفة مشبهة كما اعترف به في الجواب فلا يتوهم انه من افراد المحدود وقد

غير سببي وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهي واقول هذا عجيب فقد
اشار الش بقوله فلا يجوز نصب الاب اشار الي ان محل التمثيل للمدعي
الاب لا زيد واشار الي الرد علي المكي حيث ادعي ان التمثيل لا يصح
لانه فهم ان التمثيل بزيد وهو غير سببي وما يعمل فيه الصفة المشبهة
بحق الشبه لا يكون الا سببيا فكان الدنوشري راي كلامه فنقله ذاهلا
عما اشار اليه الش وذكر اللقاني مثل كلام الش ويوخذ من كلام الحفيد
جوابا اخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع قوله الخامس ان يكون
معمولها سببيا الخ قال المص عندي ان ذكر هذا فيما نقضت فيه
الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك
الا ما تخلف لان الصفة المشبهة لا تختلف لفرعيتها والامر هنا بخلاف
ذلك هنا لامر اخر وهو انها ماخوذة من فعل لازم وقد جرت
صفة علي الاسم فلا تقتضي الا ضميره او سببيه كما تقول في اسم الفاعل
القاصر مررت بالقايم او القايم ابوه قوله اي اسما ظاهرا قيد به
اخذا من قول المص متصلا بضمير موصوفها وقضيته انها لا تعمل
في الضمير وليس كذلك فقد ذكر في التسهيل ان معمولها يكون ضميرا
بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه فيجوز في الضمير
المتصل وهو الها ان يكون في محل نصب او جر فالاولي ان يقال المراد
بالسببي ما عدا الاجنبي او يجاب بان مدلول الضمير سببي
لا يشكل اشتراط السببية في عملها النصب والجر واقتضي كلام التسهيل
انها لا تعمل في ضمير منفصل لا تقول هو حسن اباه وبه صرح المص
في الحواشي وح ففي مفهوم كلام الش تفصيل فلا يعترض عليه

قوله كقوله

قوله كقوله رحب قطاب الخ هو من معلقة طرفة ابن العبد والقطاب
جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بجس الندامي
اي بلمسهم وقوله بضعة بفتح البا الموحدة وتشديد الضاد المعجمة
اي رقيقة الجلد والمتجرد المعري من الثياب والشاهد في قوله الجيب
منها قوله ما عملها فيه بحق الشبه يوخذ منه ان الكلام في غير عمل الرفع
او النصب علي طريق المفعول به فلا يرد علي اطلاقهم اشتراط كون
المعمول سببيا انما تعمل في غير السببي اذا كان في معمول اخر لها
ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره نومك او اعتمد علي استفهام
نحو احسن الزيدان وانه لا صاحب لها هنا حتي تعمل في سببيه قوله
ونحو ذلك من الفضلات صرح المص في الحواشي بانها لا تعمل في المفعول
المطلق وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل قوله
ومنها انه لا يراعي لمعمولها محل اي علي الاصح واجاز الفرا ان يتبع
المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا اقوي
اليد والرجل واجاز البغداديون الخفض في العطف علي المنصوب
كحسن وجها ويد قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه قال الدنوشري
قد يقال ان طلقه تمييز نسبة لا حال انتهي ويجاب بان المثال
يكفيه الاحتمال قوله تونث بالالف اي قد تونث بالالف نحو حمرا
الوجه قوله ومنها انه لا يجوز ان يفصل الخ اي الا في الضرورة
كقوله والطيبون اذا ما ينسبون ابا فصل قوله
قال الفارسي قال اللقاني في صحة هذا الوجه في نحو زيد حسن
ابوه نظر انتهي ووجه النظر ان هذا الوجه ليس بدل كل ولا

بعض ولا اشتمال فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه الكوفيون كما
قاله الش وقد زاد الش علي اللقاني في الرد علي الفارسي بحكاية
الغ او بالمثال الاول الذي حكاه الكوفيون ووجه الرد فيهما انه
لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب
تانيثها وان يقال حسنة الوجه وقويمة الانف لان الصفة اذا
رفعت له ضمير المونث وجب تانيثها والخفض بالاضافة لعل
تقدير الخفض علي النصب لسلامته من التجوز الذي في النصب
من اجرا الوصف القاصر مجري المتعدي اذا كان المعمول معرفة
او نكرة وقيل انه شبيه بالمفعول به قوله وعليه اي علي التمييز
اشار الي ان في اقتصار المص علي كون النكرة تمييزا قصورا قوله والممتنع
منها اربعة في نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل والحاصل
ان صور الامتناع اربع وستون قوله الجواز اثنا وثلاثون منها
اربع قبيحة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة
حسنة كما سياتي جميع ذلك قوله ولا تخلصا من قبح حذف الرابط
اي برفع المعمول وقوله او التجوز في العمل اي اذا نصب المعمول
ووجه التجوز اجرا الوصف القاصر مجري المتعدي وقوله كما في
الحسن الوجه مثال لهما اي لان الوجه ان رفع كان مثالا للاول
او نصب كان مثالا للثاني قوله ووجه ضعفه انه من اجرا
الوصف الخ قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم قد يرد عليه
ما سياتي في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه
مع جريان هذا التوجيه فيه الان يفرق بان هذا انضم الي الاجرا

المذكور

المذكور ثقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة قلنا مثل
انتهي وفرق في حواشي الاشموني ايضا بان في الصفة المعرفة
اعتمادا علي ال وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بانها موصولة
فروعي ذلك القول قال لكنه مناف لما مر اول باب الاضافة من قبح
الرفع والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه قوله وجر الصفة الخ
قال الدنوشري معطوف علي قوله نصب الصفة وسياتي في كلامه
تعليل ضعف جر الصفة المضاف الي ضمير الموصوف قوله وهي حسن
الوجه قال الشهاب سياتي عن هذا المثال مع الرفع من الحسن
مع ان في النصب اجرا وصف القاصر مجري وصف المتعدي وفي
الرفع خلو اللفظ من الرابط الا ان يقال مجوز الاول اقوي اذ
لا جابر له بخلاف الثاني له جابر وهو تقدير الضمير قوله شثن اصابعه
بالثا المثلثة كما في الاساس وكذا ضبطه شراح الشمايل قال امرؤ القيس
وتعطو برخص غير شثن كانه اساريع ظبي او مساويك اسحل
وجا في صفته صلي الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال ابو
عبيد يعني انهما الي الغلظ والقصر اميل قال بعضهم وهذا الوصف
محمود في الرجال وقيل معني شثن الكفين ان في انامله غلظا بلا قصر
بدليل ما روي انه كان سايل الاطراف قوله وفي حديث ام زرع صفر
وشاحها اي في بعض الروايات وفي بعض صفر ردايها والمعني انها
ضامرة البطن فكان ردايها صفر اي خال من شده [illegible] ضمور بطنها
والردا ينتهي الي البطن فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفا
الخالي قوله لانه يشبه اضافة الشي الي نفسه او يرد انهم عدوا من

صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وكل ذلك يشبه
اضافة الشيء الي نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن في الصور التي المذكورتين
في مسايل القبح العدول الي الرفع ولا محذور فيه بخلافه في تلك
الصور المعدودة في صور الحسن لكن يرد انه يمكن في الصورة الاخيرة
العدول الي النصب علي التمييز بل يمكن في الاوليين العدول الي الرفع
بنا علي ان قايمة مقام الاضافة الي الضمير فليحرر **قوله** وحسن وجه
الاب قد تقدم اول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الاب بالاضافة لكن
من كتب ابوه لايحسن ان يضاف الكاتب الي الاب الا بمجاز بعيد ويرد عليه
نحو هذا الجريان هذا التوجيه فيه فان حسن وجه الاب لا يقوم
بزيد لا كلا ولا بعضا لا لكتابة فكيف حكموا بحسن هذا ثم يمكن ان يوجه
القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه لا يحتمل
معني انه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما اشرنا اليه سابقا وان
ادعوا هناك عدم اللبس **قوله** او مجرد قال السنباطي المجرد اما
مجرد من الاضافة دون ال وقد قدمه او من ال دون الاضافة او
من ال والاضافة وهما مراده فقوله او مجردا اي المجرد هو او ما اضيف
هو اليه من ال والاضافة او من ال دون الاضافة اي الي الضمير فقط
قوله نحو الطيبي كل ما التاثت به الازر فان كلا معمولة للصبي وهي
الطيبي وكل مضافة الي ما الموصولة وليس الشاهد في الطيبي
كما قال العيني لانه لا يناسب موضع الكلام لانه في اقسام معمول
الصفة لا فيها فتدبر **قوله** من قوله فعجنها الخ البيت للفرزدق
والضمير في عجنها للناقة من عجنت البعير اذا عطفت راسه

بالزمام

بالزمام فهو متعد بنفسه وهكذا وجدته بخط المص مرسوما وجدتها
علي ان وجد فعل ماض والها ضمير نصب مفعوله واما ما في نسخ الش
من رسمه فتح بها علي انه فعل امر والها ضمير مجرور بالبا فلا يناسب
تفسير عاج بما تقدم **قوله** نحو قوله اسيلات ابدان الخ البيت لعمر
ابن ابي ربيعة واسيلات جمع اسيلة وهي الطويلة والشاهد في وثيرا
ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة اضيفت الي الموصول وهو جمع
وثيرة بفتح الواو وكسر الثا المثلثة اراد وطيات الارادف والاعجاز
وارتفاعه علي انه خبر بعد خبر واسيلات خبر مبتدا محذوف اي هن
قوله نحو جما نواله اعده اي فان نواله مرفوع بجامع انه غير ملتبس
بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعني
جما نواله اي عظيما عطاوه **قوله** من قوله تزور امرا جما الخ جما
حال من امر وجملة اعده من الاعداد قالوا صفة لنوال قال
العيني والصواب ان يكون صفة لامرء والضمير المنصوب يرجع
اليه واعده بمعني قصده ومستكفيا مفعول ثان لاعده واللام
في لمن يتعلق به وازمة الدهر منصوب بمستكفيا اي شدته **هذا**

باب التعجب قوله وهو استعظام الخ قال الدنوشري حد
بعضهم التعجب بانه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر
خفي سببه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق علي
الله انه متعجب اذ لا يخفي عليه شيء وما وقع ظاهره ذلك في
القران مصروف الي المخاطب نحو قوله تعالي فما اصبرهم علي النا ر
راي ان حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك ايها المخاطب ان تتعجب منها

وعرف بعضهم التعجب بانه استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه
فابدة توقف بعضهم في صحة قولنا مثلا ما اعظم الله وما اجله
لانه يقتضي بظاهره ان المعني شيء عظيم اعظم الله اي جعله عظيما
وهذا ان لم يكن كفرا فهو قريب منه وقدر بعضهم مضافا قبل الله
فيكون التقدير شيء عظيم قدر الله وهذا الشيء هو الله وفيه اطلاق
ما علي الله تعالي انتهي واقول صرح ابن الانباري بصحة ما اعظم
الله وبسط شيخ الاسلام السبكي الكلام علي المسئلة وذكرنا
ما يتعلق به في حاشية الالفية قوله سبحان الله الخ ان قلت ما معني
التعجب في كلمة التسبيح قلت أصل ذلك ان يسبح الله عند روية
العجب من صنايعه ثم كثر حتي استعمل في كل متعجب منه قوله
والمبوب له في النحو صيغتان ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة
فعل وسياتي في هذا الكتاب في باب نعم وناتي اخر هذا الباب
في كلام الش قوله لان في احسن الخ فيه نظر فان الكوفيين الظاهر
انهم لا يقولون بان في احسن ضميرا كما يعلم من كلامهم الاتي في احسن
وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ولا ان يبدل
منه ولا ان يخبر عنه قاله ابن الصايغ وينظر هل التاكيد كالعطف
اولا قوله عجب لتلك قضية الخ قال الشهاب القاسمي في حواشي شرح
القطر للمص عجب مبتدا ولتلك خبر وقضية يحتمل انه مجرور
بدلا من قوله تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بدل
كل وصفها ويحتمل انه منصوب حالا فليحرر انتهي واقول في
الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدا والخبر في لتلك

وقضية

وقضية تمييزا وحال وقيل التقدير امري عجب لتلك وقيل يجوز رفع
قضية علي تقدير هي قضية وزعم الاعلم ان عجب لتلك مرفوع علي الاهمال
قوله اي الذي او شيء الخ اشار الي ان قول المص اي شيء عظيم تفسير
للخبر المحذوف سوا قدرت ما بمعني الذي او بمعني شيء وقد افصح
عن هذا اللقاني بقوله قوله اي شيء عظيم ظاهره انه تفسير للخبر
المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعني الذي وكذا ان قدرت
بمعني شيء موصوف بانه احسن زيدا شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني
باعتبار وصفه كالحال الموطية قوله للزومه للزومه مع يا
المتكلم نون الوقاية قال اللقاني قد تقدم في اول الكتاب واما
تجويز الكوفي في ما احسني اي بدون نونه فمبني علي ان احسن
عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول
الينا لا اللزوم الذي هو الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك
اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتامله قوله وما بعده مفعول
به قال المص لا خلاف اعرفه في ان همزة افعل في التعجب للتعدية
بدليل تعدي ما احسن زيدا وما اصبره واختلف فيه قبل دخول
الهمزة بعد الاجماع علي انه قبلها متعد رقصوره ولا لتعدي نحو ما
اضرب زيد الاثنين باي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره
علي فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل بتضمينه ما لا يتعدي من
افعال الغرايز كقولك ضعف وكمل ونقص ورد عليه بوجهين
احدهما ان فعل وفعل اللازمين كجزع وصبر يساويان فعل
في عدم التعدي وقبول همزة التعدي فتقديرهما الي فعل

لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على افعل
وهو المضاعف والبابي العين او اللام نحو حيي وعيي فلا يصح
في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول انا احتجنا الى
دعوى القصور في الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وانت قدرت
تضمين المعنى الزايد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فاذا قلت لا حاجة
الى هذا بعينه قلنا ولا الى ما ذكرته بعينه وفي جواب الثاني انهم
امتنعوا من النطق في ذلك بفعل لانه امر لفظي وهو الثقل
فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شي يصح تقديره
ولا يصح النطق به **قوله** ففتحته اعراب قال اللقاني اي ومنع الصرف
لما فيه من الصفة ووزن الفعل **قوله** كالفتحة في زيد عندك قال
اللقاني فيه دلالة على ان بقية الكوفيين وافقوا ابن كيسان على ان ما مبتدا
وافعل خبره **قوله** واحسن انما هو في المعنى الخ قال اللقاني هو
مقتضاه جواز النصب عندهم في زيد افضل ابا ونحوه **قوله** لفظه
الامر الخ فينبغي ان يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الاخر
وعلى حذف الاخر ان كان معتلا وقيل مبني على فتحة مقدرة
نظرا الى الاصل من كونه ماضيا **قوله** ومعناه الخبر قال
الدنوشري فيه نظر فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب
والتعجب من قبيل الانشا فكيف يحكم على ذلك بانه خبر انتهى وتفصيل
هذا ان الفعل الرافع للظاهر مفرد لا يتصف حقيقة بخبر ولا انشا
لانهما وصفان للكلام وان اريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا
فالجملة انشا فتدبر **قوله** عميرة ودع الخ عميرة منصوب بودع وهو

اسم محبوبته وغاد يا من الغد و **قوله** والبا للتعدية قال بعضهم وعلى
انه امر حقيقة فمحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهي
فيما افعل فالبا زايدة انتهى فليحرر لكن رايت بخط المص لا خلاف اعرفه
في ان همزة افعل للصيرورة والاصل فيه افعل ولكن حول من صيغة
الماضي الى صيغة الامر والمعنى الاصلي باق **قوله** ذا بقل قال الدنوشري ي
صوابه ذات بقل انتهى اي لان الارض مونثة وهذا على ما في بعض
النسخ واكثر النسخ ذات بالتانيث **قوله** وهو مما لم يعهد لعل
المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر في خصوص معنى الماضي
فلا يرد ان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لانها تستعمل في الاباحة
نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في
علم المعاني **قوله** والمستعمل عسكة نحو مات فلان رحمه الله **قوله**
لزم ابراز ضميره قد يجاب بانه جرى مجرى الامثال **قوله** باربعة
امور قال الدنوشري مما يرد على من زعم انه امر لا يجاب بالفا ولو
كان امرا لاجيب بها فلا تقول احسن بزيد فيحسن بك انتهى
قوله لم يليه ضمير المخاطب لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدى فعل المضمر
المنفصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال
ضربتني وفرحت بي **قوله** لو كان امرا لوجب له الخ عبارة الشاطبي
الرابع انه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه يا او واوا كما وجب
ذلك لابن واقم ولم يجز ابين به ولا اقوم به كما لا تامر بذلك
فلما لم يكن كذلك لم يصح ان يكون امرا وهذا مشترك الالزام فيما افعله
اذ هو عنده فعل ماض والماضي يجب فيه اقام واابان فكان

يمتنع فيه ما اقومه وابينه كما يمتنع في الماضي فالجواب عن هذا
هو جوابنا والا فلا يصح اعتراضه فلا يفتقر الي جواب واذا تقرر هذا كله
سهل الامر في فاعل افعل وانه مضمر وفي المجرور انه في موضع نصب
وان البا غير زايدة وهو ظاهر قوله ويجوز حذف البا قال الدنوشري
انها اذا حذفت لا يقدر قوله ويجوز حذف المتعجب منه قال
الدنوشري يفهم منه ان زيدا في قولنا ما احسن زيدا متعجب منه
وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه لا زيد قوله وهو علي في القاموس
في مادة ودق نقلا عن المازني وصوبه الزمخشري انه لم يصح انه
تكلم بشيء من الشعر غير بيتين وهما قوله

تلكم قريش تمناني لتقتلني ٭ فلا وربك لا بروا ولا ظفروا
وان هلكت فرهن ذمتي لهم ٭ بذات ودقين لا يعفو لها اثر

قوله معطوفا علي اخر قال الدنوشري الظاهر ان ذلك من عطف الجمل ففي
العبارة مسامحة لانها تقتضي انها من عطف المفردات قوله واكتف
ان دعينا قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال ايضا
وهو بيان لهذا ما نصه ان كان من الاكتفا فلا شاهد فيه لانه علي
هذا التقدير فعل امر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا انتهى
وهذا مبني علي ما في النسخ من رسم اكتف بتا مثناة بين الكاف والفا
وهذا لا يتوهم انه فعل تعجب لانه ليس وزن افعل والذي رايته في
خط المص في التذكرة واكف من غير تا وضبطه بفتح الهمزة اشارة
لكونها همزة قطع وسكون الكاف قوله لان لزومه الخ قال
الدنوشري علل ذلك سعدي جلبي بقوله لانه لملازمة الجر

لكون

لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعولا شبه
الفضلة فجاز حذفه اكتفا بما تقدم قوله زيد كفي كاتبا قال الدنوشري
يتامل في هذا التركيب قوله فلعروة اذ ذاك عن الفايدة هذا
يتخلف فيما اذا افيد الكلام بغير المفعول مما يحصل معه الفايدة من
ظرف او غيره مع ان مقتضي كلامهم انه لا فرق قوله صبر الحسن قال
الدنوشري كان ينبغي ان يقول او الجمال انتهى لان ذلك المناسب
لقوله اولا قوله وعلة جمودها تضمنها الخ وشبههما اسم التفضيل
اصلا ووزنا ودلالة علي زيادة الحدث ومن ثم اعطيا حكمه ايضا
في جواز التصغير وفي وجوب التصحيح نحو ما اقوله واقوم به
هذا او قال اللقاني فيما علل به المص دلالة علي ان تضمن معني الحرف
كما يقتضي منع الاعراب علي ما تقدم يقتضي عدم التصرف قوله اعزز
علي ابا اليقظان الخ ابو اليقظان كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه
قوله وقوله واحر اذا حالت بان اتحولا هذا اظهر من الاستشهاد
بقوله خليلي ما احري بذي اللب ان يري ٭ صبورا ولكن لا سبيل الي .. الصبر
لانه يحتمل المعني المقلب والمعني ما احري ذا اللب اي صاحب العقل
بان يري صبورا فالبا في غير موضعها والمتعجب منه ذا الصب لا ان
يري فلذلك جاز هذا **فصل** قوله لفاتت الدلالة
علي معني المشاركة الخ لف ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظر لو كانت
السين للتاكيد مثلا او كان الفعل المزيد لاصل الفعل هل يجوز
البنا منهما ح لعدم فوات الدلالة علي معني مقصود او لا يجوز ذلك
لفوات التاكيد وحصول اللبس تامل وسياتي ذلك في كلام الشا

تامل قوله ويكفي في رده مخالفة للاجماع اي بنا علي ان اجماع النحاة علي
الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدماميني وهذا مما تردد
فيه بعض المتاخرين واقول هذا عجب من الدماميني فان الكلام في
المسئلة قديم وقد اطال ابن جني في الخصايص الكلام فيه انما
يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المقيس علي النصوص والا فلا
لانه لم يرد في القران ولا في السنة انهم لا يجتمعون علي الخطا وقد
لخص الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال غيره انه معتبر قوله
خلافا لمن تردد فيه قوله بنا علي ان احداث قول خرق للاجماع تامل
ما معني ذلك ولعل في الكلام صفة لقول مقدرة والاصل قول ملفق
من قولين فتامل قوله بمحذوف عند البصريين اي لان هذه الافعال
ليست مما ينصب مفاعيل ثلاثة قوله وبالمذكور عند الكوفيين
اي لانه يجوز عندهم قوله بدليل قولهم في الوصف نقي الخ اي ولولا
الاجرا المذكور لقالوا منتقي وممتلي ومفتقر علي ما تقدم في بنا
اسم الفاعل في قاعدة بنايه من المزيد علي الثلاثي قوله من
اقوال المانعين الظاهر ان هذا خلاف مراد المص لان الاقرب
ان غرضه الشذوذ عند المانعين والمجيزين للبنا من افعل لان
هذا نختلف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا اذ هو خماسي قوله
اذا كانا باقيين علي معناهما الخ اما اذا خرجا عن ذلك كانا متصرفين
كما ياتي قريبا قوله لندوره قال الدنوشري اي المذكور ولو قال
لندورها لكان احسن انتهي يعني ان مرجع الضمير جمع لا يعقل
فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع وتاويل ضمير المفرد انه باعتبار

المذكور

المذكور ولو قال اي ماذكر كان اولي لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل
قوله اولا صيلا قال الدنوشري قد يقال فيه نظر لانه لا ياتي الا علي
مذهب من يقول اهل اصله بواسه والجواب ان مراده بالتاصيل
عدم استعماله مبنيا للفاعل قوله وجري علي ذلك ابن مالك كقوله وغير
سالك سبيل فعلا ولم يقل وغير فعل المفعول لان معني السالك سبيل
فعل انه لا يكون لا نما البنا للمفعول بل يكون جايزا قوله ولا يخرج
باللام لتغييره المعني اي لانه يخرجه عن البعض قوله وذهب الكوفيون
الي جواز الخ حاصله انهم اجازوا جر الخبر ان كان جامدا كما في المثال
الاول بخلاف ما لو كان مشتقا كالمثال الثاني هذا هو المطابق لما
في الارتشاف ويوجد في النسخ دون ما اكون زيدا القايم علي ان القايم معرف
بال والمعني انهم يجوزوا النصب وهذا بعيد من سياق الكلام كما
يشعر به قوله دون لانه ظاهر في انه مما كان مجرورا قوله الذه
قال الدنوشري ينظر ضبط الذه انتهي واقول في المصباح لذ الشي
يلذ من باب تعب لذ اذا ولذاذة بالفتح صار شهيا فهو لذ ولذيذ
ولذذته الذه وجدته كذلك يتعدي ولا يتعدي قوله لئلا يلتبس
النفي بالمثبت لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فيها اداة نفي
وليست الصيغة صالحة للنفي وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفي والملا زم
للبنا للمفعول عند ابن مالك حيث جوز التعجب من الثاني دون
الاول لان صيغة التعجب صالحة للمبني للمفعول وملازمة الفعل
للبنا له يعين ارادته فتامل قوله وقيل لان الالوان الخ رد
هذا ابن الحاجب بانه ما اشد سواده واكثر حمرته قال فان قيل

انما تعجبنا من اشد قلنا القصد في التعجب ليس الا للسواد وتعليك انما
كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فصل قوله ما اكثر ان لا يقوم
قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه
مثلا في الزمان الماضي فكيف يتعذر ذلك وان للاستقبال وقد
يجاب بان الصيغة صارت للانشا وانسلخ عنها معنى الزمان
قوله فكيمكن الخ فيه بحث اذ استعمال النفي متصور مع المصدر
الصريح نحو ما اقرب عدم قيام زيد فلو وجب كون المصدر مولا
ثم كان وجه تعبيرهم مع النفي باكثر دون اشد ان النفي لا تفاوت
فيه بنحو الشدة قوله وان يعمل فيه الفعل المنفي الخ قال الدنوشري
ينظر ما معناه وما دل عليه مبناه قوله نحو ما اسرع نفاس هند
قال الشهاب القاسمي قد يقال لا يومن اللبس هنا لان النفاس
يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل الا ان يتصور هذا بما اذا
دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقي ان بعضهم نقل البنا
للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يومن اللبس الا ان يوجه
جواز التعجب بان مآل المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا
واحد فليتامل هذا باب نعم وبئس قوله وفي
الحديث من توضا الخ هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي
والنسائي والامام احمد في المسند من حديث سمرة وفي شرح الكم
الحنفي للاقراي هكذا في اكثر كتب الحديث فبها ونعمة فالبها
للحسن واهل النحو يقولون فيها بكسر البا ويقولون ونعمت من
قولك نعمت المراة هند انتهى ملخصا وفي المعرب وقولهم فبها ونعمت

المقتضيان

المقتضيان فيه متروكان والمعنى فعليك بها او فبالسنة اخذت ونعمت
الخصلة السنة وتاؤه مربوطة والممدودة خطا وكذا المدمع الفتح
في بها انتهى ورايت بخط المص في التذكرة قدر بدر الدين ابن مالك
فبالسنة ونعمت السنة والنحاة يقدرونه فبالرخصة اخذ وهو الحق
لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل احد
بان من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لا سنة وقد يقال
اخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى اعم وهو الطريقة الش عية
وبالجملة فقول النحاة اجود انتهى وقال بعضهم التقدير فبالرخصة
اخذ ونعمت السنة التي تركها اي الغسل قال زين العرب في شرح
المصابيح وهذا وان قوي معنى ضعف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين
مع عدم ما يدل على مرجع الثاني قوله دبرها سرقة يحتمل انه بالرا ٢ يحتمل
المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب فما تربيه والدها سرقة من
زوجها ويحتمل بالزاي المعجمة اي سلبها والمعنى انها لا تقدر على
الغنيمة والجهاد قوله وذهب الفرا الى ان الاصل الخ حاصل الفرق
بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية ان الاسمية عند
الكسائي بطريق الاصالة وعند الفراء من قبيل اسما الاجناس قوله
ويرد قول الكسائي الخ حاصله ان يرد عليهما تقدم دخول النواسخ
عليهما وقد يقال عدم الدخول لا يقتضي فعليتهما لان النواسخ
لا تدخل على ما كان غير متصرف كطوبى للمومن ورد ايضا عليهما
بانه يلزمهما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة الا ان يكونا
قابلين بجواز ذلك كما اجازه س ولو قيل بان نعم الرجل خبر مقدم

وزيد مبتدا مؤخر اندفع هذا وذكروا فيما سياتي ان بعضهم جوز في
حبذا زيد على القول بالتركيب كون حبذا خبرا مقدما وهذا الرد ان
انما يظهر ان جعل كل من الجملتين مبتدا وخبرا اما ان جعل مبتدا ونائبا
فاعل كما هو المتبادر فلا اما هذا الرد فعدم ظهوره ح واضح واما
رد الثاني فلان النواسخ لا تدخل على مبتدا له مرفوع يغني عن الخبر فليحرر
قوله ويجوز فيهما اربع لغات اي في نعم وبئس المستعملين لانشاء
المدح والذم وذكر الشاطبي في باب التاكيد بانهما يلزمان وجها
واحدا واللغات انما هي في الاصل المنقول عنه **قوله** ولا يجيز الحجازيون
الخ انظر هذا مع ان استعمالها في التنزيل الذي هو بلغة الحجاز على
خلاف ذلك الاصل **قوله** بال الجنسية بدليل انهم لا يقولون نعم
زيد ولا نعم رجل والتزموا ال فمحال ان يكون ذلك التعريف مطلقا
ولا لجاز نعم زيد بل لما يختص به من افادة التاكيد وبدليل
نعم المراة هند ولو كانت المراة بمنزلة هند في العهد لم يجز كما لا
يجوز قام هند وقول بعضهم ان ذلك لجمود الفعلين منقوض
بليس وعسى مع المؤنث **قوله** للجنس حقيقة قال ابو موسى
يلزم كون ابي جهل وابي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وافاضل
الناس داخلين في بئس الرجل زيد **قوله** ورد بانه الخ [illegible]
يمكن ان يجاب بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض انواع
الكمال وذمه ببعض انواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح ه
وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك **قوله** والثاني انها للجنس
مجازا قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا ال الجنسية

مجازا

مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو كانه قيل نعم الجامع لخصال المدح زيد وبئس الجامع لخصال
الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما
فعل من قال اطعمنا شاة كل شاة ورجل كل رجل اي جامع لكل
خصلة يمدح بها الرجال انتهى وهما وجهان فالاول حاصله
انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لخصال الرجال الممدوحة
والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم انه
وجه واحد وان الالف في قوله ان يكون العموم زائدة **قوله** ومثالهما
نحو الخ قال الدنوشري فيه ركاكة ظاهرة انتهى ووجه الركاكة جمع
الشارح بين قوله ومثالهما وقول المص نحو **قوله** مستترين وجوبا
اي غالبا ومن غير الغالب نعما رجلين ونعموا رجالا ومن الغالب
نعم امرا ابن حاتم وكعب كلاهما غيث وسيف عضب وقد يرفعان
علما او مضافا لعلم او نكرة او مضافا لنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا
على الالفية **قوله** مطابقا لهما في المعنى هذا وما بعده شرطان
له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تاخيره عن الفعل
وتقدمه على المخصوص ونعم زيد رجلا شاذ **قوله** نطقا اي بابها
قال العيني نطقا تمييز وبابها عطف عليه انتهى وفيه نظر لان
التمييز ليس على معنى الا فيعطف عليه المجرور بها والاقرب ان
نطقا نصب بنزع الخافض وان لم يكن قياسا بدليل قوله بابها
والاصل بنطق وقوله بابها عطف على معناه **قوله** علمت بان ذين
محل الابانة **قوله** لا بد من التمييز المؤكد ولبس الكلام فيه

نظر لان تن والسيرافي احتجا على منع الجمع بان التمييز لرفع الابهام
ولا ابهام مع ظهور الفاعل وحاصل رد ابن مالك ان التمييز لا يلزم
فيه الواقع المذكور لانه ياتي موكدا في باب العدد فيجوز ان يكون
ماهنا منه فتامل **قوله** المعروف بابن شعوب قال العيني هي امه
قوله فنعم المرء الخ قال الحفيد لا يقال التمييز رجل وهو لا يفيد
وحده فكيف يمثل به لما افاد فيه التمييز معنى زايدا الا انا نقول
التمييز يفيد معنى زايدا باعتبار الصفة وهي تهامي وينسب
اليه الافادة باعتبار انه هو المقصود ولعل تمييزا اي بنا على جواز
وقوع ما تمييزا كما هو مذهب الزمخشري ومن تبعه كما قدمه الش
قريبا **قوله** والى الخلاف في المتلوه لجملة فعلية اشار الناظم بقوله
وما الخ فقصر كلام الناظم على الاشارة على ذلك قصور منشاوه الوقوف
على ظاهر مثال الناظم وقد يدعى ان مراده بنحو نعم ما تقول كل ما وقعت
فيه ما متلوة بشي غير مفرد نحو فنعما هي فيشمل المتلوه بشي
ولو مفردا كنحو فنعما هي فتدبر **قوله** مركبة مع الفعل هذا رد الاقوال
لان نحو تزوج وهي في المثال والاية لم يثبت بدون ما فاعلا ثم
لو كان نحو هي فاعلا لزم استتاره ووجب تمييزه **قوله** الرابع انها
مصدرية الخ هذا مناف لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا ان
يقال انها سدت مسد الفاعل اطلق عليها اسمه توسعا
فصل قوله وقيل يدل اعترض بانه لا زم والبدل لا يلزم
وبانه لا يصلح لمباشرة نعم واجيب عن الاول بانه قد يلزم بعض
التوابع كتابع مجرور رب وبابه قد يجوز في الشي تابعا

مالا

ما لا يجوز فيه اذا ولي العوامل فانهم اجمعوا على حمل انك انت قايم على
البدل ولا يجوز ان انت بعض انه سياتي في مخصوص حبذا حكاية قول
انه عطف بيان ولعله انما ترك حكايته هنا لان البدل والبيان
اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس
لان كل ما عطف بدل كل من كل لا يجوز فيه ان يكون بيانا فتدبر **قوله**
لتقدم ذكر ايوب الخ هذا بعيد من كلام المص كما لا يخفى على من له دربة
باساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد
ودون ذكر صدر الاية يفهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه واما
واذكر عبدنا ايوب فالمذكور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما ياتي
نظيره **قوله** اما اذا الخ كذلك اذا جعلناه مبتدا حذف خبره لدلالة
ما بعده عليه والمقتدر نعم المقتني والمقتفي اي العلم كما تقول
زيد حسن الافعال نعم الرجل اي زيد كما قاله الش في اعراب الالفية
لكن يرد على جميع ذلك كما اشار اليه ابن غازي ان قول الناظم مشعر
به يا باه اذ المشعر بالشي خلافه وعلى ما قال الش يكون المخصوص
نفسه مذكورا وان لم يسم ح مخصوصا فتدبر **قوله** والفعل صلة لما
الموصولة المحذوفة هذا بنا على جواز حذف الموصول الاسمي وفي
المغني ذهب الكوفيون والاخفش الى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرط
في بعض كتبه ان يعطف عليه موصول اخر **فصل قوله**
متصرف تام الخ قال الدنوشري صح به مع علمه من قول الموضح صالح للتعجب
زيادة في الايضاح فلا جناح انتهى والظاهر ان الش انما قصد بذلك الشرح
قول المص صالح للتعجب وجعل ذلك توطية له واخر الشرح في افعل التفضيل

كما يأتي فتأمل **قوله** اما بالاصالة قال الدنوشري قد يقال عليه انحو
ظرف وشرف اذا استعمل للمدح او الذم تكون حركاته غير حركاته الاصلية
ويكون التغيير تقديريا كما في فلك وفلك **قوله** ولتصير قاصرة الظاهر
انه عطف لازم على ملزوم لان افعال الغرائز لا تكون الا قاصرة وكما
صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتي من ان ساء لما تضمن
معنى بئس صار جامدا وقول الش فيما يأتي والمعنى نعم الفاهم
زيد فاشتق من فهم الفاهم نظرا لاصله قبل لتضمين معنى بئس
فليحرر **قوله** ولا بد الخ قال الدنوشري اي بعد النقل كما هو ظاهر
قوله ومن امثلته فصله بمن لخفا التحويل فيه كما اشار اليه بقوله
فانه في الاصل الخ وهذا حكم افراد الناظم له بالذكر وقيل في حكمته
غير ذلك فانظر حواشينا **قوله** فانه في الاصل سوء تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا **قوله** لا بد وان يكون قال الدنوشري ذكر بعضهم
ان الواو زائدة وذكر اخر غير ذلك فلتراجع المسئلة من حواشي
المطول انتهى اقول ذكر الشهاب القاسمي في حواشي مختصر المعاني
اول التنبيه المتعلق بتعريف صدق الخبر وكذبه انها لتاكيد
لصوق خبر والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر **قوله** يجوز
لك في فاعل فعل المذكور الخ منه ساء فقول الاشموني عند قول
الالفية واجعل كبئس ساء معنى وحكما مشكل لان حكم ساء يخالف
حكم بئس في ذلك ومن فعل المذكور حب اذا لم تقترن بذا كما
اقتضاه كلام المص الاتي وبهذا تخالف نعم واحسن الاشموني في ذلك
فقال عند قوله ومثل نعم حب في المعنى ولم يقل في الحكم لكن بحث

الدماميني

الدماميني انه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس وجزم الشاطبي
بان فاعل حب اذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم **قوله** لما
قبله قيد به عموم قوله وان يأتي جواز مطابقته لما بعده وليس
كذلك **قوله** وقال الطرماح حب بالزور الخ فيه اشارة كما قدمنا
الى ان حب اذا لم تقترن بذا من افراد فعل المتقدم ولا يحتاج ح
لمخصوص وصرح المص في الحواشي بانها يتجه دليها ح امور منها الاكتفا
بالفاعل عن المخصوص لكن سيأتي في التنبيه انه يذكره حيث قال
اذا قيل حب الرجل زيد واستفيد من كونها من افراد فعل انه لا
يجب في فاعلها ما وجب في فاعل نعم من كونه مقارنا لال الخ ويوافقه
ان بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه **قوله** والى
ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى الخ كلام الناظم قاصر على حب
فصل **قوله** ويقال في المدح الخ اي في المدح والذم العام .. مبين
واشعارها بان الممدوح محبوب والمذموم غير محبوب لا ينافي
ذلك واذا لم تقترن بذا كانت من افراد فعل المتقدم كما مر وكانت
لمدح او ذم خاصين كما بينه المرادي وهو ظاهر اذا كانت ح
لا يذكر لها مخصوص **قوله** والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم
الخ مراده المماثلة في افادة المدح والذم وان كان بين نعم وحبذا
مخالفة من وجوه كما بيناه في الحواشي ولعله لذلك قال الفاعل
ذا وان كان فيه اشارة ايضا للرد على مدعي التركيب كما قاله الش
قوله والمخصوص الخ لما سكت المص عن اعرابه على هذا القول
وتعرض له على القولين بعده تمم الش الفائدة ببيانه على هذا

النوادا ايضا قوله وقيل مبتدا الخ ظاهره انه قول مطرح والذي في المغني
ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدا حذف خبره ولم
يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم قوله وقيل عطوف بان قال
في المغني ويرده قوله • وحبذا نفحات من يمانية • تاتيك من قبل
الريان احيانا • ولا تبين المعرفة بالنكرة قوله وقيل بدل
قال في المغني ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغنا
عنه انتهي وحتى ما يعلم منه جوابه قوله فصار الجميع الخ قال في
المغني وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله • الا حبذا
لولا الحيا وربما • منحت الهوى ما ليس بالمتقارب • والفاعل
لا يحذف قوله مبتدا وما بعده خبر قال في المغني وبالعكس عند
من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين قوله تخالف الخبر والمخبر
عنه اي افرادا وتركيبا قوله ومن تمييز ما ليس بمبهم اي لانه
قد يذكر بكثرة مع حبذا تمييزا ما قبل المخصوص وبعده كقوله
• الا حبذا قوم سليم فانهم • وفوا اذ تواصوا بالاعانة والصبر •
وقوله • حبذا الصبر شيمة لامرئ • رام مباراة مولع بالمعالي • والى
ذلك اشار الناظم بقوله واول الخ اي اجعل المخصوص والبا تابعا
لذا قوله فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل زاد
بخط المص ما نصه عندي ان سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم
البيان كانهم قالوا حب الشي فجعلوا ذا لك اشارة الى كل مشار
اليه من حيث هو شي ثم بينوه بعد فهذا كما قالوا ربه رجلا وقل
هو الله احد فافهم فانك لا تري مثله ثم قال فاما قول الشيخ

فهو

فهو يضاهي المثلا يعني انهم ارادوا ان يكون كالصيغة الراتبة للمدح
والذم لا يغيرونه كما انهم يريدون في الامثال الثبوت وعدم
التغير فهو يضاهيه من هذه الارادة لانهم يريدون استعماله كثيرا
فلم يعقبوا عليه التغيير لان استعمال شي اخف من استعمال اشيا
وهذه هي العلة في الامثال ثم ان المثل فيه امر زايد وهو انك
اذا اتيت به كما قيل اولا فكانك قلت هذه الواقعة تستحق ان
يقال فيها اللفظ الذي قيل قديما في الواقعة المشهورة وليس ذلك
في صيغة حبذا انما عدم التغيير لمعنى اخر وهذا معني قوله فهو
يضاهي المثلا اي من حيث فيه علة تقتضي انه لا يغير لا انه
مثل من كل وجه فهذان تاويلان حسنان فالحمد لله الذي هدانا
لهذا واظن اني عثرت على تفسير كلام النحاة في قولهم انه يضاهي
المثل احسن مما عثروا عليه انتهي وما ذكره اولا سبق في كلام الش
نقله عن الفارسي قوله لئلا يتوهم قال اللقاني انما يظهر هذا التعليل
في المخصوص المفرد اما المثنى والجمع والمونث فلا انتهي وقد يقال
طرد للحكم الى غير المفرد

باب افعل التفضيل

حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المتكلم تارة يريد المدح والذم
عموما والموضوع لذلك نعم وبيس وحبذا اثباتا ونفيا وتارة يريده
خصوصا من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك
فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع لذلك افعل التفضيل
قوله المبني على افعل قال الزرقاني مخرج لما عدا بعض صيغ اسم
الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله لزيادة صاحبه على

غيره محتاج لذلك كاشيب وما احسن اشهى وقد يقال صيغ التعجب
خارجة بقوله وهو الوصف لان الصحيح ان احسن فعل لا وصف
ويمكن ان يجاب بان اراد جعل التعريف شاملا لكل قول قوله ليس
الوصف منه على افعل هذا ما اشتهر وقبله الرضي كما افصح عن ذلك
ابن كمال باشا في الفرايد حيث قال شاع فيما بينهم ان اسم التفضيل
لا يبنى مما منه افعل لغيره حتى قال الفاضل التفتازاني في تفسير
قوله تعالى الد الخصام والمعنى انه اشد الخصوم خصومة لا من
جهة ان آلد افعل تفضيل بل من جهة ان اللدد شدة الخصومة
فكان شديد بالنسبة الى ما دونه اشد فمعنى الاضافة هاهنا
الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجها وذلك لان اللدد مما
يبنى منه افعل صفة بدليل لد في جمعه ولدا في مونثه فلا يبنى
منه اسم التفضيل الى هنا كلامه وليس الامر كما شاع كما افصح عنه
رضي الدين حيث قال في شرح الكافية وينبغي ان يقال في
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابله من فلان واحمق من فلان وارعن واهوج واخرق
والد واعجم وانوك مع انها يجي منها افعل لغير التفضيل كاحمق
وحمقا واهوج وهوجا واخرق وخرقا واعجم وعجما وانوك ونوكا
فلا يطرد ايضا تعليله بان منها افعل لغيره الى هنا كلامه ومن
هنا تبين ان الفاضل التفتازاني كما اخطا في دعوى ان الدليل
فعل تفضيل كذلك لم يصب في الاستدلال عليه باللدد مما
يبنى منه افعل لغير تفضيل قوله حوات ابن جبير قال النووي

رحمه الله

رحمه الله هو بفتح الخا المعجمة وتشديد الواو قال وهو احد فرسان
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب ذات النحيين في الجاهلية
وهي امراة من بني تيم اللات وفي الاصابة لابن حجر وذكر ابن ابي
خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امراة تبيع سمنا في
الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فابت فخرج فتنكر
ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه
فقال اريد اطيب منه فامسكته وحلت آخر فذاقه فقال امسكيه
فقد انفلت بعيري فقالت اصبر حتى اوثق الاول قال لا
والا تركته في يدي يهراق فاني ان لا اجد بعيري فامسكته بيدها
الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هناك وفيها
انه قال نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران قال
فخرجت من خبائي فاذا بنسوة يتحدثن فاعجبنني فرجعت فاخذت
حلتي فلبستها وجلست اليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قبته فلما رايته هبته فقلت يا رسول الله جملي شرد فانا
ابتغي له قيدا الحديث بطوله في قولك ما مثل شراد جملك قوله
لان المؤول بالمصدر معرفة قد حققنا فيما مر ان ذلك ليس
بلازم وانه قد يكون نكرة بدليل تجويز المع في او يرسل رسولا
في قراءة النصب ان يكون بنا وبل ارسالا فصل قوله
اما ان يكون مجردا من ال الخ لا يخلو المجرد غالبا من مشاركة
المفضل عليه في المعنى لفظا او تقديرا والمراد بقولنا او تقديرا
مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا احب الى من

هذا وفي التثريب هذا خير من هذا وفي التنزيل قال رب السجن
احب الي مما يدعونني اليه وتاويل ذلك هذا اقل بغضا واقل
شرا ومن غير الغالب قولهم العسل احلى من الخل والصيف
احر من الشتا فانظر حواشينا **قوله** حيث انه الخ او حيث
انث وليريات بال او بالاضافة وما ذكره الش هو مقتضي سياق
المص وما فعلناه مقتضي قول المغني وانما الوجه استعمال
افعل فعلى بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال الي اخره
لكن لو اتي بال او بالاضافة كان يجب ان لا يؤتي بمن **قوله** واجيب
عنه الخ لان المجرد كما في التسهيل يؤول بما لا تاويل فيه ويطابق كما
في المضاف لمعرفة واجيب ايضا بان من زايدة وانهما مضافان على
حد بين ذراعي وجبهة الاسد وهذا انما على اجازة زيادة من مطلقا
واختاره ابن مالك وقال ان السماع يشهد له نظما ونثرا ويكفي
التخريج على مثل ذلك انا ندفع قول المص في المغني ان هذا التخريج
مردود لان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف
المجرور **قوله** اسود الليل كذا في النسخ والذي في العيني اسود
العين وانه اسم جبل لا رجل كما توهم والمعنى انهم لا يئتام ابدا لان
الجبل لا يغيب **قوله** كذا في احيحه ابن الجلاح هو صحابي رضي الله عنه
على ما حرره ابن حجر في الاصابة ردا على ابن عبد البر وقال احيحة بمهملتين
مصغر والجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام واخره مهملة وقال الغزي
في حواشي المطول انه بتشديد اللام وهو عجيب فوفي الصحاح ما يوافق
كلام الحافظ ابن حجر والمتبادر من كلام ابن حجر ان احيحة بيا مخففة

فهو فعيل

فهو فعيل وفي جامع الاصول انه بيا مشددة فهو فعيل وبذلك صرح
الغزي **قوله** وقال العيني ان الخطاب للغسيل اي بفتح الغا وكسر
السين المهملة **قوله** وادعي ان السوابق الخ ادعي ايضا ان جماعة
من الشراح حتى الا فاضل الذين تصدوا الشرح مثل الكشاف ونحوه
وهو افيه وغيرهم لفظ التروح وظنوا انه لا يستعمل الا بمعنى الرواح
وقت العشي **قوله** فقاقعها كذا في نسخ الشرح بالقاف بعد الفا وهو
المناسب لضبطه الاتي والذي في خط المص وهو المحفوظ في رواية
البيت فواقعها بالواو بعد الفا **قوله** لان ذلك انما يمتنع بالنسبة
الي العامل فيه فقط الحصر ممنوع لانه يمتنع ان يتقدم عليه ايضا
ما هو احدا ركان جملته كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا
يرد على ما قاله تقديم العامل فيما له الصدر في مسيلة الاضافة
نحو غلام اي يوم سفرك لان الصدارة في صورة الاضافة صارت
للمضاف واعلم انه قد تعارض في هذه المسيلة امران تاخير ما له
الصدر ان اخر معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما
قبله ان قدم وابن مالك رجح التقديم محافظة على تقديم ما له الصدر
وفيها اختاره المص بقا المحذور بن **قوله** فيجب له حكمان لا يخفي ان احد
الحكمين له باعتبار نفسه والثاني باعتبار ما بعده وكان الش لم ينبه على
ذلك للعلم به مما سبق **قوله** ونسبة للاكثر التا للخطاب والبا زايدة
محذوفا مسد لا الخ فيه حذف البدل قال الدماميني في الباب الثاني
وينبغي تحرير النقل فيه **قوله** او متعلقه بليس الخ هذا قاله المص
في المغني في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس

وقال الدنوشري قوله او متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين وجهه قوله
بمعنى الكثير فيه قال الدنوشري فيه نظر وانما معناه الغالب في الكثرة
قوله ان يكون مضافا قالوا المضاف لا يضاف الا الى جنسه ومن هنا
يسال عن قوله عز وجل ا احسن الخالقين وارحم الراحمين واحكم الحاكمين
لان الخلق من الله بمعنى الايجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان
والرحمة من الله ان حملت على الارادة صح المعنى لانه يصير اكثر ارادة
من ساير المريدين وان جعلته من مجاز التشبيه وهو ان معاملته تشبه
معاملة الراحم صح المعنى ايضا لان ذلك مشترك بينه وبين عباده
وان اريد به ايجاد فعل الرحمة كان مشكلا اذ لا موجود الا الله عز وجل
واجاب السيف الامدي بان معناه اعظم من يسمى بهذا الاسم قال
العز ابن عبد السلام وهذا مشكل لانه جعل التفاضل في غير ما وقع
اللفظ بازايه وهذا يساعد المعتزلة ويصح على مذهبهم لان الفاعلين
عندهم كثيرون واقول الاقرب في الجواب ان افعل انما يلزم كونه
مضافا الى جنسه اذا اضيف الى نكرة او معرفة وقصد به حقيقة
المفاضلة اما اذا قصد به الزيادة المطلقة او اول بما لا تفضيل
فيه فلا كما نصوا عليه والايات مما قصد فيه الزيادة المطلقة تنبيه
رايت بخط المص ما نصه مسيلة قول النحاة لا يضاف افعل الا الى
ما هو جزوه هذا اشترط ان يكون المضاف اليه هو المفضول فاما اذا
لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف احسن اخوته وهو الد الخصام
في احد التاويلات ولاولى رجل ذكر اسمى ومن ما في كونه الد الخصام
من باب التفضيل وقوله لاولى رجل ذكر اعلم ان هذا الحديث
الشريف

الشريف فيه سوالان الاول ما اشير اليه في كلام المص هنا وهو انه
كيف اضيف افعل الى ما ليس جزا منه وجوابه ما عرفت الثاني
ان قوله رجل يقتضي ان لا يدخل الطفل الذي ليس برجل لانه لا يقال
له في عرف اللغة رجل واجاب عن هذا الفقها في كتاب الفرايض
بان المراد بالرجل ما ليس بامراة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج الى
سر هذا الاطناب وهلا قيل ولاولى ذكر والاظهر ان يقال ان اولى
افعل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة
بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب في توريثه لانه لا يرث الا اذا
كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل اولى الميت كانت الاضافة
اضافة نسب والتقدير اولى رجل بالميت اي اقرب رجل لشخص
اقرب رجل عن الميت ونظيره هو اخوك اخو الرخا لا اخو الشدة
اضيفت الاخ الى الرخا لانه سبب الاخوة فافاد قوله اولى رجل نفي
الميراث عن الاول الذي هو من قبل الام كالخال ونحوه لان الخال
اولى الميت يعني من ابن عم العم مثلا لانها ولاية بطن لا ولاية صلب
وافاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النسا وان كن من الاولين بالميت
من قبل صلب لانهن اناث فذكر نعت لاولى ولهذا كان مخفوضا
في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوي
السهام لقلت اولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل من نعط المال لقيل
اولى رجلا ذكرا بالنصب قوله فان كانت اضافته الى نكرة قال في
الترشيح واذا عطفت على النكرة المضاف اليها قلت هذا افضل رجل
واعقله وهولا افضل نسا واعقله وافضل رجال واعقله تذكر الضمير

في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمونث على التوهم كانك قلت
من اول الكلام فان اضفت الى معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس
واجاز ش الافراد وعليه قوله هو مية احسن الثقلين جيدا ه
وسالفة واحسنه قذالا ه كانه قال واحسن من ذكرنا ااشمي ه
وحاصله ان افراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتاويله بالموصول
وعليه يتخرج مايقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه قوله
لاستوايهما في التنكير قال اللقاني يوخذ منه ان اضافته للمعرفة
يفيده التعريف وان اضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك انتهى
وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في كلام الش قوله اذ فضلوا
هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو المناسب للمقام وفي بعض الحواشي
انه بالصاد المهملة ولا داعي له وانتشر فساده حتى الحق بالاصل
في كثير من النسخ قوله لا تعم اي عموما شموليا وانما تعم عموما
بدليا وقوله فمن اين جا العموم اي الشمولي حيث قال اولا والمعنى
زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا قوله وان اول بما
لا تفضيل فيه وقوله بعد فان كان على اصله من افادة المفاضلة
تعبير حسن بين به مراد المص واومي الى تعبيره مشكل لان لا يصح كون
الاضافة على معنى من لا التي لبيان الجنس لتخلف ضابطها ولا الجارة
للمفضول لان افعل لا بد ان يكون بعض ما يضاف اليه والثاني كلا
له والمجرور بمن لا بد ان يكون غيره وتفصيل المقال في حواشينا على
الالفية واعلم انما اختلف في نحو الله اكبر والله اعظم فقال ان
افعل على حقيقته وحذف المفضل عليه اي اكبر من كل كبير واعظم
من كل

من كل عظيم وقيل افعل بمعنى فاعل قال المص والسر في هذا ان اطلاق
الكبير والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو
بطريق التواطي وبطريق الاشتراك اللفظي او المعنوي فان قلنا
بالاشتراك اللفظي امتنع في هذه الاشيا ان تكون للمفاضلة لعدم المشا ركة
في المعنى وان قلت بالاشتراك المعنوي جاز والحق الاول فانه
لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من المعاني وانما الاسم
واحد والمعاني مختلفة واما قولهم في دعايمه اعز وا طول انا افعل
بمعنى فاعل اي عزيزة طويلة فان كان معتقدهم انه لم يذكر مفضل
عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشي لانه مثل والاخرة خير لمن
اتقى فان قالوا دل هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهنا
ليس كذلك قلنا قدروه عاما فان قيل لا يستقيم اعز من غيره لعلمنا
بان لنا اشيا غيره حال اعز منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام
اعز واطول من غيره من البيوت لا من غيره مطلقا فان قال لم يذكر
العز ز ق هذا في معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها فلهذا قلنا
بغينا التفضيل قلنا انه في مقام التمدح والافتخار فيصح ان
يقول ان لنا بيتا اعز واطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل
لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز منها احتقارا
لهم ولانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتامله انتهى
ومن خطه نقلت قوله فانه قد رقال اللقاني اي ابن السراج
وهو جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال كيف توجيه ابن السراج
وقد جاءت المطابقة في اكابر مجرميها وهو مضاف الى معرفة وتعريف



الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان الكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا
ومجرورها مفعولا اولا ورد الش هذا الجواب بان هذا التقدير يلزم منه
المطابقة في المجرد من ال والاضافة وقد تقدم منعها وانما وجب على
التقدير المذكور ان يكون مجرورها مفعولا اول لانه معرفة وهو في
الاصل مبتدا والكابر خبر ولا يجوز كون المبتدا النكرة والخبر معرفة
على ما تقرر في موضعه قوله على احد تعلقها الخ قال ابن مالك في شرح
التسهيل يقال زيد ارغب في الخير من عمرو واجمع للمال من زيد ومحمد
اراف بكم انتهى واعترض عليه بان اجمع للمال ليس من هذا الفصل
بل مما يتعدى الى واحد قوله ان كان المخفوض كلا الى الجزم وذلك
اذا اضيف الى معرفة وقوله وعكسه كما في النسخ الصحيحة فيما اذا كان
مضافا لنكرة قال المرادي افعل التفضيل بمعنى بعض ان اضيف الى
معرفة وبمعنى كل ان اضيف الى نكرة ولهذا يقال افضل الرجلين وافضل
رجلين الزيدان قوله فيمتنع في المفعول به ادعى المص في باب
المفعول فيه الاجماع على ذلك ومر ما يتعلق بذلك في كلام الش
قوله والمفعول المطلق فاما قوله • اما الملوك فانت اليوم الامهم
لوما وابيضهم سربال طباخ • فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور
كما اذا وقع بعده المفعول به نحو فما ظفرت نفس امرئ تبتغي المنى •
بابذل من يحيى جزيل المواهب • وحكمة كونه لا ينصب المفعول
المطلق اعطاه حكم فعل التعجب لان معناهما المبالغة قوله
الا ان كان مضافا الى غيره الاظهر ان يقول او كان مضافا الى غيره
ليوافق ما مر في باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا في المعنى

ومالم

ومالم يكن كذلك اذا كان مضافا الغيره لتعذر اضافته مرتين قوله
واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر لا يخفى انه ليس فيه رفعه
للضمير البارز في تلك ولم يتعرض له ايضا في التسهيل قال ابن الصائغ
فينبغي ان يزيد او ضميرا منفصلا واقول يمكن ان يريد بالظاهر
ما ليس ضميرا مستترا قوله اذا حل محل الفعل اشارة الى ان علة
عمله في الظاهر في هذه الصورة حلوله محل الفعل اذا كان الموجب
لقصوره عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وياتي
انه قيل في تعليله غير ذلك قوله اذا كان افعل صفة قيل اشتراط
ذلك لينافي التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسما العاملة لابد لها
من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفي فيه النفي واجيب بان افعل
لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان وجد شروط
رفعه الظاهر قوله وكان مرفوعه اجنبيا كذا اشترطه ابن الناظم
ومراده الاحتراز عن السببي بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رايت
رجلا احسن منه ابوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم
مفضلا على نفسه باعتبارين وحيث اريد بالسببي المحترز عنه ما ذكر
لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما للموصوف به
تعلق ما قوله وناقشه ابو حيان وجه المناقشة ان النفي في صورة
افعل التفضيل منصب على الزيادة في غير الرجل ونفي الزيادة فيها
يصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد وفي صورة الفعل النفي منصب
على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة والنقص واجاب ابن
الصائغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى النقصان وفي

الثانية اثبات الزيادة للثاني فضا للحق التشبيه **قوله** من حسن الجميل
بزيد قال اللقاني اعلم ان المفاضلة انما تقع بين عينين او معنيين
متماثلين فقولهم من حسن الجميل بزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه
وذلك لان المفاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه بزيد لا بين الجميل
باحد وحسنه بزيد وكان الداعي الي تقدير حسن ليتعلق به المجرور
ويمكن الاستغنا عنه بتعلقه بجميل او بتقدير مصدر افتنا مله **قوله**
ولما لم يمكنهم الخ ظاهره ان علة منع فعد الظاهر عدم الامكان المذكور
وهو ما جري عليه بعضهم واعترض بما اجاب عنه ابن الناظم والذي
قاله المص تبعا لابن مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على
الشارح ان ينبه علي ذلك هناك او هنا **قوله** في شرح التسهيل هو في متنه
ايضا **قوله** والاولي الاقتصار علي ما قالت العرب اجيب بانه قد
قد استقرانه النهي والاستفهام الانكاري بجريان مجري النفي في مواضع
كثيرة **هذا باب النعت** **قوله** ويرادفه الوصف قال
الدنوشري قال ابن اياز في شرح الفصول قال بعض المتاخرين
الوصف يطلق علي ما لا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق الا علي ما يتغير
فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته انتهي واقول فيه
وان اقره الدنوشري نظر لان اطلاق النعوت علي صفات الله تعالي
واقع في كلام الايمة **قوله** النعت والتوكيد الخ قال اللقاني جمع الشارح
تبعا للناظم بين التوابع معطوفة بالواو واشارة الي ما قال في
التسهيل ويبدا عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان
ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق انتهي وفيه حيث اعترف

بان

بان العطف بالواو نظر لانها لا تدل علي الترتيب كما لا يخفي **قوله** ولا
تبعية في شي منها قال الزرقاني اي من انواع الاعراب وفي بعض النسخ
منه اي من الاعراب انتهي ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الي الامثلة
وكذا في منه بتاويل ما ذكر هنا ويجاب عن الاشكال بان المراد
بتبع في الاعراب وجودا وعدما واقرب منه ان يقال المراد
بتبع في الاعراب ان كان هناك اعراب **قوله** ودليل الحصر في
الخمسة الاستقرا ويل الخ هذا الدليل لا يتنا ول التوكيد اللفظي
كما لا يخفي **قوله** ولها ابواب قال الزرقاني اي لكل منها فان مقابلة
الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد علي الاحاد **قوله** يبدا بالنعت
الخ قال الزرقاني وجهه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف
البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجري
النعت والبدل تابع كلا تابع لانه كالمستقل واخر النسق ليحلل
الواسطة **قوله** وقيل الايضاح الخ قايله السعد في المطول نقلا عن
النحاة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه ان زيدا في قولك جا زيد
مثلا له مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجاي منهم فاذا قلت
العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يحصل
الاشتراك في الاسم وصفته ايضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في
النكرات اجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقرر ذلك فالمراد
بالاحتمال هو الاشتراك والتعبير بالاول في جانب المعارف والثاني
في جانب النكرات لمجرد التفنن لا لفرق معنوي كالتعبير في الاول
برفع والثاني بتقليل فلا يرجع هذا القول للقول الاول **قوله** وهذا

الحد غير شامل له قال اللقاني انما لم يشمل ذلك لتفسيره المكمل بما
ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره بذكر ما هو من تتماته
وتكملاته التي هي اوصافه او اوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر
لشمل ذلك انتهي وهذا احسن من جواب الشارح الاتي قوله مجاز الخ
قال الدنوشري فيه نظر فليتامل انتهي ووجه النظر ان دعوي عدم
وضع النعت لغير الايضاح او التخصيص مما لا دليل عليه وكان
الاوجه ان يقول وكونه بغيرهما خلاف الاصل اي الغالب
فصل قوله ولا يجوز تخالفهما في الاعراب لا يرد علي هذا جحر
ضب خرب بكسر خرب لانه تابع للمنعوت في اعرابه تقديرا علي ما حرره
الدماميني ولا يرد علي عدم جواز التخالف في الاعراب والتعريف
والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمي
نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثني من الاخير ما ياتي
في النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما اقبل لمعين قوله لان
التعريف يقتضي الخ اورد علي ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما
مع انه قد يقصد فيهما الايضاح واجيب بان النعت والمنعوت
واحد بالذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لتغايرهما ذاتا فيما
عدا بدل كل من كل وحمل هو علي اخواته وايضا البدل علي نية تكرار
العامل وكانه من جملة اخري قوله او المجازي لا ينافي هذا ما اشتهر
من ان النعت اما حقيقي او سببي وجعل كل ما يرفع الضمير حقيقيا
لان المراد بالحقيقي ما قابل السببي سواء كان الاسناد فيه حقيقيا
او مجازيا كما بينه الش بعد قوله باعتبار حاله في التذكير الخ

قال الدنوشري

قال الدنوشري كان ينبغي له ان يقول والافراد ايضا ويستثني من ذلك
شيان في الحصر نظر لان مفهوم العدد يعتبر في مقام البيان وهي
اشيا مستثناة كما في بيانه في حواشي الالفية ومن ذلك صفة مذكر
ما لا يعقل قال ابن الحاجب في امالي القران انت فيها بالخيار ان شئت
عاملتها معاملة الجمع المونث وان شئت عاملتها معاملة المفرد
المونث فتقول هذه الكتب الافاضل والفضليات والفضل والفضلي
فالافاضل علي لفظه في التذكير والفضليات والفضل اجراه مجري جمع
المونث لكونه لا يعقل والفضلي اجراه مجري الجماعة وهذا جار في
الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جا اخر نعتا للايام يعني في
قوله تعالي فعدة من ايام اخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت
جاني رجال ورجال اخر لم يجز حتي تقول اواخر او اخرون لانه
ممن يعقل انتهي ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة المونث
قوله تعالي اموالكم التي جعل الله في قراة الجمهور وقراة اللواتي
شذوذا من معاملته معاملة جمع المونث ونظير الاية علي قراة
الجمهور قول ابن الحاجب في الشافية التصريف علم باصول يعرف
بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب واندفع كما قال الدماميني
استشكاله بعدم تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال جمع حال
والتي للواحدة ولم يستحضر له ما يبني هذه الاية علي قراة الجمهور
والالا ستشهد بها ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني
علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها تطابق مقتضي الحال
عم فتنهذا عرفت حسن قول ج . وان كان حشو فيه لكنه تنكر .

واذا صح لعله تنكر

جمع المذكر مما ليس يعقل في … لغونه في اللسان الخالص العربي
يجوز صاح كلهما وجوه سمعت … وكل وجه له ميل الى سبب
فان نظرت الى لفظ جمعت اذن … جمع المذكر يا ذا الفضل والادب
وللجماعة ان راعيت جيت به … كما يجي مع الانثى بلا عجب
فبالتي نعتت اموالكم واتت … معدودة بعد ايام ولم تعب
وان تقامله كالجمع المونث لم … يجفاك ما حكمه ان كنت غير غبي
فاجمع على فعليات ان اردت وان … ترد على فعل يا عالي الرتب
ومن هنا فعل العدول جي به … نعتا للمظه ايام بلا ريب
وجمع معدوده بالتا جي به … نعتا لها وارد في اشرف الكتب (وجمع ص)
والحال كالنعت والاخبار مثلهما … فاحفظ ولا تعتمد يا ذا على الكتب

قوله ولكنه خالف الخ فيه اشارة الى الاعتراض على اطلاق قول الناظم كالفعل المقتضي لانه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك مع ان جمع التكسير افصح من الافراد **قوله** اذا كان الاسم المرفوع بالوصف الخ قال الزرقاني وسوا كان الموصوف جمعا او مفردا نحو رجل قعود غلمانه وقاعدين **قوله** وفصل احروف قال الزرقاني ظاهر هذا القول المفصل ان القول الاول يرى ان جمع التكسير حيث رفع الوصف جمعا افصح سوا كان الموصوف جمعا او مفردا وهو ظاهر فان المراعي المرفوع **قوله** وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز قولك مررت بامراة ما قايم الا هي لان الضمير مرفوع بقايم والنعت غير سببي لانه مسند في الحقيقة الى المحذوف قبل الا فتامل **قوله** ضاربته هي قال الزرقاني ضاربته بالرفع

صفة

صفة للمضاف وهو ليس له اذ الضارب هو المراة فهو وصف جرى على غير من هو له ولذلك وجب ابراز الضمير وابرازه هنا واجب باتفاق البصريين والكوفيين اذ لو لم يبرز لحصل الالتباس لان الوصف ظاهر في كونه للمضاف اليه مع ان الغرض كونه للمضاف فان قلت الرفع ينفي الالتباس كالنصب فالجواب انه لا شك في حصوله حالة الجر فحمل بقية الاحوال عليه او يقال قد يغفل عن الحركة **فصل**

قوله للدلالة على معنى منسوب الى المصدر قال الزرقاني فالفعل مثلا مدلوله الحدث والزمان فخرج مدلوله منسوب للمصدر لكونه بمعناه **قوله** ممن قام به الفعل قال الزرقاني اي اتصف به او وقع منه فالقيام تارة يطلق في مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة يطلق في مقابلة الوقوع منه **قوله** فلا يرد نقضا بنا على ان المراد يدفع الايراد اذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ اذ لا يحصل الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والالة وبهذا يندفع قول اللقاني ويرد هذا الجواب بان المراد لا يدفع الايراد فالجواب ما نقل عن الناظم من انه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل او مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه وح فالمشتق له اطلاقان انتهى وظاهره ان الاطلاق الثاني حقيقي وفيه نظر والظاهر انه مجازي من اطلاق العام وارادة الخاص وح فلا فرق بينه وبين ما قاله المص **قوله** واسما النسب قال في التسهيل المقصود وخرج به غيره كما قال ابن عقيل في شرحه قمري ونحوه من الاسما المنسوبة في الاصل وغلبت على اجناس لا تعرض فيها للنسب **قوله** بفتح

الميم يجوز الكسر ايضا قوله ويقاس على هذه الامثلة الخ قال الزرقاني
معنى القياس هنا الحمل اذ المشابهة منتفية في بعضها قوله جميع
الموصولات لا يخفى ان من جملة الموصولات ذو الطائية وهي قد الحقت
بذي الصاحبية للمناسبة اللفظية فالاولى جعل باقي الموصولات
مثلها قوله من وما عبارة التسهيل وسائر الموصولات المبدوة
بهمزة وصل انتهى فخرج ما ليس مبدوا بهمزة كمن او مبدوا بهمزة قطع
كاي قوله وفروعها قال الزرقاني الفروع ذوا وذوي وذو وذوا بالياء وذات
وذاتا وبالياء وذوات قوله وهو المعرف بال الجنسية في هامش
نسخة الدنوشري بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله
ما نصه اي الذي اشير به الى فرد غير معين احتراس فقولهم ان
معناه نكرة وبذلك صرح بعضهم ويمكن ان يجمع بذلك بين كلام ابي
حيان وغيره فليتامل قوله الثاني الجامد قال اللقاني في تلخيص
القول ان يقال المنعوت به اما مفرد او جملة والمفرد اما مشتق
او شبهه وشبه المشتق اما مطرد جار مجرى المشتق ابدا كذي
بمعنى صاحب او في حال دون حال كاسما الاشارة غير المكانية
وذو الموصولة وفروعها واخواتها المبدوة بهمزة وصل واما غير
مطرد كالمصدر والعدد قوله ولقد امر الخ قيل ان المراد بضمير
غير المتكلم في امر غير معين على خلاف اصل الوضع لانه المناسب
لكون المراد باللئيم الجنس ولم يذكر ائمة المعاني ذلك الا في ضمير المخاطب
نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ولا يظهر له خصوصية واظهر
من ذلك قوله والخل كالماء يبدي لي ضمائره • مع الصفا ويخفيها
من الكدر •

من الكدر فالضمير في لي ليس المراد به معينا كما ان الخل كذلك وقد
يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم فتدبر قوله ويجوز ان تكون
الجملة حالا قيل هذا الاحتمال اظهر لان الوصفية تحتمل ما هو
المقصود وهو ان هذا الوصف دائم وديدنه مرارا لم يمر ويحتمل غيره
وهو ان هذا الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع واما
الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لان معناها انه يمر حال السب
وهو يعرض عنه لكرمه فلا ينبغي العدول عنه لانه يغني عن الاعتذار
عن الوصف بالجملة واعترض بان الحالية لا تفيد ان الوصف المذكور
دائم واجيب بجعلها مؤكدة لان كونه لئيما يفيد دوام سبه
لا تقييده بحال المرور فتدبر قوله وهو ان يكون من كولا في نسخة
الدنوشري بخط كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر

• انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني •

فان جملة جلا صفة لمحذوف اي رجل جلا الامور انتهى وكتب •
عليه شيخنا الغنيمي رحمه الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما
يطرد الحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به الجلال السيوطي وغيره
قوله ان تكون مشتملة على ضمير قال اللقاني اختلف هل تغني ال
عن الضمير واجاز ذلك الناظم كما في قوله • •

• كان حفيف النبل من فوق عجسها • عوازب نحل اخطا الغار مطنف •

اي غارها انتهى وقال المرادي افهم قوله ما اعطيته خبرا انها لا تقترن
بالواو بخلاف الحالية فلذا لم يقل ما اعطيته حالا ولا يرد عليه كما توهم
بعضهم جواز اقترانها بواو اللصوق لان تلك ليست رابطة بل

الرابطة الضمير الذي في الجملة نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم قوله او معقد رقال الدنوشري قال المرادي ليس حذف العايد
من النعتية كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل
ان الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة اكثر انتهي
وكتب شيخنا الغنيمي بعده قلت وينظر بقية الجمل التي تحتاج الي
رابط قوله اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان قال الزرقاني خرج
باسم الزمان نحو رايت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدهان
ومحل الخلاف في اسم الزمان اذا لم يوصف الظرف بجملة غير الجملة المشتملة
علي الرابط اما اذا وصف فلا يجوز الحذف وذلك نحو قولك لا اكرم يوما
تسوك فيه راحتك فان الظرف وصف بجملة تسوك المشتملة علي
الضمير المستتر ووصف بالجملة المشتملة علي الرابط فلا يجوز حذف
الضمير آ قوله او مجرور قال الزرقاني يشترط ان يكون متعينا
كما في المثال المذكور بخلاف سر بي شهر صمت منه فلا يحذف لاحتمال
صمنه قوله والي ذلك اشار الناظم بقوله وامنع الخ قال الدنوشري
عبارة الناظم لا تشمل الانشائية فصنيع الموضح اوضح واحسن
انتهي ووجه ذلك ان الناظم عبر بالطلب وهو لا يشمل الانشا
بخلاف العكس لان الطلب قسم من الانشا وقد يقال استعمل الناظم
الطلب في لازمه وهو الانشا الا ان ذلك لا ينفي ان عبارة الموضح
ليست احسن قوله جاوا بمذق الخ قال المص في التذكرة وما ادري
ما الذي دل النحاة علي ان هذا وصف ويمكن ان يكون مستانفا وكان
قايلا قال ما صفته فقال هل رايته الذيب قط اي هو مثله

قوله

قوله والسمار اللبن الرقيق السمار بفتح السين وتخفيف الميم قوله
بشروط احدها الخ هذا احسن واعم من قول اللقاني او ردعلي
اطلاق المصدر المبدو بميم زايدة كمزار وميسر فانه لا ينعت به
انتهي وقال الزرقاني اذا كان مقصورا علي السماع كان المنتفي منه
الشروط غير مسموع فما فايدة هذه الشروط فالجواب ان فايدتها
ضبط ما سمع قوله ان لا يونث بخرج فعلة للمرة وفعلة للهيئة
وقوله ولا يثني الخ بخرج ما اذا اقصد به النوع فثني او جمع قوله
والرابع اسم مصدر قال الدنوشري مثل به اشارة الي ان المراد
بالمصدر ما يشمله اما تغليبا او غير ذلك قوله والي ذلك اشار
الناظم بقوله ونعتوا الخ قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهره ان
الناظم اشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفي قوله او بزنة
مصدر ثلاثي قال الزرقاني اي او يكون غير مصدر لكنه بزنة انتهي
مصدر ثلاثي كقطر وانظر هذا فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر
انتهي والشرح جعل هذا توطية لتمثيل المص فيما ياتي بفطر وسينبه
عليه ويا تي ما فيه قوله علي التاويل بالمشتق الخ قال الدنوشري
قد خالف الفريقان هنا ما قالاه في باب الحال في قولك جا زيد
ركضا فان البصريين صرحوا هناك بان المصدر علي التاويل
بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف انتهي
وهذا نبه عليه المص في الحواشي وقال الشهاب القاسمي يمكن ان يكون
ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلا تنافي قوله
والاخير فيه اشارة الي ان ما اوهمه قول المص ولهذا التزم الخ من

انه انما ياتي على القول الاول فقط غير مراد وهذا نبه عليه الحفيد
فصل قوله واذا تعددت النعوت الخ المنعوت والنعت
اما ان يتعددا او يتفردا او يختلفا وعلى كل فللنعت حكمان الاول
الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور
اذا تعدد المنعوت والنعت لانه اذا كان المنعوت واحدا وبهذا
يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما اذا تعدد المنعوت حيث قال
ونعت غير واحد وان مراد المص ذلك والشارح خلط احد الحكمين
بالاخر كما تعرفه ومراد الناظم بغير واحد ما دل على متعدد بتثنية
اوجمع او تفريق مع عطف او غيره ويرد على منطوقه مسئلة وهي ما دل
اذا افترق المنعوت واختلف نعته وانه لا يجب التفريق بالعطف بل
يجوز ذكر نعت كل بجانبه وعلى مفهومه مسئلة وهي اذا افترق
المنعوت واختلف تعريفا وتنكيرا واتلف نعته الا ان يقال
كلامه مفروض بما اذا لم يمنع من التبعية مانع واما اذا افترق المنعوت
واختلف اعرابه فلا يرد لان صريح كلام الش الاتي في مسئلة الاتباع
والقطع يدل على عدم وجوب التفريق اذ لا مقتضي لذلك وان وجب
القطع للمانع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك قوله فسياتي
الكلام عليها الذي ياتي انما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة
التعريف وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لان
مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لا يكون الا مختلفا وحكمه
التفريق بعطف او غيره نحو جاء زيد العالم الفاضل او والفاضل قوله
ان يكون المنعوت مثنى او جمعا قال الزرقاني اراد بالمثنى الدال الدال

على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولزاد في غير تفريق ولو ترك قوله
من غير تفريق كان احسن فان المثنى والمجموع في الاصطلاح غير
معرف قوله لا يتاتيان فيه لاختلاف المعنى قوله عامله المنعوت فيه
وضع الظاهر موضع المضمر ومقتضى المقام عامله قوله من غير
تفريق سكت عن مفهوم هذا القيد الذي هو الضرب الثاني من الضربين
اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفرقا وليس مفهومه
قوله الاتي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت كما قد يتوهم
من تقييد الش بقوله مع تفريق المنعوت لان تلك المسئلة
غير هذه لانها في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه وتفريقه
وان كانا قد يجتمعان وكلام الش يوهم اتحادهما خصوصا قوله في
التوطئة لكلام المص وان كانت لغير واحد فهي على ضربين الخ واعلم
انه اذا كان المنعوت مفرقا جاز تفريق النعت المختلف نحو جاء زيد
وعمرو الكريم والبخيل ويتعين الاول للثاني كالحال ويجوز ذكر كل
بجانبه قوله ولفظه قال الزرقاني زاده الش اشارة الى ان كلامه
هنا شامل لصورة الاختلاف في اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف
في المعنى والجواب عن المص ان التثنية والجمع لما لم يتاتيا لاختلاف
اللفظين او الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتاتى
بطريق التغليب بعيد قوله استغنى بالتثنية او الجمع قضيته
جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب
التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا
انتهى فتغليب التذكير والعقل عند الشمول مررت برجل

وامراة صالحين وبزيد وهند الصالحين واشتريت عبدا وفرسا
مختارين وتغليبهما عند التفصيل مررت باثنين صالح وصالح
ويجوز صالح وصالحة وباثنين ذي عذار وذي غدرة ويجوز
ذي عذار وذات عذرة وانتفعت بعبيد وافراس سابقين
وسابقين ويجوز سابقين وسابقات **قوله** لان نعت الخ علله
عبد القاهر بان اسم الاشارة شديد الاحتياج الي صفته
فلم يجز فيها التفريق **قوله** وان قدرته بدلا او بيانا ففيه نظر
لان عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقع في المشتق الا
بضعف **قوله** واذا تعددت النعوت قيل المناسب لما تقدم
او للافضل من ذكر تعدد النعوت ان يقول هنا واذا تعدد المنعوت
كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة واقول علي ذلك كتب اللقاني
كالتتائي ورايتها في نسخة عليها خط المص لكن قد علمت مما
سلف ان هذه مسئلة غير تلك لانها في الاتباع والقطع لا الجمع
والتفريق وعلمت ان الش خلط وان المص لم يتمم اقسام المسئلة
الاولي ولم يشرح منطوق النظم ومفهومه علي ما ينبغي وقد
اشرنا الي ذلك كله فيما مر **قوله** فان كان العامل فيها اي النعوت
وذلك اذا كان العامل في المنعوتات واحدا لان العامل في
النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في المنعوتات
واحدا كونه كذلك في النعوت وانما ارجعنا الضمير للنعوت
واحتجنا لهذه العناية لانها المحدث عنها ولقوله فيها
ولم يقل فيه اي المنعوت المتقدم ذكره بلفظ المفرد وقوله

الدنوشري

الدنوشري قوله فيهما الضمير المجرور راجع الي المنعوتات فليتامل انتهي
لا يخفي ما فيه **قوله** فالاتباع قال الدنوشري كان ينبغي ان يقول
او القطع في اماكنه كما قال المرادي انتهي وقال الزرقاني قوله فالاتباع
اي جايز قال ابن عقيل في شرح التسهيل واذا كان العامل واحدا
وكذا العمل فالاتباع والقطع جايزان نحو جا زيد وعمرو العاقلان **قوله**
واختلف نسبة العامل اليها الانسب بسياق الكلام اليهما وذلك لقوله
او لا فان كان العامل فيها ولكنه ثني مراعاة للمثال فان فيه النعت مثني
لكون المنعوت معني لكنه مفرق **قوله** معني العامل وعمله قال الزرقاني
المتبادر منه ان العامل متعدد كما حمله عليه الش ويحتمل شموله
للعامل الواحد ايضا كما قال شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبارة
اللقاني قوله واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضح لاتحاد
العامل ولا لتعدده وهو صنيع بديع لان قوله فان اتحد معني
العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكر وللعامل الواحد
كقام زيد وعمرو العاقلان وقوله وان اختلفا فيهما او في احدهما
يوخذ منه ان اختلاف محل العامل الواحد في معموليه يوجب
القطع سوا اختلفت نسبته اليهما كضرب زيد عمرا او اتحدت
كخاصم زيد عمرا وكل ذلك منصوص عليه **قوله** ولفظه او جنسه
قضيته ان الاتحاد في احدهما شرط كالاتحاد في المعني والعمل فلا
من الاتحاد في ثلاثة امور المعني والعمل واما اللفظ واما الجنس
والاتحاد في الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكر مثالين واو في قوله
او جنسه مانعة خلو اعني يمتنع الخلو عن الاتحاد في احدهما

فلا ينافي اجتماعهما اذ الاتحاد في اللفظ والجنس قد يجتمعان وما افاده
كلامه من اشتراط الاتحاد اما في الجنس او اللفظ بخلافه اطلاق الشا
الشارحين للنظم وكلام الشر في الحاصل الاتي يقتضي ان الجمهور لم يعتبروا
الاتحاد في الجنس فكان الانسب ان يقول هنا وجنسه سوا
اتحد اللفظ اولا قوله ومثال ما اتحد الخ لا يخفي ان قوله ومثال
لا يليق بمزج الكلام لقول المص كجا بكاف التمثيل قوله كجا زيد
واتي عمرو الخ قال اللقاني مثال المجرور مررت بزيد وجزت علي
عمرو والكريمين مثل به ابن عقيل وفيه نظر وجاوزت عمرا
المرادي قوله والعمل واللفظ قال الزرقاني قصد الشر بذلك اللفظ
والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه ان العاملين في
الاول متفقان في الجنس وفيه نظر قوله من جهة واحدة قال
الزرقاني احترازا مما لو توجه عاملان علي معمول واحد من
جهتين كاضافة المصدر الي فاعله ومفعوله تنزيلا لتغاير
الجهتين منزلة تغاير الذاتين فكان هنا عاملين قوله كرايت
زيدا ومررت بعمرو قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعني
ان الروية غير المرور فانها قد تحصل من غيره ووجه اختلافهما
في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه قوله كمررت
بزيد ولقيت عمرا قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم
واما معني العاملين فواحد لان المرور هو اللقي قوله ان يختلف
المعني فقط قال الزرقاني اي ان يختلف معني العاملين فقط
ولا يختلف عملهما ووجه عدم الاختلاف هنا ان كلا من العاملين

عامل

عامل الرفع فالتمثيل بالنسبة اليه فقط واما غير المرفوع فالعمل فيه مختلف
لا تقدم فصل قوله حقيقة او دعا قال الزرقاني قال المص في شرح
القطر اما الاول فمشهود واما الثاني فنص عليه س في كتابه فقال
وقد يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب او الرفع
اذا جعلت المخاطب كانه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة
وان كان لم تعرفهم انتهي واعلم انه يوخذ من قول الشر وكان المنعوت
معلوما ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة اذا لم يتكرر لم
يجز قطعه اختيارا الا لنعت الاول عند التكرار قوله ما لم يكن
لمجرد الخ بقي صورتان ذكرهما المنكت اذا كان خاصا بمن جري عليه
واذا بني المتكلم كلامه علي ذكر الصفة وقال الزرقاني ان قوله
ما لم يكن لمجرد التوكيد ظاهره ان هذا القيد بالنسبة لما اذا لم
يتكرر المنعوت فقط مع انه معتبر اتحدت النعوت او تكررت
ولذلك قيد الشيخ اللقاني كلام المص الاتي بهذا القيد قوله
او جاريا علي مشار عليه قال الدنوشري لو قال علي مشار به لكان
حسنا كما هي عبارة المرادي قوله فان تعين مسماه خالف ترتيب
الناظم لان مفهوم تعيين مسمي المنعوت وجودي مقدم علي عدمه
قوله اذا كان الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة الخ قال اللقاني فان
قلت اذا لم يكن الا واحد يشاركه في اسمه ووصفيه الاولين اي النبي ... رة
والفقه فهل يكون من هذا القبيل قلت اما قبل التكلم به فللمتكلم ان ياتي
بالاخير اولا للتوضيح ثم في الباقيين الاوجه الثلاثة واما بعد التكلم
بذلك علي الترتيب المذكور في الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع لان

الموصوف وان تعين بالاخبر فقط الا انه لا يجوز فيها تقدمه القطع لما تقدم من انه يمتنع تقديم المقطوع على المتبوع **قوله** واذا كان المنعوت نكرة قال الشهاب القاسمي هل مثل النكرة المعرف بال الجنسية لانه نكرة في المعنى فيه نظر فليحرر **قوله** والمواضيع جمع موضع قال الزرقاني قال العيني في شرح الشواهد الكبرى والمواضيع اصله المواضع بدون اليا لانه جمع موضع فالمدة للاشباع الكسرة ويحتمل ان يكون جمع موضاع والمدة قياسية كمصابيح جمع مصباح **قوله** وعلى ذلك يحمل الخ قال الزرقاني عبر بقوله يحمل لان ظاهره شموله ما يأتي مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد **قوله** وجملة النعت المقطوع مستانفة سوا قرنت بالواو اولا قال الرضي والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته انتهى وجوز بعضهم كون الجملة في محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف المحضة احوال وبعد النكرات المحضة صفات **قوله** لما قصد والخ قال السعد في حواشي الكشاف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب والرفع على ما يقصد به من مدح او ذم او ترحم قلت ان في الافتنان لمخالفة الاعراب وغير المالوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل او المبتدا فانه ادل دليل على الاهتمام **قوله** من يعني او من هو قال الزرقاني في بعض النسخ من هو ويعني من وهذه احسن من الاولى **قوله** ويجوز بكثرة الخ قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع انه قد يجب تقول جا الفارس اي الرجل الراكب الفرس ولا تقول جا الرجل الفارس وتقول جا المصاحب اي الرجل الصاحب ولا تقول جا الرجل المصاحب **فصل قوله** اما باختصاص الخ قال الدنوشري هذا بيان لما

يحصل به

يحصل به العلم لا لكون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدماميني اشتراط العلم على الاطلاق غير حسن فانه قد يراد الابهام نحو رايت طويلا اي شيا طويلا انتهى وحيث كان قوله اما باختصاص وتفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المص ان علم ليلا يتوهم من ذكره بعد الصلاح للمباشرة انه تفصيل له ومن اسباب العلم تقدم المنعوت نحو الا ماء ولو بادا واختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا **قوله** كمررت برجل راكب صاهلا ونحو وعندهم قاصرات ت

الطرف لان قاصرات الطرف للنسا قطعا **قوله** اي بنا الخ قال الدنوشري هذا كلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فيها فالمتعين كون الفاعل ضميرا راجعا الى البنا المعلوم من السياق وقوله من نبا المرسلين حال منه انتهى وكتب شيخنا العلامة احمد الغنيمي رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف على كلام المعربين للاية على ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتامل ثم رايت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه واجاب عنه بان الممنوع هو حذف الفاعل من غير شي يقوم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتامل انتهى ولعله انما امر بالتامل لان في كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع انتهى ما كتبه شيخنا الغنيمي ومراده بشيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب الدنوشري بعده ثم رايت في بعض شروح الفية ابن معط ما نصه وذهب الاخفش ووافقه ابن مالك الى ان من تزاد مطلقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بظواهر من القران والحديث وكلام العرب وانا اسوق اليك شبهتهم والانفصال عنها فشبهه ان مهم

شبهه من ذلك قوله تعالى ولقد جاك من نبا المرسلين فقال من فيه

زايدة في الفاعل و لقد جاءك نبا المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال ان يكون الفاعل
مضمرا اي ولقد جاءك هذا النبا من نبا المرسلين والجار والمجرور في موضع
الحال اي كاينا من نبا المرسلين والمعني تاسّ بما جري للرسل قبلك فهذا
النبا الذي جاءك هو من نبايهم ومن فيه للتبعيض وهو صريح فيما ذكرته
اولا وذكر في بعض الافاضل عن العلامة الرضي رضي الله عنه في باب
حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقران ومن نبا المرسلين حال منه وهو
صريح ايضا فيما قلته اولا انتهي وقد قدم ايضا الكلام علي ذلك في باب
حروف الجر قوله وكان المنعوت مرفوعا افهم ان شرط هذه المسيلة ان
يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره فيما رايت لاشتراط ذلك قوله او كان
النعت جملة الخ هذا مقابل تقييد الشق بمفرد فيما تقدم ولقد احسن
رحمه الله في حل المتن هنا فقد اصلح خلله لان ظاهر صنيعه ان ضمير
كان المقدرة في الكلام مع العاطف عايد علي النعت لان قوله او بعض اسم
بعاملا وصالحا وقد اشار الحفيد لذلك قوله وانما قدرمنا حرا الخ قال
الدنوشري فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة انتهي وقال الزرقاني ان كلام
الشرح سهو منه فان المسوغ للابتدا بالنكرة موجود وهو تقدم النفي وكذا
الوصف وانما قدر منا اخرا لئلا يلزم مع تقديره مقدما الفصل بين الصفة والموصوف
باجنبي وهو جملة الجواب انتهي وما ذكره من ان الشرح اشار للمسوغ للابتدا بالنكرة
لا يتعين لاحتمال ان غرضه ان وجوب تقديم الخبر لئلا يلتبس بالصفة
ويويده ان المحققين ان التقديم لا دخل له في التسويغ كما تقدم لكن يرده ان
محل ذلك ما لم توصف النكرة والا جاز تاخير الخبر نحو واجل مسمي عنده
وقد وصفت النكرة هنا بجملة قوله ومثال شبه الجملة الخ مثل الناظم

لقوله

لقوله تعالي وان من اهل الكتاب الا ليومنن به قبل موته قال المص ان كانت
الصفة الا ليومنن فهو معترض ونة بالاو عنده ان لا تعترض بين الصفة
والموصوف وايضا فجواب القسم لا محل له فان قال الجواب مع القسم قلنا هو
انشا لا يكون صفة وان كانت من اهل والتقدير وما احد من اهل فلم يوجد
الشرط اذ لا شي متقدم قوله ويجوز حذف النعت يعني انه يجوز حذف المنعوت
والنعت معا كقوله تعالي لا يموت فيها ولا يحيي اي حياة نافعة وقد يحذفا
اذا قام مقام النعت معموله كما قالوا في ما هي بنعم الولد وكانهم لم يتعرضوا
لهذا هنا لان النعت كانه لم يحذف لقيام معموله مقامه وفي شرح التطل
ان المعمول قام مقامهما وعليه فكانهما لم يحذفا فليتامل قوله لم يحذف الا في
الضرورة قياسا ما مر فيما لم يصلح لمباشرة العامل ان يقول امتنع حذفه
حذفا ويجعل البيت من غير الغالب اذ الاصل عدم الضرورة قوله
ارمي البشر قال الزرقاني افعل بعسل والجار والمجرور خبر كان قوله
كقوله تعالي ياخذ كل سفينة قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف
بقوله تعالي فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم علي القاعدين اي اولي
الضرر درجة وكلا وعد الله الحسني وفضل الله المجاهدين علي القاعدين
اي غير اولي الضرر اجرا عظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكي
ذلك بقيل وصدر بان المراد بالقاعدين فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة
اي غير اولي الضرر وجمع بين التفضيل اولا بدرجة وثانيا بدرجات
باوجه انظرها في الكشاف والبيضاوي قوله الجمل الخ هذه الابيات
رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وبنظم معني قوله بين
عيينة والاقرع والذي تقتضيه القصة ان يقول دونه ومنع صرف

مرداس في قوله يعوق فان مرداس والظاهر مرداسا للضرورة قوله واعترض
بان عدم الاعطا الخ قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فان عدم
المنع لا يقتضي انه اعطا شيا حتي يكون قرينة علي ان المراد لم اعط شيا
طايلا كما زعمه ويجاب بان مراد صاحب المغني بان عدم المنع المراد
به انه اعطي شيا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه بيان فتعين
عدم الاعطا مطلقا فتامله قوله ويجوز عطف بعض النعوت اي المختلفة
المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يودي الي عطف الشي علي نفسه ولا
فرق في المتفقة بين ان تكون متبعة او مقطوعة وظاهر كلامهم الجواز ولو
في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدي ما يدل علي الوجوب في الجمل نحو
مررت برجل يحفظ القران ويعرف الفقه ويتقي الله قوله بجميع حروف
العطف الخ ما لم يكن نعت غير واحد ويختلف فلا يعطف الا بالواو كما مر

هذا باب التوكيد قوله لرفع المجاز قال اللقاني اي لرفع احتمال
المجاز بدليل قوله بعد ارتفع احتمال المجاز وقال الزرقاني اذا قيل
جاني القوم ثلاثتهم او جاوني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال
وان رفع فهو تاكيد قاله الرضي ثم قال ولا يوكد بثلاثته واخواتها
الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم
يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاني رجال ثلاثة انتهي ووجه ذلك ان
التاكيد لرفع الاحتمال ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التاكيد مفيد المعني
وهو تخصيص النكرة وهذا هو معني النعت انتهي وانظر هل يرد التوكيد
بذلك علي قول المص وله سبعة الفاظ وهل يجي في الجواب قول الش وغيرها
كالتابع لها قوله انه علي تقدير مضاف هذا لا يناسب صنيع المص لانه

عبر

عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الالفاظ الاتية انه يوكد بها لرفع ا
احتمال تقدير مضاف فدل علي ان ما هنا ليس من حذف المضاف وايضا اذا
كان ما هنا علي حذف المضاف فلا تجوز في اسم الذات البتة لانه علي ذلك
التقدير مستعمل في معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند
اليه مضاف حذف توسعا فالوجه ان التجوز في الذات استعمالها في غير
معناها الموضوعة له بان تريد بالخليفة مثلا نقله لكن يشكل علي ذلك
اذا كان المسند اليه علما لقول الاصوليين ان الاعلام من الصرايح التي
لا تحتمل غير ما استعملت له والحاصل انه اذا قيل جا الخليفة يحتمل انه
من حذف المضاف والمسند اليه مستعمل في حقيقته ولا تجوز في الكلمة
بل في اعرابها ويسمي مجاز الحذف ويحتمل انه من المجاز اللغوي بان استعمل
المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الاسناد ويحتمل
انه من المجاز العقلي بان يكون التجوز في الاسناد والمسند اليه مستعمل في
حقيقته ولا حذف وكلام الش تبعا لابن الناظم ناظر للاول والمص للثاني
وقول ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل بالتوكيد اللفظي
الا الاحتمال الثالث فيرتفع بالتوكيد بهما ايضا ويجري في نحو جا القوم
مما كان المسند اليه من الفاظ العموم وترفع بالتوكيد اللفظي فقط الا علي
احتمال المجاز العقلي فيرتفع بالتوكيد بالنفس والعين ايضا ولا يرتفع شي منها ه
بالالفاظ الاتية وتجري فيه علي وجه اخر اقتصروا عليه وهو ان ه
العموم استعمل في البعض مجازا لغويا او المسند اليه علي حذف مضاف
تقديره بعض او تجوز في اسناد ما للبعض للكل وهذه الاحتمالات

انما نرتفع بالتوكيد بالالفاظ الاتية فالتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جا الخليفة
وفيما ياتي بالقوم ليس للتقييد وح فالنفس والعين يجتمع مع كل في نحو
جا القوم ولذا قالوا ان الفاظ التوكيد اذا اجتمعت قدمت الخ ه
والحاصل ان الموكد ان لم يكن من الفاظ العموم احتمل مجازاة ثلاثة
ولكل توجيه وان كان من الفاظ العموم احتملها ولكل توجيهان وفي هذا
يجتمع النفس والعين مع الالفاظ الاتية **قوله** ووبهما قال السنباطي
يمكن ادخاله في عبارة الناظم بجعل او للا باحة لان المعني اكد الاسم بالنفس
او بالعين انتهي وهو ظاهر ان كان قوله اكد بصيغة الامر فان كان بصيغة
الماضي المجهول فهي لاحد الشيئين قال الزرقاني وظاهر كلامهم ان
التاكيد سايغ ولو عطف علي الموكد وهو الذي ارتضاه الرضي ونصه
وقال هنا مراد اذا عطفت علي شي لم يحتج الي تاكيده ولعله نظر الي
ان العطف عليه دال علي انك لم تغلط فيه والاولي الجواز نحو ضرب زيد
زيد وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الي زيد او ربما غلطت في ذكر
زيد واردت ضرب بكر وعطفت بنا علي ان المذكور بكر انتهي وظاهر
قوله اذا عطفت علي شي ان الحكم المذكور في التاكيد اللفظي والمعنوي وهو
ظاهر وقوله والاولي الجواز يدل علي ان الاول يمنع ذلك ولا ينافي ذلك قوله
ولم يحتج لان ما لا يحتاج له مستغني عنه والاتيان بالمستغني عنه عيب
قوله ويجب اتصالهما الخ قال الحفيد لك ان تقول يلزم من هذا الذي ذكره
اضافة الشي الي نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن ان يدفع هذا بمنعه
وانما يلزم اضافة الشي الي نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس
المضاف اعم من المضاف اليه **قوله** بمفرد النفس والعين يجوز جرهما بباء زايدة بجواز ٢ ن

كما في التسهيل قال ابن عقيل واما قولهم جا القوم باجمعهم بضم الميم وفتحها
فليس من الفاظ التوكيد وان اعطي معناه بدليل التزام البا معه انتهي قال الزرقاني
وفي الرضي ما نصه وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن ببا زايدة
نحو جاني القوم باجمعهم ولا يقال جاني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه
يوكد بها مع البا وبدونه نحو رايت عينه وبعينه انتهي وظاهره مخالفة
ما تقدم ووجه لزوم البا علي كلام الرضي ان التاكيد باجمع لما كان الغالب
فيه عدم الاضافة ومع الاضافة يستبعد كونه تاكيدا التزم فيه لدفع
هذا الاستبعاد كالتزامها في فعل التعجب في نحو احسن بزيد فانه لما كان
يشبه فعل الامر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه البا لدفع هذا كذا قاله
بعض شيوخنا **قوله** والي ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير لا يخفي ان هذا
انما هو اشارة الي اتصالهما بضمير مطابق للموكد لا لوجوب كون
لفظهما طبقه من الافراد والجمع وكان يجب تقديمه علي قوله ويجب ان
يكون الخ **قوله** جمعهما علي افعل قال اللقاني احسن من قوله في التسهيل
جمع قلة لان عينا يجمع علي اعيان ايضا ولا ينعت بها لا في المثني ولا
في الجمع كما لا ينعت فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس انتهي وظاهر
ان قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم والصواب ولا يوكد وكما
لا يوكد **قوله** في المتضايفين قال الزرقاني تثنية مضاف ومضاف اليه
وهنا حذف اي في مضاف المتضايفين وذلك لان الاختيار انما هو
بالنسبة للمضاف كما لا يخفي ومعني كلامه ان المضاف اذا كان معناه
متعددا وكان المضاف اليه متضمنا له سوا اضيف لفظا او معني فانه
يختار في المضاف الجمع علي الافراد والافراد علي التثنية فقولك قطعت

رؤس الكبشين ومن الكبشين الروس مختارا على راس في قولك فقطعت راس
الكبشين والكبشان قطعت منهما الراس مختارا على راسي والراسين
ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الروس مثلا معناه
روسهما انظر شرح التسهيل الشمني ورايت بخط المص في التذكرة من
نحو برى كل شي واحده لا يكون في الواحد منه الا واحد وضعا او
قصدا فانه اذا اضيف لفظا وتقديرا الى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية
او شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معنا كان الارجح فيه الجمع ثم الافراد
ثم التثنية ومثال ذلك لفقد صغت قلوبكما فهذا مثنى واحده قلب وهو
لا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه
وقد اضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما لانهما جزاه
وكذلك حكم النفس والعين المقصود بها النفس في الانف واللسان
وما اشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من
قولك قلعت اعينهما فهذا اذا اردت به قلعت عينا من كل منهما
وجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس ولا ابعد ان يجوز الافراد لامن
اللبس ولا استحضر ما يقول النحاة في ذلك وقولي وضعا نحو قلوبكما
او قصدا استظهارا على نحو اعينهما اذا اردت به النفس من قوله سبحانه
عين اليقين وعلى نحو فاقطعوا ايديهما فان اليد بطريق الوضع في
الواحد منهما اكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد
باليد اليمين واليمين لا يكون في الواحد منهما الا واحد من ثم قرا
ابن مسعود ايمانهما وقولنا فانه اذا اضيف لفظا واضح او تقديرا
استظهارا على نحو قول الشاعر • رايت ابني البكرين في حومة الوغى •

لغافري

لغافري الافواه عند عرينى • فان التقدير لغافري افواههما وقولنا
الى لفظ واحد يتضمنها احترازا من ان يضاف لمتفرق نحو على لسان داود
وعيسى بن مريم وقوله حتى شرح الله صدري لما شرح له صدر ابي بكر
وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد ولو جيء فيه بلفظ الجمع او التثنية
لم يمتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد مضت امثلته وهو متفق عليه
وقولنا او شبهها كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر رضي الله عنهما
اخرجكما من بيوتكما وقوله لعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا اويتما
الى مضاجعكما وفي حديث اخر هذه فلانة وفلانة يسالانك عن انفاقهما
على ازواجهما الهما فيه اجر وفي حديث علي وحمزة فضرباه باسيافهما
وهذا كله شاهد للفرا ومن وافقه وهو ابن مالك على ان شبه
الجزء كالجزء وقولنا لم يلبس احترازا من نحو قبضت درهميكما فانه يجب
فيه مطابقة ما اردت والا البس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار
الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك
فقد قال الفارسي في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون
راسيهما وقال همام بن غالب فجمع بين اللغتين في بيت ظهراهما
مثل ظهور الترسين ولم يذكر في الايضاح الافراد راسا وفي شرح الغاية
التثنية فصيحة في نحو فتحا السا نفسيهما والافراد قليل ثم اعلم ان ابا
علي قد قرب جواز جمع هذا النوع في التثنية بان قال انك تقول
نحن فعلنا اذا كنتما اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلل هذا
قوم بان اكثر ما وقع ذلك في الاعضا وهي الاصل فيه وكثير من الاعضا
كاليدين والرجلين اذا ضم زوج منهما الاخر حصل الجمع حقيقة

من حيث تصيّر اربعة فاطلق لفظ الجمع على كل شي من اثنين كالراسين اجرا
للباب مجرى واحد قال عبد القاهر وهذا الحكي عن البغداديين وكان شيخنا
يرتضيه واعلم انه يجوز بعد مجي الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه
فمن الاول قوله ٭ خليلي لاتهلك نفوسكما اسا ٭ فان لها فيما
به دُهيت اُسَا ٭ ومن الثاني قوله ٭ قلوبكما يغشاهما الامن عادة ٭
٭ اذا منكم الابطال يغشاهم الزعر ٭ وحمل عليه المبرد قوله
٭ اقامت على ربعيهما جارتا صفا ٭ كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما ٭
فاعاد الضمير المضاف اليه الى المصطلي على الاعالي لانها مثناة من حيث
المعنى وهو توجيه حسن انتهى ومن خطه نقلت وسقند مع
طوله لنفاسته **قوله** نحو جا الزيدان الخ اي فكلا للمذكر وكلتا للمونث
قال اللقاني وقد يرد كلا بمعنى كلتا كقوله تمت بقربا الزينبين كليهما
وخرجه ابن عصفور على تاكيد المعنى اي بقربا الشخصين كليهما
وقد يغني كلاهما عن عليهما وكليهما كقولك جا الزيدان او الهندان كلاهما
قوله لفظا هذا مستفاد من قوله المص اتصالهن لان الاتصال لايكون
الا في اللفظ وكذا قال اللقاني انه قوله ويجب اتصالهن بضمير المؤكد اشار
به الى منع حذفه امن كل استغنا بنيته خلافا لمن اجازه والى منع
اضافته الى ظاهر خلافا للناظم في بعض كتبه حيث اجاز اضافتها الى
ظاهر مثل ٢ الموكد بها مستند لا بقوله يا اشبه الناس كل الناس بالقمر
وخرج على ان كلا نعت اي اشبه ٢ الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير
موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير للموكد اذ ال في للعهد الذكري
الراجع لقوله ضمير طابق الموكد انتهى وصرح في المعنى بان الفاظ التوكيد
انما

انما يربطها الضمير الملفوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يا بى والاعتراض
الاتي يدل ايضا على ان المراد الاتصال لفظا وقول اللقاني وخرج على ان
كلا نعت ٢ الخ المخرج لذلك ابو حيان ورده في المعنى بان التي ينعت بها
دالة على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنكيت
على المص وانه اخل بافادة ذلك لانه لم يات بال فتدبر ان كلا فيها
قال الدموشري قال البيضاوي وقرى بكلا على التوكيد لانه بمعنى
كلنا وتنوينه عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن
في الظرف فانه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك
كل يوم لك ثوب انتهى وما ضعف به قول الزمخشري والفرا قد يقال
فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا انتهى ولا
يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت انه لابد منه لفظا وانه
لا يقدر كما صرح به المص في المعنى ودل عليه كلامه هنا نعم يمكن ان يقال
ان ابن عقيل والفرا والزمخشري لا يوافقون على اشتراط ان يكون ملفوظا
به **قوله** حال الظاهر انها من قبيل الحال الموكدة لان الموصول مراد وانه
العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية باقتضايها
ان الخلق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع ويجاب بان خلق بمعنى
قدر **قوله** وكلا في الاية بدل قال المص في الحواشي وقول ابي حيان
بدل كل من كل لكونه مفيدا للاحاطة لم يحتمل صحته لان لم اجد
البدل الذي من هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان قال
مقدر قلنا فاجعله تاكيدا على ذلك انتهى ومن خطه نقلت وقوله
قلنا اجعله توكيدا على ذلك انما يظهر لو كان الضمير في الفاظ

قوله التوكيد يقدر كالبدل وهو لا يوافق كلام المص في المغني وهنا
لرفع احتمال الخ يمكن مجي كلام ابن عصفور هنا قوله لجواز ان يكون الامر
الخ قال الزرقاني استشكل ذلك بان تاكيد الزيدين بما ذكر لا ينفي الاحتمال
المذكور لان مآل ذلك الي قولك الزيدان كلاهما جاني احدهما قوله
لامتناع التقدير بالمذكور اي وان امكن تقدير غيره وهو اختصم وكيلا
الزيدان لكن هذا لا يوكد لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام في
التاكيد بكلا قوله واشتريت العبد كله قال الزرقاني قال الرضي وقد كان
يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد افتراق الاجزا حكما
احتمل المؤدا عني اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال
بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزا حكما
لا اشتبه برفع احتمال افتراق الاجزا حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون
افتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت
رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزا العبدين وجميع
اجزا العبيد قوله وفي ذلك تعريض الخ قال السنباطي لك ان تقول
لم يرد الموضح التعريض بذلك وانما اراد وجها احسن في تقدير المتن ويحول
ان يعتذر بما قاله الش وحاصله انه مثل الزايد على ما ذكره النحويون
من حيث ان اكثرهم اغفله وليس هو زايدا حقيقة وهذا معنى حسن دقيق
والاعتراض بانه كان ينبغي على هذا ان يتعرض لجميع ايضا فانه كذلك لا وجه
له فصل قوله ويجوز اذا اريد تقوية التاكيد الخ قال الزرقاني مقتضاه
انه ليس الغرض من اتباع كل باجمع الا مجرد التقوية مع انه يمكن ان يقال
الغرض منه دفع توهم ان يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد اريناه

اباتنا

اباتنا كلها فان الله تعالى لم يطلعه على جميع اياته كذا قاله بعض شيوخنا
وهذا وارد على قولهم ان التوكيد بكل للاحاطة والشمول انتهي ويؤيد
ما قاله بعض الشيوخ قول الاصوليين ان كلا تاتي للكل الجمعي وللكل المجموعي
فتدبر قوله ان يتبع كله باجمع الخ قال الناصر اللقاني يقتضي تاخير
٢ فيتبع اجمع وفروعها عن كل وهو كذلك وقد يراد زيادة التقوية فيتبع اجمع
وفروعه باكتع واخواته ويتبع اكتع واخواته بابصع واخواته ويتبع
ابصع واخواته بابتع واخواته وترك ذلك هنا تبعا للنظم لقلة
استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها
انها اذا اجتمعت بانها كلها تاكيد للاول ولا يجوز قطع شي منها والفاظ
التوكيد كلها معارف اما بالاضافة الي الضمير نحو كلهم واما بالعلمية نحو
اجمعون ومن ثم امتنع نصب شي منها على الحالية ويمتنع عطف بعضها على
بعض وزعم بعضهم ان اجمعين مفيد اتحاد الوقت والصحيح لا وانما تفيد
مطلق العموم بدليل لاغوينهم اجمعين فتامل انتهي وقوله والحكم عليها
اذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون
اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم
وهكذا البواقي وقال بعضهم انما يفيد اجمعين الاتحاد في الوقت اذا
وقعت بعد كل فلا دليل على عدم الافادة في لاغوينهم اجمعين قوله
وان لم يتقدم كل قال الزرقاني الاولى ان تكون الواو للحال لوجهين احدهما
انها اذا كانت للمبالغة يدخل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيهما
ان التعبير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي انما تكون عند الاستقلال لا مطلقا
واعلم ان انتفا التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التاخر مع

ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجد انها وكان المص اتكل في ذلك علي
انها توابع كل تتاخر **قوله** ولا يجوز تثنية اجمع الخ قال اللقاني
قد يقال لا يجوز اتباعهما لكلا وكلتا ككل وقال انما يصح الاستغنا
بذلك اذا قصد شمول الافراد كما في جا الزيدان اجمعان اما اذا
قصد شمول اجزا الافراد كما في اشتريت العبدين او الامتين فان
كلا وكلتا لا تفيده فتامل ذلك وقوله كما استغني الخ الفرق بينهما
ان سوا انطلق بحالها علي المثني كقولك زيد وعمرو سوا ولا كذلك
اجمع وجمعا **قوله** واذ لم تفد الخ قال الزرقاني قال الرضي واما قوله
اوليك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر فحمل كليهما
علي البدل عند اهل المغربين اولي لان خير وشر ليسا بموقتين انتهي
وقوله ومعروف الخ معطوف علي خير اي هم متصفون بالاوصاف
الاربعة وقوله اولي اي من حمله علي الشذوذ **قوله** وتحصل
الفايدة الخ قال اللقاني فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الفايدة
في جواز التاكيد للنكرة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط توقيت
النكرة ام لا علي قولين فعلم ان الفايدة عندهم غير منحصرة في التاقيت
بل انها عنه وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول باشتراط
الفايدة دون تاقيت **قوله** فيقدح في دعوي الاتفاق قال
الدنوشري وقد يجاب بان دعوي المص لم يعتد بالمخالف فقال
ما قال **قوله** زمنا قدره تبعا للمرادي وابن الناظم لكن مثل الرضي
والشاطبي بدينار ودرهم فعلم انه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب
القاسمي وانظر هل يشمل المفيد اذا كان العامل نحو اشتريت نحو

اشتريت عبد الله فانه يفيد دفع توهم شرا البعض وقال الشاطبي
قوله زمنا الظاهر جواز اشتريت كله فكان ينبغي اسقاط لفظة
زمنا لكن الشر سلفه في ذلك المرادي وكذا الرضي وغيرهما ولعل
اقتصارهم علي ذلك لانه الغالب انتهي وفي قوله اشتريت كله
بتعريف العبد اشكال لان الكلام في النكرة الا ان يقال ال فيه للجنس
فهو نكرة معني وقوله وكذا الرضي مخالف لما نقلناه قبل من انه مثل
بدينار ودرهم ويأتي عن الزرقاني **قوله** لمدة هذا بنا علي تقييده
بالزمن قال الزرقاني حصره المحدود فيما ذكر وتقديره زمنا غير ظاهر
بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم ودينار وما كان موضوعا
للمدة المذكورة ولذلك لم يعبر المص بقوله موقتا الظاهر فيما
فسره به الشر وعدل للمحدود لشموله كما قررنا قال الرضي وقد
اجاز الكوفيون توكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين
وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك
الموقت فعلي هذا لا يشترط تطابق التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا
عندهم خلافا للبصريين **قوله** نحو صرب البكرة الخ قال الزرقاني معني
صرب صوتت والبكرة بفتح الكاف واسكانها لغتان حكاهما صاحب المشارق
وقال ابن مكي الصواب الاسكان وهي التي يستقي بها الما انتهي
من الاشارات قال العيني اراد صوتت بكرة البير يوما من اوله
الي اخره **قوله** رجب قال الدنوشري هل رجب منصرف وكذا صفر اولا
قال سعد الدين في حاشيته علي الكشاف ان اريد بهما معين فهما

غير منصرفين والا فمنصرفان قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك انه
من المعين معدول عن المرجب وعن الصفر كما قالوا في سحر انه معدول
عن السحر فيما اريد به سحر بعينه ففيهما العلمية والعدل وقد يقال
ان المانع العلمية والتانيث باعتبار المدة **قوله** ولا يجوز هذا اسد
الخ قال الدنوشري كلام فيه تكرار فلينظر اوله واخره انتهي واقول
لا تكرار فيه نعم تاخير الش ذلك الي هنا لا يظهر اذ لا دخل للمسئلة
التي ذكرها المص هنا فيه علي ما علل به ثم لو علل عدم جوازه بان المؤكد
نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من الفاظ الاحاطة حسن موقعها
ثم ان ما علل به انما يظهر علي ما حملنا عليه كلام المص من ان رفع
المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كان
كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا علي ما حمل عليه الش من انه علي
حذف مضاف اذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية
وما اقتضاه كلامه من عدم امكان المجاز اللغوي في جا زيد نفسه
ظاهر علي ما نقلنا سابقا من عدم مجيه في الاعلام اذا لم يجعل مجاز
الحذف منه ممكن فيه وان الاصل علام زيد كما لا يخفي ومن عدم امكان
المجاز العقلي في جا اسد نفسه ممنوع لامكان ان يكون المجي في الحقيقة
لصاحبه او سايسه او نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي عند من
يشترط فيه كون المسند فعلا او معناه لان المسند هنا وهو
اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع
الاستعمال من التجوز غالبا في لفظ الاسد دون الاسناد اليه **قوله**
اذ ليس من فوايد الخ قال الزرقاني تعليل لعدم الجواز **قوله** واذا

اكد قال الدنوشري هو علي حذف فعل الارادة كقوله تعالي واذا
قرات القران او علي المجاز من اطلاق اسم المسبب علي السبب **قوله**
ضمير مرفوع متصل قال اللقاني سكت عن الضمير المرفوع المنفصل
والظاهر انه كالظاهر نحو انتم انفسكم قوموا انتهي ولا يخفي ان
المص لم يسكت عنه لان تقييده بالمتصل يفيد ان المنفصل
كالظاهر نعم لم يذكره ولا الش في المحترزات وكان يليق بالش ان
يمثل به فيقول بعد قول المص وقاموا كلهم وانتم انفسكم قوموا
فتامل **قوله** وجب توكيده الخ قال الدنوشري قال في التسهيل
ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحث الباء الزايدة بيّة
بان الواجب احد الامرين اما التوكيد واما الفصل وقال
نص عليه ابو حيان فيصح ان يقال قمتم يوم الجمعة انفسكم
ويأتي عن المرادي مثله **قوله** كراهة ايهام الفاعلية الخ علة
لوجوب التوكيد اولا بالمنفصل كما افصح عنه الحفيد والحق انه
تعليل لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب
التاكيد بالمنفصل اولا ان المرفوع المتصل منزلة منزلة الجزء
فكرهوا ان يوكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا ان
يوكد واولا بضمير بمعني الاول مستقل ثم يجروا هذا المستقل
الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعني توكيدا
للمرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع
فيه ومنه يوخذ علة التخصيص بالضمير وتخصيصه بالمتصل
المرفوع ولم يتعرض الش لتعليل الاخير وعلله بعضهم بانه الذي يقع

فيه الاستتار قوله لمونث ظاهره انه لو كان لمذكر نحو جرح نفسه او عينه
لا لتبس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم التانيث الا المونث هنا
مجازي يجوز فيه التجرد بعض العلاقة فاللبس حاصل ومثل الحفيد
للبس بالمذكر وجعل مثناه وقوع النفس والعين غير توكيد
قوله والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لخوف
اللبس في البعض وحمل الباقي عليه في ذلك قوله وما ذكرناه من
التعليل الخ قال الدنوشري قال المرادي فرع اذا قلت هلم
لكم انفسكم جاز دون تاكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف
فلا يتوهم انه لا بد من التاكيد ذكره في الارتشاف وهذا الفرع يبطل
قول الش وما ذكرناه من التعليل الخ انتهي وقال الزرقاني محصل
اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتاكيد لما قبله وذلك انما يكون
في العطف على ضمير الرفع المتصل الا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل
هنا والصفار بالصاد والفا احد شراح كتاب س انتهي وفي كون ذلك
محصل اعتراض الصفار نظر لانه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل
بين الموكد والموكد وقد مثل في كتابة اخري للفصل بالفرع الذي
ذكره المرادي وقال هلم هنا قاصر واللام زايدة مقوية والمعني ايتوا
انتم انفسكم قوله لكون الضمير اقوي من الظاهر قال الدنوشري هذا
مخالف لما سياتي له في قوله لان الضمير لا يوكد الظاهر لان الظاهر
اقوي منه وقد يجاب بان الضمير اقوي من حيث الاعرفية كما قال
هنا والظاهر اقوي من حيث الدلالة لعدم احتياجه الي مفسر بخلاف
الضمير انتهي ولا يخفي ما في توهم المخالفة من البعد بعد قول الش في

الاعرفية

الاعرفية فمن العجب ايراده الجواب بما يوهم الاستبعاد وليته توقف
في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التاكيد موفقه
فقد يكمل ما هو اضعف منه وايضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما
في رتبة التعريف قوله اما الاولان الخ سكت عن علة التفرقة هنا اما
بين المرفوع وغيره وقد بيناها انفا فلا نغفل قوله ولا لبس هنا انما
يناسب لو جعل علة اللبس في النفس والعين ايلاءهما العوامل وهو
لم يعرج علي ذلك وخص اللبس بالمونث مع ان العلة في اللبس مطلقا
ما ذكر قوله فهو اللفظ المكرر الخ قال الزرقاني اعلم ان تعريف المص للتاكيد
مبني علي ان المراد به الموكد حيث قال اللفظ الخ واما ما في التسهيل
من قوله اعادة اللفظ او تقويته بمرادفه معني فمبني علي ان المراد
ظاهره من المصدر وقوله ما قبله اي معني ما قبله فيشمل التاكيد
بالمرادف قال شيخنا اذا تقرر هذا ظهر لك ان في كلام الش نظرا من وجهين
اولهما ان قصر كلام المص علي احد النوعين حيث بين ما بقوله من
لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم منه ان ما في التسهيل زايد علي
ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادة التقوية لا يناسب
كلام المص لما تبين لك من ان تعريف المص للموكد والتقوية تعريف
له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن الاعتراض
الثاني بان التقوية مصدر بمعني اسم المفعول وهو معطوف علي
المكرر اي او اللفظ المقوي بمرادفه معني فان قلت هذا كله خلاف
الظاهر بالنسبة لما في التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر
لكن لا مانع منه بالنسبة لما هو واما بالنسبة لما في التسهيل فيمكن

ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد قوله ولا يزيد على ثلاث مرات
قال الدنوشري نقل الدماميني في شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام اتفاق الادباء على ان التاكيد اذا وقع بالتكرار
على ثلاث مرات واما قوله تعالى ويل للمكذبين في جميع السورة
فليس بتاكيد بل كل اية قبل قبلها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون
بما تقدم ذكره وكذا فباي الاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن انتهى
وقال الزرقاني ظاهر قول الرضي يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى
شك في كونه حقيقة انه لا يتقيد بالثلاث قوله كتاكيد اسم
بمرادفه قال الدنوشري كان الاولى حذفه ليكون على نمط ما قبله
وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون
الفعل موافقا لاسم الفعل في المعنى محل نظر فليتامل انتهى وقوله
كان الاولى يقتضي صحة ما قاله ووجه ما يابى عن الزرقاني قوله
وصمت سكت قال الزرقاني ظاهره انه معطوف على مدخول نحو وليس
بظاهر لان مدخولها مثال لتاكيد الاسم وليس صمت وما بعده
من ذلك كما لا يخفى والجواب ان قوله وصمت الخ معطوف على
مدخول الكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف
على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس
اي لتاكيد اسم بمرادفه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو الخ قوله
والاكثر اقترانها بالعاطف هذا بخلاف التاكيد المعنوي قال الزرقاني
وانما جاز العطف في التوكيد اللفظي دون الفاظ التوكيد المعنوي
لان التاكيد اللفظي لما كانت الفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف

بانه

بانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفي ذلك بخلاف الفاظ
التوكيد المعنوي فانها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف
مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الاتيان به فيها قال ووقع السوال
عن الجملة الموكدة تاكيدا لفظيا والجملة المنفردة هل كل منهما كلام او لا
واجاب بعض شيوخنا بنفي الكلام عن كل منهما قوله كما صرح به
في الارتشاف لم يصرح فيه بالاختصاص وانما اقتصر على ثم ولا
خصوصية له في الاقتصار لان ابن مالك في التسهيل اقتصر عليها
وصرح الرضي بان الفا كثم قال الزرقاني ومثله في الكشاف وح فلا
اعتراض على الشر في التمثيل باولى لك فاولى وصرح الشمني في بحث
الجمل ذوات المحل بان ثم الداخلة على الجمل الموكدة توكيدا لفظيا
ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمي اعلم انهم اطلقوا في المعاني
وجوب ترك العاطف في تاكيد الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهو
يخالف لما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة
ويكون امتناع غيرها وفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ما له
محل لتمثيلهم بالاثنين ونحوهما مما لا محل له فان قلت قد جا العطف
بالواو في القران كما في سورة الكافرون فان قوله فيها ثانيا ولا انتم
عابدون ما اعبد قلت قوله الاول محل النصب لانه مقول القول
اي جزء مقول وجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى
وقد بسطنا الكلام على ذلك في حواشي المختصر والفاكهي وفي كون
جزء المقول له حكم المقول وان قاله السعد مخالفة لكلام المغني
وقد بينا ما يتعلق بذلك في حاشية المختصر في مباحث الفصل

والوصل قوله فاوهم ان المؤكد الجملة المؤونة بالها قال الزرقاني ان قلت
ما وجه كونها غير موكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى
اولاك ما تكرهه لاستحقاقك لذلك فصرت موليا اسم مفعول فقوله
تعالى فاولى مطاوع لقوله اولى لك مثل كسرته فانكسر قاله بعض شيوخنا
انتهى وقال الدنوشري قال العلامة جلال الدين المحلي في تفسير في
النظم الشريف اولى لك فيه التفات عن الغيبة وبعده بدو الكلمة
اسم فعل واللام للتبيين اي وليك ما تكره فاولى اي فهو اولى بك من غيرك اي ٢
ثم اولى لك فاولى تاكيد انتهى والظاهر من كلامه انه جعل اولى الثانية
اسم تفضيل لا اسم مفعول وقال البيضاوي اولى لك فاولى اي ويل
لك من الولا واصله اولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة كما في ردف
لكم او اولى لك الهلاك وقيل افعل من الويل بعد القلب كادنى من
دون او فعلى من آل يؤول بمعنى عقباك النار ثم اولى لك فاولى
اي يتكرر عليه ذلك مرة بعد اخرى انتهى وقال في القاموس واولى
لك تهديد ووعيد اي قاربه ما يهلكه وفي غالب نسخه تهديد
من التفعيل فليتامل قوله ويأتي بدونه نحو قوله الخ قيل تخصيص
العاطف بثم والحكم على الواو بانها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه
ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم
بدليل اعادة المقسم به قوله منصوبا قال اللقاني الظاهر انه لا مفهوم
له لان المرفوع مثله نحو ما قمت الا انت انت قوله فواضح انما يكون
واضحا اذا اكد مثله على ما حمل عليه الش الكلام وليس في العبارة
ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكد قد يختلفا اتصالا وانفصالا كما في

المسئلة

المسئلة الاتية فعموم كلامه هنا يشمل تاكيده لمتصل وتفصيل ذلك
انه اذا كان منصوبا نحو رايتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك بجوازه
وذهب البصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا او مجرورا
فلا يجوز اتفاقا واعلم ان المص لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعا وقد
اوضحناها في حواشي الالفية وبينا على مذهب البصريين حكمة
وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه توكيدا له قوله وان
كان المؤكد قال الدنوشري هو بكسر الكاف لما سياتي قوله ثلاث
مرات قال الدنوشري ذكر ثلاث مرات اللهم الا ان يؤول وكذا
يقال فيما بعده انتهى اي لان التكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا قوله
فاياك اياك حكموا باب التاكيد للضمير المنصوب مع انه لا بد له من
عامل ولا بد للعامل من فاعل قوله جاز ان يؤكد به قال الزرقاني التعبير
بالجواز اشارة الى ان الامر في قول الناظم اكد للاباحة اذ يجوز ايضا ان
يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المنفصل قال الرضي ولعل وانما
المنصوب المتصل فاصله الا ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب
ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم لما اجازوا توكيده
بالمنصوب المنفصل اجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل انتهى وهذا
يقتضي ان تاكيده بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين
وابن مالك واما البصريون فيوجبون في رايتك اياه ونحوه البدل كما
تقدم قوله كل ضمير متصل واما توكيده للمنفصل فيجوز ان كان
مرفوعا كما مر عن اللقاني ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك انت
اكرمت او ما اكرمت الا اياك انت قوله ان الضمير المتصل قال الدنوشري

صوابه المنفصل وان كان في اصل نسخة الش لفظ المتصل قوله
اول احوال الاسم الابتدا فقد يتوقف فيه فان اول احواله الرفع لاخصوص
الابتدا ولذا اختلف هل اصل المرفوعات المبتدا او الفاعل قوله
وعامل الابتدا قال الدنوشري الاضافة بيانية وهو بمعني المبتدا قوله
احتجنا الي ضمير منفصل الخ بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال
ما محصله انه لا يمكن تكرير المنفصل بلا عماد والاتصال المنفصل غير
متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون
احدهما جزا من العامل به ولا جعل التاكيد متصلا بالموكد لان
الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه قوله نحو عجبت منك
منك قال اللقاني انما اقتصر علي المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا
اعيد معهما الفعل كان من تاكيد الجملة وقد تقدمت انتهي واقول
عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال كونه
من الجملة لا يمنعه لانه اجمال لا لبس بخلاف الجملة فيما مر ولذا عمم
الش وكمل الامثلة قوله او حرفا جوابيا ان قلت لم يجب في الجوابي
الامران مع اشتراكهما في الحرفية جوابيا اه قلت لان الحرف الجوابي
قايم مقام الجملة وكان التوكيد بالجملة لا يشترط شي فكذلك ما هنا
قوله لا لا ابوح الخ قال اللقاني ان قلت الجوابي ما وقع جوابا لسوال
متقدم كلا او نعم جوابا لمن قال اقام زيد ولا في البيت نافية للفعل
بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذ هي رد لكلام
سابق عليها كانه قيل تبوح بحبها او تكتمها فقال لا ابوح الخ قوله
حذفت باوه ضرورة هذا نظرا لكونه بمعني ميثاق اما اذا نظر الي

لفظه

لفظه فجمعه علي مواثق هو القياس كمسجد ومساجد والظاهر ان نقل
كلام العيني وحصل في عبارته سقط فان نص عبارة العيني والمواثق
جمع موثق بمعني الميثاق واصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت اليا للضرورة
قوله ابعدكم انكم اذا متم الخ قال الدنوشري جوز الزمخشري في كشافه
في هذه الاية اعاريب الاول ان انكم الثانية تاكيد لانكم الاولي قال
وحسن ذلك لفصل الاولي من الثانية بالظرف ومخرجون الاولي
واذا متم الخ ظرف مقدم لمخرجون او هي شرطية وجوابها محذوف وهي
معترضة الثاني ان انكم مخرجون مبتدا والظرف خبره مقدما والجملة
خبر ان الاولي الثالث ان انكم مخرجون فاعل وقع محذوفا وهما
جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ان الاولي وكون الفصل محسنا
للتاكيد فيه نظر اذ الاصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال
معني كلامه انه حين الفصل يشبه التاسيس الذي هو الاصل وظاهر كلامه
ان جملة وانكم موكدة لانكم وكلام الموضح يخالفه فانه جعل الموكد حرف   الفصل ن ٢
قوله مفعولا ثانيا قال الدنوشري فيه مسامحة وقوله وهو كاف
واليم مبني علي مذهب الصحيح خلافه انتهي ووجه المسامحة
في الاول ان المفعول انما هو المصدر الموول قوله ووجب قال
السنباطي قدر وجب اشارة الي ان ان يعاد معطوف علي امران
لا علي ان يعاد لانه ح يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك
وبهذا يندفع قول اللقاني في قوله نحو ان زيدا الخ ان قلت هذا المثال
ليس فيه الاعادة المنفصل دون الفصل بغير المعاد وظاهر قوله
ان يفصل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كانه قصد

التمثيل لما اعيد هو او ضميره والمثال لا يشترط فيه استيفا الشروط والاولي
التمثيل لما اعيد ضميره بقوله تعالي ففي رحمة الله هم فيها خالدون
لحصول الفاصل **قوله** وان يعادهم الخ قال الزرقاني ظاهره ان
الفصل بمعمول الخبر مثلا لا يكفي من اعادة ما اتصل بالحرف فلا يكفي
ان يقال ان في الدار ان زيدا قايم وطريقة الرضي خلاف كلام المص
اذ قال وان لم يكن غير المستقل علي حرف ولا واجب الاتصال جاز
تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم والاحسن الفصل نحو ان في الدار ان
زيدا قايم **قوله** لانه فاصل قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه
اسم ان ولا ينتصف بانه في محل نصب بل لا محل له لانه اتي به لقصد
محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان الموكد غير عامل وكذا الاسم
الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نقله بعض
شيوخنا عن ابن هشام **قوله** فان الثانية الخ لم يلتزب العرب اعادة
ما اتصل بالحرف بل اعادوه بارزا واعادوا ضميره اخري علم النحاة
انه ليس توكيدا لمجموع الحرف وما اتصل به لان الضمير لا يوكد الظاهر
فليتامل **قوله** وهو الاولي قال الحفيد لاجل عدم التكرير صورة وقال
الزرقاني وجه ذلك ان اعادته ظاهرا ربما يتوهم انه غيره **قوله**
لان الضمير لا يوكد الظاهر اسلف هذا ايضا اخره بحث التوكيد المعنوي
وسياتي في باب البدل ما يخالفه لانه قال ونحو رايت زيدا اباه
ليس بمسموع ولو سمع كان توكيدا **قوله** وظاهر كلام الموضح خلافه
اي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف ان كان جوابا او معصولا
بسكتة او باعتراضيه او بعاطف فلا شرط نحو لا لا ابوح بحب

بثنة انها وبحو فما ماض حمام احد معتصما وبحو لبث وهل ينفع
شا ليت وبحو ليت شعري بشر هل اتيتهم **قوله** والموكد الثاني
قال الزرقاني ظاهره انه معطوف علي التوكيد الاول وفيه نظر
فان الموكد الثاني ليس فاصلا بالنسبة الي موكده فلعل الاصل
عن الموكد الثاني **قوله** لانهما بمعناها قال الدنوشري ومن مجي
البا بمعني عن قوله تعالي ويوم تشقق السما بالغمام اي عنه
فايدة قال الزرقاني قال في التسهيل ولا يحذف الموكد ويقام
الموكد مقامه علي الاصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الاخفش
والفارسي وثعلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت نفسه زيد اي
ضربته نفسه فان التوكيد ينافي الحذف انظر بقية كلامه وقد ارتضي
الرضي القول الثاني فقال وقد يحذف الموكد واكثر ذلك في الصلة
كقولك جا الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة
نحو جا قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت
كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من
الصلة اولي منه في الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولي منه في خبر المبتدا
وبعضهم منع من حذف الموكد لان الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتنافيا
انتهي وظاهر قوله للتطويل ان الغرض بالتاكيد التطويل وفيه نظر
بل الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سوا ذكر الموكد او حذف انتهي
واقول نقل في المغني في مباحث الحذف ان مذهب س والخليل جواز
حذف الموكد وقد حررنا المسيلة في حواشينا **هذا باب العطف**
قوله علي قرنه بكسر القاف بمعني كفوه ومساويه في الشجاعة **قوله**

بغير حرف قال الدنوشري مراده بالحرف واحد من الحروف الاتية المتبعة
فلا يشكل اقتران عطف البيان باي نحو عندي عسجد اي ذهب **قوله**
بمراده قال الدنوشري غير واضح اذ ينافي ان صد بدا من قوله
من تاصد به عطف بيان وليس مرادفا للمتا كما هو واضح ويحتاج
للفرق بينه وبين التوكيد اللفظي بالمرادف نحو عندي ليث اسد وقد
يقال ان هذا يشترط فيه التوضيح او التخصيص **قوله** وخرج بذكر
الايضاح الخ قال الدنوشري ان عطف النسق اذا كان مرادفا للمعطوف
عليه نحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يخلوا من ايضاح
وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الاية ليست كذلك
لان الرحمة اعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر نا قلا
له عن شيخه العلامة الطبلاوي ثم لا نسلم حصول الايضاح بما
ذكر ولئن سلمناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتامله منصفا
قوله ومنكر والتنكير واحد الخ كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف
قوله مخالف لاجماعهم قال الدنوشري قد يقال عليه ان الزمخشري
مجتهد فلا يبالي بمخالفة الاجماع وقد بين البيضاوي كونه عطف بيان
وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدا محذوف خبره اي منها
مقام ابرهيم او بدل من ايات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان ان
المراد بالايات اثر القدم في الصخرة الصما وغوصها فيها الي الكعبين
وتخصيصها بهذه الاية لانه من دون الصخار وابقاوه دون ساير الانبيا
وحفظه مع كثرة اعدايه الف سنة ويويده انه قري آية بينة على
التوحيد انتهي كلام البيضاوي ووجه حكاية عطف البيان بصيغة

بقيل

بقيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا لمتبوعه في التنكير والظاهر ان
قول المص مخالف لاجماعهم ضعيف واشار الي ضعفه المرادي حيث قال
بعد كلام الزمخشري قيل وهذا مخالف لاجماع الفريقين ووجه ضعفه نقل
ما اشرنا اليه في اول الحاشية وانا لا نسلم الاجماع المذكور فتامل ثم
رايت الشمني في حاشية المغني قال وفيما نقلناه عن الرضي من تجويز
التخالف من عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه ايضا اي عن الزمخشري
فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفا وتنكيرا وفي حاشية
العلامة السيوطي على تفسير البيضاوي قوله مبتدا محذوف خبره اي
احدها قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قال الزمخشري
ورد عليه لان ايات نكرة ومقام ابرهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف
البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل ان يكون
الزمخشري اطلق عطف البيان واراد به البدل كالجماعة تسامحا وكذا
قال ابن هشام في المغني قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما
ويويده قوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم عطف بيان
لقوله من حيث سكنتم وتفسير له وانما يريد البدل لان الخافض
لا يعاد الا معه قال وهذا امام الصنعة سيبويه يسمي التوكيد صفة
وعطف البيان صفة انتهي كلام السيوطي واقول دعوي المص هنا
وفي المغني الاجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد
دعوي ان الزمخشري مجتهد لا يقتضي ضعفها على ان تلك الدعاوي
غير مسلمة عند المص وابي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند
فيه لنقل وانما قاله فاو فرقوا بينهما بجعل البدل وعطف البيان بعدم

وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان
والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا انتهى نعم الاظهر
ان يقال في الكلام مع الزمخشري انه كان يشترط في عطف البيان التوافق
كما اجمع عليه اهل المصر بين فما قاله في آيات بينات مقام ابراهيم
غلط وان كان لا يشترط فيه ذلك مخالف للاجماع واما قصر المخالفة
على خصوص كلامه في الاية الشريفة التي هي من افراد باب عطف البيان
مما لا يليق ثم الاظهر الجواب عنه كما ذهب اليه ابن جني من جواز
خرق الاجماع في الفنون الادبية كما مر والجواب عن الزمخشري
بانه اراد بالبيان البدل ذكره المص في الجهة السادسة من الباب
الخامس من المغني ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان
في الاية مانعا اخر من البيان والبدل وهو التخالف بالافراد
والجمع كما اشار اليه الش بقوله وجمع المونث لا يبين المفرد المذكر
وقد يجاب عن هذا المانع بتاويل احدهما بما يوافق الاخر وذلك
بان يعتبر في مقام ابرهيم جهات يكون باعتبارها متعددا على انه
لا يتعين ان يكون بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بدل بعض من كل كما
مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الش ولا يجوز ان يكون بدلا
فتامل قوله واخص قال الزرقاني ان قلت الاختصاص بالنسبة
للنكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب ان
معنى اخص اعرف كما يقال في المعارف اخصها الضمير ثم العلم الخ
قوله مخالف لقول ش الخ قد تمنع المخالفة لاحتمال ان ش بنى ذلك
على ان ال في الجملة لتعريف الحضور فدخولها يفيد الجنس بذاته والحضور

بدخولها

بدخولها والاشارة انما تدل على الحضور كما حقق ذلك ابن عصفور كما
سياتي في باب توابع المنادى وان كان مخالفا لاطلاقهم ان الاشارة
اعرف من مصحوب ال قوله نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى
الخ قد يقال اي فرق بين اوضح واجلى وهل يكون الاجلى غير واضح
حتى يعترض على من يشترط كونه اوضح ولا يعترض على من يشترط كونه اجلى
ولا شك ان كون الشيء اوضح واجلى انما هو باعتبار الاعرفية قوله
اذا قصد به الخ قال الدنوشري قد يقال اذا قصد به ذلك تعين كونه
بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قلت نعم يتعين كونه بدلا
ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الش اذا قصد به الخ في محله
بل متعين والله اعلم انتهى والاقرب عندي ان مراد الش بقوله اذا قصد
الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون بدلا مع مغايرته له
في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بحد يخرج الاخر فتدبر قوله فلو
اسقط لم يصح الكلام قد يقال ليس المراد في قولهم في قوة السقوط
انه ساقط فلا بد وانما هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ
كما صرح به الش فيما سياتي في اول باب البدل وقد اجاب المص في المغني
والقواعد عن جعل ان اعبدوا الله بدلا من الضمير في به لما اعترضه
بانه يلزم عليه خلو الصلة من العائد بقوله والعائد موجود قوله
وهو طالب ابن ابي طالب به كني ابو طالب لان اسمه على المشهور
عبد مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الاسما واللغات
في ترجمة الامام علي رضي الله عنه قوله فكان من جملة الخ قال الدنوشري
لا يناسب قوله لان البدل الخ انتهى اي لان المناسب لقوله لان

البدل الخ تركـ كان وان يقول فهو من جملة احري لانه حينئذ كان
علي نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كان للتحقيق كما في
قوله كان الارض ليس بها هشام **قوله** عليه الطير ترقبه وقوعا
قال الزمخشري في قال الرضي عليه ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعني
المصير والا فهو حال وترقبه حال من الطيران كان فاعلا لعليه
وان كان مبتدا فهو حال من المستكن في عليه انتهي واستشكل جعله
حالا من الضمير المستكن في عليه بانه يلزم علي ذلك الفصل بين العامل
الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة باجنبي وهو المبتدا لانه ليس من
معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعراب مبني علي القول بان
المبتدا والخبر ترافعا اي كل منهما عامل في الاخر واما علي القول بان
العامل في المبتدا الابتدا فالطير مبتدا وجملة ترقبه حينئذ وجملة
المبتدا وخبره حال من النكرة وعليه متعلق بوقوعا المنصوب
علي التعليل اي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه **قوله** قال الموضح
في الحواشي الخ فيه امور الاول ان ما جعله مبني المستثنيات من ان
البدل لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول وما وجه به النظر
في نحو هند قام زيد اخوها وانما وجهه عدم الاستغنا كما قاله
هنا فكان مراده غير ذلك او ان مبني المجموع مما ذكره الثاني انه
قد يجاب عما وجه به النظر بان ذلك اذا ورد احتملناه اما ان
نجيزه من غير دليل فلا كما رايته بخط المص في التذكرة الثالث
ان مقتضي توجيه النظر جواز نصب البدل في الندا كالمشتغل
فان خص الجواز بالمعطوف علي البدل اشكل الفرق بين البدل

والمعطوف

والمعطوف عليه مع جريان المعني الذي نظر اليه فيهما الا ان يفرق بعهد
بضعف استقلال المعطوف علي البدل لبعده مرتبة التبعية فيه
لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه
بان ما بمعني انت مع اعرابه يجوز ان يلي ان مع استقامة المعني
ولا كذلك فيما نحن فيه **قوله** وتفرق البيان الخ من اوجه الافتراق
ان بعض اقسام البدل وهو بدل البدا يتعدد بخلاف بقية اقسا مد
علي كلام بيناه في حواشي الالفية في الديباجة وعطف البيان
لا يتعدد وجوز الزمخشري في البيان تعدده ذكر ذلك في قوله
تعالي ملك الناس الاية فقال انهما عطف بيان لرب الناس
لكن قال ابو حيان لا انقل شيا عن النحاة في عطف البيان هل يجوز
ان يتعدد ام لا ومن اوجه الافتراق ان المبدل منه يحذف كما
في المغني في مباحث الحذف ولم يذكر فيها ان المعطوف عليه
عطف البيان يحذف وقال في بحث الجملة التفسيرية ولم يثبت
حذف المعطوف عليه عطف بيان **قوله** منها انه لا يقع ضميرا
قال في المغني لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقا ت
فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان وذكر ان الزمخشري
ذهل عن هذه النكتة فاجاز ان يكون ان اعبدوا الله بيانا للها في
الا ما امرتني به قال الدماميني وليست هذه النكتة بالتي
تصل في القوة الي حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما راها
غير معتبرة بنا علي ان ما نزل منزلة الشي لا يلزم ان يثبت جميع
احكامه له الا تري ان المنادي المفرد المعين منزل منزلة ال

الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت مطلقا علي المشهور ومع ذلك
لا يمتنع نعت المنادي عند الجمهور انتهي وذلك ان تقول الاصل فيما نزل
منزلة الشيء ان يثبت له جميع احكامه وقول القوم عطف البيان
في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي انه لا يمتاز عنه الا
في ذلك لقصرهم المغايرة بينهما علي الجمود والاشتقاق ولو لم
يكن الزمخشري ذاهلا لنبه علي مفارقة البيان للنعت في ذلك الحكم
كما لا يخفي ولم يذكر القوم ان المنادي المفرد المعين بمنزلة الضمير
وانما يقولون انه بني لوقوعه موقعه فتامل بالانصاف **قوله** ومنها
ان لا يقع جملة في المغني في الباب الثالث عند الكلام علي الجملة التفسيرية
مانصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة وفيه ايضا
عند الكلام علي الجملة التي لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها محل وان
ذلك يقع في النسق والبدل خاصة وقد صرح اهل المعاني والبيان
بان البيان يكون في الجملة ومثلوه بوسوس اليه الشيطان قال
يا آدم فانظر شروح المغني

هذا باب عطف النسق

قيل المناسب لقوله سابقا بعد الترجمة بباب العطف وهو ضربان
الخ ان يقول هنا والنسق تام يتوسط الخ **قوله** بفتح السين الخ قال
الدنوشري قال الشيخ تاج الدين بن عمر اللخمي السكندري في كتابه تلخيص
العبارة في شرح الاشارة في مبحث عطف النسق يقال نَسَق ونَسْق
بفتح السين واسكانها علي اختلاف المعني قال الجوهري ثغر نسق
اذا كانت الاسنان مسوقة وخرز نسق منتظم والنسق ما جا
من الكلام علي نظام واحد والنسق بالسكون مصدر نسقت الكلام

اذا عطفت بعضه علي بعض فعلي هذا ينبغي ان يقال عطف النسق باسكان
السين وهو خلاف استعمال النحويين اذ المتداول بينهم انما هو النسق
بالفتح انتهي واقول في قوله فعلي هذا ينبغي ان يقال الخ نظر اما
اولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات
ولا مشاحة في الاصطلاح واما ثانيا فالمناسبة حاصلة اذا اخذناه
من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جا من الكلام علي نظام واحد
قوله ما يقتضي التشريك الخ فان قلت فاين التشريك في قام
زيد ولم يقم عمرو قلت انما التشريك في المفردات فان قلت فما
تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو فالمعطوف هنا مفرد علي
مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل **قوله** تقول
جا القوم وزيد الخ قال الدنوشري تمثيل الشارح بجا القوم وزيد
الخ فيه عطف الخاص علي العام بالفاء وثم وهو ممنوع فان ذلك
خاص بالواو وحتي كما في المغني وعجيب من الشارح ذلك مع تصريحه
بالمسيلة فيما ياتي واجاب شيخنا العلامة ابو بكر الشنواني
بانه في الفاء وثم يراد بالقوم معهود ليس فيهم زيد علي ان المثال
يتسامح فيه **قوله** والصحيح عند ابن مالك الاول اي لما تقدم
من التعليل قال الشاطبي واقول لم يتوارد مع النحويين علي قصد
واحد فان النحويين انما تكلموا علي التشريك في معني العامل
المتقدم ولا يشك احد ان معني العامل في محل النزاع انما هو
لاحدهما دون الاخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر في القصد
وابن مالك تكلم فيما يؤول اليه هذا الكلام اذا قصد المتكلم من

عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد ساوى فيه ما قبلا ووام
ومابعدها قوله بل عند الجميع ظاهر كلام السعد ان هذا مذهب ابن
الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضراب عند المتبوع ان يجعل في
حكم المسكوت عنه لا ان ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب ه
وسياتي تحقيق ذلك قوله والاصل ليسه الجمل فذرع العيني
بقوله ليس الجمل مجرنا فصل قوله لمطلق الجمع قال
الدنوشري محل كونها لمطلق الجمع مالم تقع قبل اما الثانية قوله
ولا التفات لمن غاير بينهما هو المص في المغني قال وقول بعضهم ان معناها
الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع
بلا قيد انتهى ولا يخفى ان معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة
من معية او غيرها فالتقييد بالمطلق اطلاق في المعنى فزعم انه
غير سديد غير سديد قوله وهو تحقيق الخ تعريض بابي حيان
حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول
ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه قوله وتنفرد الخ تبع
الناظم في ذكر ذلك هنا وينبغي تاخيره للفصل الآتي اخر الباب
او ذكر اختصاصها بعطف عامل من ان بقي معموله هنا ثم المراد
انها تنفرد بكل واحد من تلك الامور لا بالمجموع على ما حرره الدماميني
واستشكل عبارة المغني لعده مما انفردت به احتمال معطوفها للمعاني
الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لان حتى يشاركها في ذلك
ولهذا لم يذكر المص هنا ولا الش فتفطن له وكلام الشرح صريح في ذلك لانه
ذكر الامر السابع وبقوله بعد ذكر الامر الخامس عشر واما عكسه الي

قوله

قوله فيشاركها فيه حتى اذا علمت ذلك عرفت ان قول الزرقاني انفرادها
بذلك بمعنى انه لا يوجد في غيرها جميع ذلك وان كان يوجد فيه بعضها فلا
اشكال انتهى بمعزل عن المقام قوله وجلست بين الخ قال الدنوشري
ويجوز ان يقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتاكيد كما
قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منع الحريري ذلك قوله اماكن
الدخول قال الحفيد يحتمل ان يكون مرادهم ان في الكلام مضافا محذوفا
وبه يزول الاشكال وان يكون هذا تفسيرا معنويا ولا مضاف محذوفا
في الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول فحومل مشتملا على منازل مخصوصة
جاز دخول بين عليه من غير انضمام شيء اخر لانه متعدد انتهى وهو
شرح حسن لكلام المص لانه نسبة للجماعة يعقوب وخطاب ومن
تبعهما فحمل كلامه على تقرير خطاب وفصه عليه قصور كما لا يخفى قوله
اذا كان كل فريق الخ قال الدنوشري صواب العبارة ان يقال اذا كان
كل فرد من كل فريق خصما لمن هو من فريقه فيكون اختصام العمرين
بعضهم مع بعض عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض قلت
اجيب عنه الخ قال الدنوشري الجواب غير ظاهر عند التامل قوله
عطف سببي على اجنبي الخ لم يكتفوا بالفا كما اكتفوا بها عند الاحتياج
الى الربط في الجمل وعللوه بانها تجعل الجملتين واحدة فتكون مشتملة
على الرابط فقد يقال اذا اكتفوا بها في الجمل ففي الواحد اولى
لا قتضائها الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا ينافيها
فان قصد الترتيب فالظاهر انها كالواو في الربط هاهنا قوله
عطف ما تضمنه الاول قال الدنوشري الظاهر انه من عطف الخاص

علي العام وسياتي ذكره له فيكون مكررا فليتامل مع مشاركة حتي لها في
ذلك فكيف يكون من خواص الواو انتهي واقول الظاهر ان هذا اعم
من عطف الخاص علي العام الاتي لانه يشمل مثل فاكهة ورمان وان
الاول ليس عاما لان النكرة في سياق الاثبات لا تعم عموما شموليا
ويقال انه متضمن لصدقه به وعبر بعضهم عن هذا بعطف الاخص
علي الاعم وهذا بنا علي ارادة العام الاصولي لكن كان ينبغي للش ان
يمثل بنحو هذا لا بالاية الشريفة لان المعطوف عليه فيها عام
لتعريفه بال وفي الاشارات الالهية للطوفي في الكلام علي قوله تعالي
فيهما فاكهة ونخل ورمان بان يحتج به علي جواز عطف الخاص علي
العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض الفضلا ليس هذا من
امثلة ذلك لان شرطه ان يكون المعطوف عليه عاما يتناول
المعطوف بعمومه ثم يعطف بعد ذلك تخصيصا له بالذكر كجبريل
وميكائيل عطفا علي عموم ملائكته وليس هذا كذلك لان فاكهة
نكرة في سياق الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان
حتي يكون عطفهما عليه عطف خاص علي عام وهذا كلام صحيح
غفل عنه اكثر الناس بل كل من رايناه كلامه فيه وانما نبه عليه
الشيخ الامام الفاضل شهاب الدين القرافي المالكي **قوله** عطف
عامل قد حذف الخ هذا سياتي في كلام المص فكان ينبغي التنبيه
علي ذلك ثم المراد انها انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معني
واحد والاورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب
الثمن صاعدا قاله في المغني **قوله** السادس جواز فصلها

قال الزرقاني

قال الزرقاني قال الرضي واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع ع
والمنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفرا وابو علي في السعة
وذلك اذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون معمولا من علي عطف لعامل
المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمروا بكرا وجائي
زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال

اتعرف ام لا رسم دار معطلا ❊ من العام يغشاه ومن عام اولا
قطار وتارات حريق كانها ❊ مضلة بوّ في رعيل تعجلا

فان كان الفاصل ايضا معطوفا علي مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع
والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جا امس عمرو واليوم
زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس
عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل
بين العاطف والمعطوف المرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان
العاطف كالنايب عن العامل ولا يتسع فيه بالفصل بينه وبين
معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في حال
السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع
ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور
بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول
ثم والله قعد عمرو لانه تكون الجملة اذا جوابا للقسم فيلزمها
حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا علي ما قبله بل الجملة
القسمية اذن معطوفة علي ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا
نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد اظن عمرو

تمام
م

بشرط ان لايكون العاطف الفا والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان
من معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة
الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما لا يجي في حروف العطف **قوله**
السابع جواز تقديمها الخ قال الزرقاني اقتصر الرضي على ما عند التفتازاني
واقتصر في جواز ذلك في الضرورة امورا ان لايكون العامل حرفا وان لا
يتقدم المعطوف على العامل وان لايكون المعطوف عليه مقرونا
بالا او بمعناها ونصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفا وثم واو
ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم
عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل
فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل
يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة
بعد المستعمل لها ولاستشباع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى
متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه
لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت امت بالعطف على التا ولم
يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا موخرا الخبر دخله حرف ناسخ
اولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قايمان وما وزيد عمرو قايمين لضعف
الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد
فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قايمان
وكيف وعمرو زيد قايمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتدا
او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قايمان وزيد عمرو جاز
اضطراب التاخير عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في

تقديم

في تقديم المعطوف اضطرارا ان لايكون مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول
ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لما تقدم في
باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير ما قبلها لتخالفهما نفيا
واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في
حيز ما بعدها انتهى وقوله كالالة اشارة الى انه ليس الة
حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس موثرا حقيقة وانما الموثر
هو الفاعل فكذا الته ليست الة حقيقية وقوله لانه يكون اذن
متقدما الخ اي لان العامل اما ان يقدر موخرا لافادة الاختصاص
كما هو راي بعض او يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما
على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ اي لانه يلزم تقديمه على العامل
وذلك لان الغرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث
كان لازم الاتصال لزم التقديم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف
عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيه في الامتناع خاصة
لتعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط
ان لا يكون العامل حرفا وقوله لتاخره عن العامل على المذهبين
فيه نظر لانه لم يتاخر عن العامل الذي هو الابتدا بل تقدم عليه
قوله قاله التفتازاني اي في شرح المفتاح نقلا عن المحققين **قوله**
عطف الجواز اي بنا على انه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المغني
انه لا يكون فيه عند المحققين وانما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد
نادرا **قوله** جواز حذفها في المغني ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك
لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكى ابو الحسن اعطه درهما

درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور يعني الاضراب
انتهى وقال الرضي وقد تحذف او اي دون معطوفها كما تقول لمن قال
اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة
دالة على ان المراد احدهما انتهى قال الزرقاني نقلا عن بعض
مشايخه والقرينة انكار الجمع بينهما قوله ولا الغلا بد قال
الدنوشري كان الاولى ان يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى اي
لتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو اولى مما صنعه لايهامه
ان ما قبلها لا شاهد فيه قوله ولا الضالين اي فان في غير معنى
النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نفي حقيقة كما صرحوا
به في باب المبتدا والخبر قوله العقد على النيف المراد بالعقد
ما كان من مرتبة العشرات او المئين او الالوف والمراد بالنيف
ما كان من مرتبة الاحاد وهو مشدد اليا ومخفف وهو واوي
العين من ناف ينوف اذا زاد وهذا الحكم محله عند ارادة تعلق
العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة او مع انتفا قصد الترتيب
والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين او ثم عشرين
اذا قصد الترتيب بلا مهلة او بها قاله الشمني قوله عطف
النعت اراد بالجمع ما فوق الواحد اذ المذكور هنا اثنان قوله
كقوله ان الرزية الخ مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول
ابي نواس قمنا بها يوما ويوما وثالثا قوله ويوما له يوم الترحل خامس
والحق ان مدة الاقامة ثمانية ايام لان ما بعد الثالث خمسة ايام
بيوم الرحيل فانظر المغني وشروحه قوله امتناع الحكاية معها

ن م الشمني

فيه نظر

فيه نظر لان الناظم اطلق ان اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم
يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح اطلقوا
وبعضهم قيده بالواو والفا فالصواب ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل
حكاية التابع بها نحو ومن زيدا او عمرا فراجع باب الحكاية قوله المعنوي
حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما يبني عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب
الذكري والمتبادر انه جعلها داخلين في كلام المص وقد ذكر المص في
المغني ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذكري لكن الظاهر انه
هنا لم يرد الا المعنوي فلا ينبغي ادخال الذكري في كلامه
والدليل على انه اراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالاية
ونحو توضا فغسل الخ وجوابه بان المعنى اراد فانه لو اراد الترتيب
مطلقا لم يصح الايراد ليحتاج الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل
كون الفا للترتيب الذكري فيهما جوابا ثانيا وبهذا يعلم ان كلام الشارح
اولا وثانيا غير متناسب والذي اوقعه في ذلك الصنيع كلام المغني
وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو ان الشارح اقتصر على تقييد الترتيب
في كلام المص بالمعنوي ثم قال بعد ايراد المص الاية والحديث وهذا بنا على
تخصيص الترتيب بالمعنوي ولو جعلت له وللذكري وحمل ما في
الاية والحديث على الذكري لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب
طابق في المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام
والحاصل ان الاية ونحوها انما يعترض بهما اذا لم تكن الفا للترتيب
الذكري بل كانت للمعنوي فقط وتعقيب كل شيء بحسبه كذا في المغني
قال الدماميني يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما بعد في

العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله
با نتفا المهلة وقد تقصر والعادة تقتضي بالعكس فان الزمان الطويل
قد يستقرب بالنسبة الي عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان
القريب بالنسبة الي طول امر يقتضي العرف بحصوله في زمان اقل منه ه
والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفا فيما تراخي زمانه
ووقوعه من الاول متقاصر في العرف اولا وانما هو بطريق المجاز
وظاهر كلام المص ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان
طال الزمن استعمال حقيقي فتامله انتهي ولا يخفي ان كلام المص
هنا يابي من حمل التعقيب علي هذا المعني والظاهر انه اراد ما يتبادر
منه بدليل اعتراضه الاتي عليه وما ذكره من جوابه كما اشرنا
اليه قوله ورجليه يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل
فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف علي راسه فيكون اخبارا
عن المسح علي الخفين قوله اي يابسا اسود هذا بنا علي ان احوي
بمعني يابس من الجفاف وعليه فمعني احوي صفة لغثا وقيل انه
بمعني الاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر مدهامتان واحوي
حال من المرعي واخر لتناسب الفواصل وجعله ح صفة لغثا لجعل
فيما صفة لعوجا قاله في الباب الخامس من المغني قوله فمضت
مدة قال اللقاني هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان معني المدة
لا يعقب ما قبله انتهي وفي الرضي اعلم ان افادة الفا للترتيب بلا
مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمن طويل اذا
كان اوله اجزايه متعقبا لما تقدم كقوله تعالي الم تر ان الله

انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدي بعد
نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي بالفا ولو قيل يتم فتصبح نظرا
الي تمام الاخضرار جاز انتهي وبه يندفع ما قاله اللقاني وقد يستغني
عن جواب المص بما نقلف في كلام الش تبعا لغيره من ان التعقيب
في كل شي بحسبه الا تري انهم جعلوا تزوج فلان فولد له من
التعقيب قوله لانها رفعت الظاهر الخ قال الدنوشري فيه
مسامحة قوله وانما ابرز الضمير لان الفعل الخ قال الدنوشري
جعله ذلك من ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفي بل قد يقال ان الفعل
جري هنا علي من هو له وانما اكد بالضمير لزيادة الايضاح قوله
والاول نحو الم تر الخ هذا بنا علي ما في بحث الروابط من الباب الرابع
من المغني وفي الجملة السادسة مما له محل من الباب الثاني انه يجب ان
يدعي ان الفا اخلصت لمعني السببية واخرجت عن العطف في هذه
الاية ونحوها وقول ابي البقا في هذه الاية انها عاطفة تجوز او سهو
ويابي نقل كلامه هذا اخر البحث في كلام الش فتدبر قوله يحسر
قال في المصباح من باب ضرب وقتل قوله اي ينكشف يوخذ منه
ان يحسر مبني للفاعل وفي شرح الاشموني علي هذا الكتاب
يحسر مجهول واما رفع ما النيابة قوله واستشهد بهذا البيت
قال الدنوشري كون هذا البيت من حذف ان الشرطية محل نظر
فليتامل ووجهه ان الفا في قوله فيبدوا يابي ذلك لانها لا تقترن
بالجواب اذا صلح لمباشرة الاداة كما هنا قوله اذا غار قال الدنوشري
بنا فيه قول بعضهم في قول الشاعر

فعيناي طور انغرقان من البكا فاعشي وطوراً يحسران فابصر
وقوله يحسران يجوز ان يكون من قولهم حسر البحر اذا نضب الما
عن ساحله ويجوز ان يكون من حسرت القناع ويكون علي هذا مفعوله
محذوفا انتهي فنراه قال اذا نضب الما عن ساحله والشارح قال اذا
غار فليتامل انتهي ولا يخفي ما فيه لانه اذا غار نضب كما هو ظاهر
قوله واما من صرح الشمني في بحث الجمل ذوات المحل بانها تلحقها
التا لتانيث اللفظ وتختص بعطف الجمل قوله وزعم قوم الي قوله وزعم
الاخفش كانه لم يقل واعترض علي المعني الاول بقوله تعالي ثم جعل
منها زوجها وعلي الثاني بنحو اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت
امس اعجب لان مجرد الاعتراض لا يقتضي انكار الحكم او تخلفه والذهاب
الي خلافه كما مر في الفا فانه لم يذهب احد الي عدم افادتها الترتيب
وتخلف التعقيب عنها والمقصود بيان ان بعضهم ذهب الي ذلك هنا
فلو جرى هنا في التعبير علي نظير ما مر في الفا لم يفد المقصود قوله
واجيب بان ثم الخ اجاب في المغني بخمسة اجوبة ولم يذكر هذا
الجواب ومن جملة اجوبته ان الذرية اخرجت من ظهر ادم ثم خلقت
حوا من قصيراه قوله لترتيب الاخبار الاخبار اي وليست للترتيب
المعنوي والترتيب في الاخبار هو المعبر عنه بالترتيب الذكري
وقد جعله من جملة الاجوبة عن ابن الزمر في المغني انها للترتيب
الذكري قوله ولا تراخي بين الاخبارين اي لا يتصور التراخي بينهما
فتخلف في هذه الحالة عن ثم قوله قال في المغني الخ قال الدنوشري
فيه نظر اذ الذي فيه قوله والظاهر انها واقعة موقع الفا في قوله

كهذ

كهذا الرديني الخ انتهي واقول كون ثم بمعني الفا لا يدفع الاعتراض
لان الفا ايضا للترتيب ثم ان قول المص وقد تقع موضع الفا يمكن ان
يجعل هذا اشارة الي الرد علي الاخفش فلو قال الشارح عقبه قوله
كهز البيت وقوله تعالي ثم اتينا موسي الكتاب وقوله اعجبني الخ وبهذا
يرد علي الاخفش حيث زعم ان ثم الخ وعلي ابن مالك حيث جعل منه
الخ كان حسنا علي ضمه في الاية فتامل قوله وجوابه ان الترتيب
الخ قال الدنوشري توقف بعضهم في ضمه قوله واما حتي لم يتعرض
لبيان معناها والمناسب لما فعل في اخواتها السابقة بيان ذلك وهو
ترتيب اجزا ما قبلها اذ هنا قوله ويحملون نحو جا القوم الخ هذا هو
مقتضي صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا بترجح في الاسم الواقع
بعد حتي ان يكون منصوبا بفعل يفسره المذكور ونبه اللقاني هناك
علي انه لحق خلافا لما هنا وتعقب بان الكلام في المحلين مبني علي اعتبارين
كما بيناه في حواشي الفاكهي في باب الاشتغال قوله شرطه اربعة امور
زاد في اشتراط حصول الافادة فلو قال اتيتك الايام حتي يوما لم يجز
واعترض بان هذا معلوم من بحث الكلام وايضا فالغاية مغنية عن ذلك
لان معناها كون المعطوف ~~مشاركا~~ متصفا بزيادة او نقص بان يزيد
ذكره تعجبا ومبالغة في المعني بحيث لو لم يذكر لم يحصل الشعور به
قوله او افراد من جمع قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر ان المشاة
جزء من كل فهو داخل في الاول فليتامل انتهي وكتب شيخنا العلامة
الغنيمي رحمه الله بعد و تاملنا ذلك فوجدناه عبر بما شئ عن تحرير
في المسئلة وهو ان الحجاج ان اريد به المجموع اتجه كلامه والشارح يرد

ذلك بدليل عطفه على ما قبله فلا نظر في كلامه اذ لم يدخل في الاول
كما زعم ثم كتب الدنوشري بعده ثم رايت الشمني قال في حاشيته
على المغني قوله الثاني ان يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى
المشاة اوجزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها يعني بعضا من جمع
في المعنى سوا كان جمعا في اللفظ اولم يكن وفي الشرح اراد اما يكون
جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو اريد
بالبعض ما هو اعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد
بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة جزءا لا جزئيا
انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء مقابل الكل والجزئي
يقابل الكلي والكل هو المجموع او المركب من شيئين او اكثر والكلي هو
المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه انتهى كلام
الشمني وتبين به ان ما قلناه اولا ناشئ عن تحرير فسقط قول
المتعصب وهو احمد الغنيمي انتهى واقول الذي تبين ان الشارح اول
شرح كلام المص هنا بكلام المغني فما قاله الغنيمي وجيه نعم ما حاوله
الشارح غير متعين **قوله** وضابط ذلك انه الخ من هذا امتنع ضربت
الرجلين الا افضلهما لانه لا يجوز الا افضلهما لما ذكره الشارح من ان
شرط الاستثنا المتصل ان يتناول الخ **قوله** في غاية النقص المعنوي
اي كما هو قضية كلام المص وقال اللقاني ان قول القايل حتى الصبيان
من النقص الحسي كحتى مثقال الذرة لا المعنوي **قوله** وبقي شرط اخر
قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله انظر هل يغني عن هذا الاشتراط
اشتراط الغاية في المعطوف وايضا هذا المثال الذي مثل به المانع

فيه

فيه شيء والكلام في حتى انما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في او اذا كانت
للتخيير والاباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذ الصوم لغة الامساك
وكان يمكن التمثيل بنحو مات الناس حتى نجم الذنب ولعله اوضح من
امثاله وان كان لا يخلو عن شيء انتهى وكانه قد يعسر فهم ان
المثال حتى عيد الفطر والا فيوم الفطر لا يمكن صومه لغة لانه بعد
التقييد عنه بانه يوم فطر يستحيل صومه فتامل **قوله** سوا وجدت
لفظ سوا اولا اي او لم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من
ما ادري وما ابالي ونحوها **قوله** بحيث يكون الخ فيه اشارة الى الاعتراض
على المص لانه قوله هي الداخلة على جملة في محل المصدر ظاهر
ان الذي في تاويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقط مع انها
والهمزة جميعا في تاويل المصدر واعلم ان المتبادر من صنيع المص
ان هي الثانية عايدة على همزة التسوية لا على ام كهي الاولى والا لم
يحتج الى اعادة هي ولا العطف بل كان يكفي ان يقول الداخلة والشارح
جعلها عايدة على ام حيث قدر بعد العاطف قوله المسبوق الخ
لان المسبوق بهمزة التسوية ام ولم يظهر وجه ذلك وان كان صحيحا
لان كلا من الجملتين في محل المصدر **قوله** واسميتين قال الدنوشري
خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد ام الواقعة بعد همزة التسوية
والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المرادي وقد عادلت
بين مفرد وجملة كقوله سوا عليك النفر ام بت ليلة **قوله** اي
لست ابالي الخ قال الدنوشري كان الاولى الاتيان بمصدر ناي وهو
النأي كما اتى بمصدر رافع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك



بيانا للمعنى وانه جابرا انتهى واعلم ان الدماميني قال في هذا المثال
قولهم لا ابالي اقمت ام قعدت الذي يظهر لي فيه ان الجملة الواقعة
بعده في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا اباليه اي لا
اكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي
لان معنى لا اكترث به لا افكر فيه اذ دآبه فجا التعليق من هذه الجهة
هذا وعدى الش ابالي هنا بنفسه حيث قال اي لست ابالي بعد
وعداه بعد بالبا حيث قال اي ما ابالي بتعوده الخ وفي تهذيب
الاسما واللغات ان الفقها استعملوا لا ابالي به وهو صحيح وان زعم بعضهم
انه لحن وان الصواب لا اباليه فانه لم يسمع من العرب الا هكذا غلط
فانه ثبت في الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي
بتاخير العشا وبسط الكلام في ذلك قوله ام صمتكم قال الدنوشري
فيه نظر وكان ينبغي ان يقول وصمتكم كما مر في قوله اي سوا عليكم
الانذار وعدمه فعطف بالواو وكذا يقال في قوله ام قيامه قوله
كحكم الخ فيه نظر يظهر بالتامل في قولنا اقايم زيد ام قاعد انتهى
ووجه ذلك ان المطلوب في هذا المثال التعيين لاحد الشيين للمحكوم
عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت قوله او متاخر عنهما
قال اللقاني وظاهر قول ابن الناظم في اقايم زيد ام قاعد يجوز
ازيد قايم ام قاعد جواز تقديمه عليهما قوله وان ادري اقريب
الاية يجوز ان يكون ما توعدون مبتدا وما قبله خبره عنه ومعطوف
وان يتنازع قريب وبعيد ما والاظهر على قول البصريين ان يرتفع
ببعيد لانه قريب وعلى كل قام بين مفردين لان المراد بهما المسئول
عنهما

عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما اوضحناه في حواشي الالفية واما قل
ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا فالمسئول عنه الثاني
ام يجعل له ربي امدا ليس فيها مفرد يصلح السوال عنه قوله واهي بسكون
الها في التسهيل ما يقتضي انه قليل وفي شرحه ان الاسكان في ذلك
لم يجي الا في الشعر قوله ومختلفين نحوا انتم الخ هلا ذكر اللقاني ان
ابن الناظم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وان
ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا بنا على ان ما توعدون
غير مسئول عنه فيما قبل ام فيه مفرد قوله لان الارجح كون انتم الخ قال
الدماميني لان الاستفهام بالفعل احق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي
في هذه الاية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدا بل يجوز الامران
في نظر النحوي على حد سوا وذلك لان للفعلية مرجحا وهو كثرة
ايلا الفعل الهمزة كما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب المتعا .. طفين
فاستويا وايضا فان الاستفهام الداخل بالهمزة ليس حقيقيا فلا
ينبغي على رايه ان تكون ام فيه متصلة قوله لانها لا ابلام شا قال
اللقا في جرى اول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطا اضرب
عنه معقبا له بالشك قوله والشاليس جمع شاه الخ قال الدنوشري
ينظر ما المانع من جعل شاه مفرد الشا قوله خلافا لابن جني قال
الدنوشري قال الدماميني ان مذهب ابن جني والمغاربة ان ام
المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكي عنه الش قوله وادعى ابن
مالك الخ قال الدنوشري ويكون ام المنقطعة عاطفة عند ابن مالك
قوله وحذفت الهمزة قال الدنوشري مراده انها محذوفة قبل ان

والتقدير ان هنالك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بان قوله وانتصب
شا الخ قال الدنوشري يفهم منه ان في محذوفة قبل جهنم ولا يجوز ان
يعطف جهنم علي جنة لان ام المنقطعة ليست عاطفة الاعلي راي
تقدم وقوله في جنة من جملة التمني والتقدير بل ليتها صنجيعي
في جنة وكذا يقال فيما بعده والشاهد في ام الاولي والثانية كما
يفهمه ظاهر كلام الشر قوله كما انها قال الدنوشري هذا قول ابي
عبيدة فقط كما في المغني قوله بعد الطلب اي بعد صيغة الطلب
لانه لا طلب في التخيير والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر
اذ الاستفهام لا يتاتي به تخيير ولا اباحة وكذا باقي انواع الطلب فليتامل
ففي الرضي ما يخالفه في غير الاستفهام قوله او للاباحة ليس مرادهم
الاباحة الشرعية لان الكلام في معاني او قبل ظهور الشرع بل
المراد الاباحة بحسب العقل او العرف في اي وقت كان وعند اي
قوم كانوا قوله او للابهام المفهوم من كلام النحويين ان الابهام هو
التشكيك ومقتضي كلام المطول والمختصر انه غيره لان فيهما بعد
قول التلخيص او التشكيك ما نصه او الابهام ومثله بالاية
وقال الحفيد الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الاول
الاخفا بحسب بادي الراي انتهي واما الفرق بين الشك والابهام
فواضح قال بعضهم الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب والابهام يتعلق
بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فانه عالم بحقيقة الامر قوله نحو انا
او اياكم الخ قال الدنوشري فيه نظر اذ لم تقع او فيه بعد الخبر
وكذا يقال في التقسيم فيما ياتي وفي كلام الشر اشارة الي ما قلنا

حيث

حيث قال فيكون الشاهد في او الثانية انتهي واقول لا يخفي ان
هذا النظر كليل لان المص مثل بالاية ولم يعين ان الشاهد في الاولي
او الثانية وحمل كلامه علي الثانية ممكن كما فعل الشر وقوله وكذا
يقال في التقسيم لا يظهر له وجه اذا وقع او فعل او حرف بعد الخبر
وهو قوله الكلمة اسم الا ان يقال الخبر انما هو المجموع في الحقيقة
ولا يخفي ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هذا بنا علي اشتراط
تقدم الخبر في التقسيم ويا تي ما فيه وكان اللايق بالدنوشري ان يبين
وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذي اشار اليه الشر وقد تقدم
الكلام الخبري دون الاولي لعدم تقدمه لان ان واسمها ليس بكلام
لكن قد يجاب بان قوله لعلي هدي او في ضلال مبين خبر عن الاول
وحذف خبر الثاني او بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح
لذلك لكونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير متعلقه مثني وح فالشاهد
في الاولي والثانية قوله وللتفصيل ظاهر كلامه ان التفصيل
غير التقسيم وقال في المغني بعد ان ذكر ان ابن مالك تارة عبر بالتقسيم
وتارة بالتفريق المجرد ما نصه وغيره عدل عن العبارتين فعبر
بالتفصيل ومثله بقوله تعالي وقالوا كونوا هودا او نصاري
انتهي وهذا يقتضي ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناظم
بهذه الاية للتقسيم والعجب ان شراح المغني كالشمني لم يتعرضوا للمعارضة
الاوضح للمغني ولا يقال التفصيل يستدعي سبق اجمال بخلاف
التقسيم كما قد يتخيل من كلام الشر لانه قد يمنع بان التقسيم يستدعي
تقدم ما يتناول الاقسام كما قال الشمني وقال القفا في الفرق بين

التفصيل والتقسيم ان التفصيل تبيين للامور المجتمعة بلفظ واحد
والتقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ففي الاية جمعت اليهود
والنصارى في لفظ واحد وهو الضمير المسند اليه قال المتضمن لجمع مقولهم
فيه وبين ذلك فيما بعد **قوله** فقالوا كلام خبري الخ اشارة الى دفع
ما يقال التفصيل انما يكون في الخبر لا في الطلب وهو في الاية في الطلب
وهو كونوا وحاصل الجواب انه انما هو في الخبر اذ التفصيل الذي
في او للاجمال الذي في قالوا وهو خبر وهذا بناء على ان التفصيل لابد
ان يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبي
كما نقلناه في حواشي الالفية بان ما عدا التخيير والاباحة والشك
والابهام من معاني او يكون بعد الطلب والخبر وح فينبغي ان يقدر عامل
لقوله وللتفصيل بعد العاطف والتقدير ويكون للتفصيل ويدل له ما في
من حكاية العز والحق ان الش انما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع
من وقوع او في الاية بعد الخبر اذ لم ار من صرح باشتراط تقدم الخبر
فيما عدا الشك والابهام والعطف في كلام المص لا يقتضيه لما عرفت
من انقطاعه عما قبله في التقدير فتامل **قوله** وعدل عنه في
التسهيل الخ قال في شرحه التعبير به اولى من التعبير بالتقسيم
لان استعمال الواو في التقسيم اجود قال الدماميني لم اتحقق الى
الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به
متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل قلنا
بسوغ الاتيان بما شئت من الواو واو ولكن استعمال الواو اجود
وقال الشمني يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشي اقساما يستدعي

تقديم

تقديم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف
او كلا نحو اثنان صدور رماح او سلاسل واما التفريق فهو قطع
الاتصال بين شيئين فاكثر وذلك لا يستدعي تقدم ما يتناول
فهو اعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة اخرى التقسيم يقع في — لعله وبعبارة
كلي المذكورات او كلها والتفريق يقع في المذكورات **قوله** اذهب الى
زيد الخ قال الدنوشري فيه وقوع او بعد غير الخبر والعطف مقتضى
لخلاف ذلك فان قوله وللاضراب معطوف على قوله قبل للشك المشترط
فيه وقوع او بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن ان يقدر له
عامل يكون به منقطعا عما قبله كان يقدر ياتي بعد الواو وقال
المرضي والسعد كما نقله بعض المشايخ ان او الاضرابية ليست بعاطفة انتهى
وهو بعد معرفة ما نقلناه عن الشاطبي غير محرر وكان ينبغي الجزم
بتقدير العامل وتقديره في قول المص وللتفصيل لانه الموهم اشتراك
التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر **قوله** ويحتمل
الخ قال الدنوشري قد يقال ان ذلك يوهم انهم اما فريق ملجم واما فريق
سابح والغرض الحكم عليهم بانهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لابقاء او على
معناها وكتب شيخنا الحفني رحمه الله بعده اقول لا منافاة لان
المقام يقتضي الحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ
لا مانع ان يكون او ح للتفصيل او يقال انه لا مانع من كون القوم اما
ملجمون فقط او سابحون فقط **قوله** على هذا اي على معنى التفصيل
والحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمونها متاخرا عن حصول مضمون
عاملها والعامل فيهما هدينا ه والهداية نصب الدليل ولا شك في تاخر

الشكر والكفر عنه لان المراد بالشكر العمل بما يبين له وبالكفر ضده وليسا بمقارنين
لنصب الدليل نكتة سال الصاحب ابن عباد القاضي عبد الجبار عن
هذه الاية فقال كيف قرن بين لفظي فاعل وفعول واحدهما للمبالغة دون
الاخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر بازايها قليل وكل كفر
عظيم فجا شاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها قوله والى ذلك اشار
الخ قال الدنوشري قد يقال ان كلام الناظم صريح في انها مثل او في المعنى
لا في العطف قوله واما لكن قال الزرقاني اي الخفيفة واما المخففة
من الثقيلة فهي حرف ابتدا غير عامل خلافا للاخفش ويونس فانهما يريان
انها عاملة واسمها ضمير شان محذوف والجملة خبرها قال في المغني وانما
لم تعمل لدخولها على الجملتين انتهى بالمعنى وظاهر كلام الدماميني انها ح
تفيد الاستدراك وذلك لانه نظر في الفرق بين المخففة والخفيفة
حيث دخلت على جملة فقال انظره قوله خلافا ليونس قال الزرقاني
قال ابن عقيل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف
بما قبلها من واوا انتهى فان قلت فما الذي يقوله فيما قام زيد لكن
عمرو هل يمنع ذلك او يجوزه فما وجهه فالجواب انه يجوزه قال
الرضي وذهب يونس الى ان لكن في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة
وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو
عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها انتهى المقصود منه اذا
تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انها عند يونس
مخففة من الثقيلة ومع ذلك تفيد الاستدراك قوله وان تسبق
بنفي هل النفي خاص بالحروف او ولو كان بالافعال النافية والاسما

واذا كان

واذا كان بالحروف فهل هو عام في جميعها او خاص بما وانظر لم لم يذكر
الاستفهام مع انه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل بانها اذا
تلتها جملة لا تكون بعد الاستفهام قوله وان لا تقترن بالواو والاقتران
ان يشمل ما اذا كانت تالية او غير تالية والظاهر ان المراد ان تكون تالية
بقرينة ما ياتي وخصوا الاقتران بالواو ولم يعمموا العاطف كما في بل
الظاهر لعدم تاتي غير الواو هنا قوله فقيل عطف على صالح قال الزرقاني
اي فقيل الجر عطف على صالح وهذا هو الذي عول عليه هنا لحمله
ما ذكر مثالا للمعطوف المقدر وقوله وقد يجار معتدا اي وقيل
الجر بجار مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور
ان العطف ح من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف ح الجار والمجرور
وهو ليس جملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا قاله ابن الملم
قوله لكن وقايعه الخ قال الزرقاني لما كان عدم خشية حدثه
ربما يتوهم منها انه كذلك في قتاله استدرك على ذلك وبين انه في
الحرب ليس كذلك قوله بخلاف الجملتين الخ وذلك لاستقلال الجمل
استقلالا تاما قوله وقال ابن ابي الربيع ينبغي على قوله ان تكون
الواو قبلها زايدة قوله حتى كانه مسكوت عنه الخ قال الدنوشري
ليس هذا معنى سلب الحكم وكان الشارح اراد ان يحمل كلام الموضح على ما قاله
الشيخ سعد الدين في المطول فانه قال معنى الاضراب ان تجعل
المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه
فنحو جاني زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وفي كلام
ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعا اما اذا انضم اليه لا نحو

جائي زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا انتهي فكلام الموضح صريح
فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له علي ما قاله السعد وان كانت
عبارته في المغني تفيد موافقته له انتهي وبغير خطه بجانبه ما نصه
وقال السيد في حاشيته علي هذا المحل قد وقع في كلام ابن الحاجب
ان الحكم علي الاول كان غلطا واراد ان ايقاع النسبة عليه والاخبار عنه كان
غلطا كما يدل عليه كلامه صريحا وصرح به ايضا شارحوا كلامه واما انه
يدل علي انتفا المسند عن الاول قطعا فمما لم ينقل به احد ولا يرضي بمذهب ادب
وبخطه ايضا نقل كلام السيد في شرح المفتاح وهذا يغني عن نقله لانه
بمعناه انتهي واقول قد اشار المص في الحواشي كما بيناه في حاشيتنا الالفية
الي ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر او نفيه عنه لا المحكوم
به ومن ثم صار الاول مسكوتا عنه لانه دخل في نقيض الحكم وهو لا حكم
ولم يدخل في نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا في زيد قايم بل عمرو
وهو لا قيام وعلي هذا فالمص تابع للجمهور لا لابن الحاجب وشرح الشارح
لكلامه مطابق للمشروح خلاف ما قاله الدنوشري لكن قول الشارح
فالقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعني المحكوم به ولان
الاظهر ان يقول فثبوت القيام في المثالين لعمرو لا لزيد فتدبر
فالقيام في المثالين قال الدنوشري فيه نظر اذ الثابت لعمرو في
الثاني الامر بالقيام فليتامل انتهي بقي ان قوله مسلوب عن
زيد لا يناسب قوله اولا حتي كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من
السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشي سلب الحكم المقصود بالعطف
عنه قوله افراد معطوفها خالف فيه بعضهم وفي الرضي واما بل

فاما

فاما يليها مفردا وجملة والتي تليها جملة فايدتها الانتقال الي جملة اخري
اهم من الاولين وقد تكون لتدارك الغلط ومثله في الفصل والوصل
وعلي مجي بل عاطفة في الجمل جري الامام النووي في المنهاج في مسئلة
الاجتهاد حيث قال ومتا وبول لم يجتهد علي الصحيح بل يخلطان
ونقل شارحه هناك انها ابن مالك يقول بانها تعطف الجمل والذي
ذكره ابن هشام انه لم ينقل بذلك الا ابنه فانظر حواشينا علي
الالفية هذا ولم يبين حكمها اذا لم يفرد معطوفها كما فعل في لكن
فانظر المغني قوله فايجاب هل الاستفهام داخل في الايجاب ه
قوله ومعناه بعد الاولين الخ الحاصل انها يفيد بعد الاولين امرين
تاسيسين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وبعد الاخيرين
امرين تاكيدي وهو تقرير ما قبلها وتاسيسي وهو اثبات نقيضه
لما بعدها قوله حتي كانه الخ ما سبب هذه العبارة المؤذنة بعدم
تحقق ما ذكر وهلا اسقط الكاف وقد تجعل كان للتحقيق قوله
واجاز المبرد مع هذا الخ قال الدنوشري ظاهره انها تفيد الفعل
المذكور مع تقرير الحكم من نفي وهي لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد
الوارث وانما يقولان ان المتبوع ح كالمسكوت عنه او الحكم متحقق له
وعبارة المطول تفيد ما قلناه وهي ومذهب المبرد انها بعد النفي تفيد
نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت
له بمعني ما جاني زيد بل عمرو وبل ما جاني عمرو فعدم مجي عمرو محقق
ومجي زيد وعدم مجيه علي الاحتمال او مجيه محقق انتهي والحق
ان قول الشارح مع هذا مراده به انها تفيد ما قالاه في بعض التراكيب

مع افادتها في البعض الاخر التقدير المذكور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر ونقل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تفيد ثبوت الحكم للتابع مع المسكوت عن ثبوته وانتفايه عن المتبوع فمعنى ما جاني زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيئه وهذا لا يوافق ما هنا من انها بعد النفي والنهي لتقرير الحكم على غير مذهب المبرد انتهي ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضيته قول المص واجاز فانه صريح في اجازتها ما قاله الجمهور والا لقال وذهب المبرد الخ فلا ينبغي ان يثبت مخالفة المطول للشارح وحده **قوله** وتزاد الخ هكذا في المغني قال الدماميني وهو محل نظر فقد قال الرضي واذا ضممت لا الي بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الي ذلك الايجاب او الامر المتقدم لا الي ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد في المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل ليست بزايدة بل انها للتاسيس لمعنى لم يكن **قوله** كسعد بفتح الكاف التغيير الي السواد والاقول الغيبوبة **قوله** والثاني كقوله وما هجرتك الخ لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد معطوفها وزاد في جملة فقوله اولا وتزاد لا قبل بل المراد بل من حيث هي اعم من ان تكون عاطفة او لا فكان على الشارح ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمص في المغني انما ذكرها بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت

علي

على الجمل تكون للاضراب اما مع الابطال او الانتقال **قوله** واما لا فيعطف بها الخ قال الزرقاني قال الرضي اعلم ان لا لنفي الحكم عن معطوفها بعد ايجابه للمتبوع ولا يجي الا بعد خبر موجب او امر ولا يجي بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النفي انتهي وقوله ولا يجي اي لا يثبت وفي كلام بعض شراح الالفية شي يخالف هذا واستعمل المص في قوله شروط جمع الكثرة موضع جمع القلة لان شرطا ليس له جمع قلة ورح فليس هذا من القليل لان محل ذلك ما اذا كان جمع قلة وبقي عليه من الشروط ان لا تقترن بعاطف وقد ذكره في المغني فقال الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جا زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا ايضا في ولا الضالين وسيذكر الش هذا انتهي وقوله واستعمل المص الخ مبني على خلاف ما حققه السعد في التلويح في ان الجمعين انما يفترقان في الغاية لا في المبدا وقوله ان شرطا ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جا اشراطها وافعال من جموع القلة لان ذاك جمع شرط بفتح الرا بمعني علامة لا جمع شرط بسكون الرا بمعني الزام الشي والتزامه **قوله** افراد معطوفها قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قايم لا قاعد زيد ليس بقايم لا عمرو وليس بقايم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما قولك زيد وجهه حسن

لافعله قبيح لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد صحته قياسًا
لان معني قولك زيد حسن الوجه لاقبيح الفعل **قوله** بايجاب قال الزرقاني
اي باثبات خبري لان الامر ايضا ايجاب لكن غير خبري فقد ظهر
التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم ان الدماميني استظهر
فيما اذا انتقض النفي بالا ان يكون مما تقدمه الايجاب نحو ما قام
القوم الا زيد لا عمرو قال اذ التقدير قام زيد لا غيره ونقل
عن السكاكي ومن تبعه انهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظره
ولا يجوز جاءني رجل لا زيد قال الزرقاني قد وقع البحث فيما اذا
قيل جاءني رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو
مثله لصدق رجال علي زيد واستشكل ذلك بان هذا في الاستثنا
جايز والذي يظهر ان المتعاقفين هنا متغايران باعتبار الافراد
والجمعية **قوله** مع ان بعض المتاخرين الخ هو الفاضل ابو حامد
احمد بها الدين بن الشيخ الامام ابي الحسن علي تقي الدين السبكي
واجابه والده بما حاصله ان معني قام رجل وزيد قام رجل غير زيد
وزيد واستفيد التقييد من العطف لانه يقتضي المغايرة وللمتكلم
مقصود صحيح في ابهام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود زايد
علي المغايرة الحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد واذا امكنت
المغايرة المقصودة بدون العطف يظهر ان يمتنع العطف لان مبني
كلام العرب علي الايجاز والاختصار وانما يعدل الي الاطناب
لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه
ولا يعدل الي الجملتين ما قدر علي واحده ولا الي العطف ما قدر

عليه

عليه بدونه واعلم ان مما استشكل به البها السبكي الشرط المذكور مخالفته
لقول البيانيين شرط قصر الموصوف علي الصفة افرادا عدم تنافي
الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر واجاب والده بان معني عدم تنافي
الوصفين امكان تحققهما علي ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم
والجاهل لان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالاخر لاستحالة اجتماعهما
واما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان كان معناهما متباينا
والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس والبيانيون
لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنا في
الي اخر ما حرره في رسالة سماها نيل العلا في العطف بلا **قوله** بدليل
جواز اختصم الخ قال الزرقاني العامل في الاول اختصم وفي الثاني
مثله مقدر تقديره هما وفي الثالث ان ولا يصح ان يقال اختصم
عمرو وهما عمرو ولا ان عمرا **قوله** وان زيدا لا عمرا قايمان قال الزرقاني
كذا في النسخ مع ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده
فيطابق احدهما قاله الرضي في اخر باب العطف وفي التسهيل ايضا
انه يطابق احدهما قال ابن عقيل والذي يظهر كون الحكم للاول
نحو زيد لا هند قايم **قوله** قيل في تفسيره اي قال الجماعة في تفسيره
ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فاندفع قول المص لا دليل فيه لجواز
كون التقدير نافعك جدك او ينفعك جدك **قوله** قاله في القاموس
قال الزرقاني اي قال انه بحثه الخ ولم يذكر انه مقصور للضرورة
انتهي وهذا امر ظاهر لان صاحب القاموس بصدد بيان لفظ تنوفاه
من حيث هي لا بقيد كونه في البيت **قوله** لعدم ارتفاعها اي الجبال

الصفار قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ يعني ان جملة شروط كون
لا عاطفة ان لا يكون مدخولها ماذكر فان كان مدخولها ذلك فهي
غير عاطفة وذلك لان مدخول لا الاولي ماذكر مع انها مستوفية
للشروط كلها حتي لا انتفا العاطف فاستدراك الشر علي المص بذكر هذا
الشرط والذي قبله ظاهر قوله وليست عاطفة لك ان تقول
ح ماسبب جعل بل العاطف واهمال لا وقوله ولا رد لما قبلها
صريح في انها ليست برابطة لانها ح مفيدة للنفي ولذا قال الدماميني
ان ماقاله ظنا معارض لقوله في بل ان لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب
بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي انتهي قال الزرقاني
ويمكن ان يقال المعني رد لما قبلها المستفاد من بل وح فهي مفيدة
لما افادته بل وحيث كانت مفيدة لذلك كانت موكدة فصل
قوله ولا يحسن الخ فيه اشارة الي ان الامر في قول الناظم فافصل
ليس للايجاب وان كان ذلك هو الأصل فيه في عرف المصنفين
والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولم ينبه علي ترتيب الفاصل واحسنه
الفصل بالتوكيد واقله بلا وبينهما البواقي ونبه الناظم علي حسن
الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شموله قوله فافصل له
وذكر الخاص بعد العام يشعر بمزيته قوله في احد الوجهين
وهو ان زوجك عطف علي الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني
ما ياتي قريبا من انه معمول لعامل هو المعطوف والتقدير وليسكن
والعطف علي الاول من عطف المفردات وعلي الثاني من عطف الجمل
قوله والفاصل الخ قال الدنوشري قد يقال كان الاولي ان يقول

ها لا الها لما لا يخفي وكان الاولي ايضا ان يضم اليها النون اللهم الا ان يقال
ان الفصل بها كلا فصل لكونها علامة اعراب فليتامل قوله او وجود
فاصل بلا الخ قال الدنوشري هذا داخل في قولها قبل او بعد وجود
فاصل اي فاصل كان الخ الا ان يخص الاول بان يكون الفاصل بين المعطوف
عليه وحرف العطف وقول الش فيكتفي بذلك الخ ظاهر في انه لا فصل ح
بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم يكن بين المعطوف عليه
والعاطف انتهي ولا يخفي انه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المص اولا
بين التابع وقوله ثانيا بين العاطف والمعطوف صريح في مغايرة
القسمين وانه لابد في الاول من تقدم الفاصل علي حرف العطف
ثم فايدة النص علي هذا الاخير الرد علي مكي حيث قال ان الاية من
قبيل العطف بلا فاصل ولا حجة في دخول لا لانها انما دخلت
بعد واو العطف والذي يفصل به انما ياتي قبل واو العطف قوله
الا باعادة الخافض قيل هذا استثنا منقطع لان العطف ح علي
الخافض والمخفوض لا علي المخفوض ولا يخفي ان ماقاله من
العطف علي الخافض والمخفوض خلاف صريح كلام المص كالناظم
والحق ان العطف علي المخفوض لكن هل العامل في الارض اللام
الاولي والثانية كالعدم او الثانية يجري فيه ما ياتي عن
الجامي في عود الاسم قوله قال لها وللارض كذا في بعض النسخ
وفي بعضها فقال وهو التلاوة والاول جايز كما نبه عليه البها السبكي
في شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدماميني في بحث من الجارة
واطال في ذلك واستدل علي خصومه هذا الذي وقع هنا بقوله

صلى الله عليه وسلم حين سال عن الحمر ما انزل الله علي فيها شيا الا هذه الاية
الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه في صحيح
البخاري وكذلك في مسلم ورايته بخط النووي في غير فا **قوله**
على الها قال الدنوشري كان الاولى ان يقول على ها الا ان يقال ان
الضمير هو الها وحدها والالف ليست من الضمير **قوله** واعيد المضاف
جره خ بالاول قال الجامي قال والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم
بيني وبينك اذ بين لا تضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثاني كما في
الحرف الزايد في كفى بالله **قوله** وفاق الخ قال الدنوشري واستدلاله
بما ذكر وتخريج القران على خلاف مذهب الجمهور بما ينافيه قول
السعد ان التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافي الفصاحة الا ان
يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور انتهى واقول
هذا الذي قيد به كلام السعد يتعين انه مراده وانما عبر بما
قاله لان الغالب قوة دليل الجمهور لكن يبقى ان المص صرح بان
الموضع قد لا يتخرج الا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وغيره
وكذلك نجي المومنين بالادغام واستشكل الدماميني بكلام
السعد والحق انه يكفي في الفصاحة موافقة وجها نحويا لم
يشتد ضعفه **قوله** كحمزة فيه تنكيت على المص لان كلامه يوهم
انها غير سبعية لكن حمزة يقرا تساءلون بالتخفيف وقرا ابن عباس
والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الش **قوله** خلافا للزمخشري قال
التفتازاني كتب صاحب الكشاف هنا حاشية حاصلها ان عطف
وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصلته

التي من

التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول
ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي
بين سبيل الله وما عطف عليه ولان عطف الكفر على الصد قبل تمامه
بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا
التقدير يجر لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه **قوله**
عليه قال الدنوشري نايب فاعل عطف والضمير للمصدر وضمير انه
عايد الى المسجد **قوله** والتقدير الخ قال الدنوشري فيه انه يلزم
عليه ايضا عمل الجار محذوفا في غير المواضع المشهورة اللهم الا ان يقال
محل المنع اذا حذف استقلالا واما بطريق التبع فلا **قوله** والصواب
الخ قال الدنوشري هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم الخ انتهى لان قول
الصواب يقتضي لزوم ذلك ثم انظر هل لا اورد انه يلزم حذف الجار
مع بقا عمله ويجاب بما تقدم ما مرة بصالح لكن طالح من قوة الدلالة عليه
بتقدم ذكره هذا واورد بعضهم ان ما قاله في المغني يودي الى تعطيل
مسئلة العطف على المجرور بدون اعادة الجار اذ تقدير الجار ممكن في
كل جزي من جزئياتها كقراءة حمزة ويجاب بان الاصل عدم حذف الجار
فلا يرتكب الا عند قوة الداعي كالعطف على المصدر قبل استكماله **قوله**
في المضي والاستقبال قال الدنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المضي
والاستقبال دون ذكر الحال ثم وقفت على التوقف في كلام الشيخ شيخنا
ابو بكر الشنواني **قوله** فعطف في الاولى اثرت الخ كتب شيخنا العلامة
الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري قد يقال ان المعطوفات اذا تكررت
تكون على الاصح على الاول فلم لم يقل الش فعطف في الاولى اثرت على العاديا ..... ت

ويجاب عن ذلك بان محل قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول
مقيد بما اذا لم يكن العاطف حرفا مرتبا كما نقل ذلك بعض مشايخنا
عن الكمال ابن الهمام ثم ربما يظهر بتقدير محل اثر من الاعراب لا جائز ان يكون
الجر لعدم دخول الافعال ولا جائز ان يكون غيره لعدم وجوده هنا اذ الغرض
انه معطوف على مجرور فقط اللهم الا ان يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال
اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما اذا كان على سبيل التبع كما هنا
فيدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل جر فلم لم يكن
فاثر في محل جر ولا اشكال قلت الغرض ان المعطوف هو الفعل وحده
كما صرحوا به لا الجملة باسرها فليتامل قوله فعطف دارج الخ قال
الدنوشري قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة يجبي لكونها صفة للتنكير
وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما اشبهه وكتب
شيخنا الغنيمي بعده وقد يجاب بانه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث
صح ذلك ثم يتردد النظر ح في عامل الجر في دارج ما هو فليحرر ثم كتب
الدنوشري بعده رددنا النظر في ذلك والذي استقر عليه الحال ان العامل
فيه ام لانه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها
ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلها ما مر فليتامل
ثم كتب الغنيمي بعده اقول لم نحرر المسئلة كما ينبغي فان منشا
تردد النظر هو قولهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم
هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتض لان لا يكون العامل هنا ام
لانه لم يعمل في المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمولة لام وهو من حيث كذلك
ليس معمولا لام ودعوى ان العطف عليه هو الجملة وان قولهم عطف الاسم

على

هنا صح

على الفعل فيه مسامحة لما لا يخفى ثم كتب الدنوشري لم يبين سند
المنع ولا يشك عاقل ان قوله دارج من عطف الصفة على مثلها
انتهى اصل السوال والجواب ماخوذان من كلام الشهاب القاسمي
كما بيناه في حواشينا على الالفية قوله سهو قال الدنوشري وانما الساهي
هو لجواز كون بيتا مفعولا لفعل محذوف يفسره معدي رب المحذوف
على وزان رب رجل صالح لقيته وان كان المفسر فيما نحن فيه محذوفا فهو
مشكل اذ لا يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمي
بعده وقد يقال ايضا ان العيني لم يسه وانما ام عطف فهو مقطوع فنصب
اذ عطف البيان كالنعت في جواز القطع كما صرحوا به وح فقوله ولا يجوز
نصبها هو عين كلام العيني فصل قوله وتشاركهما في ذلك ام كذلك
ثم كما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال كلما اوتوا بشيء ثم
اوتوا باخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدنوشري وانما لم يذكر
المص ام لقلة ذلك بالنسبة الى الفا والواو انتهى وسياتي ان الش علل
اقتصار المص بالتبعية للناظم وكان الاولى للش ان يعتذر عن اقتصار المص
والناظم بما قال الدنوشري والاولى بالدنوشري ان يكتب ما هنا هناك
قوله وهذا الفعل المحذوف الخ قال الدنوشري فيه نظر فان الظاهر
انه من عطف الجمل لا من عطف المفردات وان كانت عبارة الش محتملة
لذلك وكذا فيما بعده قوله وتسمى الفا العاطفة على مقدر فصيحة
في التلخيص ان المحذوف قد يكون جملة سببا لمذكور نحو فانفجرت ان قدر
فضرب بها ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت قال السعد وظاهر
كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو

ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة
على التقديرين انتهى وسبب تسميتها فصيحة انه لما ذكر عقب الامر بالضرب
الانفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار فلذا حذف الضرب وانما يبنى على
هذه الفائدة الفصيح وفيها ايضا على تقدير فضربه بها دلالة على ان المامور
التزم الامر وتسميتها ح فصيحة من المجاز العقلي قوله فهو من عطف
الامر اي دال الامر اذ قوله ليسكن ليس بامر بل الامر مستفاد من اللام
قوله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان نقل السيد السمهودي في تاريخ
المدينة عن صاحب القاموس واقره ان من اسماء المدينة الايمان
واستدل بالاية وح فالعطف بلا تقدير مع التبوء بمعنى التبوء
قوله معطوف على اسكن قال الدنوشري فيه نظر اذ ذاك من عطف الجمل
وكذا يقال فيما اشبهه قوله فهو من عطف جملة على جملة قال الدنوشري
فيه رد على قول المتن سابقا بجواز عطفها عاملا الخ فانه ظاهر في ان
المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتامل وقد يقال انما قال ذلك على
سبيل التجوز او تغليبا فانه في مسئلة المعمول المجرور المعطوف الجار
وحده لا هو مع المجرور قوله وفي التسهيل لا يشترط الخ فيه بعد ما نقله
الش انه يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل
وفي اقسام العطف من الباب الرابع من المغني وشرطه اي العطف امكان
توجه العامل الى المعطوف قوله الانصار فيه اشارة الى ان ما اقتضاه
صنيع المص من الاية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح قوله
بالواو والفاء في المغني في بحث ثم في الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة انشاها ثم خلق منها زوجها وح فثم تشارك الواو والفاء في

جواز

جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف في الاية دفع لزوم ان تكون الذرية
قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب في الاخبار قوله وهو قول
الزمخشري حيث اختار المص قول الزمخشري فكان عليه ان لا يخص هذا
الحكم بالفاء والواو لان ثم كذلك كما في المغني هذا باب البدل
قوله ولذلك يقولون البدل الخ اشعر قولهم في حكم تكرير العامل انه ليس
تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الش في بحث الاشتغال عامل البدل ليس
كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره وانما هو
تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك
باطل انتهى لكن سيأتي قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا ما قد
يعكر على ذلك قوله اذ لو لم يعتد بزيد الخ قد يقال يكفي الضمير فيما يعود
عليه ذكر مرجعه في اللفظ وان كان من جملة اخرى وليس ذلك بابعد
من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك قوله وفي بعض النسخ ذكر
لكن الخ قال اللقاني ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين
بانها عاطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول قوله واقسام
البدل اربعة زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطي
وقد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون
الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ولا شك انه بدل كل من بعض وح
فنكتته البيان بتقرير خلودهم واقامتهم فيكونها عدن وانها من موعود
الرحمن الذي لا يخلف وعده ولتقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة
كما رواه البخاري من حديث انس قال اصيب حارثة يوم بدر فقالت
امه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فان يكن في الجنة صبرت

وان يكن غير ذلك نزي ما اصنع فقال جنة واحدة انها جنان كثيرة وانه في الفردوس
الاعلى قوله بدل المطابق قال الدنوشري هو بدل من قوله بدل الكل من الكل قوله
وانما يطلق كل على ذي اجزا والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب
يعني انه غلب الالفاظ التي تدل على ذي اجزا على ما لم يدل على ذلك وهو اسما
الله تعالى لكثرة الاولى فقيل في الجميع كل ثم سميت تلك الالفاظ ببدل
الكل من الكل قوله فلا يسمي الحت الرغيف نصفه الخ قال الزرقاني انظر
ما الذي يسمى به عندهما ولعلهما يسميانه بدل اضراب قوله ولابد
من اتصاله الخ قال الدنوشري وقال الناظم في شرح الكافية اشترط اكثر
النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميرا عايدا على المبدل منه
والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر من عدمه والمسئلة مذكورة
في المرادي مبسوطة فلتراجع انتهى وتقدم في كلام الشارح في باب الاستثنا
ما يشعر بالاستغنا عن الضمير لفظا وتقديرا فانه قال في قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فامراتك بدل من احد بدل بعض من
كل ولم يصاحبه ضمير لان قوة تعلق المستثني بالمستثني منه تغني
عن الضمير غالبا انتهى فان قوله لان قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج اليه
هنا وان كان قوله ولم يصاحبه يشعر بتقديره بقي ان ظاهر كلامهم ان الربط
في هذا الباب لا يكون الا بالضمير وبذلك صرح في المغني قوله متصل
بالبدل او بغيره قال الدنوشري بنا في ظاهر قول المتن ولابد من
اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه وقد يجاب بان الاتصال في
كلام المتن ليس على حقيقته والاتصال في كلام الشارح محمول عليها وفي جعل
الاية مثالا لذلك نظر ظاهر اذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة

بل كلاهما

بل كلاهما يرجعان الى شي واحد اما ضمير المتكلم والمخاطب فيصح ذلك فيه نحو
انت قمت وانا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر لهما حضور من هما له
ولا نسلم عود الضمير الى الضمير في ذلك قوله فهو متوقف على اجازة حذف
البدل يعني ولم يثبت ولذا لم يذكر المص في المغني حذفه وذكر حذف
المبدل منه وبين ما قيل فيه قوله فقال البيضاوي الخ قال الدنوشري
كلام البيضاوي هذا ينافي ما جزم به في قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدا موخرا والجملة قبله
خبره ولم يظهر وجه التفرقة بينهما واجابت بعض الافاضل بانه انما
ترك التضعيف في الثانية اكتفا بذكره في الاولى كما هو عادته وبعد
فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد اجاز النحاة تقديم الخبر في نحو
قاموا اخوتك بخلاف زيد قام لالتباسه بالفاعل ثم رايت بعض
محشي البيضاوي قال ورد بان ذلك انما يمتنع اذا كان الفاعل مستترا
وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة اكلوني البراغيث لانها
لغة ضعيفة لا يبالى بها وقال ايضا وجه ابو البقا الضعف بان الفعل قد
وضع في موضعه فلا ينوي به غيره وفيه نظر قوله وان جعلناه فاعلا
لاحد الفعلين الخ قال الدنوشري لم يظهر الوجه من وجهي الضعف فليتامل
وتوارد عاملين على معمول واحد جائز في نحو جا زيد واتيتهم الظريفان
وينظر ما المانع في غيره وفي غير العربية يجوز نسبة الاثر الواحد الى اكثر
من واحد ولهذا الوجه جاعة رقبة واحد قتلوا به قوله لان الله
عز وجل لا يخلو الخ قال الدنوشري فيه نظر لخصه ابن هشام حيث
قال لان الكلام باخره الخ قوله ولا ضمير قال الدنوشري الظاهر انه

ولا ضمير بالبا بعد الضاد وان صح قراده انه لا ضمير لفظا او يكون ما شيا
علي عدم اشتراطه انتهي وهذا بنا علي ما في بعض النسخ والذي في نسخ
الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله انه الظاهر وهو لا ضمير
قوله والحق انهما الخ قال الدنوشري مراده بالوجهان المتقدمان اي انه
عام اريد به الخصوص كما قال ابن اباذ او عام مخصوص اي بالبدل **قوله**
وقال الكسايي من شرطية قال الدنوشري الذي في المغني وجوز الكسايي
كونها مبتدا فان كانت موصولة فخبرها محذوف او شرطية فالمحذوف
جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص
اما بالبدل او الجملة ولم يرده **قوله** وقال ابن السيد من فاعل حج الخ قال
الدنوشري كونه باطلا مبني علي ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو واللام ٢
ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد بالناس من جري ذكرهم وهم
المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله علي الناس
والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقدم واذا
قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون
حق ثابت لله علي الناس اي هولا الناس المذكورين ويدل عليه انك
لو اتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد
الضمير مسد ال وصعوبها وهو علامة ال التي للعهد الذكري
بل جعلها لذلك مقدم فقد صرح كثيرون بانه متي دارت الادات بين
العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل علي العهد نظرا للقرينة المرشدة
الي ذلك قاله الدماميني في حاشية المغني جميعا وقال ايضا اذا
جعل من في الاية بدل بعض من الناس في الاية عليه الفصل بين البدل

والمبدل منه

والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا انتهي وظاهره بل صريحه ان الفصل المذكور
غير جايز فليتامل انتهي وللتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه
الاية اجاب به عما رد به علي ابن السيد ولا لا مانع ان يكون في الحج شيين
فرض كفاية علي كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج اثم الخلق كلهم
وفرض عين علي المستطيع نحرا وردا منه يلزم عليه ان يكون وجب علي
كل احد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائي
ارجح لان حاصله ان لله علي الناس ان يكون محجوجا وله علي المستطيع
ان يباشر الحج بنفسه وينبغي ان يقدر الجواب هكذا فعليه ان يباشر
الحج بنفسه قال وظهر ان الاية ليست من العام المخصوص ولا الذي
اريد به الخصوص وقد سقنا في حواشي الفاكهي في باب اعمال المصدر
كلامه برمته **قوله** وانما المشتمل المسند الخ قال الدنوشري وينظر
في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول او الثاني
او العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما اسند اليه علي
قصد غيره غير متات هنا **قوله** يشتمل عامله علي معناه الخ قال الدنوشري
قال المرادي لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة امرين احدهما امكان
فهم معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدل اضراب
لا بدل الاشتمال اذ لا يصح الاستغنا عنه بالاول والاخر حسن الكلام
علي تقديره حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم
معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في
الكلام لكان بدل غلط **قوله** وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه وكذلك
سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه

البها السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله ان سلب يتعدى
لمفعولين فجعل ثوبه لا يقتضي حذف المفعول الثاني وان التقدير مثلا
سلب زيد بياضه ثوبه وذلك مخل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا
يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه اعوان
النصر عن ابن الزملكاني وحاصله انه اجاز في ما قول الحريري فلم
يزل يبتزه دهره ما فيه من بطش وعود صليب **قوله** لانا نقول الخ
كتب شيخنا العنيمي بهامش نسخة الدنوشري فيه نظر ظاهر لان المجاز
والحقيقة من صفات الالفاظ والابدال كما لا يخفى ليس من الالفاظ
قوله وقيل الاصل تارة قال الزرقاني هذا بدل على جواز جاني
زيد الاخ اي اخوه عند الكوفيين وفي الرضي قال ابن الخشاب لا يجوز
جاني زيد الاخ اتفاقا لطيفة نظير الاية فيما ذكره قول الحريري
في مقاماته حتى اذا الالا الا الافق ذنب السرحان وآن انبلاج الفجر
وحان وقد سال ابن يعيش الكندي عن ذلك فاشكل عليه
الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر ان بعضهم جوز رفعهما
ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه وقال الحم كما نقله
التاج السبكي في الطبقات عنه وانه راه بخطه كان رفعهما على
حذف مفعول لالا وتقدير ذنب بدل اي حتى اذا الالا الوجود
الافق ذنب السرحان وهو بدل الاشتمال ونظيره سرق زيد فرسه
ويضعفه او يرده عدم الضمير وقد يقال اصحاب الاخدود النار
واما نصبهما فعلى ان الفاعل ضمير اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب
بدل منه اي لالا الله الافق ذنب السرحان اي سرحانه او السرحان

اي الخلف عن الضمير اذ ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى في [illegible] صح

منه

منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل اذ الافق لا يتور
الذنب ثم التكلف بتجويزه على انه من باب القلب الخ كما قالوا كسر الزجاج
الحجر **قوله** والا الغي فيه قال الزرقاني هذا مثل قول صاحب البردة
والا فعل يازلة القدم وقد اجاب نقلا عن غيره بجوابين ثانيهما
مناسب هنا وهو ان تقديره وان لم يكن اخذا بيدي وهو اخذ بيدي
وهو تاكيد للشرط الاول ثم اعترضه ثم قال سمعت من يقول بين
اليقظة والمنام قوله والا زايغة في الكلام انتهى وما المحوج لارتكابه
ذلك هنا وكان المناسب اسقاطها ولعل الاتيان بها سبق قلم والله اعلم
وعبارة الكواشي وقالوا من لم يكفر الغي فيه لمن كفر ترك ومن ابى الغي
فيه انتهى كذا رايته فيه باسقاط الا لا باثباتها كما هنا **قوله**
والاخدود شق الخ قال الزرقاني والاخدود الخد وهو الشق في الارض
ونحوها **قوله** اي بدل عن الغلط الخ قال الزرقاني هذا احل معنى وذلك
لان الاضافة لا تكون على معنى عن بل هي هنا على معنى اللام اي منسوبة
الى الغلط ونسبته اليه لكونه مسببا عنه فهو من اضافة المسبب للسبب
قاله ملا جامي قال الرضي ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب
الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط
قوله وان كان قصد الخ قال اللقاني اي ولكونه اضرب عن الاول
وصيره كالمتروك انتهى وبهذا يندفع ما يتوهم من ان كلام المصنف هنا
مناف لما تقدم من ان البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الرفع
ان يغني صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم
فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لا ينافي ارادة الاعتراض عنه

كما في هذا الحزب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقاني قال
الرضي وشرط ان ينتقي من الاول الى الاعلى كقولك هند نجم بدر
في حكم المتروك قال الدنوشري قد ينافيه ظاهر قوله وان كان
قصد كل منهما صحيحا الخ الا ان يقال صحة قصد كل منهما لا ينافي كون
الاول في حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال في الحواشي وهو
الواو لا بل يعكر عليه فليتامل فصل قوله ووقوعه السماع قال
الدنوشري هذه العلة غير ظاهرة لاسيما عند مراعاة مذهب البصريين
في نحو رايتك اياك والعرب لا يعرفون تسمية الشي بدلا وفاعلا ومفعولا
ونحو ذلك فليتامل قوله ورايتك انت قال الدنوشري ينظر ما وجه
حذفه في المتن قوله ورايتك اياك قال الزرقاني مقتضى كلام المص
فيما سبق ومقتضى كلام الرضي ان نحو مررت بك بك تاكيد عند النحويين
خلافا للزمخشري فغلط في قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين
المنصوب والمجرور ان الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل
فاعادته دليل على التاكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يعد معه العامل
جعل بدلا انتهى واقول سياتي ان الشاطبي جعل مررت به به
بدلا وياتي الاستشهاد بايتين اعيد معهما العامل واعادته لا تنافي
البدلية في المنهل الصافي وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف
جر لاختصاره وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين
استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم ونحو ان هو الا ذكر
للعالمين لمن شا منكم ان يستقيم انتهى المقصود منه فالحق ما قاله
الزمخشري ان المجرور بدل كالمنصوب لا توكيد لما علم من عادة العرب

كما قاله الشاطبي قوله قال الشاطبي الخ قال الدنوشري فيه نظر اذ لا نسلم
قوله واذا اردت الخ وقوله وهكذا نقل ش الخ قد يقال ان الكوفيين
ايضا نقلوا مقالتهم عن العرب وتسليم غير ش كلامه بالقبول لا يوجب
عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم الموثوقون الخ
بالمثل قوله فيتحد لفظ البدل والتوكيد فقضية جواز البدلية في
قمت انت وهو كذلك وان اقتصر المص على كونه توكيدا فقد نقل الحفيد
عنهم تجويز البدل فيه قوله ولو سمع كان توكيدا يرد عليه انه تقدم في
باب التوكيد انه لا يوكد الظاهر بالضمير لان الضمير اقوى منه ومن
مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد اشرنا فيما مر لمنافاته لما هنا قوله
سواء كان كلا او بعضا الخ قد ذكر مثال الكل ومثال البعض زيد ضربته
راسه والاشتمال زيد استحسنته عقله والغلط زيد ركبته فرسه
وكان اللايق بعادة الش ان يقول بعد التتميم توطية لقول المص
نحو واسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتمم بامثلة الاقسام قوله الثلاثة
الاولى تركه فقد ذكر المص في المغني في حرف الواو ان في الاية احد
عشر وجها وانهاها بعضهم الى تسعة عشر قوله بشرط ان يكون الخ
قال الزرقاني فيه نظر لخروج بدل الغلط منه مع ان حكمه حكم ما ذكر
قال الرضي اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز
ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب انتهى وهذا الاعتراض وارد على
حصر الناظم ايضا وكان بدل الغلط لعدم الاعتنا بشانه لم يعتبراه
انتهى وكتب الدنوشري ما محصله ان سكوت المص عن بدل الاضراب
يفهم عدم جوازه كضربتك حمارك نعم ذكر ان الحلبي وغيره صرحوا

بالجواز قوله ورجلي قال الزرقاني مروي بالفا وبالواو وعلي الاول فالفا
سببية وعلي الثاني فالواو للحال ورجلي مبتدا خبره شثنه ومعني ذلك
ان رجلي لغلظها المشابه لخف البعير لا ابالي بما ذكر واستشكلت
البدلية هنا بان الرجل لا توعد بالسجن واجيب بانها لما كانت
سببا للدخول ناسب وعدها بذلك انتهي وذكر الاشكال المص في
التذكرة ثم قال فان قلت احرم علي شراب البان وسمن واقط
شرطه تاخر المجوز فيه ثم حقق ان البيت من العطف علي معمولي
عاملين وبيانه حواشينا علي الالفية قوله شثنه المنا[سم] فقال المناسم
الدنوشري قال في القاموس شثنت كفه كفرح وكرم شثنا اي خشنت
وغلظت قوله وقوله تعالي لقد كان لكم قال الدنوشري هذا
مبني علي غير كلام الاخفش في الاية اذ زعم ان لمن كان يرجوا الله
بدل كل ولا يجوز ذلك ان يجعل بدل بعض والالزم انقسام الصحابة
الي من يرجوا الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك علي الصحابة والجواب
بانه خطا لمن سبق خطابه بقوله تعالي قد يعلم الله المعوقين منكم
فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المختلطون
بالصحابة من المنافقين انتهي من شرح لب اللباب قوله واعيدت
اللام الخ قال الدنوشري الظاهر ان هذه الاعادة غير واجبة بل
هي جائزة والجر بها لا باللام الاولي ولا باخري مقدرة كما هو ظاهر
وقد يقال انها مؤكدة للاولي فالعمل للاولي بناء علي ان العامل في البدل
هو العامل في المبدل منه كما رجحه ابن مالك وان قلنا ان العامل مقدر
فيكون في غير هذه الصورة اذ يبعد التقدير مع وجود العامل

حسا

حسا انتهي واورد بعض الفضلا انه كيف يكون بدلا مع وجود العامل ملفوظا
به والبدل علي نية تقدير العامل خصوصا مع قول الش في باب الاشتغال
عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه وانما هو تقدير معنوي
وجوابه ان وجود العامل علي سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية
وكون البدل علي نية تقدير العامل بل تحقق ذلك كما لا يخفي هذا
ومراد الش بقوله واعيدت اللام مع البدل للفصل ان الفصل محسن
للاعادة والا فجواز الاعادة لا يتوقف عليه بدليل ان هو الا ذكر
للعالمين لمن شا منكم ان يستقيم قوله مفيد للاحاطة مثله
المفيد للبيان وذلك اذا كان للمتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة
المتكلم فقد يخفي من جهة من يريد ادخاله معه كقولك فعلنا
بنو زيد كذا وقوله بنا تميما يكشف الضباب فنصب تميما علي
المدح والاختصاص ولو خفض تميما علي البدل لما فيه من البيان
مجاز عندي ولم ار هذا لاحد قاله المص في التذكرة قوله ولذلك اعيدت
اللام اي لكونه بدلا من المجرور باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف
جر ولا يتقيد بخصوص اللام وانما قيد الش بها لخصوص المقام قوله
بلغنا السما الخ في المحاضرات والمحاورات للراغب ولما قال الجعدي
في النبي صلي الله عليه وسلم بلغنا السما الخ فقال عليه الصلاة والسلام
الي اين فقال الي الجنة فقال صلي الله عليه وسلم لا فض فوك قوله
ويمتنع الخ قال الدنوشري فيه اقتصار علي حكاية مذهبين فقط
احدهما الامتناع والثاني الجواز وهناك مذهب ثالث لقطرب
وهو الجواز في الاستثناء دون غيره نحو ما ضربتكم الا زيدا هكذا نقله

الاشموني وغيره وفي المثال نظر اذ زيد ليس بدل كل من ضمير المخاطبين
فليتامل ولعل الشارح اسقطه لعدم ظهوره ووجه الامتناع ان لم يفد
الاحاطة عدم الافادة ح فقوله خلافا للاخفش قال السيد في
حواشي المطول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال
يعني ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بان البدل
ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد
رجل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو ابدل غيبه
الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص
من المبدل منه في التعريف فيكون انقص منه في الافادة لان مدلولهما
واحد وفي الاول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط
فان مدلول الثاني فيها غير مدلول الاول واجاب الاخفش
عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل اذ لو اتحد مفهوماهما
لكان الثاني تاكيدا للاول لا بدلا عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل
مفيدا فايدة زايدة كما في المثالين المذكورين يعني من المسكين مررت وعليك
الكريم المعول فان الثاني فيهما يدل على صفة المسكنة والكرم دون الاول
واما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة
عن المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل اذ رب نكرة تفيد ما لا تفيده المعرفة
وان اشتملت المعرفة على فايدة التعريف التي خلا عنها النكرة فصل
قوله يبدل كل من الاسم الخ ينبغي جواز ابدال الفعل من الاسم وبالعكس
كما جاز في العطف نحو زيد متق يخاف ربه او يخاف الله متق قوله
اذ لا افادة زيادة بيان للاول هذا واضح في بدل الكل واما في غيره فلا

وهذا

وهذا غير موجود في بعض النسخ انتهى وقال الزرقاني انه احتراز عما
اذا كان مساويا فانه توكيد لا بدل قال الرضي وقد يبدل الفعل
من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول ولو كان الثاني
بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تعز انصرك قوله
كقوله ومن يفعل ذلك الخ قال اللقاني ان قلت الذي يظهر ان الابدال
في الاية لجملة من جملة لا فعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود
بيان ان المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان
الاثام ما العذاب جعل الابدال في الفعل دون الجملة قوله بدل
كل قال الدنوشري يخالف لجعل المرادي ذلك من بدل الاشتمال
وكلام الموضح محتمل لكن الاول اخذه الشارح من كلام الخليل وينظر
في ذلك والاثام جزاء الاثم وهو الاثم نفسه فيكون على حذف
مضاف اي جزاء اثم والذي يظهر انه بدل اشتمال كما قاله المرادي
لا بدل كل قوله ان على اسد الخ قال الزرقاني اسد منصوب على نزع
الخافض اي والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق بالخبر والالف في
تبايعا للاطلاق وهو من بايع اي عاهد قال في الشواهد ومعناه
في شخص تقاعد في مبايعة الملك انتهى ويوخذ وما عطف عليه
بدل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف
على البدل كما يقال في الخبر والحال وما اشبه ذلك قوله لان الاخذ
كرها الخ قال الدنوشري قضيته هذا ان يكون مضاعفة في الاية
بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات لقي الاثام فليتامل
قوله انتهى كلام الشاطبي الخ قال الدنوشري ينظر ما وجه

حكاية الاتفاق كما نقله المرادي على تجويز بدل الكل وحكاية الخلاف في
بدل الاشتمال هل يجوز او لا ويفهم من صريح كلام المرادي ان بدل البعض
غير جائز وهو غير ظاهر ومثل المرادي لبدل الكل بقوله متى تأتنا
تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ونقل المرادي
عن بعضهم ان بدل الغلط يقتضي القياس جوازه وما قاله المرادي
جميعه غير طريقة الشاطبي فليتامل الطالب يقظان انتهى ولوصرح
السيوطي بعدم الخلاف في البدل البعض فقال لا بدل بعض
بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض انتهى وفيه نظر لانه ان اراد ان
لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك او معناه فلا شك في تبعضه
قوله والجملة كذلك قال الدنوشري لا تبدل الجملة الا اذا كانت
الثانية اوفى من الاولى بتأدية المراد قوله لانه انما يتميز عن
التوكيد الخ قال الدنوشري ينبغي التامل في ذلك فانهما يتحدان
لفظا كقوله تعالى بالناصية ناصية وكقوله تعالى وترى
كل امة جاثية كل امة يدعى الى كتابها بنصب كل الثانية
قوله لاختلاف لفظهما قال الدنوشري قد يقال انه توكيد
بالمرادف وقد يقال ان طلب الرحيل غير النهي عن الاقامة فليس
عينه فلا يكون توكيدا قوله وهو لا يتحقق في الجمل الخ بينه السيد
بما ملخصه ان التاكيد المعتبر في الجمل لا بد ان يغاير لفظه لفظ
المتبوع اذ ليس المراد تاكيد الجملة هنا تكريرها فلا يحصل تمييز
البدل عن التاكيد بقيد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها من
الاعراب لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ لا نسبة

هنا فلا

هنا

فلا امتياز ايضا بهذا القيد والحاصل ان التمييز لا يحصل الا بمجموع الامرين
والجمل التي لا محل لها انتفى عنها الامران والتي لها محل انتفى عنها احدهما
قوله والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل الخ قضية
هذا انه لا يتصور في الفعل المرفوع ان يكون بدلا من فعل
مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متعدد فيه مع قطع النظر
عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده لا لكونه
تابعا لغيره فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعية لانتفاء الاعراب باعراب
سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله
ومما يشكل في البدل قول البيضاوي وغيره ان يتزكى في سورة والليل
اذا يغشى بدل من قوله يؤتي ماله يتزكى مرفوع لتجرده فلم يعرب
باعراب سابقه واجاب بعضهم بان المراد ان البدل جملة يتزكى من
جملة يؤتي ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي لا عن ظاهر
كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم
الاستاذ الصفوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون
المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض اخر للرفع
وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب فليحرر قوله وقد تبدل الجملة
من المفرد بدل كل من كل قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه اعني
ابدال المفرد من الجملة او لا واقتصاره على بدل الكل يفهم ان بقية
الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحرر ولا نسلم ان الجملة هذه
المؤولة بالمفرد من المذكورين وانما الظاهر انها بدل اشتمال
منهما لا بدل كل كما كاد ان يجمع عليه انتهى واقول صرح ابو حيان

في البحر بان المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجًا قيمًا
نعتيما بدل من جملة لم يجعل له عوجًا لانها في معنى المفرد اي جعله مستقيما
وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن
ابي حيان لكنه جزم به وذكر ان الناظم سكت عنه ثم قول صرح في
الهمع بان بدل الجملة من المفرد بدل الاشتمال وفي المغني في بحث كيف
ان جملة كيف خلقت بدل من الابل بدل الاشتمال والمعنى الى الابل كيفية
خلقها ومثله الم تر الى ربك كيف مد الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد
فصل قوله متضمن معنى حرف خرج بالمتضمن ما صرح معه بالحرف
فلا يلي البدل ذلك نحو هل احد جاءك زيد او عمرو وان تضرب احدًا رجلا
او امراة اضربه قوله بدل تفصيل يوخذ منه انحصاره في بدل الكل اذ
التفصيل يقتضي ان كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا باقيا
مطابقا للاخر فيخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود والنسيان لان
الاول غير مقصود قصدا باقيا ليتبين فساده وبدل البعض والاشتمال
اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقين ونحو ما اكلت اثلث الرغيف
ام نصفه من بدل الكل لان المراد بما المفهوم الشامل لثلث الرغيف
ونصفه فهما متطابقان والثاني تفصيل للاول وبما تقرر من ان بدل
التفصيل بدل الكل من كل علم انه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم كل واحد بعض
قوله عن معرفة الكميات قال الدنوشري لو حذف لفظ معرفة لكان احسن
ولو قال لمعرفة لكان حسنا وتكون اللام للغاية قوله وعن بيان المعاني
قال الدنوشري حفظ لفظ البيان لا يتعين قوله وللزمان والمكان قال
قال الدنوشري هو داخل في غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام قوله
وقد يتخلف

وقد يتخلف الخ قال الدنوشري قد يقال لا نسلم ان اذ اشرطية هنا فلا يتخلف قوله على
ان مسيلة الشرط لا يخلو عن اشكال الخ يجاب بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها
على المبتدا اذا استعملت في معناها اما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على
ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا مقصوده
موجوابه وان اوهم خلافه قوله لبيان المعنى لانه يوهم انها مستعملة
في الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص عما في الكشاف اما بمنع البدلية
فيه فانه اعرب غير بدل واما بان الكلام في الاستعمال الكثير واما بعد تسليم
ان اذ اشرطية باب الندا قوله وهو الدعا الخ اي اصطلاحا
واما في اللغة فهو الدعا باي لفظ كان قوله الاحرف قال الدنوشري عبر
بالاحرف لانه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم انها اسما افعال
الشيء ورد بما يوهم قوله غير الخ ان جمع الكثرة يخالف جمع القلة في المبدا
والتحقيق خلافه كما مر قوله واي قال الدنوشري بالهمزة الممدودة والياء
الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير حده قوله وهيا لم يجعل هنا مبدلة من يا
اذ الابدال تصريف والحذف بري منه لكنه قال في المغني في بحث يا وقد
تبدل همزتها هاء قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا
قوله الحقيقي لعل هذا بالنسبة لمجموع حروف الندا فان يا تكون للبعيد
حقيقة او حكما ففي المغني يا حرف موضوع لندا البعيد حقيقة او حكما وقد
ينادى بها القريب توكيدا قوله وذهب المبرد الخ قال الدنوشري ينظر
ما حكم وا واي ممدود وتين عنده هل ينادى بهما القريب او البعيد
او القريب او يكون لهما اللهم الا ان يقال انهما ممدود وتين داخلتان
في كلامه فيكون للقريب وكذا يقال في كلام ابن برهان لان فيلان يا للبعيد

وهو تعالى اقرب الى كل شخص من حبل الوريد فالجواب ان ذلك لاستقصا
الداعي نفسه وابعاده عن مرتبة المدعو تعالى قاله الرضي رضي الله عنه
ويفهم من قوله فله بقية الاحرف ان واستعمل للقريب المترل منزلة البعيد
في غير الندبة وهو خلاف مذهب س والجمهور واجاز بعضهم استعمالها
في غير الندبة وان كان قليلاً قوله ويتعين في ندا اسم الله تعالى قال الدنوشري
ويتعين يا ايضا في ايها وايتها قاله في المغني قوله والثاني ستعرفه الخ ٢
المراد بالثاني الجاري مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد
حقيقة اذ المفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبهه وانما يظهر جعل
هذا من التشبيه بالمضاف لان ها عوض عما تضاف اليه اي قوله على احد
الوجهين قال الدنوشري والوجه الثاني ان يكون عباد الله مفعول
ادعوا قوله وظاهر ذكر النظم الخ قال الدنوشري انما قال ظاهر لانه
لا يلزم من ذكره في عدادها كون ندائه مطردا قوله ويأتي على صيغتي
الخ اما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما تعذر بناؤه على الضم
عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع واما مجيئه
بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه الشبيه بالمضاف لان الضمير
المنادي هو ايا على الصحيح واتصل به شيء من تمام معناه وهو الكاف قوله
كقول بعضهم هو الاحوص اليربوعي قال ذلك لما وفد مع ابنه معوية وخطب على صح
ووثب ابوه ليخطب وكفه عن ذلك قوله وكان القياس ان يقول يا اياك
الخ يلزم من هذا ان يقال في يا زيدا لانه مفعول به ايضا حذف عامله
قوله اذ لم يعوض الخ سكت عن محترزه وهو اذا عوض والحذف
واجب قوله وراضيا منصوب بمضمر قال الدنوشري ويجوز

ان يكون

ان يكون حالا من فاعل ادين قوله اسم الاشارة قال الدنوشري يفهم منه جواز
ندا اسم الاشارة ومحله اذا لم يتصل به كاف الخطاب فان اتصلت به ففي
جواز ندائه خلاف والصحيح المنع لاستلزام اجتماع النقيضين لان
الكلام مخاطب من حيث انه منادي وغير مخاطب من حيث انه مضاف
الى المخاطب لوجوب تغايرهما قوله وهو ما اجتمع فيه الخ قال الدنوشري
قال ابن الانباسي في باب الترخيم سمع يا طلحة بالفتح واختلف فيه مرخم والتقدير فقيل صح
يا طلح ثم اقحمت التاء غير معتد بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح
وهو ما قبلها التانيث وهو ظاهر كلام س فتكون على هذا مقحمة
بين الحا والتا المحذوفة المنوية وقيل ليس بمرخم وقيل هذا قبل هو
معرب منصوب على اصل المنادي ولم ينون لانه لا ينصرف وقيل مبني على
الفتح لانه منهم من يبني المنادي المفرد على الفتح لتشاكل حركة اعرابه
لو اعرب فهو نظير لا رجل في الدار وانشد هذا القايل يا ريح من نحو
الشمال هبي بالفتح قوله واستصحب ذلك التعريف فان قلت العلم
اذا اريد اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود في الاضافة
الا تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة
فلو اضيف مع بقا تعريف كانت الاضافة لغوا اذ لا فايدة لها وليس المقصود
من الندا التعريف بل طلب الاصغا لالقا الكلام اليه فلا حاجة الى
تنكير المنادي قوله المركب المزجي هل يدخل فيه العددي خمسة
عشر قوله وغيره قال الدنوشري يحتمل ان يكون معطوفا على حدة فيكون من يحتمل
المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل ان يكون معطوفا
على قوله المركب المزجي وافراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير

ويجوز يد وعمه وقوله في لغة الضم قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة
الكسر وانما ذكره استيفا للاقسام اي سوا كان مبنيا قبل الندا على الفتح
او الضم او السكون او الكسر نحو انت وهولا وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمي
بعده يعني بنا على ان الضمير مجموع انت اما على الاصح من ان انت فقط فلا
تظهر هذه النكتة اذ هو مبني على السكون والضمة مقدرة على النون
قوله اتفاقا فيه في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فان الظاهر ان من يجعل
اعرابهما مقدرا يجعل الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للاندلسي
بعد ان ذكر ان بناهما على الالف والواو ويقال الضمة مقدرة عليهما
عند من لم يجعلهما حرفي اعراب قوله كفتي وقاض قال الدنوشري
قال في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالندا ويثبت ياوه
عند الخليل لا عند يونس قال الدماميني فهما متفقان على ترك التنوين
والخلاف بينهما انما هو في ثبوت اليا وحذفها وجه الاول انه لما بني حذف
تنوينه فثبتت اليا لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة
على اليا لثقلها ووجه الثاني ان الندا داخل على اسم منون محذوف
اليا فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله وقدرت الضمة على اليا
المحذوفة هذا اذا كان المنقوص معينا بالندا واما غيره فيقال فيه
يا قاضيا باليا والتنوين ويبدل التنوين في الوقف الفا انتهى وقوله
فهما متفقان على ترك التنوين مخالف لما نقله الرضي عن يونس ونصه
ويونس يحذف يا المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه
لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام واضافة انتهى وظاهر
كلام التسهيل كما قال الرضي ان يونس مخالف في الوجهين ثم قال

في

في التسهيل فان كان المنقوص ذا اصل واحد ثبتت اليا باجماع قال
الدماميني كما في مر اسم فاعل من ارى اذا نون فانه بقي على اصل واحد
وهو الرا فتقول يا مري بيا ساكنة اذا وقفت عليه قوله نحو يا زيد
الفاضل قال الدنوشري وعند الكوفيين كما ياتي يجوز بنا العلم على
الفتح في نحو يا زيد الفاضل فتعلم ان ما ذكره هنا مقيد بغير مذهبهم
قوله والمنقول انه مبني الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط
في موضعين انه معرب قوله من لغة من اعربه الخ كتب شيخنا الغنيمي
بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما اذا كان العلم مركبا من اكثر من
جزءين هل تمتنع هذه اللغة فيه او تجري وعليه فهل يضاف الجزء الاول
فقط او كيف الحال وينظر ايضا فيما اذا كان الجزء الاول غير قابل للاضا ... فة
كاسم الاشارة ونحوه قوله اذا نقلت الكلمة المبنية شامل للضمير
واسم الاشارة قوله النكرة غير المقصودة ينبغي ان يشمل المثنى والمجموع
كما لو قال الاعمى يا رجلين خذا بيدي ولم يقصد اثنين معينين او
يا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة قوله يا غافلا
الخ قال الدنوشري هو شبيه بالمضاف ايضا لعمله النصب في الجملة بعده لعمله
وهي حال من ضمير غافلا المستتر فيه قوله وانما كرر الشواهد الخ قال
الدنوشري فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو البيت واما قبله
فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يقال اطلق
على الجميع شواهد من باب التغليب كالقمرين لشرف الشاهد على المثال
قوله الثاني المضاف سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا اصالة قبل
الندا كما سيبويه الزمان او عروضا بسبب الاضافة او نحو يا يوم لا ينفع

مال ولا بنون وظاهره انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر
لان المنادي المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه
مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة
منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة البنا قلت لا يمكن ذلك لانه
مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى
قوله اما بعمل الخ لا يخفي ان الاتصال المذكور اعم من العمل والعطف قبل
الندا لشموله الاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته
نحو يا من فعل كذا او قضيته ان تكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف
ظاهر قول التسهيل لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل الندا بعطف نسق
انتهي فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم وبوبيوه ما ذكره
الشرقي يا جوادا لا يبخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا
معمولا لعطيها والموصوفة كالموصولة وكان الشرقي فهم كلام المص مع عموم
قوله ما اتصل به الخ وشموله الاتصال الموصول بصلته والموصوف
بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل قوله يا طالعا جبلا فيه
اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ولو قدر له موصوف
لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ
انت خبير بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة
على حدة مشكل الا ان يقال اعرب كل باعراب الذي استحقه المجموع
دفعا للتحكم كقولهم الرمان حلو حامض قوله وان ناديت جماعة
هذه عدتها الخ قال الدنوشري ما ذكره المتن والشرح في مسئلة ثلاثة
وثلاثين الا ان يكن على طريقة غير طريقة الاخفش وفصل الاخفش

فقال

فقال ان اريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين
لانها اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون
على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي ان يفصل
فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالندا
فالحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهت
وكتب شيخنا الغنيمي بعده وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو
اريد بهما معين وهو محل وقفه ومعني قوله حكم له بحكم المعطوف الخ
انهما من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على
قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا فيما اذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر
اذ الثاني لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نزداد في المسئلة
علما ونجد دليلا فيهما والله اعلم الموفق للصواب انتهي واقول
ذكر الحفيد ان محل ضم الاول اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادي
انما يبني اذا كان مفردا لمعين وكذا يجوز في تابعه اذا كان مع ال الوجهان
الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما
كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين انتهي ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة
ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعينها حاصلا لانه
لا يلزم من حصول الشيء ارادته قوله لانه اسم جنس اريد به معين
الخ افاد انه لا يكفي حرف الندا لانه لم يباشره وقضيته امتناع ان
يقال يا زيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالفية قوله
فيجب ضمه قال الدنوشري فيه نظر بل هو مبني على الواو نيابة على
الضمة انتهي واقول ذكروا عند قول الالفية تابع ذي الضم انه

يشمل المثني والجمع كيا زيدان صاحبي عمرو ويا زيدون اصحاب عمرو لان
بعضهم يجعل الالف والواو نفس الضم **قوله** اجيب بان النداء الخ قضية
هذا الجواب ان المنصوب لا يعرف نعته لانه نعت به قبل التعريف هذا
وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته
يجوز فيه الوجهان **قوله** فلما اختلف الخ قال الدنوشري فيه نظر
لانه ان اعتبر ورود النداء علي الصفة مع موصوفها كان النصب
واجبا وان اعتبر وروده علي الموصوف وحده كان الضم واجبا
فاني ياتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها علي ضمها
معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر اي ترجح ما ذكر اي
بنا علي اعتبارهم سبق الوصف للندا وقد يقال ان مثل هذا التركيب
في حد ذاته يجوز فيه الوجهان **قوله** واخبرتني بذلك قال الدنوشري
فاعل اخبر راجع الي يونس وتي مفعوله وكتب شيخنا الغنيمي بعده
ويحتمل ان المعني ان تي قال ان النكرة المذكورة يوصف بالمعرفة فاخبر
بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الاول اقرب
او متعين **قوله** اجيب الخ قال الدنوشري هذا الجواب متضمن
منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع
الوصف بالنكرة ويلغز بذلك فيقال ما معرفة صح وصفها بنكرة **قوله**
والقسم الثالث الخ قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل
هذه اقساما مغايرا للاول والثاني اذ الاقسام لابد من تغايرها مع
ان هذا مبني علي الضم تقديرا عند من يجعل فتحته فتحة اتباع لما
بعده فهو نظير يا موسي مثلا ولا يصح جعله قسما براسه الا عند من

يجعل فتحته فتحة بنا لا فتحة اتباع **قوله** منفصل مضاف قال الدنوشري
لا جايز ان يكونان صفة لابن لتعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلا
منه ولا يصح كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم
الثاني المضاف اليه ابن مذكرا وان اشترطه بعضهم وفلان من فلان
لا يجوز فيه الا الضم خلافا لمن جوز فيه الوجهين ايضا وعلل بعضهم
اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة استعمال المنادي بحرح مع كونه في
الاصل مفعولا ففتح لخفة الفتحة مع انها مناسبة لحركة صفته وهو
واضح الا قوله في الاصل فتامله **قوله** وفتحه اما علي الاتباع قال الدنوشري
وعلي كون الفتحة للاتباع تقدر الضمة فيه والمانع من ظهورها حركة الاتباع
وعلي الاقحام ابن فيكون زيد مضافا الي سعيد كما قال الشارح ونظيرها وجد فتح ابن
وقد يقال انه فتح تخفيفا او هو تاكيد ولا ينافي التاكيد الاقحام كما صرح
بذلك المرادي نقلا عن بعضهم في يا سعد سعد الاوس علي قول الشارح من ان
الاول مضاف للاوس والثاني مقحم عند الفتح **قوله** او منادي سقط منه
الخ قال الدنوشري قد يقال لا قرينة علي حذف حرف الندا فكيف جاز
حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم ان لا قرينة **قوله** وانشد والخ قال
الدنوشري ورد استدلال الكوفيين بان عم محذوف الالف بنا علي جواز
الحاقها في غير تعجب او استغاثة او ندبة ذكره الانباسي في شرحه
للالفية والمرادي كذلك وزاد انه يحتمل انه نون ضرورة وحذف التنوين
لالتقا الساكنين وحذف الف امامة في البيت للضرورة **قوله** رفيقه هو
الفتي النمري صاحبه الذي كان معه في السفر **قوله** وحكي الاخفش
الخ قال الدنوشري وعلي حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا تقديرا مع

من ظهوره فتحته ضمة الاتباع **قوله** في جواز فتح المنادي معها قال
الدنوشري ظاهره انها ليست مثله في غير ذلك كحذف الفها وقد
يقال انما قيد بذلك لانه الذي قدمه الموضح فليتامل **قوله** اتباعا
متفقا عليه فيه نظر اذ الاوجه الثلاثة المذكورة تاتي ايضا هنا
قوله وتا التانيث في حكم الانفصال جواب عما يقال الاحكام انما تنبني
علي حركة الاخر ونون ابنة التي اتبعت لبنت اخرا وانما لم يجعل الاتباع
لتا ابنة لان النون تكون ح حاجزا حصينا لتحركها بينهما وانما احتاج
الشر لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والا لزم الفتح في بنت
كما يعلم مما نقله عن ابي عمرو بن العلا وبهذا يعرف ما في قول الشهاب
القاسمي قضية **قول** الشر وتا التانيث الخ ان الاتباع لحركة نون ابنة
دون التا ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم
الموصوف بابن ووجه الفتح الاتباع لحركة نون ابن لان الاسمين
لما كثر استعمالهما صارا كالاسم الواحد فجاز فيهما من الاتباع ما جاز
في الاسم الواحد انتهي انه لا حاجة الي ان يقال ان التا في ابنة حيث
الحقناها بابن في حكم الانفصال انتهي وقوله ولا مانع يحتمل ان
معناه ولا مانع من اتباع حركة التا ويرد ان النون حاجز حصين
لتحركها فتدبر **قوله** ففي النهاية الخ قال الدنوشري فيه نظر لان
حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التا اتباعا بل عليه ينبغي
الفتح ويفهم من كلام الشر وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر
واما نحو زيدين وزيدين مسمي بهما فيهما بالتا علي قياس يا زيد بن
سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيبطل قول الشر

ولا في

ولا في المثني والمجموع علي حده وقوله وهذا مبني علي القول بالتركيب
فيه نظر اما في المثني والمجموع فلما علمت واما في نحو مسلمات فالتركيب
يقتضي الفتح لا الكسر كما علمت ايضا انتهي واقول وجه كسر
نحو مسلمات علي القول بالتركيب ان القايل به يحرك المنادي بحركة
نصبه وحركة جمع المونث في النصب الكسرة وقوله واما نحو زيدين
الخ فان اراد انه مع كونه بالياات علي القول بالاتباع له بطلان
قول الشر لكنه ممنوع وان اراد انه علي القول بالتركيب فهو عين
كلام الشر والظاهر ان قول الشر ولا في المثني والمجموع علي حده معناه
اذا حكي اعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية
مبنيا علي القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله علي حكاية الاعراب
لما بيناه في وجهه واما بالنظر لقوله ومن اجري الاعراب الخ لكن
المناسب ان يكون علي منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب
وان جاز ان يكون للاتباع فقوله واما علي الاتباع فلا الخ ناظر لما
فصله علي حكاية الاعراب **قوله** حاكيا اعرابه قال الدنوشري ضمير
اعرابه راجع للمذكر **قوله** ففتحها اي ان ركب وقوله او بضمها اي ان لم
تركب **قوله** والثاني بالاضافة لانه لم يضف حتي يسلب تعريف
العلمية **قوله** واعترضه ابو حيان الخ اعتراضه واعتراض المص انما يردان
سلم ابن مالك ذلك والا فقد يتمسك بظاهر تعريف التاكيد اللفظي
فانه صادق مع اختلاف وجهي التعريف ومع اتصال الثاني بما اتصل
به الاول **قوله** واما علي القول بالاتباع فلان القياس علي هذا ان يفتح
اخره **قوله** فنحو ما عسي الخ قال الدنوشري علل في شرح التسهيل

عدم صحة تقدير الفتحة في نحو يا عيسى بعدم الفائدة قوله ان يجرد في
التنوين الخ قال الدنوشري وحذف التنوين وما بعده واجب لا جائز قوله
والالف الخ قال الدنوشري قيده بعضهم بان لا يكون اول سطر وجميع ما قيل
في ابن يأتي في ابنة ندا وغيره وفيه وقفة قوله الثاني الخ قال الدنوشري
يقدر قبل قوله ان يكون مضافا وكذا في النوع الاول اي ذو ان يكون
مضافا وجواز الوجهين في الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على
انه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح ففيه اربع توجيهات
كما ذكره الش في بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثاني فلا يخرج عن
القسم الاول او الثاني فذكره زيادة ايضاح انتهى واشار المص الى انه
كان ينبغي للناظم ذكر هذه المسئلة هنا لمشاركتها لمسئلة الوصف
بابن في جواز الفتح والضم وتأخيرها الى فصل تابع المنادى مما لا وجه
له قوله مضافا قال الدنوشري غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافا
فلا يصح فرض المسئلة في المنادى المضاف قوله يا سعد الخ قال
الدنوشري اشير بسعد سعد الاوس البيت من جملة ابيات سمعها اهل مكة
من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد ابن معاذ وسعد بن عبادة وهي

فان يسلم السعدان يصبح محمد ۞ بمكة لا يخشى خلاف المخالف
فيا سعد سعد الاوس كن انت ناصرا ۞ ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف
اجيبا الى داعي الهدى وتمنيا ۞ على الله في الفردوس منية عارف

اورد ذلك السهيلي في الروض الانف قوله وجب النصب اي ما لم يصحب نحو
يا حسن الوجه والا جاز الرفع ايضا قوله وهو الاكثر قال الدنوشري
الظاهر انه لا يتأتى فيه الخلاف المار في يا زيد بن سعيد انتهى واورد

الخلاف

الخلاف المار عن المبرد وابن كيسان فالضم هنا اكثر باتفاقهما انتهى قال
الدنوشري وشمل قوله نحو يا سعد سعد الاوس الخ العلم واسم
الجنس والصفة نحو يا صاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون في اسم
الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى انه لا ينصب الا منونا فنقول
يا صاحبا صاحب زيد ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك وينظر
ما وجه مخالفة الكوفيين وما وجه مذهبهم قوله باضمار يا الفرق
بين هذا الوجه وما قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف الندا ولا يجوز
على الاول وان قيل ان البدل على نية تكرار العامل اذ هو تقدير
معنوي قوله وكان يلزم ان ينون الثاني قال الدنوشري فيه نظر اذ
قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لمشاكلة ما قبله المؤكد به وممن
ذكر انه توكيد على راي ش المرادي قوله وسعد الثاني الخ قال
الدنوشري لم يجوز فيه كونه مفعولا لمحذوف على قياس ما سبق ويؤخذ
مما ذكره ان البدل والبيان يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص
الا ان يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك قوله وهو ضعيف الخ
قال الدنوشري يرد بان العاملين هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكأنهما
واحد فهو نظير قولك جاء زيد واتى عمرو العاقلان قوله وهو اخو الخزرج
الضمير راجع الى الاوس قوله وهو المنادى الخ قال الدنوشري نحو قائمين
اذا اريد به معين بني على الواو والا نصب بالياء وهل يجوز في المعين
الاتيان بالياء للضرورة قوله وقوله اعبدا حل في شعبى الخ لا حاجة الى
جعل ذلك مما نحن فيه لما صرح به في التسهيل ان المفرد الموصوف يجوز
نصبه ايضا ونص الرضي على ان هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك

لا للعزورة وشُعَبَي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كما
سياتي في اوزان الالف المقصورة وتقدم في باب المفعول المطلق **قوله**
بحذف الثانية فقط قال الدنوشري ولا يجوز عكس الثالثة وهو
حذف الف يا واثبات الف الله انتهى واقول مقتضى كلام الشارح جواز
العكس لانه علل الثالثة باجرا المنفصل من كلمتين مجرى المتصل
من كلمة نعم حتى جاز التقا الساكنين اللازم على الثالثة والاصل
عدم الاجرا وعدم التقا الساكنين فحذف الف يا واثبات الف الله
جار على القياس وقد تضمن كلام الشارح اولا جواز حذف الف الله
واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما اذا حذفت الف يا **قوله**
ووجه حذف الف يا اي مع حذف الف الله كما لا يخفى **قوله**
فتقول اللهم قال في الهمع مذهب الخليل وس ان هذا الاسم لا يوصف
لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت اي غير متمكن في الاستعمال
وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب
على المحل وجعلا فاطر في قوله اللهم فاطر السموات والارض صفة
له قال ابو حيان والصحيح مذهب س لانه لم يسمع مثل اللهم
الرحيم ارحمنا والاية ونحوها النداء محتملة **قوله** لئلا يجتمع
الخ وتبركا بالبداة باسم الله تعالى **قوله** زرقم في القاموس
الزرقم بالضم يعني للزاي والقاف المشدد بد الازرق للمذكر
والمونث وفيه الزرق والزرقة لون **قوله** وذهب الكوفيون
الى انه بعض امنا بخير اي اقصدنا به فحذفت الهمزة وجعلا
شيا واحدا كما فعل كذلك في هلم على القول بان اصلها هلام

قوله

قوله ويبطل ذلك انه الخ يبطله ايضا انه مخالف للمعنى بدليل انهم
يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر **قوله** وقد تخرج
الخ قال الدنوشري المراد منه انها تخرج عن النداء المحض فلا
ينافي انها في الاستعمالين الاخيرين يقصد مع غيره ودلالتها على
الغير هل هي بطريق التضمن او لا محل نظر انتهى ولا يخفى ما في
دعوى دلالتها على النداء في هذين الاستعمالين من البعد لعدم
ظهوره وكون دلالتها على الغير بطريق التضمن لا ادري ما معناه
والاقرب في فهم كلام الشارح ان استعمالها فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة
استحالة النداء وينبغي تحرير العلاقة **قوله** لانه قد عمل بعضه في بعض
اي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر **قوله** يحكي بحالته التي ثبتت
له قبل التسمية هذا لا مدخل له في الفرق لوجوده في المنقول زيد
وكان الاظهر ان يقول الفرق ان الذي المانع من بنائه قبل التسمية
وجودا وهو باق الخ وهو المناسب لقوله ونحو المنطلق الخ فتدبر
قوله واما الذي الخ قال الدنوشري فيه نظر اذ لا نسلم ان نحو الذي
قيد فيه حكاية اصلا الا باعتبار ذكر الجملة بعده وابقائها على حالها
قوله والاعراب يقدر في الذي قال الدنوشري ظاهره ان الحركات الثلاث
تقدر وهذا ظاهر في الحكاية **قوله** حكيت الاسم المفرد الخ قال
الدنوشري حكايته باعتبار بقاء عمله فيما بعده واما هو نفسه
فهو معرب بالحركات الظاهرة فاين الحكاية **قوله** وليس محل النزاع قال
الدنوشري ضمير ليس يعود الى الموصول مجردا عن الصلة اي فاذا
سمي به وحده امتنع نداؤه قولا واحدا لقيام المانع وقوله وكانه

الخ معناه ان الموضع مثل به مجردًا لينبه علي انه ليس كالجملة لعدم عمل
بعضه في بعض **قوله** بدليل قولهم الخ هذا الدليل انما يكون قالها الشيهة
الشاطبي لو تعين تقدير مثل في قول المذكور وليس كذلك فقد
قالوا فيه انه اما علي تقدير مثل او انا باحسن في تاويل فيصل اي
ولا فيصل لها فلعل الشاطبي يري بتعيين هذا الوجه **قوله** وهذا الاعتراض
فيه الخ قال الدنوشري مبني علي تفسير العروض بما لا امد وحذ عنه
وهو ضعيف **الفصل الثالث قوله** المبني قال الدنوشري
هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب قال الرضي كان عليه ان يقول
توابع المنادي المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة ه
الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيد او عمرا ولا يجوز عمرو
لان المتبوع مبني علي الفتح وكذا توابع المنادي المجرور باللام لا يكون
الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور الاعراب
في المتبوع انتهي واقول قوله المبني بيان لمنطوق قول النظم
ذي الضم وحكم منطوقه وهو المنادي المعرب انه يوافقه غير
البدل والنسق يجب نصبها ولم ينبه المص علي هذا وحكم البدل
والنسق كحكمهما اذا كانا تابعين المبني كما سيبينه المص **قوله**
ان يكون مضافا لم تكن الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكالمضاف
شبهه كما جزم به السيوطي لكن صرح الرضي بانه غير واجب ولعل
الفرق بين ذلك وما لو كان منادي مستقلا حيث يجب نصبه
انه في حكم المفرد وهو تابع فيغتفر فيه ما لا يغتفر في المستقل
جواز رفع المضاف الخ قال الدنوشري قال الرضي انما جاز

الرفع

الرفع في المفرد حملا علي اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري
لان النصب في توابع المنادي المضموم كان هو القياس لان التوابع
الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنايه الا تري
انك لا تقول جاني هولا الكرام بجر الصفة حملا علي اللفظ بل يجب رفعها
حملا علي المحل لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث
بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف الند
كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فلما شابهت **قوله** من نعت الخ
قال الدنوشري ظاهر الاقتصار علي ذلك ان البيان ليس مثلهما وينظر
ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل لا سيما اذا كان مضافا
يجب نصبه فكذا اما اشبهه **قوله** فان رفعوه الخ وقضيته جواز قطع
التوكيد ويخالفه ما صرح به في شرح الازهرية تبعا للمص في بعض كتبه
ان الفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت **قوله** فنعت محذوف
قال الدنوشري يرده انه يلزم عليه ايلا كل مضافة للضمير العوامل
اللفظية وهو غير جائز **قوله** فيهما اي التذكير والتانيث **قوله**
الثاني ما يجب الخ قدم هذا علي ما بعده عكس ما في النظم لانه بالقسم
الاول اشبه لبساطته بخلاف الثالث لتركبه من امرين الرفع
والنصب واخر النسق والبدل لانهما في حكم المستقل **قوله** ويجوز
ضمها الخ حاصل هذا ان ضمة الهاء ضمة بنائية وضمة اي ضمة اتباع
وهذا عكس ما يتخيله الناس وان التنبيه نزل مع اي منزلة الشي
الواحد المفرد المعرفة المنادي فاستحقت الها بعد حذف الالف
ضمة النداء واستحقت الها عدم الضم ولكنهم اتبعوا **قوله** وقد قري

مما هي قراءة ابن عامر ايه الثقلان فوجهها ان هذا الحرف اذا تقدم
كالجزء من الكلمة حتي دخل عليه العوامل نحو بهذا فلما جري اولا مجري
الجزجري ذلك المجري اخرا لحذف الفه فان قيل فقد حركت
اليا بالضمة قلنا اتباع كرا امرء **قوله** مراعاة للفظ علة لكونهما
مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضا ذلك المراعاة كما لا يخفي لكن
كلامه بعد يخالفه وتعليله الوجوب بان المقصود بالندا هو
التابع واسم الاشارة وصلة الي ندايه يافي هنا وبه علل بعضهم
قوله وانما جاز اي ولم يمتنع فلاينافي الوجوب **قوله** لندايهما
اي الرجل والمراة **قوله** لانهما اي الرجل والمراة ولا يخفي ما في
كلامه من تشتيت الضماير ولو قال وانما لزم رفعه بارجاع الضمير
الي النعت لقربه في قوله فيجب رفع نعتهما سلم من ذلك هذا ومع
انهما المقصودان بالندا ينبغي ان لا يكون محلهما لانهما بحسب الصناعة
ليسا مفعولين بل تابعان **قوله** واستشكله ابن عصفور الخ هذا
الاشكال وجوابه نقله بهذا النص في المغني في بحث ال وزاد في الجهة
السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في
ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو
جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله
فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا
فاللام للعهد والاسم مووول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر
بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوي الاشارة ويزيد عليها بافادته
الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معني قول ش انتهي وفيما قاله
نظر لان

نظر لان الذي يوول النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة
نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة فليس
ذلك معناه وانما هو معني ما قبله فكيف يجعل معني ما قبله تفسيرا
له انتهي ولا يخفي انه مستفاد من قوله ابن عصفور والاسم مووول
بقولك الحاضر الخ جواب الاشكالين لانه حيث كان موولا بذلك
كان مساويا لاسم الاشارة لكن قضية ما في بحث ال انه على ذلك التقدير
غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد الخ
وانظر قوله في بحث ال لا دلالة فيه على الحضور مع قوله هنا والاسم
مووول بقولك الحاضر والمحوج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيد
هنا اذ مجرد جعلها للعهد لا يكفي في الجواب عنه لانه يصير المعنى
على مجرد جعل ال للعهد ما مر في بحث ال فلا يحصل الجواب عن
الاشتقاق بقي انه مر في عطف البيان ان قول الجرجاني والزمخشري ان
البيان اعرف مخالف لقول ش في يا هذا الجمة فالاشكال انما يتجه
على قولهما وليتامل ذلك مع قول ابن عصفور ان ما ذكره في الجواب معني
قول ش وقد يوخذ منه ان ما ذكره ش لاينافي كلام الجرجاني والزمخشري
بناء على هذا التفصيل فلا يتم للمص الرد عليهما بكلام ش كما نبهنا عليه
هناك **قوله** او موصول الموصول الخ في محل رفع وكذا اسم الاشارة في
المسئلة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبي **قوله** العاري من كاف الخطاب
قال الدنوشري كان وجه اشتراط العروض من الكاف عدم توالي
خطابين اذ المنادي متضمن له **قوله** تنزيلا لحركة البنا الخ قال
الدنوشري وقال العلامة القاضي شهاب الدين الهندي المغني في شرحه

على كافية ابن الحاجب في بيان الرافع لتابع المنادي والرافع يا لشبهها بالرافع
في كون اثر كل عارض مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادي لمكان البنا
وظهر في التابع لاحتياجه الي المؤثر انتهي وقوله في كون اثر كل عارضا
مطردا فيه نظر لان الضمة مثلا في المنادي ليست اثر اليا وانما هي اثر
علة بنا المنادي التي قررها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لان بنا
علي ما قرره انما اثرت الرفع في التابع لتاثيرها ضمة البنا في المتبوع
فقد تقرر بنا المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع في المتبوع لمكان
البنا مما ظهر للشيخ علي العصامي مع مشاركة كاتبه عبد الله قوله
والمخلص الخ قال الدنوشري لك ان تقول عليه لا يخلو الحال من كون العامل
في التابع لفظيا او معنويا وظاهر انه ليس معنويا فبقي ان يكون لفظيا
ويتجه عليه ان العامل اللفظي اما ملفوظ به او مقدر لا جايز ان يكون
ملفوظا به وهو ظاهر ولا جايز ان يكون مقدرا لان المقدر في الندا
ادعوا ونحوه لا غير ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال نختار
انه لفظي ولا نسلم انحصار اللفظي في الملفوظ به في الكلام والمقدر فيه
بل هو لفظي يلاحظ في المقام من دون التلفظ به ومن دون تقديره فيه
ونظيره العامل في عطف التوهم مثل قولنا ليس زيد قاعدا ولا قايم بجر
قايم فان العامل في المعطوف البا المتوهمة وهي ليست ملفوظا بها في
الكلام ولا مقدرة فيه بل هي ملاحظة لاجل العمل فان قلت المنادي
مفعول به وقد اعتبر نايبا عن الفاعل كما ذكر فلم لم يعتبر كل مفعول
به نايبا عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا المحوج الي ملاحظة
هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادي دون سماعه في تابع

المفعول

المفعول على الاطلاق فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها
ولو ذهب ذاهب الي ان حركة تابع المنادي حركة اتباع لا حركة اعراب
لما يلزم عليه من التمحلات لكان له وجه وجيه لكنا لم نطلع على احد
ذهب اليه وعليه فيكون النصب مقدرا فيه منع من ظهوره اشتغال
المحل بحركة الاتباع فان قلت لا يصح الذهاب الي ما ذكر من
الاتباع لعدم تاتيه فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع
بالحرف وعكسه الا ان يقال بصحة اتباع الحرف للحركة وبالعكس ه
لمولانا علي العصامي وكاتبه عبد الله قوله والنقض برمد عوا زيد
قال الدنوشري لو قال بدله نودي زيد مثلا لكان اولي واظهر لانه لا يظهر
وجه لرفع مدعوا الا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع
لمكتفى به قوله المضاف المقرون بال قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما
ذكره الرضي ووجه جواز الامرين فيهما الحاقهما بالمفرد لان اضافة المقرون
بال كلا اضافة ولم يلحقا به اذا نوديا مستقلين محافظة على اعرابهما الذي
هو الاصل فالحقا به تابعين للمشابهة له لعدم فوات الاعراب لان رفعهما
اعراب ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعي الاعراب في
الحالين انتهى وانظر كيف بنادي المضاف المقرون بال مستقلا مع انه
ليس مما تقدم انه يجوز بناؤه قوله والمعطوف المقرون بال فان قيل
كيف جاز ان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وانتم
تقولون العاطف انما ينوب عن العامل في العمل خاصة ويوجب له
ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا
انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف ناب عن ليس في

العمل وليس بمنزلته الا ترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا قوله وهو البدل
لم يقيده ايضا بالخلو من ال فاقتضى جواز ابدال ذي ال وانه لا فرق في الحكم
وفي الهمع خلافه ووجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل
على ما فيه ال لكن ابن مالك جعل للبدل حالين كما يأتي قوله ان كان
مضافا قال الدنوشري كان ينبغي ان يزيد عليه قوله او شبيها بالمضاف
قوله وكذا حكمهما الخ فيه تنكيت على قول النظم واجعلا كمستقل نسقا
وبدلا لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو
جائز فيهما مطلقا قوله بضم بشر الخ فيه نظر لان البدل والعطف
احد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ او الموضع وكل منهما منتف
هنا اما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب واما الموضع فلان عبد
الله لا موضع له لا ضم ولا غيره قوله وقال في شرح التسهيل الخ قال بعد
هذا ما نصه نحو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر
في البدل حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها
الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت والبيان والنسق ذي
ال في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو يا تميم الرجال والنسا وصحة هذه
المسئلة مرتبة على ان العامل في المبدل منه عامل في البدل **الفصل
الرابع في المنادى المضاف للياء** قوله بالالف قال الدنوشري
قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظبي كالصحيح وكذا ما كان معتلا
بالواو الساكن ما قبلها كدلو وكان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك قوله
للالباس قال الدنوشري مراده به انه اذا حذفت ياؤه وقيل يا فتى
مثلا التبس بغير المضاف قوله وفي يا ابه الخ قال الدنوشري الظاهر

ان

ان اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتامل
قوله المتقدم من القسمين يعني ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه
مثنى لتاويله بالمتقدم وقد اسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في
نحو ذلك لا يحتاج للتاويل بل اذا افرد الضمير مع عوده على مثنى او ول
به او بالموصول ثم انه على تسليم الاحتياج الى التاويل كان المناسب
ان يقول اي ما تقدم اذ ال في المتقدم يحتمل ان تكون معرفة لا موصولة
لان المراد به الثبوت قوله نحو والليل اذا يسر مثال للمتصل لكن لو بين
سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه اجري مجراه وفي شرح
عقود الجمان للجلال السيوطي ان مورج السدوسي سال الاخفش
عن هذه الاية فقال لا اجيبك حتى تنام على بابي ليلة ففعل فقال ان
عادة العرب انها اذا عدلت بالشي عن معناه نقصت حروفه والليل
لما كان لا يسري وانما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت
امك بغيا الاصل بغيه فلما حول عن فاعل نقص منه حرف واشار الى
ذلك الطيبي قوله في مرتبة واحدة قال الدنوشري خالف بعضهم
في ذلك فجعل الفتح اقل من السكون فليتامل قوله وقلب الياء الفا قال
الدنوشري والالف المنقلبة هل هي مضاف اليه او محل تامل انتهى واقول
قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي
ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر ويظهر اثره في التابع
بل قد يدعى ان هذه الالف يا المتكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فليتا مل
قوله المنقلبة عن الياء اي فهي بدل عنها لا عوض فاندفع ان في حذفها
جمعا بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز قوله اصله بقولي يا لهفا

هذا لا يلاقي كون قوله يلحق باليا الموحدة اوله الا ان يقال حرف الندا
محذوف منه **قوله** ولا بعتولي يا ليتي قال الدنوشري لا يحتاج في
التقدير الي يا كما هو واضح **قوله** وبضم الاسم الخ قال الدنوشري ظاهره انه
مبني علي الضم وهو اختيار المص والمناسب له تقدير النصب ومنع
من ظهوره الاشتغال بحركة المشابهة اي مشابهته للنكرة المقصودة
كذا قيل انتهي واقول يأبي علي الاثر تحقيق الكلام وفي حواشي
الحفيد ما نصه يظهر ان هذا البعض يحذف اليا والكسرة ثم يعامله
معاملة الاسم المفرد فيضم اخره وعلي هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه
مقدرا وانما قلنا انه حذف اليا والكسرة لان المص فرض الكلام في
المنادي المضاف ليا المتكلم **قوله** لان الام والاب الخ قال الدنوشري
فيه نظر فان الظاهر ان هذه اللغة لا يقتصر فيها علي هذين اللفظين والمدار
فيها علي القرينة الدالة علي اليا المحذوفة ولذلك قال ابو علي الشلوبين
وهذا اذا لم يلبس يعني بالمنادي المعتل عليه **قوله** تشبيها بالنكرة قال
الدنوشري قد يقال وجه الشبه انه ليس علما وليس فيه ال ولا اضافة
ظاهرة **قوله** وظاهر كلام الموضح الخ الاقرب عندي ان الخلاف بين الموضح
وصاحب النهاية معنوي وانه علي كلام الموضح نصبه مقدر كما في ساير
المضافات لليا منع من ظهورها الاشتغال بحركة مشابهته للنكرة المقصودة
وان حكمه في الاتباع حكم المضاف وعلي كلام صاحب النهاية هو في محل
نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني علي الضم ودعوي انه علي طريقة الموضح
عومل معاملة المفرد فاعطي حكمه وان لم يكن منه حقيقة فيه خفا
وقول الشهاب القاسمي انه يجوز ان يجري حكمه في الاتباع علي ما عوض له

من البنا

من البنا علي الضم تشبيها وان كان من اقسام المضاف اي فلا يلزم في تابعه علي
طريقة الموضح النصب محل نظر هذا ورجح المرادي القول الذي هو ظاهر
كلام الموضح بثلاثة اوجه ثالثها انه لو كان غير منوي الاضافة لكان في الاصل
صفة لاي واسما الله لا توصف بها اي فتعين كون الاصل يا ربي ثم حذف
المضاف اليه تخفيفا وبني علي الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة انتهي
فتامله فانه غير ظاهر **قوله** ان تعوض تا التانيث الخ قال الحفيد
انما عوضت تا التانيث عن اليا اذا اضيف اليها الاب والام لانهما
مظنة التفخيم والتا تدل عليه كما في علامة ونسابة انتهي وقال
الشهاب المنادي في هذه الحالة منصوب ك فانه معرب لانه من
اقسام المضاف بفتحة مقدرة علي ما قبل التا منع من ظهورها اشتغال
المحل بالفتحة لاجل التا لاستدعائها فتح ما قبلها لا علي التا لانها في
موضع اليا التي يستحقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر **قوله** وربما
جمع الخ قال الدنوشري يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشر **قوله**
ثم قلب اي قلبا مكانيا بان قدم الالف علي التا واخر التا عن الالف
وليس ذلك قلبا اعلاليا **فصل قوله** فالاكثر قال الدنوشري
يعلم منه انه يأتي فيه الاوجه المارة ما عدا الضم وبذلك صرح شراح
الكافية لابن الحاجب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتي **قوله**
حذف اليا ذكر الحذف هو مقتضي سوق الكلام لان قول المص الا ان كان
الخ استثنا من قوله فالتا ثابته لا غير الا ان الحذف لازم لما ذكره المص
فتركه اختصارا لا يقال ان في كلام الش والمص وضع الظاهر موضع المضمر
لان الظاهر ان يقول الش حذفها اي اليا لتقدم ذكرها وكذا الظاهر

ان يقول المص عنها قوله ثم قال الزجاجي الخ ظاهر هذا ان الزجاجي
واصحاب ابي حيان متفقون علي موضوع المسئلة وهو الكلام علي المضاف
الي المضاف الي اليا وفيه نظر اذ علي التركيب ليس هناك اضافتان فتدبر
قوله وقال في الارتشاف الخ قال الدنوشري وينظر علي كلامه هل هما
كخمسة عشر في البنا او لا هذا باب في ذكر اسما لازمت الندآ
ولنا اسما لازمت غير الندآ منها غلامك كما تقدم في كلام الدنوشري
وسياتي في كلام الش اول الندبه قوله ولا معمولة اي في غير الندا
قوله كناية عن نكرة الخ قال الدنوشري هذا غير واضح لانه من المعلوم
انه لا دلالة له علي اللفظ وكذا فيما ياتي واخبرني بعض الافاضل ان
الدماميني صرح بانهما دالان علي اللفظ فليتامل وينافيه ظاهر قولهم
بمعني رجل وامراة انثي واعلم ان ظاهر ما تقرر من ان فل كناية عن
رجل وفلة كناية عن امراة انهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة
فيجوز حذف حرف الندا فيهما واتباعهما علي اللفظ والمحل والاقرب انه
لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يا فلي لانه المناسب لقصرها علي
السماع قوله هو والجماعة الظاهر انه جعل هو توكيدا لابن مالك او
بدلا منه وهو غير جايز فلو ابقي المتن علي حاله كان اولي اذ هو في المتن
راجع الي المقول والش ارجعه الي القايل قوله بالهوجل المراد به
هنا الفلاة التي لا اعلام بها ويطلق علي الرجل الاهوج كما في قوله
شهدت اذا ما نام ليل الهوجل قوله وفعل قال الدنوشري المراد
موازنه وكذا يقال فيما ياتي قوله والخبر قول محذوف فيه نظر
لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح قوله وخالفه المبرد واضح نخ

فيه حذف

فيه حذف الفعل وبقاء فاعله في غير المسايل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيهما
الا ما سمع لا يحسن بمزج كلام المص لان عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس
وانما كان اللايق به ان يقال لا يقاس وكان الاظهر ان يبقي قول المبرد
علي انه مبتدا خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال فيهما الا ما سمع
هذا باب الاستغاثة قوله وغلب جره صرح بانه ليس في
توابعه ح الا الجر وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا علي الموضع
قوله ان يختم بالالف صرح الجامي كالرضي بانه ح مبني علي الفتح وان
توابعه لا ترفع ومقتضاه ان الف الاستغاثة اذا لحقت المثني والجمع
علي حده صارا مبنيين علي اليا قوله العجيب قال الدنوشري صفة للعجب
ويقال ايضا عجاب بضم اوله كما يقال رجل طويل وطوال وفعيل وفعال
يتعاقبان في المعني نحو كبير وكبار فان قصد المبالغة شدد نحو كبارا
في قوله تعالي ومكروا مكرا كبارا امرؤ في قوله يا عجبا قال الدنوشري
ينظر هل هو من القسم الاول او الثاني او ليس واحدا منهما فيشكل الحال
قوله القوبا هي الداء الذي يظهر بالجسد ويسمي حزازه وجمعها قوباوات
ويقال قوبا بسكون الواو والصرف وجمعها قواب قوله وقد يخلو المتعجب
منه قال الدنوشري ينافيه ظاهرا قول المرادي حكا عن العرب في نحو
يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة
من اجله وكون المستغاث محذوفا فيعلم منه ان ذلك مستغاث
او مستغاث به لا متعجبا منه فليتامل هذا باب الندبه قوله
وهو المتفجع عليه الخ اي بيا والا لدخل المجرور في نحو تفجعت علي زيد
قال الدنوشري والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة

واما الصفة اذا كانت غيرابن فيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز
والخليل يمنع **قوله** فقياس قولهما الخ قال الدنوشري ينظر ما وجه
كون عدم لحاقها لهما قياس قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك
قوله اخر البدل ظاهره دون المبدل منه ولا يبعد دخولها
علي منهما كلا وكذا يقال في عطف النسق **قوله** نحو واموساه ينبغي
ان يكون نحو موساه مبنيا علي فتحة مقدرة علي الالف المحذوفة لا علي
السين لان اخر الاسم انما هو الالف والبنا كالاعراب من احوال
الاخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان المندوب
المختوم بالالف مبني علي الفتح كما تقدم وعلى ما اجازه الكوفيون من
قبل الالف يا يكون مبنيا علي الفتحة الظاهرة علي البا **قوله** وفيه تنوين مقدر
اي فيحذف اما طردا للباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع
لحاق الف الندبة في الجملة فيحذف لان ما قبله لم يبق تماما **قوله**
واعبد الملكاه قال الشهاب ينبغي ان المضاف اليه هنا اعني الملكا معرب
مقدر الجر ولا يقال انه مبني علي الفتح كما في وازيداه لانه غير مندوب
فليس منادي حتي يستحق البنا بل هو معرب منع من ظهور جره
الفتح لاجل الالف فيقدر الجر انتهي بعينه والمنادي انما هو المضاف
لكنه معرب لان الالف لم تلحق اخره فتلخص ان الف الندبة لا تقتضي البنا
علي الفتح اذا الحقت المنادي حقيقة لا ما اتصل به من مضاف او شبهه
وكان المنادي مما يبني بخلاف المضاف كما ياتي في يا عبدا واعلم ان
ما ذكره الشهاب انما يتجه في نحو واغلام زيدا واعبد الملكا ونحوه
مما جعل علما اذ ذاك ينبغي الجزم بان فتح ما قبل الالف بنا عند

الرضي

الرضي واتباعه فتدبر **قوله** واغلامكي فقياس ما ذكر واعبد الملكاه
ان يكون غلام في هذه الامثلة منصوب وان الضماير المضاف اليها
في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديري **فصل** **قوله** واعبدا
قال الشهاب القاسمي الظاهر ان عبدا هنا ونحوه منصوب بفتحة
مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظا هرة
لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبني في الندا
فليتامل **هذا باب الترخيم** **قوله** وذلك بشروط الخ افاد
بهذا الصنيع ان لترخيم المنادي شروطا عامة في المختوم بالتا
والمجرد منها وشروطا خاصة بالمجرد منها وافهم ان معني قول الناظم
وجوزنه مطلقا انه لا يشترط في المونث المذكور الشروط التي
تختص بالخالي منها لا انه لا يشترط فيه شي اصلا وعلي هذا فكان
ينبغي ان يذكر في محترزات الشروط العامة المونث بالها ايضا فنقول
ولا يرخم قول الاعمي يا انسانا خذ بيدي ويا امراة خذي بيدي
وقولك يا جعفر ويا لعمرة فان المونث بالها هو الذي يغفل عن اشتراط
ذلك فيه ولا يتفطن كل احد لتعميم المص اولا ثم تخصيصه بعد في
قوله ثم ان كان الخ فتدبر **قوله** كونه معرفة اي بالعلمية ان كان مجردا
من التا او بها او بالقصد في ذي التا بدليل قوله الاتي وفي جارية
لعين يا جاري **قوله** ولا مندوب قال الدنوشري هذا خارج بقوله
اولا ولا يجوز ترخيم المنادي فانه غير منادي كما قدمه الش **قوله**
ولا ذي اضافة قال الدنوشري ومثل المضاف المشبه به فلا يرخم نحو
قوله ودخل في المعرفة النكرة المقصودة فيجوز ترخيمها خلافا للمبرد انتهي

وظاهره وان لم تكن مونثة الها خلاف ما اسلفناه انفا **قوله** وكان
غير منادي قال الدنوشري فيه نظر **قوله** وانما عملت الخ قال الدنوشري
هذا مبني على ان حرف الندا عامل والصحيح خلافه **قوله** اعام لك
الخ الشاهد في اعام فانه منادي مستغاث به واصله اعامر
وليس فيه لام الاستغاثة **قوله** وقال ابن الصايغ قال الدنوشري
الظاهر ان الضرورة من حيث عدم يا لا من حيث ترخيمه لما تقدم
عن ش اللهم الا ان يكون مراد ش ان ترخيمه جايز في الضرورة
فيوافق كلام ابن الصايغ انتهي **وقوله** الظاهر ان الضرورة الخ هو
المتبادر من كلام ابن الصايغ ووجهه ما تقدم من انه لا يستعمل في
الندبة من حروف الندا الا يا **قوله** لان المضاف اليه قال الدنوشري
اوضح منه قول المتوسط لان المضاف لو رخم لرخم اخره واخر المضاف
اليه فلو رخم اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر المنادي **هو**
لان المضاف اليه ليس من المنادي لفظا كما قال بعضهم اذ المنادي هو
المضاف لا المضاف اليه **قوله** قلنا يا لمال هو موضع الاستشهاد اذ اصله
يا لمالك ترخم المستغاث به وفيه اللام **قوله** راد يا عبد عمرو عبارة
العيني والشاهد في يا عبد وانه منادي مرخم اذ اصله يا عبد هند
يخاطب به عبد هند اللخمي **قوله** ورتب على ترخيمه الخ قال الدنوشري
بين **قوله** ورتب الخ وقوله ولا خلاف نوع وقفة **قوله** واذا كان للمجتهد
الخ ذكر الدماميني في المنهل الصافي انه لا تعارض بين المحلين اذ
ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستعمل عند اكثر العرب وما نقله
في بعض ابواب الاضافة الي النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله

ويدل على

ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد ويقول يا تابط اقبل يشعر بما اشرنا
اليه انتهي ونقل اولا كلام المص واعترض على تعبيره بالزعم لان المسئلة
مسطورة في كلام ش نحو قال ولعل ابن هشام راي كلامه في باب
الترخيم فاستصعب نقل ابو مالك خلافه **قوله** فنا سا على اجرابهم
الخ قال الدنوشري قد يقال انما نزلنا الحركة منزلة الحرف الرابع لان في
حذف الاخر اجحافا كما ذكره الش **فصل قوله** والذي حسن
الترخيم الخ قال الدنوشري لا يخفي ان اهل النار لم يرخموا الي الان وانما
ذلك حكاية عنهم اي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر قول الش لانهم في
غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا انه مستغن
عنه غير محتاج اليه وهذا هنا غير واضح لان اهل النار محتاجون الي
الترخيم لان في تخفيفا فليسوا في غنية عنه وينظر ما المعلل بقوله لانهم
الخ والظاهر ان الهمزة سقطت بعد لا ولا نافية انتهي ايضا قال ابن جني
وللترخيم في هذا الموضع سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم
وذلت انفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت
هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما اشغل
اهل النار عن الترخيم فان ما للتعجب وفيه معني الصد نظير قولك
لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما اشغلك عن هذا اما
يصدك عن هذا ما انت فيه من الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن
جني ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلف بل عن الضجر وضيق
المجال انتهي **واقول** هذا مذكور في شرح المص وعندي فيه نظر لانه
كلام يشم منه رايحة ان القراة بالراي لا بالرواية والا فلا وجه لانكار ابن

عباس

ابن عباس رضي الله عنهما علي ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** بنا الخ الظاهر
ان ذلك علي حذف مضاف والنقد بر علي اطلاق حروف اللين الخ ويمكن ان يكون
اللين بفتح اللام مخففا من لين بتشديد اليا كما قال ابن مالك ان زيد لينا
قوله وعلي الثاني كاشف قال الدنوشري هذا الكلام فيه نظر لان قوله
ساكنا خبر كان وقد صرح الايمة بان الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما
من المبتدا وتوابعه فلا يقال غلام زيد غلام ولا عبد القاضي سيده قاض
وهذا واضح اذا اعرب خبرا لكان بعد خبر واما اذا اعرب حالا فتكون
موكدة **قوله** لان الاصل في القيد التخصيص قال الدنوشري هذا
مخالف لقول المحققين ان الاصل في القيود ان تكون لبيان الماهية لا
للتخصيص **قوله** فهمزته اصلية الخ قال الدنوشري هذا هو الحق فلا
يغتر بقول الاندلسي انها الف التانيث الممدودة ذكر في شرح المفصل
الا ان يكون فعلا من الوسامة كما قال الجامي فيصح **قوله** فان بعضها
قال الدنوشري اشار به الي ان ملقي ومنتظر خبران لمبتدين محذوفين
بين المخبر عنه والخبر وبعضهم جعلها مبتداين خبرهما محذوف وقال
النقد بر منها ملقي منتظر **قوله** قال في النهاية الخ قال الدنوشري
كان ينبغي له تاخير هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولي
وهي كالتقييد لقوله وذلك اذا كان الذي قبل الاخر الخ ولكن يلزم علي
قوله ثم حذف الذي قبله بقا الاسم علي حرفين وقوله لان لفظه كلفظه
ينبغي ان يضم اليه في التعليل واذا حذف الاصلي مع اصالته حذف
الزوايد والا فعلي الثاني قد يقال بحذف الاول ايضا لان لفظه كلفظ الثاني
واجاز الفرا الخ قال الدنوشري يفهم منه ان الفرا يجيز حذف اليا

والالف

والالف واثباتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف علي قوله حذف اليا فيفهم
جواز ابقا الواو علي لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد فيوجب الخ صريح
في وجوب حذف الواو علي لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف
علي لغة من ينتظر مع انها حشو غير واجبة علي لغة من لا ينتظر
مع انها طرف غير معقول المعني فالحق قول ابن المص تبعا لابيه نقلا عن
الفرا وفي ثمود يلتزم حذف الحرفين معا اذ لو بقيت الواو لزم منه
عدم النظير ونقل بعضهم عن الفرا ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف
في مجيد وعماد **قوله** نحو فرعون قال الدنوشري قال في القاموس الفرعون
التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسي عليه السلام
والد الخضر او ابنه فيما حكاه السهيلي شي وتاج القراء في تفسيريهما ولقب
كل من ملك مصر او عاق متمرد كفرعون كبر تبور وتفرعن عبيده وتفرعن
تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدها والمكر **قوله** بضم الغين المعجمة
الخ في القاموس بلقين كغرنيق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين
عمر بن ارسلان ولم يضبط في الكلام علي غرنيق الا الغين وانها مضمومة
وكانه لم يضبط غيرها لشهرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضي ذلك
ان القاف من بلقين مفتوحة وهو المشهور علي الالسنة لكن في مراصد
الاطلاع الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب اللباب
للسيوطي **قوله** واما كلمة براسها قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار
ما قبل التسمية واما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع
الفرا لترخيم المركب العددي بان في ترخيمه اجحافا اذ حذف منه
حرف العطف فلا يليق ان يضم اليه حذف اخر وينظر ما وجه منع

اكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه قوله في اثنان علما رايت بخط المم
في التذكرة قال يعني ابن عصفور اذا رخمت مسمي باثنا عشر قلت
يا اثني بحذف عشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكين فحذف
وحذف ما قبله كما في مسكين قلت هذا مشكل في تعليله في باب
الاضافة حتى الاعداد وقوله يعني اثنا عشر لا تنضاف لانك اذا اثبت عشر اثبت
ما هو بمنزلة النون وان حذفتها التبس باضافة اثنان فعلى هذا يلزم
هنا الباس هذا بنداء اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر
فقلت يا خمس فانه يلتبس بنداء خمسة وسالت بعض اصحابنا عن هذا
فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرخم مما هو مركب تركيب
مزج اعيد ما حذف فكذا اما هنا قلت والعلة في ذلك ما ذكروه
في المرخم بحذف الهاء وهو انهم استقبحوا حذف كلمة تامة راسا
فحذفوها في الوصل دون الوقف انتهى فاعترضت على نفسي بعد
ان قبلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل ثم اجبت بانه
لا يلزم من مراعاتهم نفي الالباس مطلقا نفيه في حالة دون حالة
وحكى لي هذا المسئول عن تذكرة الفارسي انك تقف على خمسة عشر
على الهاء فتقول يا خمسة ممتثلا ان غير الفارسي يقول بذلك
وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكالي باق قوي ومما خطر لي ان
يقال انا اذا قلنا يا خمسة فينبغي ان لا ينطق به الا على لغة من ينوي
المحذوف فتقول يا خمسة لئلا يلتبس بنداء خمسة المفردة التي لم ترخم
وهذا لازم لهم فانهم نصوا على مسيلمة نحو مسيلة فقالوا لا تقل يا مسلم
لئلا يلتبس بخلاف يا مسلم وسالت الشيخ عن ذلك فقال اثني عشر

لا يرخم

لا يرخم الا اذا كان علما واذا كان علما فلا يلتبس باثنان الذي هو عدد بخلاف
الاضافة انتهى سقناه برمته لما فيه من الفوائد التي منها وجه تقييده
هنا بقوله علما ولم يذكر الشارح فائدته ولا من كتب عليه فلله در المصنف رحمه
الله فصل قوله فلا يعين ما بقي قال الدنوشري لا يرد عليه ان
ما حذف لواو الجمع من نحو قاضون فانه يعود على مذهب الاكثرين
لزوال سبب الحذف لانه اختار في التسهيل عدم العود ثم يرد
عليه ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد الف نحو مضار بالكسر ان
كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول وكذلك تحاج بالضم على
ان اصله تحاجج هذا ان كان السكون عارضا فان كان اصليا نحو اسحار
اسم لنبت حرك بالفتحة لانها اقرب الحركات اليه قاله س وقال
الزجاج بالكسر على اصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء
والالف فيصير يا اسح قوله واكروان قال الدنوشري الكروان معروف
وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرفان والطرفان قال ذو الرمة
من آل ابي موسى ترى القوم حوله كانهم الكروان ابصرن بازيا
قوله لانها ليست طرفا في التقدير قال الدنوشري كونه علة لنحو ثمود
وعلا واضح واما كونه علة لكروان فلا ويعلل بقاء الواو في كروان بان
شرط قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها ان لا يكون بعدها ساكن وهنا ... هنا
الساكن بعدها وهو الالف المحذوفة مع النون قوله ويسمي لغة
الخ قال الدنوشري وتسميه لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر
ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو
قيل ان الاولى تسمى لغة من ينوي المحذوف والثانية لغة من لا ينويه

لكان احسن كما لا يخفى على ذي لب قوله العربية قال الدنوشري صفة لموصوف
محذوف تقديره في اللغة العربية وسره والله اعلم مزيد الثقل بحلاف اليا
التي قبلها كسرة وبنظرها الفرق بين الاسم والفعل لم يجز في الاول وجاز
في الثاني مع انه اثقل من الاسم وكذا يقال في المبني قوله وما تجدد
بناوه جواب عما يقال ان التعليل بقوله لانه ليس الخ ظاهر في الاجري
والايدي لا في يا تمي لانه مبني والمبني يجوز ان يكون في اخره الواو المذكورة
وحاصل الجواب ان المبني بناء متجددا غير لازم كالمعرب قوله ولم يكن
بعدها ساكن جواب عما يقال مقتضى ما علل به قلب الواو الفا في هذه
الحالة ان تقلب الفا على لغة من ينتظر وايضاح الجواب ان من شروط
القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر لا على لغة
من لا ينتظر فصل قوله علما قال الدنوشري فيه نظر لانه يتوهم
انه اذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك قوله مهلا قال
الدنوشري منصوب بمحذوف اي امهلي مهلا ومعناه كفي عني انتهى ونصب
بعضا لان مهلا ينوب مناب دع والتذلل ان تنقاد للانسان بحسب
غرضه اياه فتؤذيه على حسب تقيده به والاسم الدل والداله والدلال
قوله اي احكمت عزمك عبارة شرح المعلقات وارفعت الامر وارفعت
عليه وطنت نفسي عليه قوله والصرم القطع قال في الصحاح وصرمت
الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم فصل قوله
وقلبت الالف كان ينبغي ان يضم اليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال
في قوله وقيل حذفت الخ قوله المهملتين فيه نظر فقد قال
اللغويون انه بالخا المعجمة والصاد شدة البرد وما احسن قول ابي العلا

المعري

المعري لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر
ورمام اي بكسر الراء قوله بضم الراء امن مرمه هذا باب المنصوب
على الاختصاص قوله وهو خبر الخ قال الدنوشري الضمير راجع الى الكلام
المشتمل على المنصوب المذكور وليس كلمه كذلك قوله مفعولا لاخص
فهو مفعول به ولذا قال السيوطي كغيره من المنصوب مفعولا به بفعل
واجب الاضمار الاختصاص وقدره ش باعني ولا ينافي كونه منصوبا
على المفعولية قول ابن الناظم على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين
العصايب الخ حيث دل على النصب على الحال وصرح به الش فيما ياتي
لان المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص والمنصوب على الحال
جملة الاختصاص وهي الفعل المحذوف مع اسم الاختصاص وكون الجملة
حالا ليس بلازم فقد تكون معترضة كما ستنبه عليه قوله
فيضمان قال الشهاب لا يخفى ان ايا وايه اذا لم يكن هناك ندا اصلا لا لفظا
ولا معنى وكانا معمولين لاخص لم يكن معهما ما يقتضي البنا على الضم ورفع
تابعهما فلان يكون هذا الضم وهذا الرفع الاحكاية لحالهما في الندا
بان نقلا بحالهما عن الندا واستعملا في غيره قلبنا مل قوله الجنسية
قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر انها للعهد الحضوري قوله
في المثالين فيه اشارة الى ان الجملة ليست حالا في جميع صور
الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن وهو في الحقيقة منصوب
باخص لازم الاضمار غير مغفل بمحل اعراب قال شيخ الاسلام الانصا رجي
في حاشيته اي بل يكون في محله نحو ارجو بي ايها الفتى اذ جملة
الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله نحو نحن العرب اسخى من بذل

اذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدا والخبر فلا محل لها من الاعراب
قوله والثاني نحو قوله صلي الله عليه وسلم الخ اشار بهذا الصنيع
اي الاعتراض علي المص لان قوله نحن معاشر الانبيا لا نورث ليس لفظ
الحديث وانما لفظه انا معاشر الانبيا كما نص عليه الحافظ كما ذكره
الشر وان رواه البزار كما ياتي بلفظ نحن وتتمة الحديث ما تركناه
صدقة وما موصولة بمعني الذي محله رفع بالابتدا وتركنا صلته
والعايد محذوف اي تركناه وصدقة خبر ما علي رواية الرفع وهي
اجود لموافقته لرواية ما تركنا فهو صدقة واما النصب فتقديره
ما تركنا مبذول صدقة فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل ونحن
عصبة ويجوز في ما ان يكون موصولا اسميا وان تكون شرطية وهي
علي الاولي في محل رفع وعلي الثاني في محل نصب والمعني اي شي فهو صدقة
تنبيه الحكمة في ان الانبيا لا يورثون انه قد وقع في قلب
الانسان شهوة موت مورثه لياخذ ماله فنزه الله انبياؤه واهاليهم
عن ذلك ولئلا يظن بهم مبطل انهم يجمعون المال لورثتهم ولانهم كالابا
لامتهم فيكون مالهم لجميع الامة وهو معني الصدقة العامة واما
قوله تعالي فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من ال يعقوب
وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوراثة في العلم والنبوة
وبهذا يندفع ان عدم الارث مختص بنبينا صلي الله عليه وسلم وان الله
يعصمهم بقوله واني خفت الموالي اذ لا يخاف الموالي علي النبوة واجيب
بانه خاف من الموالي الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق فتمني ولدا
نبيا يقوم فيهم بقي هنا شي لا باس بالتنبيه عليه وهو ان الانبياء

هل يرثون

هل يرثون قضية كلام اهل الفرايض ذلك لانهم قسموا الناس الي اقسام
منها من يرث ولا يورث وهم الانبيا وقال الزركشي انه الاقرب لكن
قال صاحب القسمة ان النبوة مانعة من الارث وذكر ابو الحسين البزار
الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة انه روي نحن معاشر الانبيا لا نرث
ولا نورث ويعارضه ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية
انه صلي الله عليه وسلم ورث من ابنه ام ايمن الحبشية واسمها بركة
وخمسة احمال وقطعة من غنم ومواه بسفران وابنه صالحا وقد
شهد بدرا وورث من امه دارها من خديجة دارها قوله في المثال
وبعد اما الخ خرج كلام المص عن ظاهره لانه يلزم عليه ان يكون
في الحديث واقع بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحافظ قوله
لا توصف باسم الاشارة الاقتصار علي اسم الاشارة يدل علي انها توصف
بالموصول وقال الدنوشري وانما لم توصف هنا باسم الاشارة لان المراد
بها المتكلم وهو لا يشير بها الي نفسه قوله والثاني عشر انه لا يكون
تاليا لحرف الندا هذا قد تقدم في قول المص احدها انه ليس معه حرف
الندا لا لفظا ولا تقديرا هذا باب التحذير قوله
وهو تنبيه المخاطب الخ قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان ما ذكره هو
معني التحذير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته وتبعه
عليه الشراح انه الاسم المنصوب نفسه وعبارة الملاجامي وهو
اي التحذير في اللغة تخويف شي عن شي وهو اصطلاح النحاة معمول
الخ انتهي ولا يخفي ان هذا هو المناسب لما مر في الباب المتقدم فكان
علي المص ان يقول وهو اسم معمول لاحذر تحذيرا وفاقا وهو الموافق

للغرض النحوي الباحث عن احوال الكلم اعرابا وبنا كما فعل ابن الحاجب
والمناسب لذلك ان يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير
قوله مصدر حذر اي خوف فالتحذير بمعنى التخويف قوله
تنبيه المخاطب قيد به لان التعريف للتحذير المقيس وتحذير المتكلم
والغايب شاذ قوله باياك اي بذكر المحذر وح اما ان يعطف عليه
المحذور نحو اياك والاسد او يخفض بمن نحو اياك من الاسد وقد
يحذف اذا كان المحذور ان وصلتها كما ياتي قوله وبما ناب عنها من
الاسما المضافة الخ اي بذكر المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير
المحذر معطوفا بعده المحذور على المحل المخوف عليه نحو مازراسك
والسيف قوله فان ذكر بلفظ ايا هي من الضماير المنصوبة وذكرها
مجردة عن لاحق يشمل ايا كما الخ قوله نحو اياك الاسد هذا
بنا على جواز هذا التركيب ويا في تخفيف الكلام فيه قوله ونحوه
كنتخ ونا عد قوله وما الحق بها هو عدم وفقد قوله والاصل
احذر الخ اي فيقدر بعد ما قوله والتزموا معه اضمار العامل
قال الدنوشري وعلل بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره قوله
ثم قيل الخ قال الدنوشري قد يقال كيف يلزم ما ذكره والغرض ان العامل
محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدي
فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المنفصل بسبب الحذف فليتامل
ثم على هذا القول لا معنى لامر المخاطب بان يحذر نفسه كما يدل عليه
الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ
من قوله الى ضمير المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن في اكثر

النسخ

النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره المنفصل وقد يجاب عما اورده
الدنوشري بان المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد يدعى ان ذلك امر تقديري
فلا يضر التلفظ به ولا يخفى انه لا بد من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال
الاتية لانه انما فارقها في تقدير العامل موخرا لان الغرض بيان التركيب
المشتمل على العطف فاما ان يجعل من عطف الجمل او مجرد الاصل
المذكور لا معنى له اذ يصير التركيب هكذا اياك احذر والاسد
وبهذا يظهر انه في الحقيقة لا يلزم تعدي فعل المضمر الخ لان الاصل
احذر تلاقي نفسك والاسد واحذر نفسك ان تدنوا من الاسد الخ والا فلا
معنى له كما يعلم من الاقوال الاتية في الكلام على اعراب ما بعد الواو وتقدير
قوله ان تدنوا من الاسد الخ قال الدنوشري فيه حذف البدل اذ قوله ان تدنوا
من الاسد في الاول وان يدنوا منك في الثالث من بدل الاشتمال والظاهر
انه غير جايز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر انه غير
جايز مردود فان البدل يحذف كما في المغني في بحث الحذف واخره انتهى وفيه
نظر فليس في المغني في هذا المبحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك وانما
المهم تعرض للكلام على حذف المبدل منه نعم وقع في الباب الثاني في
بحث الجملة المعترضة ما يقتضي ان البدل يحذف وتوقف الدماميني في جوازه
وقال ينبغي تحرير النقل فيه قوله واجب الخ قال الدنوشري توضيحه ان معنى
الحرف هنا وهو الواو للجمع في معنى العامل وكل مسلط على الحذف والانتفا قوله
منصوب بفعل اخر قال الدنوشري تقديره واحذر الاسد وقد يقال
لا معنى للاول ح وهو احذر نفسك اللهم الا ان يقدر بعده ان تدنوا من
الاسد ويلزم عليه ما تقدم قوله فحذف المضاف قال الدنوشري مراده الجنس

فيشمل المتعدد **قوله** وظاهر صنيع الموضح موافقته قال الدنوشري قد
يقال بل ذلك صريح صنيعه فليتامل **قوله** فنحو اياك الاسد الخ ظاهره
ان امتناع هذا التركيب وجوازه مبني علي التقديرين المذكورين وانه
لا نص علي احدهما وقال المص في الحواشي انهم نصوا علي المنع وانه انما ذكر
المحذر لابد ان يعطف عليه المحذور او يخفض بمن ظاهرة او محذوفة
ان كان ان وصلتها كما اسلفناه وفي الارتشاف ولا يحذف العاطف بعد ايا
الا والمحذور منصوب باضمار ناصب اخر ومجرور بمن فلا يجوز راسك
الجدار حتي تقول من الجدار او والجدار وزعموا ان ابا اسحاق اجاز في الشعر
فاياك اياك المراء وقال س فانه قال اياك ثم اضمر بعد اياك فعلا فقال
اتق المراء انتهي وفي كلام س دلالة علي انه لا يشترط ان يكون عامل المحذور
عامل المحذر وان المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل
علي جواز اياك الاسد وانه سمع فسهل كلام ابن الناظم لانه حيث جاز التركيب
لا يلزم تخريجه علي وجه معين وقال المص في الجامع والمحذر منه بعدهن
اما معطوف او مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المراء
وسهله انه بمعني ان تماديه ويمتنع اياك الاسد **قوله** والتقدير احذرك
فيه تقدير الفعل مسندا الي ضمير المتكلم وهو ان صح في هذا التركيب لم
يصح في اياك والاسد بذكر الواو ولم يصح ان يوكد بانت في قوله
فاياك انت وعبد المسيح البيت **قوله** ممتنع علي التقدير الاول
قال الحفيد اي اذا كان باقيا علي معناه اما اذا ضمن معني فعل متعد لاثنين
بنفسه فالظاهر الجواز **قوله** لان المتكلم لا يحذر نفسه قال الدنوشري وانما
امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذر والمحذر انتهي فان قيل هلا علل

باختصاص

باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما ياتي عند قول المص ولا يكون لغايب
قلت قد يقال هذا التعليل اظهر لان فيما علل به فيما ياتي نوع مصادرة لان
اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوي **قوله** محذوف من كل جملة
اي ففيه النوع البديعي المسمي بالاحتباك وفي مقابلة كلام الزجاج لكلام
الجمهور حقا لان الظاهر انه لا يصح ان يفرع علي كل من القولين ما فرع علي
الاخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا دخل له اذ اياي واياكم علي كلام
الزجاج لابد له من عامل فيصح ان يقال علي قول الجمهور حذف من كل جملة
ما اثبت في الاخري وعلي قول الزجاج حذف من المحذور ومن الثاني
المحذر نعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث
قدروا عن حذفا لا ريب **قوله** وباعدوا انفسكم اي عن ان تحذف
قياسا علي ما قبله **قوله** مقيدا اي بحرف الجر **قوله** وما عطف الخ
هو عين **قوله** شيان هما الفعل والفاعل واما المفعول وهو ايا فلم
يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار اياي **قوله** فان فيه حذف
اياكم هذا يقتضي ان التقدير للجمهور باعدوا انفسكم دون اياكم باعدوا
مقصود لهذه النكتة والظاهر ان تقدير النفس لبيان الاصل وان
الزجاج لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفسي انفصل الضمير والمناسب
لذكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل
بعدها والاصل نفسي وانفسكم **قوله** وهو قليل قد يقال محل ذلك
ما لم يندرج في سلك النوع البديعي المسمي بالاحتباك **قوله** لاختصاص
التحذير بالمخاطب فيه مصادرة كما مر والاظهر ان يعلل علي قياس
ما مر في كونه لا يكون للمتكلم بقوله لان الغايب لا يحذر نفسه لما يلزم

عليه من اتحاد المحذر والمحذر قوله احزان اي عني كون الاغرا الغايب
فان قيل شذوذ اغرا الغايب هو المدعي ولا سبب الاهذان الوجهان
فلا ينبغي ان يعد وجها للشذوذ قلت المدعي ان التحذير لا يكون
لغايب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظ اياه ويصح ان يعد من اسباب
شذوذه مخالفته للحكم المدعي من ان التحذير لا يكون للغايب وعلة
تلك الدعوي ما اسلفناه لا ما اسلفه الشارح علي ما عرفت واعلم ان المقصود
من قول المص وفيه شذوذ ان بيان الاشذية في قول الناظم واياه اشذ
فكان ينبغي التنبيه علي ذلك ولذلك صار اشذ من اياي هذا وينبغي
الاقتصار علي اولهما لانه يرجع بالاشذية الي لفظ اياه واما الثاني
فانما يرجع الي جميع المثال وهو خلاف الظاهر قوله حذف الفعل المجزوم
بلام الامر الاظهر ان المراد به فعل التحذير واما المجزوم بلام الامر فقد
استغني عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر يدل علي هذا قول المص في
الحواشي قولك ليتق زيد فيه طي فعل والتقدير مروا زيدا بان يتقوم فاذا
قيل فيه اياه كان فيه طي فعل التحذير وطي الامر بالتبليغ وذلك لان
الاصل تلقوه بان يباعد نفسه من الشواب ويباعد الشواب عن نفسه
قوله لان العطف كالبدل قال الدنوشري وجدت بخط شيخنا شيخ الاسلام
احمد بن قاسم ما صورته ذكر النسفي في تفسيره ان قوله تعالي ناقة الله
وسقياها اغرا ولا شك في اشكاله بحسب الظاهر لان الاغرا لا يصدق
عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه انما هو التحذير وهو الذي يذكره
غالب المفسرين قال استاذنا المذكور فكلام النسفي علي المسامحة والمراد
الاغرا علي ترك الناقة وسقياها قال فالاغرا علي الشي اعم من

ان يكون

ان يكون فعله او تركه هذا باب الاغرا قوله تنبيه المخاطب الخ فيه نظر
مامر من ان الا نسب ان يقول هو اسم منصوب بالزم محذوفا قوله
وحذف الخبر تقديره يحضرانها قوله ونصب جامعة علي الحال اي
من فاعل الخبر المحذوف قوله لمبتدا محذوف تقديره هي هذا
باب اسما الافعال قوله او اسما للمصادر يحتاج علي هذا للفرق
بينها بينه وبين المصادر حيث اعربت وفي المرادي تتمة لهذا
القول قوله او هي افعال واذا كانت افعالا فما سبب تسميتها باسما
الافعال قوله واغني موقوعها عن المخصوص يحمل انه اغني عنه وان لم يعمل
وعليه فما الفرق بين هذا وما تقدم قوله النايبة عنها قال الدنوشري
قد يقال انها ليست نايبة وانما هي نايبة عما ناب عنها وهو المصدر
الا ان يقال ان نايب نايب قوله واسم الفعل ما ناب الخ قال الدنوشري
ظاهره بل صريحه ان المص ماش علي القول الثاني انها دالة علي الحدث
والزمان لكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال
الخ قال الدنوشري قدم انها علي الثاني مبتدا فالابتدا عامل فيها اللهم الا
ان يقال انها عليه لا محل لها كما يرشد اليه قول الشارح وهو مذهب بعض
البصريين انتهي وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها علي الحدث والزمان ان تكون
موضوعة لذلك لجواز ان تكون موضوعة للفظ الفعل وبواسطته تدل
علي الحدث والزمان وهذا محمل كلام المص فلا اشكال عليه ثم ان الشارح فسر
قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولة لما لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية
كالابتدا والمبتدا فلا ينافي ما قدمه لكن مر في باب الاضافة في الكلام علي حيث
ان اسما الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية علي الاصح

ويرد على قوله كما يرشد اليه قول الش الخ ان قوله المذكور راجع للقول بانها
اسماء لمعاني الافعال لا لما فرعه عليه بدليل مقابلته لغيره من الاقوال
قوله كونه ابدا عاملا غير معمول اي لان الافعال كذلك والمراد انها غير
معمولة للاسم والفعل والا فهي تكون معمولة للحرف الناصب والجازم
ولا يرد ان اسم الفعل يكون معمولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل
الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الش لعامل
يقتضي الخ اشارة لهذا لا لما اسلفنا وعلى هذا فالحاصل ان
اسما الافعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة فليتامل فانها وان نابت
عن الفعل الخ قال الدنوشري هذا مشكل لان المراد بالنيابة في المعنى
ان تدل على معنى على ما دل عليه الفعل من الحدث والزمان ولا شك ان
الحروف لا دلالة لها على زمان اصلا فلم تنب عنه في المعنى وهو واضح
ولا في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه نظر ظاهر حيث اثبت انها نابت
في الاستعمال ثم نفاه اذ المراد بالاستعمال ان تكون ابدا عاملة وهذه
ليست كذلك اذ يزول العمل بالكف قوله واقايم مرفوع بالابتدا
قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة للمتامل انتهى يعني ان المرفوع
بالابتدا قايم وحده والهمزة للاستفهام قوله ورد بان ذلك غير مطرد
الخ يجاب بان آمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل
موافق له في اللزوم لعدم وجوده ومه وجد له فعل موافق
له فامكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه قوله وبدار من
بادر قال الدنوشري ينظر ما المانع من كونه ماخوذا من بدر اذ
يقال بدر به كذا قوله وعلى نابهم فعلي التعجب الخ قال الدنوشري

يفهم ان

يفهم ان بناها منه اتفاقي وليس كذلك قوله واجاز الاخفش الخ قال
الدنوشري كان الاحسن تقديمه عند قوله وشذ دراك من ادرك وبنو اسد
تفتحه اتباعا قال الدنوشري انظر هل يعينون الفتح اولا ومراده الاتباع
لما قبل الالف اذ الالف حاجز غير حصين قوله وايها قال الدنوشري
مقصورة وما قبلها ممدودة قوله فاوه بمعنى اتوجع واف الخ قال
الدنوشري جعل الش كلام المص من باب اللف والنشر المرتب وفيه نظر
اذ الظاهر ان اوه واف كل منهما بمعنى اتوجع ويكون اتضجر عطفا تفسيريا
فليتامل وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قد تاملنا فوجدنا الظاهر مع
الش وهو ثقة واللغة امر مرجعه الى النقل عن الايمة فلا يثبت بمجرد
٢ الاستظهار قوله وواها قال الدنوشري قال المرزوقي هذا اي واها مفارقة لاخواته ٢ الاستظهار
لان اسما الافعال اكثرها جا في الامر والنهي وهذا جا في التعجب والتعجب
خبر انتهى قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما ياتي عن الجوهري قوله
وايهاك بكاف الخطاب قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التا نحو هيها
وايها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو ايهاك انتهى فرتب لحوق الكاف
للغة ايها فلو اخرها الش كان احسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف
التا قوله وقيل الكاف للتشبيه قال الدنوشري الظاهر ان الصواب ان
يقال وكان للتشبيه قوله كلمتان قال الدنوشري في نسخة عليها خط
المص مكان كلمتان جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتخريج القران
عليه لا يجوز قوله محذوف من ويلك قال الدنوشري كان الاحسن ان يقول
ماخوذ او نحوه قوله اقدم ضبطه بعض الفضلا بفتح الهمزة وكسر الدال
وفي الصحاح قدم بالفتح يقدم قدما اي تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه

يوم القيامة قال والاقدام الشجاعة ويقال آقدم وهو زجر للفرس كانه يومر
بالاقدام وفي حديث المغازي اقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة انتهي
فان كان اقدم في البيت بمعني تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان امرا بالاقدام
فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في امره ما يستعمل في زجر الفرس قوله
وكانما ذر قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الي ذلك قوله عليه الذريب اذ الخبر
الجمع لا ما ذكره فصل قوله كشتان قال الدنوشري من اسم الفعل وشكان
اسم لوشك بمعني قرب او سرع وتخ واوه ونفخ وتكسر ومن امثالهم وشكان
ذا خروجا فذا فاعل وشكان وخروجا تمييز قال بعضهم وينظر ما معني هذا المثل
ومنه سرعان اسما لسرع وفي اوله ثلاث لغات فتحه وضمه وكسره ومن
كلامهم سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة تمييز ومن اسما الفعل
هيت قال في المغني في بحث لام التبيين انه بمعني تهيات في قوله تعالي وقالت
هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل الماضي او لا يجوز في
تائها الفتح والكسر والضم ويجوز في الها الفتح مع فتح اليا والكسر مع
ضمها ومن اسم الفعل لعا اسم لا تنعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمي
سرير الميت نعشا لانه يرتفع علي روس الناس والتنوين في لعا للتنكير
ودعا في معني لعا انتهي ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ
ان المعهود في اسم الفعل الماضي استتار ضمير الغايب والمستتر في
هيت في الاية ضمير المتكلم علي ما هو المتبادر ويحتمل ان يكون ضمير غيبة
تقديره نهيات في قوله بمعني تهيات بسكون التا ويكون حكاية لكلامها ولشيخنا بسكون
العلامة احمد الغنيمي رحمه الله كلام في ذلك يطلب من حواشينا علي الالفية
بمعني الزم عبارة ابن الناظم وشذ علي بمعني اولني انتهي فجعله بمعني الامر وهو

انسب لكنه قال بعد والي بمعني انحي وقال المص في حواشيه قياس ما قبله وما بعده
وهو المناسب للمعني ان يوتي بالامر فيقال نحني قوله نصب علي المفعولية يرده
قولهم عليك زيدا بمعني خذ وخذ انما يتعدي لواحد قوله رفع علي الفاعلية اي
استعارة ضمير غير الرفع له ولعل الفرا لا يقصر نيابة ضمير عن ضمير في المتصل علي
الضرورة فلا يرد عليه ان من شروطها ذلك فلا يكون في الاختيار نعم يلزمه ان
ضماير الرفع غير مستترة في اسما الافعال قوله وقيل الجر بالاضافة انظر مع
اطلاقهم ان اسما الافعال لا تعمل الجر بالاضافة المتبادر منه ان ذلك جار علي القول
بان مدلولها المصدر وان كان وجه منع عملها ذلك انما يظهر علي القول
بان مدلولها لفظ الفعل او معناه او علي انها افعال قوله اسما للمصادر
اي والمعني الزم ملك قوله فللكاف موضع خفض ورفع قضيته انها غير
متحملة لضماير الرفع وهو خلاف ما قالوه من ان اسما الافعال لغير الماضي
يستتر فيها الضمير وجوبا قوله واستعملوه تارة الخ ظاهره وروده ذلك
عن العرب وروده منونا ناصبا للمفعول مشكل علي اشتراط كونه مكبرا لا مصغرا
في عمله ولذا منع المبرد النصب به الا ان يقال انه مستثني من ذلك الاشتراط
قوله والدليل علي بنايه قال الزرقاني قال الرضي وانما فتح رعاية لاصل
الحركة الاعرابية قوله فلو كان مصغرا قال الزرقاني قال الرضي ويجوز
ان يكون تصغير رود بمعني الرفق عدي الي المفعول به مصدرا او اسم
فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه فصل قوله في التعدي
واللزوم قصر الحمل علي ذلك مع انه اعم لشموله للجر بالاضافة علي القول بان
مسماها المصدر لكن مر انهم اطلقوا انها لا تعمل الجر بالاضافة قال
الزرقاني وقال الرضي واسما الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم

الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها
في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال المتعدي الي المفعول قوله تقول هيهات
قال الدنوشري هيهات بفتح التاء للتخفيف وهي لغة اهل الحجاز وقد تكسر
وهي لغة اسد وتميم وقد تضم عن اناس من العرب وقد قرئ بهن جميعا
وينون لارادة التنكير قال الشاعر
تذكرت اياما مضين رواجعا ** فهيهات هيهات الينا رجوعها
فنون هيهات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل بهيهات الاولى ان جعل
هيهات الثاني تاكيدا له وفاعل الثاني علي الاصح ان لم يجعل تاكيدا له ويكون
ذلك من باب التنازع واعمل الثاني لقربه واضمر الفاعل في الاول والصواب
ان الثاني تاكيد ورجوعها فاعل الاول انتهى ولا يخفى ما في هذه القولة
من عدم وضعها في محلها اذ حقها ان تذكر في الفعل السابق ومن التكرار مع
كلام الش فانه اسلف ما ذكره الدنوشري من جملة لغاتها وما فيه من عدم التحرير
في اعراب البيت فان تردده في اعرابه مما لا ينبغي والصواب الاقتصار علي
ما قال انه الصواب فاعتبروا يا اولي الالباب قوله لان الاقتران الخ لذلك
كان الافصح ان يؤتى له باسمين مرفوعين به احدهما بلا واسطة والاخر
بتوسط الواو ويراد بها ما كقوله ** شتان ما يومي علي كورها ** ويوم
حيان اخي جابر قوله اي اسرعوا بذكره قال في الصحاح وفي الحديث اذا
ذكر الصالحون فحي هلا بعمر بفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك
بعمر وادع عمر فانه من اهل الصفة ويجوز فحي هلا بالتنوين يجعل
نكرة واما فحي هلا بلا تنوين فانما يجوز في الوقف فاما في الادراج
فلغة رديئة واما قول لبيد يذكر صاحبا له في السفر كان امره بالرحيل

بالرحيل ليتمادي فالذي قلت له ولقد يسمع قولي حي له فانما سكنه للقافية
قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل ظاهره ولو كان المعمول ظرفا او جارا
ومجرورا قوله وهي جارية من بني مازن في عروس الافراح للبهاء السبكي في
بحث الحمد والكلام علي انه هل يحمد غير الله اولا ما نصه وقد يحمد من فعل خيرا
كاسيا من كان كقول تلك المراة في الحديبية ** يا ايها المايح دلوي
دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ** وهذا البيت ذكره ابن اسحاق في السيرة
وظاهر كلامه انه من شعر هذه المراة لكن قال ابن الشجري في اماليه لرؤبة
وانه من مال لا في ماء وذكر الدلو استعارة وعلي هذا فيحمل كلام ابن
اسحاق علي ان المراة في الحديبية انشدته من كلام غيرها قوله الي فاعله
قال الدنوشري ينظر ما مرجع المضاف اليه هل هو المصدر او الفعل قوله
لان الغرض هو الخ قال الدنوشري كما في قوله صلي الله عليه وسلم خمس صلوات
كتبهن الله علي العباد او يراد بها الرقم في اللوح المحفوظ مثلا فان كان الاول
فلا نسلم الاستلزام المستلزم للمغايرة بينهما اذ هي عين التحريج وان
كان الثاني فليس ذلك الاستلزام عقليا وانما ذلك باعتبار الوقوع قوله
لان المعني ليس علي الخبر قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من ان يكون ذلك
خبرا محضا قصدت به تنبيهه علي ان دلوها دونه ويكون الدال علي المراة
مقدر التقدير فتناوله كما قاله بعض المحققين قوله وفيما قاله نظر
قال الدنوشري فيه نظر لان ابن مالك قد لا يكون مختارا لما قاله في متن العظي
او يكون محله ما لم يغن شيء مقامه لاسيما اذا كان القايم مقامه عينه واما
قوله واما ما استند اليه الخ فهو في محل المنع فليتامل قوله وسكت عن دونك
قال الدنوشري معناه ان القايل بكونه معمولا لمحذوف لم يتعرض لاعراب دونك

والظاهر انه حال من دلوي او غير ذلك تمت قوله ولها استعمالات
الخ نقل الشهاب القاسمي في حواشي بن الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع
من الثالث انتهي ويمكن ان يقال في التمييز ان الرابع اعم لان من يعقل يشمل الملايكة
والجن قوله فهو معرفة اي من قبيل المعرف بال العهدية ومر ما فيه في كلام
الش في صدر الكتاب في بحث التنوين قوله وهو كل فعل الخ قال الدنوشري
المراد كل ما حوذ من فعل الخ علي وزنهما او طريقتهما قوله لمعينة قيد
في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه والاولي ارجاعه لجميع ما قبله لان
الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الاشارة نحو انكم لتخضبون بهذا
السواد قوله اما اذا اريد بها الخ قال الدنوشري ظاهره انها باقية علي
تعريفها فان قوله استعمال النكرات يقتضي ذلك وقوله اذا اريد بها غير
معين يقتضي انها نكرة انتهي واقول هي باقية علي تعريفها نظرا لوضعها
وذلك لا ينافي استعمالها استعمال النكرات قوله ومه قال الدنوشري
قال بعضهم وامامه فاسم لاكفف الكف المعهود فان نكر نون وكسر لالتقا
الساكنين قوله معنوية قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر انه مبني علي
ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به احد كما يعلم من تصفح الاقوال
لكن ذكر الرضي ان مسماها الاحداث قوله وقال ينبغي الخ قال
الدنوشري كان ينبغي له القطع بذلك لانه لو كان معربا لنون اذ لا مانع
من التنوين هذا باب اسما الاصوات قوله والدليل الخ
قال الدنوشري قال بعضهم هي اصوات وليست من اقسام الكلمة لعدم وضعها
لشي واعترض علي ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات واجيب بانها
ملحقة بالاسما جارية مجراها في البنا وان لم تكن اسما علي الحقيقة

لعدم

١٦١

لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسما المبنية تامل وقال ايضا والدليل
يفهم من كلام ابن الحاجب في كافيته ان اسما الاصوات ليست اسما وهو
يناقض ما هنا فليراجع ذلك قوله واذا ثبت النوع الخ الاوضح ان يقول
واذا ثبتت اسمية النوع ثبتت اسمية الجنس لانه بصدد اثبات الاسمية
هنا وقال الدنوشري كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو
جزي والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من
الكلمة وهو لم يرد هذا محقق التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع
انتهي وهو مبني علي ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما
هنا بلازمة قوله وقد يستشكل الخ كان ينبغي ان يمهد لهذا انه يلزم
من اسميتها ان تكون كلمات كما لا يخفي علي العارف باساليب الكلام
قوله في الاكتفا به قال الدنوشري فيه نظر اذ اسم الفعل لا يكتفي
به وحده بل لا بد من ضم مرفوعه اليه قوله مكررين قال الدنوشري
فيه نظر اذ لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده قوله وفي
المحكم الخ قال الدنوشري ظاهره ان ذلك فعل امر ويرده انه لو كان كذلك
لاتصلت به يا المخاطبة قوله والاسم الهي قال الدنوشري اي بابدال
الهمزة الاولي يا علي قياس ما سبق قوله قال س الخ قال الدنوشري
هو تابع للخليل في ذلك فانه قال كما قال ابن اياز في شرح الفصول
الاصل حييت وعييت فقلبت اليا الفا والمازني يقول الاصل
حوحوت فقلبت الواو الاولي الفا والواو الثانية يا لوقوعها رابعة
ووجه استحسان قول الخليل ان قلب اليا الساكنة الفا اولي من قلب
الواو الساكنة لان اليا الي الخف الالف اقرب منها الي الواو وينظر ما علة



قلب الواو والياء الفا من غير سبب ظاهر **قوله** انما هو صوت قال الدنوشري والياء ٣
فيه نظر اذ لا نسلم ذلك بل هو فعل **قوله** لكونه غير مكتفي به فيه نظر
لانه مكتفي به بدليل ان صيغة الندا كلام اصطلاحي او نايب عنه
قوله فعوله ولذلك احتاج الي قوله ا ت فيه ما يا في **قوله** ولهذا احتاج
الي قوله انجلي قال الشهاب القاسمي فيه نظر فان احتياجه لما
ذكر ان كان لكونه منادي والمنادي ليس مكتفي به فيلزم عليه ان
قولنا يا زيد ليس مكتفي به وهو ممنوع فان غاية ما فيه انه ليس
الكلام في الحقيقة بل نايب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفي
به وان كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم ان يكون قوله ايضا
انجلي غير مكتفي به لانه لا يعقل وهو ممنوع لان الظاهر انه مكتفي
به وان كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار التالم والتوجع
بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفي به لانه بمنزلة قولك طال الليل
علي وزاد المي وهذا مكتفي به **قوله** للمحكي صوته هذا فيما احدي
الحكاية وقوله اوللمصوت له به في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير
في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير للذي صوت له باسم
الصوت **قوله** مثل جناح غاق انظر ما الدليل علي اعراب غاق في البيت
مع احتمال ان كسرته بنا **قوله** فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب
لان غاق صوت الغراب قال الرضي غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت
الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطي حكمه في الاعراب ولا
يخفي ما في هذا من النظر اذ لا يلزم من اللفظ بمنزلة اخر ان يعطي
حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لمته سود الاشبهها

جناح

جناح الغراب بالسواد واللمة بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن فاذا
بلغت المنكبين فهي جمة ومعني الكلام ح ظاهر وفي نسخة عليها خط
الش مصححة بعض تلامذته ضبط لمني علي صيغة الماضي من لم وضبط
منك بالنون علي انه من الجار والمتصلة بكاف الخطاب فليحرر
لا يجوز فيهما الاعراب لعل وجهه انهما خرجا بالنقل عن موجب البنا
لكن قد يقال هلا جاز ان يبنيا مراعاة لاصلهما واما النوع الاول
فوجه بنائه ان التركيب لا يقتضي الاعراب لان جميع المبنيات تركب
مع العوامل وبناؤها بحالها ومن هنا ينشا السوال عن وجه اعرابها
بمجرد التركيب مع فقد موجب البنا **هذا باب نوني التوكيد قوله**
فيه ان الخفيفة فرع يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من
الثقيلة كما قيل بذلك في مذ ومنذ ويحتمل انها من حيث ان التاكيد
في الثقيلة ابلغ واتم قال الشهاب القاسمي وانظر هلا قيل بان الثقيلة
فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب انتهي وهذا منه لعدم
وقوفه علي القول بذلك ويأتي عن شرح تصريف العزي الاشارة
لما قاله وقال الدنوشري ويوخذ من كلام ابن اياز ان هناك قولا
باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل فايهما الاصل
قيل الخفيفة هي الاصل لان الثقيلة ازيد لفظا وازيد معنا والزيادة
عارضة طارية والعاري منها هو الاصل **قوله** وذلك اذا كان مثبتا
الخ اقتصر الش علي تعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم يعلل اشتراط
كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن ان يقال لان في ادوات
النفي ما يخلص الفعل للحال فينافي التوكيد بالنون المخلص الفعل

للاستقبال وعمم في الباقي طرد اللباب والفصل يدل على عدم الاهتمام
بالفعل وذلك ينافي التاكيد فلا يجمع بينهما لتنافي ما يترتب عليهما
قوله لا بغض قال الدنوشري بضم اوله وكسر ثالثه من البغض ضد
الحب قال في القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضا
شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضة فهو بغيض ويقال بغض
جدك كتعس جدك ونعم الله بك عينا وبغض بعدوك عينا وابغضه
وبغضني بالضم لغة رديئة وما ابغضه لي وابغضوه مقتوه وبغيض
ابن ريث ابن عطفان ابو حي والتبغيض والتباغض ضد التحبيب
والتحابب والتحبب وبغيض التميمي غير النبي صلى الله عليه وسلم
بحبيب انتهى فقوله وابغضه وبغضني لغة رديئة فلا ينبغي حمل
كلام الفصحا عليها واما الحب والبغض فيه اسم مصدر **لطيفة**
في معنى هذا البيت قول الشاعر

واراك تفعل ما تقول وبعضهم ... مذق الحديث يقول ما لا يفعل

قال المص في توقظ الاذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك اي الاشارات
الخفية ان رجلا كان يساير المنصور وكان لا يتكلم الا اذا سيل واذا
اجاب اجاب من غير زيادة فبينما هما راكبان اذا مرا ببيت عاتكة
فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عاتكة الذي يقول فيه الشاعر

يا بيت عاتكة الذي اتغزل ... حذر العدي وبه الفواد موكل

فقال له هل اخذت ما رسمنا لك به فقال لا فامر ان يعطاه
فسيل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم الا لحكمة وقد زاد على الجواب
بالاستشهاد فعلمت انه يشير الى قول الشاعر في القصيدة

واراك

واراك تفعل ما تقول وبعضهم ... مذق الحديث يقول ما لا يفعل

قوله ولسوف يعطيك ربك قال الدنوشري قال بعضهم وانما لم تعمل السين
وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتنزلهما منزلة احد اجزايه كلام
التعريف مع الاسما ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك
فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع والاسم فلولا ان سوف
قد صار كاحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها **قوله** وذلك اذا
كان شرطا الخ قال الدنوشري ولكن ذهب المبرد والزجاج الى لزوم
نون التوكيد بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة مرادي **قوله** نهي او
دعا الخ قال الدنوشري كان ينبغي ان يضم الى ما ذكره التخصيص ايضا
اللهم الا ان يكون اكتفى عنه بالعرض او سماه عرضا تغليبا وينظر هل
وقوعه بعد اداة الترجي مسوغ لتوكيده بكثرة كما شمله قول المص
بعد اداة طلب اولا كما قد يشعر به عدم ذكر الشارح له وكذا يقال في
التخصيص **قوله** يوم الملتقى قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن عادتهم
ان الواحد منهم ينشط له نشاطا تاما بذكر محبوبته **قوله** وذلك بعد
لا النافية قال الزرقاني في المغني جعله شاذا وهو خلاف ما هنا انظره
في مبحث لا **قوله** فكيف يكون قال الزرقاني اي الاصابة **قوله** واسند المسبب
الى فاعله قال الزرقاني المسبب هو الاصابة فان قيل الاسناد الى
٢ الفتنة كان حاصلا قبل العدول فالجواب ان المراد بقوله اسند
بقي مسندا او يقال المراد اسند الى فاعله وصار النهي عن ذلك
وقبل العدول لم يكن النهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا انتهى وقال
الدنوشري الضمير في قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذي هو الاصابة

اذ فاعلها الغشه كما هو ظاهر ولم يسند الي الفعل الي فاعل السبب
الذي هو التعرض وفاعله ضمير المخاطبين فيكون علي منوال قوله تعالي
فاذا قرات القران اي اردت لو اسند الفعل الي فاعله السبب **قوله**
وعلي هذا اي القول الثاني **قوله** بل كثيرا قال الزرقاني اي بل يكون كثيرا
لاقترانه بحرف الطلب **قوله** شخص والده قال الدنوشري لو قال صفات
والده كان اولي **قوله** قاله العيني قال الدنوشري فيه نظر اذ عبارة
العيني ان الابن يشبه اباه فمن راي هذا ظنه هذا فكان الابن مسروق
وهي تخالف ما نقله الش عنه عند التامل **قوله** والعضة شجرة قال
الدنوشري اصل العضة عضهة حذفت منها الهاء وهي واحدة العضاه
وهي كل شجر يعظم وله شوك **قوله** وشكيرها شوكها قال الدنوشري
الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء اخر الحروف
وفي اخرها را مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من اصلها **قوله** يعني
ان كبار الخ قال الدنوشري ينظر هل هو جار علي ما فهمه عن العيني وغيره
من انه مثل يضرب لمن كان اصلا تفرع منه ما يشبهه او هو جار علي
ما فهمه ابن هشام من انه يضرب لمن اظهر خلاف ما ابطن وتفسيره
الشكير بما ذكر احق من تفسير العيني له عند التامل والظاهر انه
جار علي الاول **قوله** قليلا به الخ قال الدنوشري قبله اهن
للذي تهوي التلاد فانه اذا مت كان المال نهبا مقسما **قوله** وما
زايدة في الاماكن الخمسة نازع الدماميني في دعوي الزيادة في
الاخيرين وقال لا ادري الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل ما
ما سين ان تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث

اياك وقال الشمني الوجه الذي عين ذلك في اولهما انه مثل لم يستعمل
الا بمعني الاثبات لا النفي وكونه عجز بيت لا ينافي ذلك وفي قول المص
كقولهم دون ان يقول كقوله اشارة الي ذلك والوجه الذي عين كون
ما في ما يحمدنك زايدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع و
قليلا ولكانت النون داخلة علي المضارع المثبت ملخصا **قوله** علي معني
النفي قال الدنوشري غير مسلم عند التامل **قوله** لانا احوها الخ قال
الدنوشري هذا مشكل لان القسم الثاني من الحالة الخامسة وهو
ان يكون بعد اداة جزاء غير اما قال الش فيما سياتي انه اشبه لم في الجزم
فهو لم يشبه الاشيا في مرتبته لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك
القسم الاول منها لا يشبه ما قبله بل اشبه النفي بلم النهي كما قال
الش فيما ياتي فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معني واما لا
النافية وما الزايدة فذكر الش فيهما ان لا النافية تشبه الناهية
صورة وهو واضح وذكر ان ما الزايدة اشبهت ما النافية كذلك
وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية
لا ذكر لها في كلام الموضح اصلا **قوله** غير واجب قال الدنوشري
ينظر ما معني قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت
اي غير موجود في الحال فاشبه النهي اذ هو المطلوب فيه عدم
وجود المنهي عنه او معناه ان يمنعا في هذا الشعر يشبه النهي لما
فيه من المنع عند وجود الشرط والاول اقعد لعمومه **فصل قوله**
واختلف في هذه الفتحة الخ قال الدنوشري يؤخذ مما حكاه ش ومن
معه ان الفعل ح مضارعا او امرا مبني علي السكون المقدر وحرك

اخر الفعل لالتقا الساكنين المبنيين في كلام الش وقول الش المضارع
بعد قول المص ان يكون مردود فان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر
كذلك ولو ابقي كلام المص بلا تقييد كان صوابا واستثنا المص الفعل
المسند للالف من فتح الاخر غير ظاهر فان اخر الفعل مفتوح معه
كما شمله قوله فانه يحرك اخره ح بحركة تجانس ذلك وتقييد الش
في قول المص ثانيا ويستثني الخ الفعل بالمضارع مردود ايضا فان الامر
كذلك ايضا كما يصرح به قول المص فتقول يا قوم اخشون الخ واحترز بقوله
ان يكون اخر الفعل الخ عما اخره واو او يا فانه كالصحيح في حذف
واو الضمير ويايه معه فتقول اغزن يا زيدون واغزن يا هند كما تقول
اضربن واضربن وان كان اخر الفعل ح يحذف لالتقا الساكنين قوله
وقالس قال الدنوشري نسب القول الاول الخ الش ايضا قوله عارضه
للساكنين قال الشهاب القاسمي هذا لا يتاتي في المضارع الخالي من
ناصب وجازم نحو والله ليقومن زيد لان اخره قبل التاكيد يستحق
الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون التاكيد فاي ساكنين
ح يلتقيان وح فالانتقاض بهذا مما يقوي القول الاول اللهم الا ان
يراد انه كان حقه البنا على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان
ولا يخفى ما فيه ثم رايت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب
فليطالع قوله والنون الاولى قال الدنوشري لو حذف لفظ الاولى
كان اولى ليشمل النون الخفيفة فليتامل فصل قوله
وجمتهم الخ قال الدنوشري كان ينبغي تاخيره عن قوله ثم صرح الفارسي
الخ قوله على حد غيرهما كذا في النسخ بالتثنية والتعبير الشايع

غير حده

غير حده بالافراد والضمير عايد على التقا وهذا جواب عما يقال التقاء
الساكنين موجود مع المثقلة وحاصل الجواب ان الالف والنون
فيها كجزء الكلمة الذي اتصل به فيكون المجموع كلمة واحدة والتقا
الساكنين اولهما حرف مد وثانيهما مدغم في كلمة واحدة جايز
فيما هو ككلمة واحدة بخلاف الخفيفة فان فيه التقا الساكنين فيما
هو كالكلمة الواحدة وليس مدغما في غير الوقف فان قيل فليجز
اضربان في غير الوقف قلت اجاب الامام الحديثي بان
الوقف تابع لانه عارض فقيل ان كانت اللام متحركة يلزم الخروج
عن اصلها من السكون وان كان ساكنا يلزم التقا الساكنين في غير
الوقف والمدغم قوله والتقت حلقتا البطان اي باثبات
الالف في حلقتا شذوذا والقياس حذفها كما تقول غلاما الامير
اذ لا يتلفظ به بالالف قال اوس وازدحمت حلقتا البطان باقوام وكا
نفوسهم جزعا والبطان الحزام الذي تحت بطن البعير وفيه حلقتان
فاذا التقتا دل على نهاية الهزال وهذا مثل يضرب لشدة الامر
وتفاقم الشر كانهم لم يحذفوا فيه الف التثنية تقطيعا للحادثة بتحقق
التثنية في اللفظ المذكور قوله انه بكسر النون فيه خروجها عن
وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تخفف الساكنين في نحو اضرب
الرجل ولا تحرك قوله قال الش الخ كتب العلامة الغنيمي
بهامش نسخة الدنوشري ما نصه المنقول ان الجملة المصدرة
بالمضارع المنفي بلا تجرد من الواو ويلزمها الضمير قال المرادي
فان وردت بالواو قدر المبتدا على الاصح كقراة ابن ذكوان

فاستغنيا ولا تتبعان نص على ذلك في التسهيل وقول الش وقد يجي
بالضمير والواو ظاهره عدم التاويل وهو ظاهر كلام الش عنه
قوله وانما كسرت قال الدنوشري ظاهره انها مبنية على الكسر
قوله بالف فاصلة بين النونين لا يقال هل ترك زيادة هذه الالف
وحذف النون الاولى لتوالي الامثال كما في هذا المحل لانا نقول هذه
النون فاعل ولا تحذف فتامل قوله ان تركع قال الدنوشري خبر
لعل على حذف مضاف اما قبل الاسم او قبل ان تركع ولا بد من ذلك
ان لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا في عسى
زيد ان يقوم وانما دخلت ان في خبر لعل حملا على عسى قوله تحذف
نون التوكيد الخ انما لم يحذف التنوين مع التقا بهما في نحو محظورا
انظر بل حركه اظهارا لشرفه على التنوين لكونه من خواص الشريف
وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركت وابقيت كغيرها
من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنا قلت اشار السعد
في شرح التصريف الى ان السبب ان تحريكها خلاف وضعها من السكون
واقول ح ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتامل
قوله من واو ويا قال الدنوشري اقتصاره عليهما يفهم منه ان نون
الرفع لا ترد ايضا فلا تقول في هل تضربن هل تضربون باعادة نون
الرفع مع الواو والذي في شرح المرادي انها ترد ايضا وعبارته
وتقول في هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين
برد الواو واليا ونون الرفع لزوال سبب الحذف واذا اعيدت النون
تكون ساكنة ولا يضر التقا الساكنين على غير حده لكونه في الوقف

انتهى

انتهى وانما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد في نحو قاضي الاكثر
وان زالت العلة ولذا رد على قلة لان المحذوف هنا كلمة وثم جزء
كلمة والاعتنا بالكلمة اتم منه بجزئها قوله ان تقول هنا الخ قال
الدنوشري صريحه عدم اعادة النون التي هي للرفع فيكون مخالفا
لقولهم انها تعاد ويجاب بعدم المخالفة ووجهه ان بدل
النون حكمه حكم النون في حذف نون الرفع معه وان كانت العلة
التي حذفت نون الرفع لاجلها مع النون مفقودة مع بدلها
وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب
ومفعولاهما محذوفان والتقدير ثم تحذف انت واو الجمع ويا
المخاطبة كما تحذفهما مع المبدل منه وهو نون التوكيد الخفيفة
ولا يتعين كونه مسند الضمير المخاطب بل يجوز كونه مسندا
لضميري الواو واليا مبنيا للمفعول قوله ولا ترد نون الاعراب
قال الدنوشري يوجه بما تقدم قوله وتقول الخ قال الدنوشري
اي قولا غير مستنكر لما ياتي بعده قوله ويجهل التوكيد قال
الدنوشري معناه ان المخاطب لا يعرف ح في الامر هل هو موكد
اولا لعدم ما يدل على ذلك والواو واليا ح بدل من نون التوكيد
كما قال فان تجهل يلزم على ذلك اللبس اذ يفهم السامع خلاف
المراد وهو محذور ويجاب بان اللبس في مثل ذلك يجوز لقلته
وندرته وقوله لم يجهل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل
موكد بدليل حذف نون الرفع اي ولا عبرة باحتمال انها تحذف من
غير ناصب وجازم علة لقلتها

هذا باب ما لا ينصرف

قال الدنوشري ذكر ما لا ينصرف عقب مبحث نوني التوكيد ان ما لا
ينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما لهما تعلق به وان نون
التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين احدهما
ثقيل وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو المنصرف واحدهما فرع
الاخر كنوني التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين
وذكر هنا التنوين فحصلت المشابهة بين البابين **قوله** واختلف
في اشتقاقه قال الدنوشري الضمير المضاف اليه فيه عايد الى
المنصرف المعلوم مما لا ينصرف وليس عايدا الى ما لا ينصرف كما هو واضح
لبوافقه قول المرادي وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف واليه يرشد
قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهنا طريقان الاولى ان بعضهم قال
واختلف في اشتقاق الصرف الى اخر ما قالوا والثانية ان بعضهم قال
اختلف في اشتقاق المنصرف الى اخر ما قالوا والطريق الثانية اولى
لما لا يخفى من له ادنى تامل وقول الشارح الى جهات الحركات فيه نظر
ولو حذف لفظ الحركات كان اولى لانه بصدد بيان المعنى اللغوي
الماخوذ منه الاصطلاحي فابن اياز تنبه لهذا فحذفها **قوله**
هل هو من الصرف الخ قال الدنوشري قال المرادي وقال في شرح
الكافية سمي منصرفا لانقياده الى ما يصرفه من عدم تنوين الى
تنوين ومن وجه الى وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف
ماخوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف **قوله**
او من الصريف وهو الصوت قال الدنوشري اي صوت الناب والبكرة
والقلم وهو الذي يسمع لها قال النابغة لها صريف صريف العقو

با لمسد

بالمسد والعقو البكرة **قوله** او من الانصراف الى جهات الحركات قال
الدنوشري ذكرنا فيما مر انه لو حذف الحركات كان اولى لانه بصدد
الماخذ اللغوي قال ابن اياز والثاني انه من صرفته اذا رددته
وقلبته في الجهات وقع الصاحب ابن عباد لرجل كان قد استخدمه
الاختيار صرفك والاختبار صرفك وجوز ان يكون ماخوذا
من قولهم صرفته عن كذا لان العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقيل
وهو الفعل **قوله** الذي هو القلب اي التقلب فيه قريب مما
قبله **قوله** في فرعيتين قال الدنوشري يشير به الى ان العلة
الواحدة لا اثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التاثير
فاذا انضم اليها علة ثانية قوي جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره
الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فان انضم اليها شاهد
اخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة وايضا
الاسما التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه
الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسما غير منصرف فتح تكثر مخالفة
الاصل وايضا لا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا باصل
قوي **قوله** احداهما من جهة اللفظ الخ احترازا عما لو كانا
من جهة واحدة كاجيمال تصغير اجمال جمع جمل فان فيه فرعية
التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكحايض
وطامث فان فيهما فرعية التانيث عن التذكير والوصف عن
الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه
لانه ينبغي ان يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من التسع المذكورة

لانها المعتبرة ولزائدة الشم بها والتصغير لبس منها وفرعية التانيث
انما هي من جهة اللفظ وان لم توجد علامته في اللفظ وانما
تسميته تانيث نحو زينب معنويا فبمعني اخر كما ياتي فالحق
ان قولهم مرجع الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية من
الشع كما دربايجان واما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها
في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان **قوله** وهي اشتقاقه من
المصدر قال الدنوشري هذا علي راي البصريين واما علي راي
الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب
فرع عن المفرد قاله الشم في شرح الازهرية ويمكن رده بان التركيب
جا للفعل من حيث المعني لا من حيث اللفظ علي ان كثيرا من الاسما يدل
علي شيين بل اشيا كصبوح وغبوق وضارب واكرام فليتامل قال
الاشموني بعد كلام نقله ومن ثم صرف ما جا علي الاصل كالمفرد والجامد
النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به
ما فرعية اللفظ والمعني فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت
فرعيته من جهة اللفظ كاجمال او من جهة المعني كحايض وطامث
لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه اما دريهم ففرعية اللفظ
فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعني التحقير وجهتهما
واحدة وهي التصغير واما اجمال ففرعيته من جهة التصغير
لما مر ومن جهة الجمع لانه فرع الاحاد واما حايض وطامث ففرعيتهما
من جهة ان التانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف
وجهتهما المعني انتهي وقد عرفت ما فيه من ان التصغير والتحقير

لبيان

لبيان العلل المعتبرة وان التانيث راجع الي اللفظ وانما نقلناه
للتنبيه علي ان الدنوشري اقره مع اشكاله ولبيان انه كتبه في
غير موضعه وانما حقه ان يكتب عند قول الشم احداها الخ كما
فعلنا **قوله** ويستثني من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الخ فيه
بحث لانه اسلف ان الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفي ان المنصرف
هو الذي قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المونث فكيف يكون
منصرفا فلا يعقل الاستثنا لان حاصله الحكم علي جميع المونث لانه
مشتق مع انتفا مبدا الاشتقاق اللهم الا ان يحمل قوله الصرف هو
التنوين علي المسامحة والمراد انه التنوين وامر اخر يصدق علي جمع
المونث واقتصر علي التنوين اكتفا بالتعريف بالاخص واما من قال
ان المراد انه علامة له لا نفسه والعلامة لا يجب اطرادها فعليه
لا يحتاج للاستثنا وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا علي الالفية
قوله وجزم ابن مالك الخ قال الدنوشري هذا هو الاولي لان
ماخذ الاشتقاق موجود ح في جمع المونث السالم بخلافه علي
الاول لكنه يقتضي تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة
منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه **قوله** لان وجود الف
التانيث الخ فيه ان المتبادر من قولهم او واحدة تقوم مقامهما
ان يكون في العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعني وتنزيل
اللزوم منزلة تانيث ثان لا يوافق ذلك **قوله** وزكريا قال
الدنوشري ظاهره بل صريحه ان الفه للتانيث وفي كلام الاندلسي
ما يدل علي ان فيه اعتبارين وعبارته مسئلة مما يجوز فيه الامران

ياجوج وماجوج ان اخذ من اج صرفا وان لم تشتقهما لم تصرفهما ومن ذلك زكريا
من اشتقه من زكوا وتذكر كانت الهمزة للتانيث فلا ينصرف معه ولا نكرة ووزنه
فعليا وفيه اربع لغات المد والهمز والقصر وهو ايضا غير مصروف للعجمة
والتعريف في القصر ولان اخره الف التانيث ان قلنا انه مشتق وزكري
بالتشديد والصرف لان علامة التانيث قد زالت ويقال ايضا ذكر
بحذف احدي اليائين فيصير مثل عم وشج منقوصا مصروفا انتهي فليتامل
قوله من اشتقه الخ لم يذكر مقابله اي ومن اشتقه صرفه علي قياس
قرينيه السابقين وهو مردود فانه علي هذا التقدير غير مصروف ايضا
للعجمة والعلمية ويدل علي ذلك وجدانه منصرف وقول ابن فلاح في
كافيته وزكريا في العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من تزكو بطن الصبي
اذا امتلا وهمزته للتانيث ووزنه فعليا وقال ابن فلاح وياجوج وما
جوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتانيث لانهما اسمان
لقبيلتين ومن همز فلما فيهما من الاجة وهي شدة الحر فبطل بذلك
قول الاندلسي المار فليتامل كلامهما **قوله** وحمرا قال الدنوشري
تسمية الف حمرا ممدودة لاجل مجاورتها لما قبلها الممدود والا
فليس فيها مد كما هو ظاهر انتهي وهذا مع قصوره لاقتصاره
علي خصوص لفظ حمرا مستفاد من قول الشرالاتي فلم يبق الاقلب
الثانية همزة اذ يعلم ان قولهم الف التانيث الممدودة مسامحة
فان الممدود ما قبلها **قوله** فان الجمع متي كان الخ فيه ان هذا يقتضي
ان من صيغة منتهي الجموع علتين لا ما يقوم مقامهما ثم ان جعله
فرعية المعني الدلالة علي الجمعية لا يوافق حصرها يرجع الي المعني

في

في العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره في الف التانيث ان يجعل العلة
الثانية تكرار الجمع تحقيقا او تقديرا **قوله** جمع عباله قال
الدنوشري مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه انه
جمع ووجدت بخط شيخ الاسلام احمد بن قاسم ان عبال معناه
الثقل فيقتضي انه مفرد فليتامل **قوله** فقد تبدل الخ قال الدنوشري
الظاهر ان هذا الحكم سماعي فلا يجوز في نحو جوار وغواش جوارا
وغواشي بل يقتصر فيه علي ما ورد ثم رايت انه مطرد فيما في مفرده
الف التانيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رايت ايضا انه لا يجوز
التخفيف الي فعالي بالفتح الا في فعلا اسما محضا لا مذكر له كصحرا
فلا يجوز في سكري سكاري لان له مذكرا قاله الشر في مبحث البدل
قوله ويجري مجري الصحيح قال الدنوشري المراد بالصحيح نوعه
كمساجد لا مطلق الصحيح والمراد انه جار مجراه في عدم التنوين
كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذاري ونحوه كصحاري
اصله بيا مشددة قال واصله اي صحاراي بالفتح صحاري بالتشديد بد
وقد جا في الشعر لانك اذا جمعت صحرا جئت بالف قبل الواو وكسرت
الرا كما تكسر ما بعد الف كل جمع كمساجد فتقلب الالف الاولي بعد
الرا يا لكسر ما قبلها وكذا الثانية التي للتانيث فتدغم ثم حذف
اليا الاولي وابدلوا الثانية الفا فقالوا صحاري لتسلم الالف من
الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين اليا المنقلبة
عن الف التانيث واليا المنقلبة عن الالف ليست للتانيث نحو
الف مرمي ومغزي اذا قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا يحذف

اليا الاولي لكن بحذف الثانية فيقول صحاري بكسر الرا وهذه صحار كما
تقول جوار انتهي وكذا يقال فيما فيه الف التانيث المقصورة لكن لا تشديد
فيه ويعلم ان ما فيه الف التانيث كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف قوله
علي حالها قال الدنوشري قد يشكل بان اليا تحذف كما قال وجمع وراده
انها لا تقلب الفا كما قلبت في الاستعمال الاول فلا ينافي انها تحذف
وقيل انه منقول عن جمع سرواله اي وهو عربي كما قال ابن الحاجب
وقال انه جمع سرواله تقديرا وانما احتاج الي ذلك ولم يجعل مجموعاً
علي موازنه من الالفاظ العربية كما قيل بذلك علي كونه عجميا لانه
العجمي غريب في لغة العرب فلا بعد في حمله علي ما له اصالة في لغة
العرب والعربي لا يتبع ما هو مماثل له قوله ورد الخ قال الدنوشري
قد يرد الرد الخ ويقال ان ما نقله ابن الحاجب انفرد به ولم يحفظ
عن غيره فلم يعول عليه قوله وهو ما وضع صفة قال الدنوشري
قال الهندي المراد بالاصلي الاصلي ولو حكما كمثلث او تقديرا
كاجمع او بنا علي قانون وضعي كاذكر تصغير آدر قوله وهو
وزن افعل اي ذو وزن افعل والا لم يصح الحمل كما هو ظاهر قوله
بفتح الفا قيد بذلك لان الالف والنون في الصفة لا تكون علي علي وزن
فعلان بكسر الفا وبضم الفا لا تكون الا مع فعلانة كعريان فان مونثه
عريانة قوله انه لا يقبل التا لا بد ايضا ان تكون الوصفية اصلية
نظيرما ياتي مع وزن الفعل ليخرج نحو صفوان بمعني قاس وهذا
مستفاد من قوله السابق وهو ما وضع صفة قوله فالاول
الخ قال الدنوشري قد ينافيه ما سياتي عن بني اسد من انهم يصرفون

باب سكران

باب سكران ويجاب بان ذلك غير معتد به لما سياتي قوله وقال ابو حاتم
الخ وجه كونها مناكير انها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال كيف ينكر عليهم
ما هو لغتهم التي طبعهم الله عليها قوله لانه وضع اسما الخ قال الدنوشري
قال شيخنا العلامة احمد بن قاسم العبادي من خطه نقلت فان قلت
ما معني اربع مستعملة في الوصفية العارضة ومعناها اذا لم تستعمل
فيها بل في معني المجرد العددي قلت معناه للاول ذوات وعددا اي
ذوات لها العدد اي الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب
وفي الثاني مجرد العدد اي الكمية المخصوصة قوله بعضهم قال الدنوشري
ينظر ما مرجع الضمير في قوله بعضهم هل هو العرب او النحاة فان كان
العرب نافي قوله ليس المتقدم قوله والايدا قال الدنوشري في القاموس
ولا تقل ايدايل تقول اذ يته فالا يذا غير مستعمل لكن ذكر بعض العلما
ان كلام القاموس مردود وكان المرحوم ابو السعود مفتي الديار
الرومية ابن الشيخ محمد العمادي يقول قولوا ايذا ايذا ولا تسروا بادي
صاحب القاموس مستشهدا بما ذكره العلامة حسين الزوزني في
كتابه المصادر من انه مسموع وذكر في القاموس ايضا ان التشويش
والمشوش والتشوش كلها لحن قال ووهم الجوهري والصواب التهويش
والمهوش والتهوش انتهي وهو مردود ايضا بما ذكره الزوزني في مصادره
كذا قال بعضهم وفيه نظر قوله بمعني مغاير قال الدنوشري مع قوله من
باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التامل اذ تفسيره باسم الفاعل
يقتضي انسلاخه عن معني التفضيل والصواب ما في الجامي ان اخر
كان في الاصل اسم تفضيل بمعني اشد مغايرة بمعني مغاير ويمكن

الجمع بين قول من قال انه اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل
بان الاول راعي الاصل والثاني راعي الحالة الراهنة قال شيخنا العلامة
شحاذة الحلبي اطال الله عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب ان اخر
مشابه الخ فليتامل قوله فتذكر احداهما الاخري قال التفتازاني في
حواشي الكشاف مما ينبغي ان يتعرض له وجه تكرار احداهما ولا خفا
في انه ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ ليست المذكرة هي الناسية الا
ان يجعل احداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول
علي الفاعل في موضع الالباس ثم يصح ان يقال فتذكر الاخري فلا بد
للعدول من نكتة انتهي وفي امالي ابن الحاجب ان المقصود هو
افادة كون التذكير من احداهما للاخري كيف ما قدر ولا يستقيم
الا كذلك الا تري انه لو قيل ان تضل احداهما فتذكرها الاخري
وجب ان يكون ضمير المفعول عايدا علي الضالة فيتعين لها وذلك
مخل بالمعني المقصود لان الضالة الان في الشهادة قد تكون هي الذاكرة
لها في زمان اخر فالمذكرة ح هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخري
لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الي الضالة واذا قيل فتذكر احداهما
الاخري كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت احداهما فذكرتها
الاخري فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها
في وقت اخر اندرج ايضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الاخري
غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتذكرها الي فتذكر احداهما
هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المغني المزج للدماميني في بحث ان
المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان تضل احداهما

اي احدي

اي احدي الشهادتين اي تضيع بالنسيان فتذكر احدي المراتين الاخري
لئلا يتكرر لفظ احداهما بلا معني ومما يوجد ذلك انه لا يسمي ناسي
الشهادة ضالا ويجوز ان يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت كما قال
عز وجل قالوا ضلوا عنا اي ضاعوا قوله وانما مرادهم بذلك العدل
الخ قال الدنوشري يمنع هذا التاويل ما حكاه المرادي عن الفرا
قال تنبيه اجاز الفرا صرف هذه الالفاظ من هو بابها مذهب الاسما
وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث او ثلاثا ثلاثا قوله تركيب المزج
قال الدنوشري خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرابه
علي علي اخر الجزء الاول والاسنادي يحكي علي ما هو عليه وهل هو
معرب او مبني فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متحتم
البنا عند البصريين واجاز الكوفيون اضافة صدره الي عجزه وسياتي في بابه
فان سمي به ففيه ثلاثة اوجه الاول ان يبقي علي حالة البنا الثاني ان يعرب
اعراب ما لا ينصرف الثالث ان يضاف صدره الي عجزه والمركب من الاحوال
والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مسا اذا سمي به اضيف
صدره الي عجزه وزال التركيب عند س وقال يجوز التركيب والبنا قوله
وحضرموت قال الدنوشري وبعضهم يقول حضرموت بضم الميم نقله
ابن اياز عن التبريزي قوله فان هذا النوع قال الدنوشري ليس مراده
به النوع الثاني لعدم صحة التعليل بما ذكره بل مراده النوع الاول
من السبعة قوله ثم ان كان الخ قال الدنوشري قضيته ان
هرمز منع صرفه للعلمية والعجمة مع انه لا علمية فيه وانما المجموع
هو العلم ويجاب بان جزء العلم كالعلم قوله ولا تظهر فيه الفتحة

قال الدنوشري ويلغز بذلك ويقال لنا اسم منقوص تقدر فيه الحركات
الثلاث ولا تظهر الفتحة ونظمته في قولي فقلت قوله افدني اي منقوص
وفيه النصب لم يظهر قوله والا صرف كحضرموت قال الدنوشري
قال المرادي واما كرب من معدي كرب فمصروف في اللغة المشهورة
وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مونثا قوله وقال غيره قال
الدنوشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك او غيره قوله وسمع
جره بالفتحة قال الدنوشري لا يلايمه قوله بعد وقال قوم
مبني على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان اولى فان قلت كيف
يقول س والفارسي انه ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث مع ان
شرط صرف المونث اذا سمي به مذكر زيادته على ثلاثة احرف
قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع واجرى حكم العلمية على
جزئيه فالزيادة موجودة في الجملة قوله واجاز الفارسي الوجهين
الخ قال الدنوشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب
وكونه بنا فيكون الفارسي وافق الامام س في كونه معربا ووافق
القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجر
بالكسرة والفتح عن القولين فيه قوله كمعدي كرب قال الزمخشري
معدي ماخوذ من عداه اي تجاوزه والكرب الفساد وكانه
قيل عداه الفساد وفيه شذوذ وهو انبانه على مفعل بكسر
العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام يا تي على المفعل بفتح
العين كالمرمي والمغزي وقال الاندلسي يجوز ان يكون اصله
معدي بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف فقيل

معدي بيا

معدي بيا مشددة ثم خففت اليا فبقي معدي بيا واحدة ساكنة فوزنه
على هذا مفعي لانه محذوف اللام قوله ونحوها نحو غطفان قال
الدنوشري مشكل فانه علم على الاناسي ايضا اللهم الا ان يقال ان القبيلة
من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي او يقدر قبل قول الش
الاناسي لفظ افراد فتصح به المغايرة او يكون المراد بالاناسي كونه
موضوعا لها على انه علم شخص بخلاف ما ذكر فانه علم جنس ان صح
انه علم جنس قوله زيد تامعا قال الدنوشري اي فاشبهتا الفعل
هم قوله ففيه وجهان قال الدنوشري وهل يقال الاولى الصرف
لاصالته في الاسما او منعه محل نظر والاول هو الاولى فيما يظهر ولكن
كلام الش فيما ياتي قد ينافي ذلك قوله ومن ذلك رمان قال الدنوشري
فيه نظر فان رمانا فعال لا فعلان لعدمه واما قرطاس بالضم
فقليل كما قال علما الصرف فاذا سمي به وجب منعه من الصرف لوجوبا
الحكم بزيادة الفه ونونه وقال ايضا رمان عند س والخليل ممنوع من
الصرف لكثرة زيادة الالف والنون في نحو ذلك ومصروف عند الاخفش
لان فعالا في النبات اكثر ويويده قول بعضهم ارض مرمنة قال الاشموني
وعليه يشكل كلام الش قوله فان اعتقدت الخ قال الدنوشري الظاهر
انه عند الاعتقاد الذي ذكره يجب العمل بمقتضاه والاعتقادان
معا جايزان لكن ينظر ما الارجح منهما وقال ابن مالك في حسان
والجوهري في حمار قبان لدويبة انه لم يسمع فيهما الا منع الصرف
لكن قال الشيخ زكريا ولا يوثر ذلك فيما قاله ابن الحاجب من جواز
الوجهين لان المثبت مقدم على النافي وفيه نظر لان مثل صاحب

الصحاح تتبعدا ثم **قوله** من الروا الخ قال الدنوشري الروا الاصلاح
والحسن العقل والدهق الاعطا **قوله** اوسمان من السمن قال
الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح اوله وسكون ثانيه او بكسر
اوله وفتح ثانيه وعلي كل فهو منصرف كما قال الش لعقيد زيادة النون
وجعلها في تبان متمحضة للاصالة ينافيه ماصرح به ابن فلاح
في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الش ومنعه
اعتبارا لانه ماخوذ من التب بمعني الخسار ومنه تبت يدا ابي
لهب قال بعض الافاضل وما المانع من ان يكون سمان كحسان
فيجوز اخذه من السمن فيكون مصروفا ويجوز اخذه من السمان
فيكون غير مصروف **قوله** واختلف في ابان الخ قال الدنوشري
وذهب الفرا الي منع الصرف للعلمية وزيادة الف قبل نون اصلية
تشبيها لها بالزايدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك اشموني
قوله وذلك نحو حنان قال الدنوشري حنان بكسر الحا وتشديد
النون وابدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا اصليا بل
بدل من اصل **قوله** او متحرك الوسط الخ قال الدنوشري وانما
نزلوا الحركة في نحو سقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج
بها عن اعدل الاسما وهو الثلاثي الساكن الحشو فصار كالرباعي
في الثقل ولانها في النسب كالحرف الخامس فلو نسب الي جمزي
لقلت جمزي بحذف الفه لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز
فيه الامران **قوله** بلدين اشار بذلك الي وجه تانيث العلمين
فان اسما الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم

تذكيرها

تذكيرها بتاويل المكان وقد يتخير المتكلم في اعتبار ماشا والمرجع
السماع وما لم يسمعوا فيه شيا من كلام العرب جوزوا فيه الوجهين
وكذا اسما القبايل في تاويلها بالقبيلة والحي قال العصام اقول
ما لم يسمع فيه شي ينبغي ان يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف
لكن كان الظاهر ان يقول المص علمي بلدتين قال الدنوشري اعلم
ان ماه وجور انما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماها
بلدة بالتا واما اذا اعتبرته بلدا فيكونان كنوح ولوط قال الجوهري
قوله وانما اثرت تحتمه بقي انه لو لم يعتبر المانع من ماه وجور
العجمة بشرط التانيث ويجاب بترجيح التانيث علي العجمة لقوته
بظهور علامته المقدرة في بعض التصريفات **قوله** في نحو هند
قال الدنوشري ذكر الاندلسي ان لفظ هند منقول من مذكر مسمي به مونث
فلان كذيد مسمي به امراة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما
يوهمه كلام الموضح **قوله** او تقديرا قيده المرادي بقوله كالملفوظ قال
ابن هاني يعني به ما كان حذفه علي طريق القياس فان المحذوف
منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب تخفيف جواب اسم بقعة
وشمل تخفيف شمال واحترز به مما هو علي غير قياس كايم في
ايتم من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ
به وانما لم يكتفوا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمي
هنا مذكرا ضعف معني التانيث جدا فاحتاجوا الي تقوية
معني التانيث باقوي الامور القايمة مقام علامته وهو الحرف
الرابع ومما يدل علي قوته منعه من رد العلامة في التصغير كما في

عقيرب بخلاف حركة الوسط كما في قديمة وبهذا يعلم الجواب عن
عدم اكتفايهم هنا بالعجمة **قوله** ان كانت علميته في اللغة الاعجمية
قال الدنوشري فان قيل لو سميت رجلا بآجر فيمن خفف الراء لم
ينصرفه فما الوجه في ذلك قيل هذه مغالطة وذلك لانا لا نصرفه لان فيه
التعريف ووزن الفعل نحو اخذ واكل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة
فيه غير معتد بها فلا يرد علي قولهم ان العجمي اذا لم يكن علما في لغة
العجم انصرف **قوله** لا هو ظاهر مذهب س قال الدنوشري انما عبر
بقوله ظاهر لانه ليس في كلام س تصريح وتبع س غيره في ذلك وكذلك
ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفت العرب
لجام وقالون مسمي بهما فالوجه ما قاله س وان لم تصرفه فالوجه
ما قاله ابن عصفور ولعلهم لم يحفظوا عن العرب شيا في ذلك فوقع
الخلاف او تكون العرب اختلفت في ذلك **فايدة** قال الاندلسي
لو سميت بحايض وطالق انصرف وان كان علي اربعة احرف مختصا
بالمونث لان اصله التذكير لكونه صفة وصف بها مونث بلفظ مذكر
ولو سميت بنسا انصرف اذا سميت به مذكرا لان تانيثه تانيث جمع بمنزلة
كلاب وتانيث الجمع غير حقيقي انتهي ومراده في الاول انك لو سميت
مذكرا بحايض ونحوه انصرف لما ذكره **قوله** ان يعري من حروف
الذلاقة قال الدنوشري قال المرادي فان كان في الرباعي السين
فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل **قوله** ونحو نوح قال الدنوشري
فيه جناس مقلوب **قوله** وشتر الخ قال الدنوشري هذا مشكل
فيما تقدم في ماه وجور علمي علي بلدين فانه ذكر هناك ان العجمة

لما انضمت

لما انضمت الي العلمية والتانيث تحتم المنع ولذا يقال في شتر علي انه
اولي لتحرك وسطه منضما الي العلمية والتانيث قال شيخ شيوخنا
الملا عيسي الصفوي في شرحه علي الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب
ان شتر ممنوع من الصرف واما علي مذهب الاكثر فصرح ابن هشام بان
شتر منصرف ونقله الش عن السيرافي وغيره وقال الشيخ بجواز ان
يكون امتناع صرفه لاجل التاويل بالقلعة فهو علم مونث وعلي
هذا لا يتم ظاهر التفريع فتامله انتهي وقال ايضا ذكر ابن الحاجب
الاتفاق علي منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن
هشام علي صرفه وقال ايضا فان قلت في هند ودعد سببان
مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي ان يجوز
الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السببين فيهما ايضا قلت
ان التانيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط
واما العجمة فهي سبب مقدر ضعيف لان معناها ان هذا اللفظ
كان مستعملا له في لغة العجم **قوله** باذربيجان قال في مطالع
الانوار بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء فقصر الهمزة هذا هو
المشهور ومد الاصيلي والمهلب الهمزة وفتح عبد الله بن سليمان
وغيره الباء وحكي فيه ابن مكي الي اخر ما ذكره **قوله** وقيل الساكن
الوسط الخ قال الدنوشري قيل قياسا علي هند ويفرق بينهما
بان جنس العجمة لا يعتد بالتسمية وجنس التانيث يعتد بالتسمية
به قاله ابن فلاح اليمني في كافيته وذكر ان المونث الثلاثي الساكن
الوسط صرفه اولي من تركه عكس ما قاله المص سابقا وهو اللغة

الفصحى قاله الاندلسي وذكرابن فلاح في كافيته ايضا ان اللغة الفصحى
منعه من الصرف فلينظراي الكلامين اصح **قوله** وقال الجوهري قال
الدنوشري الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب العنبر ابن تميم
ابن تميم **قوله** ونذر لما قاله الدنوشري فيه نظر وفي كلام ابن اياز
انه اسم لوضع ولا نسلم انه اعجمي بل منقول من الفعل **قوله** ودئل
لقبيلة قال الدنوشري قال ابن المص فا لنادر نحو دئل لدويبة
٢ وبحلت مجرم وسنر لطاير وهو يدل على ان دئل مشترك بين
القبيلة والدويبة انتهى بقي ان ظاهر كلام المص انه ليس علما ولذا
جعله مغايرا لخضم وشمر والظاهر انه علم وكونه لولد القبيلة
لا ينافي ذلك لما قررناه في حواشي الالفية في باب العلم عند قول
الناظم وقرن **قوله** والذي لا يوجد في غير الفعل الخ هذا الصنيع
يقتضي انه جعل الوزن الذي يخص الفعل قسمين ما لا يوجد
في غير الفعل الا فيما سبق الثاني ما لا يوجد في غيره اصلا لكن
كان الظاهر ح ان يزيد فيما سلف قوله او لا يوجد في غيره اصلا
ليكون توطئة لما صرح به هنا في كلام المص بعد واو العطف فانه
لا ترتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المص مساوٍ
لما قبله في الحكم وانما اعاد الكاف لان العلمية فيما قبله وردت
في كلام العرب وفي هذا لم ترد بل ذكرها النحاة على سبيل التمثيل
لكن بقي هنا شيء وهو انه ما الفرق بين انطلق وما بعده وبين
خضم وشمر فان كلا وجد في غير الفعل علما والشمر فرق بينهما فليحرر
قوله اوتا المطاوعة قال الدنوشري لو قال اوتا ولم يقيده

بالمطاوعة

بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان اولى **قوله** لان المنقول الخ قال الدنوشري
لو قال كما قال ابن المص ومتى سميت بفعل اوله همزة قطعتها في التسمية
بخلاف ما اذا سميت باسم اوله همزة وصل فانك تبقي وصلها بعد التسمية
لان المنقول من فعل قد بعد عن اصله فليلحق نظايره من الاسما
ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الاسما والمنقول من اسم لم
يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان اولى كما هو واضح
قوله الثاني الوزن الذي الفعل به اولى قال الدنوشري وفي
شرح الفصول لابن اياز لو سميت بضربن من قولك ضربن الهندات ت
وجعلت النون حرفا دالا على ان الفاعل مجموع لم يصرف للتعريف
ووزن الفعل المختص اذ ليس من الاسما مثل جعفر بفتح الجيم والعين
وسكون الفا وذكر البستي في تعليقه انه سال ابا علي عن
ثمن في مثل قولك ثمن الهندات هل يصرف فقال نعم يصرف لانه بمنزلة
ققل ودبج وان اردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للضمير
ولا يمكن خلع الضمير عنه وذكر البستي ايضا انك اذا سميت
بضربوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من الحاق النون اذ لا
فصل بين هذه الواو التي في ضربوا وبين التي في الزيدون
والمسلمون في ان كلا منهما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من
الحاق النون فاعرف ذلك **قوله** وكان المفتتح الخ قال الدنوشري
لو قال بدله فكان المفتتح بها من الافعال اصلا للمفتتح بها من
الاسما كان احسن **قوله** في الرفع نظير اكتب لله در الشرماادق
نظره وما ادراه بصناعة مزج الكلام فانه تمم كلام المص بذكر

النظير في الرفع وربط لاحق الكلام بسابقه بما قدره بعد ذلك من قوله
فلم يلزم وزنا واحدًا لانه المناسب لقول المص لازما واما تفريع
المص قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى لكن قال
المص في الحواشي ان قول الناظم ان امر في حالة الرفع بمنزلة الامر
من خرج مردود لان همزته مكسورة كما لو كانت قبل التسمية به وعلى
هذا فتستحق منع الصرف لمباينته الفعل في الوزن ويجب صرفه في
الحالين الاخيرين لئلا يلزم ما لا نظير له وهو وزن لا ينصرف في النصب
والجر وينصرف في الرفع قوله تكون حركة عينه تتبع حركة لامه
قال في الحواشي لا نسلم انه يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز قبل
التسمية لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والتسمية كوضع
مستانف فينبغي ان يجري على القياس الا ترى انهم لما سموا باضرب
قطعوا همزته فقد يقال لو صح ذلك لزم قطع امرا ونحوه في ٢
العلمية فلذا ترك هنا ذكر النظير في حالة الرفع وفاقا ذلك
الش قوله انما هو في المشترك قال الدنوشري مراده به الذي
هو فيهما على السوا والا فالغالب في الاسم مشترك بينهما ايضا فليتامل
قوله ابن وثيل قال الدنوشري الذي في كلام غيره بدل واثيل واثل
وكان صاحب غارات يطلع فيها من ثنية الجبل على اهله قال
ثعلب العامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الاعرابي
يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا اذا كان عالي الشرف
واضح الامر قوله الا اذا كان الخ قال الدنوشري رده شيخنا
العلامة ابو بكر بان الشرط المذكور غير معتبر كما نبه عليه السعد

التفتازاني

التفتازاني انتهى اي في بحث الايجاز حيث حكاه بقيل واقران في البيت
حذف الموصوف وكذا اقتصر عليه المص وذلك في المغني في مباحث الحذف
هذا وقد اسلف الش في باب النعت ان هذا الشرط خاص بما اذا كان
الموصوف مرفوعا ولا يخفى انه في البيت مجرور فتامل قوله كعلقى
باتفاق قال الدنوشري اقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسي في شرح
المفصل مسئلة الف علقى وهو اسم نبت ان جعلتها للتانيث لم
تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته ان لم تسم بها انتهى فعليه كما ترى
يجوز ان يكون الفها للتانيث انتهى واقول يجوز ذلك سياتي في المتن
في باب الف التانيث فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال
في دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع الاتفاق مع العلمية على
اعتبار ان الفه للالحاق اذ العلمية وحدها لا تستقل بالمنع ولو
اعتبر ان الفه للتانيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر قوله كحاميم
اسم رجل قال الدنوشري وكحمدون فيما يراه ابو علي من انه لا ينصرف للتعريف
والعجمة يعني شبه العجمة بالزيادة التي لا تكون للاحاد العربية فلما
اشبه الاعجمي عومل معاملته قاله ابن المص قوله كعليا قال الدنوشري
العليا عصب العنق قوله المعرفة المعدولة قال الدنوشري
العدل في الاصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان
احدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة
التخفيف اي فسواك وثانيها الاقساط ويتعدى بفي يقال عدل في
حكمه اي اقسط ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بعن يقال عدل
عن الطريق اي مال عنه ومن هذا انتقل النحويون العدل الى اصطلاحهم

قوله بنية الاضافة قال الدنوشري عبارة الرضي في هذا المقام واما السبب
الآخر فيه اي في اجمع وفي جمع فمن الخليل انه تعريف اضافي لان
الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب
اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر
في منع الصرف وله ان يقول ان ما لم يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم
منع الصرف لا يتعين فيه كما يجي واما مع حذفه فالمانع من اعتباره قوله
واذا بطل الشرط الخ قال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع بطلان الشرط
بنا على ان الشرط العلمية او الوصفية او شبههما وما هنا كذلك لان
فيه شبه العلمية او الوصفية كما يستفاد من التسهيل انتهي وفيه بحث
لان الشرط الذي بطل شرط ما يجمع بالواو والنون لا ما كان ممنوعا من
الصرف والجمع بالواو والنون لا يكفي فيه شبه العلمية او الوصفية فليتامل
قوله الا اذا كان مونثا لافعل صفة اي وافعل هنا ليس صفة قال
الشهاب الا ان يقال بشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل انتهي
وفيه ما عرفت واقول الا اذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح
بعضهم بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مذكره ومونثه
فانه لا يجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتا انتهي وفي
هذا الصنيع اشارة بان المراد بكونه اسما محضا انه لا مذكر له فقوله
الشارح لا مذكر له تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل عن الناظم
بقوله لا يجمع على فعالي الا اذا لم يكن مذكره على افعل وكان اسما
محضا انتهي ولا يخفي ان المتبادر من محضة الاسمية ان لا يكون فيه شبه
الوصفية وقد اشار في التسهيل الي ان فيه شائبة وصفية وقد

يجاب

يجاب بان النافي للمحضية شائبة الوصفية لا شبه الوصفية فليتامل قوله
وجمع واخواته الخ قال الدنوشري الذي في شرح الكافية لشيخ شيوخنا
الملا عيسي الصفوي ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة
الاصلية قال شيخ الاسلام احمد بن قاسم ومن خطه نقلت تصريح
الملا عيسي بثبوت الوصفية فيها بحسب الوصل مع عدم كونها
معدولة عن فعل بضم الفا وسكون العين يدل علي انه لا يكفي في جمع
فعلا علي فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية في الحال
قوله اذا اريد به الخ هذه القيود لتحقق العدل فيه المترتب عليه
المنع من الصرف لا للمنع من الصرف ليراد انه لا اختصاص لسحر كما
بالا خبر ببين اذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد من ال والاضافة ونظير
سحرا امس الاتي هذا وقال الدنوشري لم يشترطوا هنا ان لا يصغر
وان لا يكسر كما قالوا في امس قوله جلست يوم الجمعة سحر قال
الدنوشري قال في المغني في مبحث اذا وعمل العامل في ظرفي زمان
نحو اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحر
قال الدماميني اقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص
وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو
ما بين طلوع الشمس وغروبها اي ما بين الفجر والمغرب فليس
شي منهما يصادق علي شي من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان
يقال اطلق السحر علي اول الفجر لقربه منه من باب اطلاق
احد المتجاورين علي الاخر فيكون المراد جيتك في جزء من يوم
الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة اعم من سحره فتامل انتهي

قال الشمني واقول قوله اللهم الا الخ يقتضي ان سحر بمعني اول الفجر
ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين
هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما علي شيء مما يصدق عليه الاخر
وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر علي شيء من افراد يوم الجمعة
ولا يوم الجمعة علي شيء من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه
سحر في المثال جزء ما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة
واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم
الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة فان بعض ما صدق عليه جزء مما
صدق عليه يوم الجمعة فليتامل انتهي واقول ليس مراد الدماميني
بالتباين ما ذكره الشمني حتي يتوجه عليه اعتراضه المذكور
فالجزء والكل ليسا متباينين بمعني انهما يوجدان بلا منافاة بينهما في
الوجود ومراد الدماميني باول الفجر في قوله اطلق السحر اول جزء
مما بعد الفجر والاضافة الي الفجر بادني ملابسة وقول الشمني واما
مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معني بل كل فرد
صدق عليه سحر مما صدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حـ فيكون
عين قوله غاية الامر الخ قال الشمني يريد هنا بالاعم من الاخر
الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئيه او الكلي لجزئيه ولا يريد به
المفهوم الصادق علي كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم
الجمعة مع سحر ليس كذلك انتهي قول الدماميني فيكون المراد الخ
احسن منه ان يقال المراد فيكون حينئذ يوم الجمعة جزا منه والجز
مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكر ويبقي اليوم علي حاله

ولم

ولم يتعرض لاعراب سحر حـ والظاهر انه بدل بعض من كل لان الفرض ان
سحرا اريد به اول جزء من اول يوم الجمعة فيكون نحو اكلت الرغيف
ثلثه او بعضه ولكن ينافيه قول المغني وليس بدلا لجواز سير عليه
يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتبعه
ولم يظهر لي منع البدلية مع فرض ان سحر يراد به الجزء الاول من يوم
الجمعة وعلي كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفا لايتك مع عدم تبعية
احدهما للاخر كما في قول الشاعر متي تردن يوما سفار الي اخر
ما بينه في المغني فليتامل وانما اعتبر الدماميني التجوز في سحر
بانه اريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة
بل يجعل شاملا لما قبل الفجر ويبقي سحر علي معناه لانه يلزم عليه
الجمع بين الحقيقة والمجاز وبعضهم يا باه **قوله** علي الفتح قال
الدنوشري الظاهر ان الفتح علي مذهب المطرزي ليس نائبا
عن الكسر فيبطل قول الجلال السيوطي في اوايل كتابه النكت
ان الفتح علي مذهبه نايب عن الكسر اللهم الا ان يصح نقل عن
المطرزي بذلك علي انه ان صح ينظر فيه فليتامل **قوله** ومنها
انه لو كان مبنيا الخ فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر
لان تضمن معني الحرف سبب موجب للبنا ولا يضر كونه عارضا
قوله وارد علي صيغته الاصلية ومعناها الخ قال الدنوشري
يلزم علي كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف
والتنكير **قوله** نحو عمر الخ قال الدنوشري فايدة من العلم
الموازن لفعل المعدول عن فاعل جحا اسم رجل فانه معدول

عن حاج وهو عندهم ماخوذ من حجي بالمكان اذا اقام بالحاء قبل الجيم
فهو علي هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو ماخوذ من الحجي الذي هو
العقل فيكون مقلوبا من بعض شروح الفية ابن معط انتهي ولا يخفي انه كان
المناسب ان يكتب ذلك علي تمثيل الشن بحجاو ويجعل ذلك شرحا له لان الشن
مثل به كما في نسخة الدنوشري وغيره واما ما في بعض النسخ من رسمه
بتقديم الحا علي الجيم فتحريف اذ لم يذكر احد ان ذلك علم معدول
قوله فانهم قدروه الخ قال الدنوشري انما قدروا ذلك لانهم لما
وجدوه غير مصروف خاليا من ساير الموانع الا العلمية اضطروا
الي تقدير العدل وبيان الخلو في جميع الموانع ان الموثر مع العلمية
ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجمة ووزن الفعل والتركيب
والتانيث وهذه الخمسة منتفية فتعين تقدير العدل قوله
قال الفرزدق متي ترده الخ قال الدنوشري قال الدماميني اقول
ورود الما هو الشرب منه او الوصول اليه وسفار اسم بير لبني
مازن بن مالك والادبهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز
بالجيم والزاي طالب الما لارضه او ماشيته يقال استجزت فلانا فاجازني
اذا طلبت منه ما لارضك او ماشيتك فاعطاك واما المعور فبفتح
العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته
عن الامر صرفته عنه قال ابو عبيدة يقال للمستجيز الذي
يطلب الما اذا لم يسقه قد عورت شربه وانشد للفرزدق
متي تردن يوما سفار كذا في الصحاح انتهي كلام الدماميني
وذكر السيوطي ان ادبهم في البيت رجل من اخبث الشعرا قوله

وقد

وقد اجتمعت اللغتان الخ قال الدنوشري قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلوا
من ان يكون من الكثير منهم غير بني تميم او منهم وعلي تقدير كونه منهم
لا يخلوا من ان يكون من الكثير منهم او من القليل الذين يعربون ما اخره
را فان كان الاول اشكل الحال وعلي الاول من الثاني يشكل بان
الكثير لا يعربون وعلي الثاني منه يشكل بان القليل لا يبنون
انتهي وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده اقول علي كل تقدير لا
اشكال اذ العربي يجوز له ان يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم
انه عربي وانه يحتج بكلامه والله اعلم بالصواب انتهي ثم كتب
الدنوشري بعده قول هذا المتعقب اقول علي كل تقدير لا اشكال كلام
ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل اما اولا فلان العربي
لا يتكلم بغير لغته ولو قطع اربا اربا كما في مسيلة الكسايي وسي واما
ثانيا فلان الاعشي ميمون لا ينكر احد الاحتجاج بكلامه وانه عربي
خالص انتهي والحق ان العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطا ومن
ظن ان ما قاله الكسايي في مسيلة الزنبور خطا كما حققنا ذلك في
حواشي الالفية وقد رايت بخط مولانا القاضي تاج الدين السبكي
رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسيلة ومن جملته والذي يظهر
ان العربي لا يلحن ولكنه يمكنه ان ينطق بغير لغته فيتعين تاويلها
وذكر مسيلة ليس الطيب الا المسك وان الاحمر واليزيدي لقنا
بعض الحجازيين الرفع وجهدا فلم يفعل وبعض التميميين النصب
وجهدا فلم يفعل وقال ليس فيها انهما لم يمكنهما بغير لغتهما بل انهما
لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل فان عدم الفعل قد

بجامع القدرة واما ان الاعشي ميمون لا ينكر احد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية
عن الدليل اذ وقع لكثير من الايمة الانكار على بعض العرب كرؤبة والعجاج
وابي نخيلة ويحتمل ان الاعشي من هذه الطبقة **قوله** فان بعض بني تميم
الخ وينظر ما وجه اختلاف العرب في امس دون سحر بل وقع الجزم
في سحر عند استيفا الشروط بانه ممنوع الصرف او مصروف او مبني على
الاختلاف السابق وقالوا هنا في امس اذا كان ظرفا مرادا به
معين بني باجماعهم وما المانع من ان يقال به في سحر ايضا وما
الفرق بينهما مع ان كلا منهما ظرف يمكن ان يكون معدولا عما فيه
الالف واللام ويمكن ادعا العلمية فيه **قوله** خمسا قال الدنوشري
قال العيني وخمسا صفة لعجايز او بدل او عطف بيان وينظر هل
يصح كونه حالا منها **قوله** الممنوع الصرف قال الدنوشري اسناد
الممنوع الى ضمير الاعراب فيه تجوز والممنوع في الحقيقة هو امس
في حالة الرفع والاقتصار على التميميين والحجازيين في امس وباب
حذام دون غيرهما من القبايل لابد له من نكتة وما حكم بقية القبايل
فليبين ذلك فانه مهم **قوله** والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا
قال الزرقاني فايدة قال الرضي اذا سميت بامس رجلا على لغة الحجازيين
صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به
شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجي في باب الاعلام وان
سميت به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال كلها لانه لابد من صرفه
في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين
وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب

غير

غير منصرف في الرفع **قوله** او صغرته قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير
وهو مذهب ومنعه بعضهم فقالوا لا يصغر والاول ذهب اليه المبرد
والفارسي وابن مالك والحريري والثاني عن س وقوفا منه على السماع
والاولون اعتمدوا على التكسير فان التكسير اخوان قال في الصحاح
ولا يصغر امس انتهى وذكر نحوه الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على والتصغير صح
كلام س فقال ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثني او جمع فالاعراب
لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين
اشباهه فاذا ثني او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام
لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد انتهى
وقوله فتظهر اللام اي اذا اريد بامسان امسان معينان وبالجمع اموس
معينة فان اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما اذا اريد واحد معين
لما ذكر من الاشتهار واما اذا اريد بالمثنى امسان غير معينين وبالجمع
اموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر فيستعملان كاستعماله انتهى ويستفاد ... د
منه ان من شروط بنايه ان لا يثنى **قوله** فهو معرب اجماعا قال الزرقاني
اي لزوال علة البنا اي تقدير اللام قال الرضي ما نصه وربما بني المقارن
اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام **قوله** لتضمنه معنى الحرف
قال الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على
معناه وقال ايضا قال في القاموس امس مثلثة الاخر مبنية
اليوم الذي قبل يومك بليلة بيني معرفة فاذا ادخلها ال فمعربه وسمع
رايته امسا منونا وهي شاذة والجمع آمُس وأمُوس وآماس **فصل**
قوله وخالف الاخفش الخ قال الدنوشري الذي يقتضيه النظر صحة

ما قاله الاخفش وكونه هو الصواب لانه عند قصد التنكير لا يعود الوصف
ولا الدلالة عليه لان معنى احمر ح شخص ما سمي بهذا الاسم ولا نسلم ان الزايل
عاد وقوله واذا زال المانع الخ غير مسلم قوله اذا لم يكن معنا دا قال
الدنوشري الضمير المستتر في يكن راجع للزوال المفهوم من قوله لا يزيل
شيا وايضاح ذلك ان الهمزة في نحو احمد اعتيد زوالها لاجل التصغير بخلاف
العدل في نحو عمر فانه لم يعتد زواله لاجله فتامل قوله حذر عنيتره
بدل من الحذر والويلات مبتدا ولك مقدما خبره وهي معترضة بين
القول ومقوله قاله العيني واقول لا نسلم ذلك بل الجمل مقول القول
وكان شيخنا كسر ان بعد القول ويرد بانها مكسورة لكونها جملة استينافية
قبل دخول القول قوله ينبغي الخ ان يجعل الخ قال الدنوشري اقول هذا
الجعل لا حاجة اليه بل هو تنوين صرف وتمكين انتفت فايدته من الدلالة
على تمكن الاسم في باب الاسمية قوله بدل من عايله قال الدنوشري
او خبر مبتدا محذوف كما قال العيني قوله فاجازه الخ قال الدنوشري
يوخذ من التعليل ان غير العلمية من الاسباب مثلها لوجود احد السببين
كالوصفية في قايم انتهى وكتب شيخنا الغنيمي بعده ولك ان تقول هذا
الاخذ لا يصح اذ هذا القايل مصرح بالاجازة مع العلمية دون غيرها
فلا يصح ان يوخذ من تعليله معنى يعود عليه بالابطال وغاية
ما يقال ان التعليل مقدوح فيه بكذا وكذا على انا لا نسلم ان تعليله
مقدوح فيه وانما معناه فيما يظهر الآن ان احد سببي المنع الذي
لو فرضنا انضمام سبب اخر اليه منع اذا وجد جاز معه ذلك ونحو
قايم الذي اورده ليس كذلك فليتامل مع التحرير والله اعلم انتهى

ثم كتب

ثم كتب الدنوشري بعده قوله هذا المحشي فلا يصح الخ مردود وكان
الصواب ان يقول مثلا لمزية العلمية على غيرها ويبين وجه المزية
قوله وحكى الفخر الرازي الخ قال الدنوشري هذا مذهب مردود بما قاله
الشارح ولان الاصل في الاسما ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من
القوة ما يجذبه من الاصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فانها لما كانت هي الاصل
لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعى ويحافظ
عليها والثاني ان الاسما التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو
راعينا الوجه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسما غير منصرف وح
تكثر مخالفة الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب
فلا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوي قاله ابن اياز
قوله وهو جار على اصلهم الخ قال الدنوشري ينظر هل يخالف ذلك ما قاله
الشارح في شرح الازهرية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار
الى الفاعل اولا فصل قوله ان الفرزدق اخطا نظير هذا قول الجرجاني
ان قول الفرزدق ما انت بالحكم الترضى حكومته خطا باجماع وفي ذلك
دليل على انه ليس كل عربي يحتج بكلامه وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك
هذا باب اعراب الفعل قوله وسلم من نوني التوكيد هذا انما يحتاج
اليه اذا اريد كان مرفوعا لفظا او تقديرا فقط وهو الذي يقتصرون عليه
في تعريف الاعراب والمعرب فان اريد ما هو اعم من ذلك ومن الرفع
محلا فلا وجه لهذا القيد لان المضارع المؤكد بنوني التوكيد والذي
اتصلت به نون الاناث اذا تجرد من الناصب والجازم مرفوع محلا قوله
لزم التناقض بذكر اليوم قال الدنوشري قد يقال ان محل افادتها التابيد

انما هو عند الاطلاق قاله الشمني قوله ولا يقع الخ قال الدنوشري ينظر
عليه هل لن دالة على النفي تضمنا او التزاما والظاهر الثاني حتى تكون
دلالتها على النفي كدلالة العمى على البصر ففي الاية المذكورة لن دالة على
طلب عدم الكون ظهير المجرمين فهي موضوعة لطلب المنافي لا لدفع
عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفي تضمنيه ولم يجز كونها
التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك نشية منه فليحذر عبد الله
وعلى العصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده بل الشهير من
هذين القايلين ايضا فان المرجع في مدلولات الالفاظ انما هو اللغة
ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذي لم ينشا عن دليل بل ظاهر كلام ايمة اللغة
ان مدلولها المطابقي انما هو النفي على ما فيه من المسامحة المشهورة وان
هذه المعاني الزايدة انما نشات من التراكيب بمعونة القراين ومثل ذلك
لا يسمى التزاما على ما حرره في محله وكان الشارح اشار الى ذلك بقوله بان
يكون الفعل بعدها دعاء وبقوله مدعيا ان معناه الخ فليفهم قوله لن
تزالوا الخ قال الزرقاني هو دعاء لهم بان يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله
ثم لا زلت الخ دعا له بان يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعا لهم لكون ما هو
فيه منهم وقوله ثم لا زلت لكم اي لانعامكم وقوله خالدا الخ اي باقيا بقا
الجبال قال الدماميني البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اخره اللام
الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون
لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعا ولا يعينه كون المعطوف عليه ثم دعايا
على جواز عطف الانشا على الخبر قوله كافٍ وبليه قال الزرقاني اصله
ويلامه فحذفت الهمزة قوله خلافا للخليل والكسائي قال الدنوشري

ردس

رد س مذهب الخليل والكسائي بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن
اضرب واجيب بانه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش
الاصغر تقديم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى ان لن هي لا ابدلت الفها
نونا وهو ضعيف قاله المرادي قوله وبنا الثلاثة الباقية الخ مر احد
الثلاثة وجوابه في كلام الدنوشري والثاني ان التركيب فرع عن البسا طة
فلا يدعى الا بدليل قاطع والثالث انها لو كانت مركبة مما ذكر لكان
لا داخلة على مصدر مقدر من ان والفعل ومعنى لن يقوم زيد لا قيام
زيد فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير مع انه يكون مبتدا لا خبر له ولا
في الكلام ما ينوب منابه وانما ذكرناها ليلا يبقى النفس متشوقة
لها قوله وتتعين المصدرية الخ قال الدنوشري قال في التسهيل وتتعين اي
كي المصدرية بعد اللام على راي وهو راي س والجمهور ومطلقا على راي
اي وهو راي الكوفيين الثانية اي وهي الجارة مطلقا اي على راي
وهو راي قوم من النحويين يرونها الجارة على كل حال تقدمت اللام او لم
تتقدم وتترجح مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شارحه
الدماميني كقولك جيتك لكي ان تكرمني فيترجح ان تكون كي حرف جر موكدة
للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة لان فتكون موكدة لها وانما يترجح الاول
بوجوه اما اولا فلان ان ام الباب فالاولى الاعتنا بشانها واذا جعلت
كي تعليلية لزم ان تكون كي هي الناصبة ففيه وفا بما تستحقه من
الاعتنا بشانها حيث لم يعزل عن عملها واما ثانيا فلان ما كان اصلا
في بابه لا يجعل توكيدا لغيره واما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت
لقربها ومجاورتها احق بالاعمال من البعيد انتهى فان قلت قوله

ويترجح مع اظهار ان مرادفة اللام الخ بل وقوله ومثله ويتعين الثانية
مطلقا الخ يفيد جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرته له في غير ضرورة
فيخالف قول الشارح بلا يدخل الجار على الجار فان خص بغير ذلك سيل
عن المعنى الفارق والجواب ان يقال ساغ ذلك في بعض المواضع فليسع
مطلقا ليتبين احكامه قلت لا نسلم المخالفة من هذه الجهة لان معنى كلام
الشارح ان الحرف الذي جر ما بعده لا يجوز ان يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافي
انه يجوز توكيد حرف الجر بحرف جر آخر وهذا محمل ما ذكرناه عن التسهيل
وشرحه لكن يتوجه على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية
بعد اللام الذي هو مذهب س والجمهور لامكان حمل كي على انها حرف جر
موكد للام والنصب بان مقدرة بعدهما كما قالوه في عكسه نحو جئت كي
لا قرا فالحاصل انه ان اراد بدخول حرف الجر الممتنع مطلقا اجتماعهما
اشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشرحه وان اراد به ما اذا كان
الثاني هو الجار والاول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها
حرف جر موكدة للام قبلها كما في عكسه فليتامل من خط ابن قاسم العبادي
قوله لكيلا تاسوا قال الدنوشري ماخوذ من الاسا وهو الحزن قال
بعضهم والتاسي عند الايمة ان تنظر الى اساء غيرك اي حزنه وانه
مثل حزنك فتصبر والاسى هو الحزن ولا يعجبني هذا وهو عندي
ماخوذ من قولهم اسى الجرح والجريح اي داوى والآسي هو الطبيب
المداوي فكان معنى التاسي التطيب والتداوي بالصبر ولو كان على
ما ذهبوا اليه لكان معنى التاسي التحزن تقول اسيت اي حزنت
وتاسيت انتهى من سلوان المطاع قوله واخراج ما الاستفهامية

عن الصدر

عن الصدر قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع
ذا لا يلزم صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعا نحو كان ماذا ونصبا
كقول ام المومنين اقول ماذا ولابن المرحل المغربي في ذلك رسالة
قوله ليقضيني قال الدنوشري هو بسكون اليا من يقضيني لانه من
بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضا
غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي اي قضا غير اختلاس اي
ذي اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه قوله واما حكاية
الاخفش الخ قال الدنوشري مراده منه ان ما موصول حرفي هو والفعل
اسم تاويلا مجرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار
والمجرور وهو مفيد لقول المتن وتتعين المصدرية ان سبقتها
اللام وقوله كما اكدت اللام بمثل الخ هذا مبني على ان الكاف اصلية
ومثل زايدة موكدة لها في المعنى وان كانت الكاف مضافا اليها
او حرفا جارا لها واما اذا قلنا ان الكاف زايدة فهي الموكد واذا قلنا
لا زايدة فلا تاكيد لاحدهما بالاخر فليتامل قوله ويجوز الامران
الخ قال الدنوشري قال شيخ الاسلام احمد بن قاسم العبادي تنبيه
تحصل ان كي اذا تجردت لفظا عن اللام جاز ان تكون مصدرية وان
تكون حرف جر وان مقدرة بعدها لا تظهر الا في الضرورة وان تقدمتها
اللام وظهرت ان بعدها ترجح كونها جارة بمعنى اللام وبقي ما اذا
تاخرت عنها اللام نحو جئت كي لا قرا وتتعين ح انها حرف جر واللام
تاكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز ان تكون هي ناصبة للفصل
بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل

بالجار ولا بغيره ولا يجوز ان تكون كي زايدة لانه لم يثبت زيادتها في غير هذا
الموضع فيحمل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال
قال ابو حيان واجمعوا علي انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا
النافية وما الزايدة واما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند اكثر
البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه
الكسايي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط
فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر
مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز
جيت النحو كي اتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل اي فتقول
جيتك كي النحو اتعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسايي في
المسيلتين **قوله** في الابتدا قال الدنوشري لو حذف في لكان
احسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مسامحة وكذا في ما يأتي
فايدة ان المصدرية الداخلة علي الماضي والامر وما المصدرية
مثلا كيف يصدق عليها حد الحرف ولم يدل لا علي معنى البتة ومن زعم
ان لهما معنى فعليه بيانه وقد يقال في ان انه يكفي في صدق حد
الحرف عليها دلالتها علي الاستقبال حين دخولها علي المضارع
فان صدق الحد علي افراد المحدود بالاطلاق العام دون الدوام
ومعنى الاطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول في وقت ما انتهى
ولك ان تقول يكفي في صدق حد الحرف عليهما دلالتها علي السبك
دايما وهو من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله
لتاكيد معنى السبك **قوله** ومحتملة لها اي لموضع النصب
والجر ووجه

والجر ووجه الاحتمال ان محل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار هل
هو نصب او جر كما تقدم في اخر باب حروف الجر **قوله** يهملها قال
الدنوشري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك
بقوله وبعضهم اهمل الخ ويحتاج الي نكتة وقد يقال في عبارته
اشارة الي قلة ذلك **قوله** والقول بان اصله يصومون الخ قال الدنو
شري
جعل الدماميني كون الاصل يصومون مقصودا بان اولي من اهمال ان
ووجهه بان حمل ان الناصبة علي ان المصدرية في الاهمال قليل وليس
بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه
كثير مقيس ووقوعه في فصيح الكلام شايع فالصواب ان التخريج
علي الظاهر هذا **قوله** نحو كما تكونوا الخ في فتاوي الجلال السيوطي
مسئلة هل ورد في الحديث كما تكونون يولي عليكم الجواب
نعم رواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن ابن ابي بكرة وفيها
بعد ذلك انه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولي
عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فاجاب
بان هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الايمان بلفظ كما تكونوا
بلا نون وقد خرج علي ثلاثة اوجه احدها انه علي لغة من
يحذف النون دون الناصب والجازم الثاني وهو راي الكوفيين
والمبرد انه منصوب اوردوه شاهدا علي مذهبهم ان ما تنصب
الثالث انه من تغييرات الرواة **قوله** لان الجملة السابقة الخ قال
الدنوشري ينظر اذا لم تكن مفسرة هل هي مصدرية او زايدة او
مخففة فليتامل **قوله** واعترضه الدماميني الخ قال الدنوشري

قال الدماميني فهم رحمه الله ان الجماعة ارادوا ان قم في المثال المذكور
تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما
التفسير لمتعلق كتبت وهو الشي المكتوب وقم في نفس ذلك
الشي قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على
معنى القول كقوله تعالى ونادينا ه ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم
وكذلك قوله كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيا هو قم فان حرف
دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول
به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه
انتهى وقال الشمني واقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف
ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع
قوله وهو باغت اي كما قال المص وقال باغت مفعول من تغنته بالامر
اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قايله ارقم بن علبا
اليشكري **قوله** فامهله بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني
الاتي **قوله** حتى اذا ان كانه قال الدنوشري ينظر هل اذا شرطية
او هي ظرف مجرد عن الشرط او هي فجاية فان قلنا بالاول فاين
شرطها وجوابها او بالثاني فاين الجملة الفعلية الملتزمة بعدها
او بالثالث فيلزم وقوع الفجاية بعد حتى وقد يقال انها ظرفية
مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره حتى
اذا يقال فيه كانه الخ والمعاطاة المناولة واللجة باللام المضمومة
وبالجيم معظم الما والغامرة بالمعجمة المغطي وهو مبني للفاعل

واسند

واسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى في عيشة راضية قاله الشمني
فعليه يكون غامر خبرا بعد خبر لكان او صفة لمعاطي ان صح وصف الوصف ٣ وصف
وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقاذه كما كان
فيه الى ان وصل الى حالة اشبه فيها من هو مغموس في اللجة يخرج يده
بيننا ولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويوخذ منه ان في لجة
الما متعلق بغامر وهو غير متعين **قوله** فتنصب ان الواقعة قال الزرقاني
مترتب على المنفي وكذا قوله وترفع **قوله** والنوعان الخ قال الدنوشري
لو عبر بقوله والامران كان اولى **قوله** بعد العلم الصريح قال الدنوشري
الباقي على معناه **قوله** وعلى القول بالحرفية قال الدنوشري مقابله
انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين واصلها اذا والاصل ان يقول
اذا جيتني اكرمك فحذف ما تضاف اليه وعوض منه التنوين
والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادي **قوله** بان اعتمد الخ ظاهره
حصر وقوعها حشوا في ذلك وانه ليس من وقوعها حشوا نحو يا زيد
اذن اكرمك ويوخذ من كلام ابي حيان خلافه فانه بعد ان نقل
فيما لو تقدم معموله الفعل على اذن نحو زيدا اذن اكرم بطلان العمل
عن الفرا واجازته عن الكسايي قال ولا نص احفظه عن البصريين
ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها ان لا تعمل والحالة هذه
لانها غير مصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر
لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول التاخير انتهى
فقوله لان النية الخ يفيد عدم التقدم قطعا عند البصريين
فيما تقدم فيه النداهذا وينبغي ان يكون المقصود حصرنخ

لحشو الذي يهمل معه وجوبا والاقسام التي فيها اذا سبقها العاطف انها
تهمل في غير هذه المسايل الثلاث **قوله** اومقد راخ قال الدنوشري
ينافيه ما صرح به العيني في شرح الشواهد ان ذلك جواب للقسم
المذكور في البيت قبله حلفت برب الراقصات الي منى يغول الفيا
في نصها وذ ميلها لكن العيني تناقض كلامه فانه قال قبل ما ذكرناه
عنه ولا اقيلها في موضع جزم على جواب الشرط قال والراقصات
ابل الحجيج التي تتبختر في مشيهن كانهن يرقصن وتغول
تقطع والنص السير الشديد والذميل بفتح الذال المعجمة نوع
من السير والضمير في بمثلها ولا اقيلها يرجع الي خطه الرشد
المذكورة فيما قبله وسينظر هل هذا ينافي قول الشارح انه راجع الي العاملة
وما معني خطه الرشد انتهي واقول لا ينافي لصحة الامرين وذلك
لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان ابي الخليفة عمر وكان
نايبا بمصر عن اخيه سليمان الخليفة ولم يل عبد العزيز الخلافة
وان وقع للدماميني ذلك وكان مدحه فاعجب به فمناه فطلب
منه ان يكون كما تمناه فلاح منه القبول واعرض الشاعر عن
ذلك كما يدل عليه قوله • عجبت لترك خطة المجد بعد ما • بدا
لي من عبد العزيز قبولها • ثم ندم على ذلك وقول الدماميني
اندم يجيبه بعيد من الكلام وظهر بهذا معني خطه الرشد ويروي
خطة المجد **قوله** وجملة اي قال الدنوشري اضاف الجملة الي
ان لادني ملابسة **قوله** لا حال قال الدنوشري اشار به الي رد
ما قاله العيني انه حال ذكره في شرح الشواهد **قوله** واذا وقعا

قال

قال الدنوشري ظاهره ان ذلك خاص بهما وان غيرها ليس مثلهما فاذا
قلت انا اخرج الي الغضاة ثم اذن اقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز
النصب وظاهر اطلاق الالفية يقتضي التسوية فانه قال وانصب
وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا **قوله** او يفصل قال
الدنوشري ان عطف على متصلا كان ركيكا وان جعل منصوبا بعد
او بمعني الا كان حسنا قاله بعض الافاضل انتهي ووجه قوله كان
ركيكا انه اذا عطف على قوله ان يتصلا اقتضي ان الشرط الثالث
احد الامرين اما ان يتصلا او ان يفصل بينهما بالقسم والشرط
انما هو الاتصال غاية الامر ان الفصل بالقسم مغتفر فحق الكلام
ان يقال ان يتصلا ولا يضر الفصل بالقسم **قوله** يشيب الطفل قال
الدنوشري جملة تشيب بالتاء او له صفة لحرب عيني انتهي ووجه
كونه بالتاء يعني المثناة من فوق لا بالمثناة من تحت ان الحرب
مؤنثة بدليل عود ضمير المؤنث اليها في قوله تعالى حتي تضع
الحرب اوزارها وهذا بنا علي ان فاعل يشيب مضارع اشاب
وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الرابط من جملة الصفة
ويجوز ان يكون يشيب بالياء المثناة تحت والطفل فاعل ويشيب
مضارع شاب بحرف المضارعة مفتوح والجملة صفة حرب والعايد
محذوف والتقدير يشيب الطفل منها **قوله** بالظرف قال الدنوشري
اي والجار والمجرور اذا افترقا اجتمعا واذا اجتمعا افترقا
فصل **قوله** وجوبا والاخره عن قوله بان مضمرة كان اولي لان
الوجوب قيد في الاضمار لا في النصب **قوله** وخالفهم الكوفيون

اي يجعلوا اللام ناصبة قال الدماميني ويلزم عمل عامل الاسم في الفعل
قوله والجواب واحد الخ قال الدنوشري لعله ان ذلك ضرورة لكن
التقديم في الثاني اخف منه في الاول لكونه جارا ومجرورا وللبصريين
ان يقولوا انها ضعفت بالتزام حذفها فجاز تقديم معمول صلتها
عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهي وبحث فيه بعض الفضلا بان
ضعفها يقتضي عدم تقديم معمولها لما انه نوع من التصرف وزعم
بعضهم قال الدنوشري الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضي وعبارة
الدماميني نقلا عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالي
وما كان هذا القران ان يفتري فقال كان اصله ليفتري فلما حذفت
اللام بنا علي جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار
وذلك لانها كالنائبة عن ان انتهي وينظر ما معني قوله جاز اضمار
هل معناه وجاز حذفها ايضا ام لا قوله والحق به الخ قال الدنوشري
رد لزعم بعضهم المتقدم بعد ان رد ما رد به قوله بما قدم وتعليله
بقوله لان الكلام الخ قد يرد وما المانع من ان الخبر هنا محذوف اي
وما كان القران محلا للافترا علي قياس ولم تكن اهلا لتسمو المار وانما
اقول ما قاله هذا الزاعم غير متعين ويكون وصلتها خبرا عن كان
علي تاويل المصدر المؤول باسم المفعول اي وما كان هذا القران افترا
اي مفتري او علي حذف مضاف انتهي وما قاله ذكره المص في المغني
قال في القاعدة السابعة من الباب الثامن ان اللفظ قد يكون
علي تقدير وذلك التقدير علي تقدير اخر ومثل بالاية ثم قال
فان يفترا مؤول بالافترا والافترا مؤول بمفتري قوله تقدمه

نفي قال

نفي قال الدنوشري ظاهره عدم تقييده بما ولم بل كل ادوات النفي
كذلك وسينظر ما وجه هذه الاقوال وما وجه اختصاص هذا الحكم
بلن وما كان وما المانع من ان يكون النفي بلما وبان وبلا كما ولم وهل
يصح ما كان زيد ليفعل او لا قوله لام الجحود قال الدنوشري يقال
جحده يجحده جحدا ويقال ايضا اجحد الرجل فهو مجحد اذا كان
ضيقا قليل الخير قوله اذا اصلح في موضعها الخ قال الدنوشري تبع
فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الابناسي وهو اجود من قول
ولده بعد او بمعنى الا او الي لانه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك
واحترز به عما اذا لم يصلح واحد منهما في موضعها فانه اذا انتصب
المضارع بعدها جاز اظهار ان انتهي كلامه ومثال ذلك وما
كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من ورا حجاب او يرسل رسولا
وقوله المرادفة الي تبع فيه ابن الناظم والصواب ان يقول المرادفة
الي او كي ويصلح للتقديرات الثلاث قوله لالزمنك او تقضيني
حقي فانه صالح للتعليل بكي وللغاية بالي وللاستثنا من الازمان
بالا ويتعين الاول في لاطيعن الله او يغفر لي والثاني في
لا نتظرنه او يجي والثالث في لاقتلن الكافر او يسلم وما ذكر
يرد علي من زعم ان تقديرها بالا مطرد وعلي من قال ايضا
ان تقديرها بكي او بالي مطرد والعلة في نصب الفعل او هذه
انهم قصدوا التفرقة بين او التي تقتضي مساواة ما قبلها
لما بعدها في الشك وبين او التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما
بعدها في كون الاول محقق الوقوع او مرجحه والثاني مشكوك

فيه فاذا قصدوا المساواة رفعوا نحو لتقولن حتى افعل كذا او اترك كذا
برفع اترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا ليميزوا
بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا الي عامل للنصب وليست
او صالحة لعدم اختصاصها فتعين ان يكون لقوتها دون اخواتها
من النصب بعد او وقول الشاعر لاجدلنك او تملك مني
بيدي صغار طارفا وتليدا والنصب باو عند الكسايي وقال
الفرا ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة والجمهور
علي ان النصب بان مضمرة بعد او لا بالمخالفة ولا باو ولانها
حرف عطف ولا عمل لها وانما عطفت مصدرا موولا علي مصدر
متوهم فاذا قلت لانتظرنه او يجي ولاقتلن الكافر او يسلم
فتقديره ليكونن انتظار مني او مجي منه وليكونن قتل مني
للكافر او اسلام منه فايدة اذا كان ما قبل او ينقضي
شيا فشيا صلح في موضعها حتي بمعني الي والا فلا قوله وحتي
التي الخ قال الدنوشري اقتصر علي ما ذكر ولم يبال بما قال في
التسهيل انها قد تكون ايضا بمعني الا كقول الشاعر
ليس العطا من الفضول سماحة ۞ حتي تجود وما لديك قليل ۞
لما قيل انه لا دليل في البيت لامكان حمل حتي فيه علي انها بمعني
الي وذكر غيره ان الغالب كونها للتعليل فينظر ما الاصح قوله
وتارة تكون بمعني الي الغاية وذلك اذا كان ما قبلها غاية
لما بعدها كذا في النسخ وفيه قلب وصوابه اذا كان
ما بعدها غاية لما قبلها فتقدير قوله فالمثال الاول الخ

فيه نظر

فيه نظر اذ ما ذكره شاهد لا مثال وقوله من امثلة يقتضي انه اتي بجمع
منها وهو انما اتي باثنين ويجاب عن الاول بانه لا مانع من كونه
مثالا اذ المراد به الايضاح وان كان لا يصح ان يراد الاثبات فيكون
شاهدا وعن الثاني بان اقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر
المثال التي تتعين فيه حتي للتعليل نحو اسلم حتي تدخل الجنة
لكان احسن قوله وسببا قال الدنوشري كان الاولي رفعه
عطفا علي قوله حال قوله والحال المووول الخ قال الدنوشري ظاهره
بل صريحه ان ما ذكره غير ما ذكره المص وليس كذلك فليتامل قوله
وانما وجب الرفع الخ قال الدنوشري وجب الرفع عند ارادة
الحال مجازا لا ينافي جواز النصب عند عدم ارادته كما قدمه فليتامل
قوله لا نتفا الحال قال الدنوشري ينظر ما المانع من الرفع فان
ما بعدها ماض بالنسبة الي زمن التكلم ونزول الاية نظير حتي
يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز في هذا وقد يقال انما وجب
النصب هنا لانه مستقبلا اذ ذاك والمحكي لا يعتبر فيكون تعليل الشيخ
وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتامل انتهي وكله ماخوذ من
كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم قوله بعد فالسببية
وواو المعية قال الدنوشري كون النصب باضمار ان بعدهما هو
مذهب البصريين وذهب الكوفيون الي انه منصوب بالمخالفة وبعضهم
ذهب الي انه منصوب بالواو نفسها كما في او قاله ابن الاناسي فما
هو مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها لا اصل له فليحذر
وان كثر ناقلوه وجل متناقلوه فايدة قال بعضهم ان واو

المعية ليست واقعة في جواب شيء وانما هي واقعة بعد الامور المذكورة
وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما في الفا قوله حال كونهما مسبوقين
اشارا الى ان مسبوقين حال من فا السببية وواو المعية لكن فيه
مجي الحال من المضاف اليه ولعله لانه كجز المضاف اليه لانه لو اسقط
لفظ بعد استقام الكلام وفهم المعني فتامل قوله ولما يعلم الله
الذين جاهدوا الخ نفي العلم في هذه الاية مستعمل في نفي المعلوم
كما قاله العز بن عبد السلام في مجاز القران وبينه المص في شرح
الشذور بما حاصله ان المخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا فلم يتعلق
علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام
التعلق فانما يتعلق بالاشيا علي ما هي عليه وانما تعلق بجهاد هولا
وعدم صبرهم قوله وما كان فعلا الخ قال الدنوشري هذا يشمله
قوله او فعل قلبي فتامل وقوله كان حرف يتعين ان تكون فيه كان تامة
اذ لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لا يخفى اي لانه اذا وقع الجار
والمجرور صلة او صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا اذ ما يجوز الي
ان يكون موصوله او موصوفه ثم ظهر ان شرطا لوصل بالجار والمجرور
والظرف كونهما تامين وهنا الجار والمجرور اعني قوله بحرف ليسا من
قبيل التام فلذا ذكر المتعلق قوله يا ليتني كنت معهم قال
الدنوشري يمكن التمني ايضا بالا نحو الا رسول منا فيخبرنا وبلو كقوله
لو يعان فنشهدا ومنعه ابن مالك وقال جواب تمني اشاي
تقديره ودنا لو نعان لو نعان الخ ما ذكره المص والش من ان التمني
والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتازاني في المطول

الجار

ان الترجي

١٨٩

ان الترجي لا طلب فيه وانما هو ارتقاب امر لا وثوق بحصوله انتهي
واختلفوا في التمني فمنهم من قال انه حالة نفسانية يلزمها الطلب
ذكر جميع ذلك شيخ الاسلام احمد ابن قاسم العبادي في حاشية
جمع الجوامع وشرحه للمحلي قوله في قراة حمزة وحفص قال
الدنوشري قد قرا بالنصب في نكذب وفي نكون بعده معا ووافقهما
ابن عامر في نصب نكون فقط والباقون قروا بالرفع فيهما قوله
وشرط النهي الخ ينظر هل ذلك خارج بقوله اولا محضين قوله يا ناق
سيري الخ قال الدنوشري في هذا البيت رد علي العلا ابن سابه حيث
نصب فنستريحا لانه جواب بالفا وهو محجوج به قال العيني
في شرح الشواهد قلت له ان يقول هذا ضرورة انتهي وفيه نظر
قوله وهو بعد الصوت الخ قال الدنوشري قال العيني وهو بعد
ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والش حذفه
فليتامل انتهي واقول انما حذفه الش لظهور ان معنى بعد الصوت
بعد ذهابه وليس هذا مما يحتاج لتامل قوله بعض الروح قال
الدنوشري قال الشيخ زكريا في حاشية شرح ابن المص واختلف
في الروح من تكلم بها فقال جمهور المتكلمين انها جسم لطيف مشتبك
بالبدن اشتباك الما بالعود الاخضر وقال كثير منهم انها عرض وهي
الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية
انها جوهر مجرد قايم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك
غير داخل فيه ولا خارج عنه انتهي بحروفه واقول ليت شعري
اي داع الي نقل مثل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي مبناه

علي متعارف العرف مستقبل قال الدنوشري مضاف اليه ومصدر
قبله مضاف له والتقدير يسبك مصدر فعل مستقبل منه وينظر هل يصح
ان يكون مستقبل صفة لمصدر والظاهر الصحة قوله بمحضين الخ قال
الدنوشري اي في رفع الفعل ح وكان الاولي ان يقول بكونهما محضين
مثلا او بمحضهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية للنفي غير المحض
باربعة امثلة وتبعه عليها ولده وهي ما تزال تاتينا فتحدثنا
وما تزال تاتينا فتحدثنا وما قام فياكل الا طعامه وقوله وما قام
منا الا قايم في نديينا فينطق الا بالتي هي اعرف وفي الاخيرين نظر فان
النفي اذا انتقض بالا بعد الفا جاز النصب نص عليه س وانشد عليه
فينطق الا بالتي هي اعرف قاله ابن الانباسي في شرح الالفية ه‍
واحترز بكون الطلب محضا عن المصدر نحو سقيا ورعيا وعن لفظ
الخبر نحو رحم الله زيدا وغفر لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون
لان الطلب انما يكون من متكلم لمخاطب وهو معدوم في الاول فالمراد
بالتكوين الايجاد قاله ابن الانباسي واحترز بقولهم فا الجواب عما
اذا كانت لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا بمعني نفي الفعلين
وعما اذا كان ما بعدها مستانفا وانما ينصب اذا قصد بها معني الجزا
او السببية قوله فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري الخ قال
الدنوشري وقع للزمخشري انه قال في قوله تعالى اعجزت ان اكون
مثل هذا الغراب فاواري سوة اخي ان انتصاب اواري باذ في جواب
الاستفهام قال في المغني وهو فاسد لان جواب الشي مسبب
عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز قال الدماميني اقول قال

التفتازاني

التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي
وهو سبب اي ان لم اعجز واريت وقيل من قبيل اتعصي ربك فيعفو
عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي علي الامرين وينعي
بانه في العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل
سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ علي هذا الجعل
فكذا هو نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة المواراة دلالة
علي التنكيس المؤكد للعجز والقصور عما يهدي اليه غراب قوله
فلان زال للنفي قال الدنوشري لو قال فلان تزال الخ لكان
احسن قوله ولو قوي الخ قال الدنوشري اي ويكون ح المعني
علي الوجه الرابع المار في كلامه قوله فلا تعتذرون
قال الدنوشري يرده قول ابن الانباسي ان الفعل في الاية
مبني علي اضمار مبتدا والتقدير فهم يعتذرون ووجه الرد
انه ليس المعني علي الاثبات ثم رايت الشيخ زكريا قال في حاشيته
قوله قال الله تعالي ولا يوذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون
قال البيضاوي عطف يعتذرون علي يوذن ليدل علي نفي الاذن
والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل علي ان عدم اعتذارهم
لعدم الاذن واوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يوذن لهم فيه ومن ثم
مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد علي الشارح في جعله مثالا
للاستيناف لانه يقتضي ثبوت الاعتذار مع انتفا الاذن
كما في قولك ما توذينا فتهينك بالرفع قوله ليكون
كذا في كثير من النسخ باثبات النون والصواب حذفها كما في

بعض النسخ لان الفعل منصوب بان مضمرة بعد لام التعليل
والسملف الخ قال الدنوشري وعبارة العيني والسملق الارض
لا تنبت شيا تنبيه الحق الكوفيون بالواو ثم في قوله
صلي الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدايم ثم يغتسل
منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير
المعني النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا
به بل لو بال في الما فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم
ايضا انتهي من شرح الانباسي وفيما رد به علي ابن مالك نظر
لان الرفع يلزم عليه ايضا ان المنهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال
منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهي وقد يقال
فايدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الي حكمة النهي عن البول فيه
وفي حفظي ان حكمة النهي وعليه انه ماوي للشياطين فقد يتاذون
فيوذون من يبول فيحصل له الصرع فهو نهي ارشاد انتهي وما اعترض
به الانباسي علي ابن مالك ماخوذ من كلام النووي في شرح
مسلم وقد اجيب عنه فانظرها شيتنا علي الالفية في باب الجوازم
للشرط ثلاثة اطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية ٥
والمسببية والش اختار الاول فعقد حرف فالاضافة علي معني اللام
ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية واما الثاني فلا يتصور
ارادته هنا فتدبر قوله المحض قال الدنوشري التقييد به
غير واضح لما سيجي من قوله ولا خلاف في جواز الجمع بعدها
انتهي ووجه كلام الش حمل ال علي العهد الذكري وكون الغالب
في النكرة

في النكرة اذا اعيدت معرفة ان تكون عينا قوله فا سقطت
الفا اي لم يوت بها قوله معني الجزا يحتمل ان الاضافة بيانية
اي معني هو الجزا والمراد بالجزا المسببية عن الطلب ويحتمل ان
الاضافة حقيقية وهي علي معني اللام والمراد بالجزا فعل الجزا لان الجزا
يطلق عليه كما يطلق علي المسببية وقول الش والمراد بقصد الجزا
يشير للاول ولو اراد الثاني لقدر لفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف
ولعله غاير الاسلوب اشارة بجواز كل قوله ولان نايب الشي الخ
قال الدنوشري مردود بان اما نايبة عن اسم الشرط وعن جملة
الشرط ليست دالة علي ما دلا عليه قطعا وحروف النداليست
دالة علي الحدث والزمان اللذان هما مدلول الفعل التي هي نايبة عنه
ومنع قوله والطلب الخ انتهي ويمكن ان يجاب بان المراد ان نايب الشي
يودي معناه المقصود قوله ولان الارجح في ضربا زيدا الخ قال
الزرقاني هذا بالنسبة الي القول الثالث القايل بان الجزم بالطلب
لنيابته مناب الجازم كما ان النصب بضربا الخ وكون الارجح ان ا
النصب بالفعل المحذوف مبني علي راي المص قال في شرح القطر ولا
يجوز في قولك ضربا زيدا ان يعتقد ان زيدا معمول لضربا خلافا
لقوم من النحويين لان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون
ان وما تقول اضرب زيدا وانما زيد منصوب بالفعل المحذوف
الناصب للمصدر انتهي واعترض عليه في ذلك بان الشرط
المذكور وهو ان يحل محله فعل مع ان واما انما هو في المصدر
غير النايب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح

قال في التسهيل فصل يجي بعد المصدر الكاين بدلا من الفعل معمولا له
عامله علي الاصح البدل الا المبدل منه وفاقا لس والاخفش انتهي
قال ابن عقيل في شرحه لهذا المحل هو ايضا قول الزجاج والفارسي
وذهب المبرد والسيرافي وجماعة الي ان عامل ناصب المصدر
المبدل من لفظه والصحيح الاول بدليل المصدر اليه قال تعالي
فضرب الرقاب انتهي والفرق بين المصدر النايب عن الفعل
وغير النايب عنه ان النايب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية
بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان او ما
محله بخلاف غير النايب فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك
اشترط فيه الشروط المذكورة **قوله** نحو تعالوا اتل قال
الدنوشري قال في المغني واما قول بعضهم في قل تعالوا اتل
ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيا ان الوقف قبل عليكم اغرا
حسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر محوج للتاويل قال الدماميني
الاشكال هو ان ما من حرم موصولة وان لا تشركوا بدل او خبر
مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه فيحوج
ذلك الي التاويل بادعا ان لا زايدة لا نافية والمعني علي القول
بالاغرا حسن سالم **قوله** خذ قاله الدنوشري امر من اخذ حذفت
الفا شذوذا ونظيره مر من امر وكل من اكل وقد ترد الهمزة التي
هي الفا في مر خاصة مع واو العطف قال الله تعالي وامر
اهلك بالصلاة وهذه الافعال الثلاثة لا رابع لها **قوله**
صفة لوليا قال الزرقاني استشكل جعله صفة بناء علي ان يحيي

يحيي مات

يحيي مات قبل والده بان دعا النبي ان يخلف وذلك لانه بموته
قبله لم يرثه ومعلوم ما يورث من الانبيا وراي هذه المستشكل
ان الجملة مستانفة لا صفة واجيب بان دعا الانبيا قد
يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلي الله عليه وسلم انه سال
في ثلاثة امور فاستجيب له في اثنين وتاخرت الاجابة في
الثالث وقد اعترض القول بالاستيناف بان مفاد الجملة ح
الاخبار واخبار الانبيا لا يتخلف قطعا واجيب
بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبي الله زكريا لما
كان مسنا غلب علي ظنه انه متي وهب له ولد يرثه انتهي وذكر
الجلال السيوطي الاشكال الاول في شرح عقود الجمان في باب
الانشا ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال واجاب
الشيخ بها الدين بان المراد ارث النبوة والعلم وقد حصل في
حياته وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي الرجوع اليه
قوله وهو ان تضع الخ قال الدنوشري ينظر ما مرجع
الضمير في قوله وهو الخ **قوله** عن عدم الدنو لا يخفي ان
هذا انما يتسبب عن كون لا نافية والمناسب لكونها ناهية ان
يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتها عن الدنو وبه يعلم
ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لا نافية وناهية وان
الامثلة لا يتعين احدهما ولهذا لم يستدل بها احد علي
مدعاه **قوله** ونزال قال الدنوشري مشكل في نزال
واخواته فانها مشتقة من النزول **قوله** وجشات بالجيم الخ

قال الدنوشري عبارة الشواهد وجشأت بالجيم والشين المعجمة
يقال جشأت نفسي جشوا اذا نهضت اليك وهو مهموز اللام وجاشت
بالجيم والشين المعجمة ايضا من الجيش يقال جاشت نفسي بمعنى غثت
قوله ومذهب البصريين ان الترجي الخ قال الدنوشري لم افهم
الى الآن وجه منع البصريين النصب بعد الترجي وما الفرق بينه
وبين التمني ثم رايت الشيخ زكريا في حاشية شرح بدر الدين
ابن مالك قال قوله او لتقدم ترج يقتضي ان الترجي
ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمني نعم كل منهما طلب
باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم الحق بالطلب الوضعي
التمني دون الترجي وعلى مذهب الفرا لا يأتي وهو اختيار
الناظم لا اشكال انتهى وهو صريح فيما توقفت فيه **قوله**
لكثرة استعمالها الخ علل الدماميني في المنهل الصافي ذلك
بقوله لبعد المرجو عن الحصول وبهذا اشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعية في وقوعها **قوله** وفي الارتشاف وسماع الجزم الخ
فيه نظر لانه لا يلزم من سماع الجزم النصب بدليل ما مر من
الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف في النصب
بعدهما **فصل** **قوله** نبا بها عن ان المحذوفة قال
الدنوشري يوخذ منه ان اذا ظهرت بعدها تكون هي الناصبة
قوله علقما قال الدنوشري منادى مرخم يعني **قوله**
فاسول معطوف قال الدنوشري فيه مسامحة انتهى ووجه
المسامحة ان المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من ان

والفعل

والفعل الذي هو اسؤل **قوله** او ارسالا فيه دليل على ان
المصدر المقدر من ان والفعل يكون نكرة وقوله في المغني
انهم حكموا للمصدر لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم
الضمير في انه لا ينعت معناه اذا قدر بمعرف لاقتضا المقام
ذلك لا انه يجب كونه معرفة كالضمير وقد حررنا ذلك
سابقا **قوله** حي من تميم قال الدنوشري وفي بعض النسخ
من نمير **قوله** وتقر عيني قال الدنوشري فايده يقال قرت
عينه تقر اذا كان دمعها باردا ولا يكون ذلك الا في الفرح وهو
مشتق من القر ويقال سخنت عينه اذا كان دمعها حارا
ولا يكون الا في الترح وهو مشتق من السخونة وجاء سخي
من باب ظرف ومن باب نصر **قوله** ابن مدركة قال
الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ان هذا البيت
لانس بن مدرك بغير ها وروي البيت على غير هذا الوجه هكذا
اني وقتلي سليكا بعد اقتله كالثور يضرب لما عافت البقر
فعلى هذا لا شاهد فيه **قوله** اعقله قال الدنوشري من
عقلت البعير اعطيت ديته **قوله** معطوف على قتلي قال
الدنوشري فيه نظر ظاهر لان الصحيح ان المعاطف وان كثرت
معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم انتهى
يعني فالمعطوف عليه بنا على ان الصحيح مطلقا هو اسؤل
من آن والبعض المقيد هو الكمال بن الهمام كما اسلفه الدنو نشري
في باب العطف **قوله** وقتلي ليس في تاويل الفعل اشتراط صحة

حلول ان والفعل محل المصدر في عمله كما هنا لان قتلي عمل في
سليكا لا يقتضي تاويله بالفعل فاندفع ان التمثيل بهذا البيت
هنا مناف لما قالوه في باب اعمال المصدر قوله فاذا عاف
الما اي تكدر ندا ولقلة العطش والعرب تزعم ان الجن هي
التي تصد الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك و
قوله ثور الطحلب قال ابو العلا سماه بالثور وذكره
مع البقر ليلغز به على السامع وانما ذكر هذا المثل على
وجه الانكار ووضع الشي في غير موضعه فالثور لا ذنب
له اذا عافت البقر وانما فعل ذلك بعض الرعاة فوضعوا طحلبه
وضربوا به المثل فصل قوله نهيا الخ قال الدنوشري
ينبغي ان يضم الى النهي والدعا الالتماس وكذا يقال فيما ياتي
في لام الامر قوله وهو شدة بياض العين الخ او شدة
بياضها وسوادها واستدارة حدقتها او اسوداد العين كلها مثل
الظبا ولا يكون في بني ادم بل يستعار لها كذا في القاموس قال
الدماميني والمراد في البيت الاخير اذ هو في وصف بقر
الوحش وانما هي مسودة كل العين الا ان يكون اراد الانسان
بطريق الاستعارة انتهى وعلى هذا فكان ينبغي للشارح ذكر المعنى
الاخير قوله والالتماس من المساوي قال الزرقاني
قال في المغني ان لا يكون للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل
عليه لا تفعل كذا قال الدماميني ان احتاج الى قوله غير
مستعل مع انه قد فرض ان المخاطب نظيرا للمتكلم لان الاستعلا

لا يستلزم

لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من النظير بل من الادنى
ايضا انتهى ومقتضى هذا ان الطلب من المستعلي نهي
لا التماس فلا تكفي المساواة في نفس الامر في كونه التماسا
قوله الواسع ابطن قال الزرقاني ظاهره ان المراد
الواسع الحقيقي وهو ظاهر قول العيني العظيم البطن
وفي كلام الشارح نظر لان الدماميني اعترض على المغني
بانه لم يفسر في القاموس والصحاح الا بالاكول فكيف يجمع
الشارح بين الامرين لكن قال شيوخنا يمكن ان يقال لا مخالفة
لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذي يشبه الحبلى بل
المراد العظم المعنوي وهو الكون اكولا وكان الشارح فهم ان مالكهما
واحد فجمع بينهما قوله قليل قال الدنوشري ينظر
ما الفرق بين القليل والنادر الذي عبر به في لا فيما مر والظاهر
ان القليل يقع في القران بخلاف النادر قوله
واقل منه جزمها الخ قال الدنوشري جعل هذا
في المغني ضعيفا واقتصر على قول الشاعر لتقم انت
الخ ورايت فيه فلتقض بالفا لا بكي قبل اللام قال
الدنوشري اقتصر على التمثيل بالبيت ليروج له
دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكره في حرف
اللام انه قرا جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث
لتاخذوا مصافكم قوله فلتقض حوايج المسلمينا
في هذا تصريح بجمع حاجة على حوايج قال المص

في التذكرة مسئلة في درة الغواص ان لفظة الحوايج مما يغلط
الناس في استعمالها ومن ما يحكي ان الحريري لم يحفظ لتصحيح
هذه اللفظة شاهدًا ابلى انشد لبديع الزمان ه ه
ه شبان بيت العنكبوت وجوسقٌ ه رفيع اذا لم يقض فيه الحوايج ه
ولم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا على الحوايج
بالكتمان وقوله ان لله عبادا اخلقهم لحوايج الناس وقوله
اطلبوا الحوايج عند حسان الوجوه الى ان قال وقال ابن السكيت
في كتاب الالفاظ ان حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج
وحوايج وذهب قوم الى ان حوايج يجوز ان يكون جمع جمع حوجاء
كصحاري ثم قدمت اليا على الجيم ودليل حوجا قوله من كان
في نفسه حوجا يطلبها عندي فاني له رهنا باصحار وغلط
الاصمعي في هذه اللفظة فجعلها مولده لخروجها عن القياس
لان نحو جاره وغاره لا يجمع على فواعل على ان الرقاشي
والسجستاني حكيا عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع
عن هذا القول وكان الحريري لم يمر به الا القول الاول
قوله في قراة لعثمان قال الدماميني ممن قرا في تلك
الاية بالتا الفوقية سا وآ القراات العشر وقرا يعقوب
من العشر فينظر لاي شيء اقتصر الشنى في عزو هذه القراة على
من ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني قوله
في الحال لو قال بدل في ال كان اظهر قوله لان
الشرط الخ هذا احسن من قول الرضي وكان ذلك لكونها

فاصلة

قرائه يعقوب وليست في الشاذة اذا الصحيح انه من قرا صح

فاصلة فرقه بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله انتهى واراد
بشبه الحرفي اسما الشرط كمن تقول من يكرمني اهنه ولا تقول
في لما قال الدماميني هذا تصريح من الرضي بان حرف الشرط
هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك
قال السمين في اعراب فان لم تفعلوا ان الشرطية داخلة على جملة
لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم قوله انما هو باعتبار ما ذكر من
ذلك الحين قال الزرقاني اي ونفي كونه شيا مذكورا مستمر
في جميع ذلك الحين ووجوده انما هو بعد ذلك الحين وقوله
لا مطلقا اي ليس ذلك النفي باعتبار ما ذكر من ذلك الحين وما
بعده حتى ياتي الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك
وهذا البحث غير ظاهر وذلك لان الاستمرار والانقطاع بالنسبة
الى زمن التكلم كما قاله الدماميني ولا شك ان هذا الانقطاع والكون
بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك قوله وتنفرد
لما الخ اورد الدماميني ان لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه
للدليل قوله وتوقع المستقبل محال فيه نظر لان المحال وقوع
المستحيل لا توقعه الا ترى انه قد يتمنى قوله فيجزم بان كقوله
اما غدونا قال وله ان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب
وقوله وينصب بلم كقراة بعضهم الم نشرح وانما جعل التقارض اذا ولم
لا بين لم ولن لان لن قد تجزم كقوله لن يخب الان من رجاك من حرك
دون بابك الحلقة لانه نقل في قاعدة التقارض من المغني ان
بعضهم ذكر ان لم اعطيت حكم لن واستشهد بذلك القراة وقال وفيه نظر

اذا صح

ان لا تحل لن هنا وانما يصح او يحسن حمل الشيء علي ما يحل محله انتهى
اي ولن لا تحل هنا لان المنفي بها المستقبل وبلم الماضي لكن يرد ان
لم لا تحل محل ان فيما استشهد به علي جزمها ولذا جعله في بحث ان
لغة لبعضهم ولم يذكر انه من التعارض قوله خلافا لابي موسى الخ قال
الزرقاني قال الدماميني وذهب قوم الي انها تدخل علي لفظ الماضي
فتصرفه الي لفظ المضارع ومعني المضي باق فيه ونسبه بعضهم الي آس
ووجهوه بان المحافظة علي المعني اولي من المحافظة علي اللفظ قال
في الجني الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع
بعد لو والقول الثاني لا نظير له قوله كالمضارع الخ قال الدنوشري
مثله في ذلك الماضي الداخل عليه ادوات الشرط فانه يتغير معناه
ولم يتغير ذاته بل هو باق علي كونه ماضيا قوله حيثما تستقم الخ
ظاهره ان حيثما في البيت للمكان وفيه نظر فقد قال المص في المغني
بعد ان ذكر ان حيث للمكان اتفاقا وانها قد ترد للزمان وانه اذا
اتصلت بها ما الكافة ضمنت معني الشرط وجزمت الفعلين
واستشهد بالبيت ما نصه وهذا البيت دليل علي مجيئها
للزمان قوله فلا تعمل قال الدنوشري ادخل الفا في خبر المبتدا
وليس محلها قوله فقلت تحمل خطاب للبختي وقوله انها اي
الغزبة مطبقة اي مملوة بالطعام فصل قوله وكل جواب الخ
ضابط ذلك ان لا يصح ايلا الجواب اداة الشرط وجمع ذلك ابن
الهمام بقوله • تقع جواب الشرط حتم قرانه • بفاء اذا ما فعله طلبا اتى •
كذا جامدا او مقسما كان او بقد • ورب وسين او بسوف ادر يا فتي •

كذا

١٩٦

• كذا اسمية او كان منفيا وان • ولن من يحد عما عددنا فقد عني •
قال الدنوشري ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الاول قوله
بفا اذا اما كان ذا طلب اي كان اشمل اذ لا فرق بين الطلب
بالفعل وغيره كما صرح به الش وزاد عليه بقوله
• كذا ان يكن مجموع شرط مع الجزا • وفي سورة الانعام قد جا مثبتا •
• وكالفا اذا في اسمية واذا نمم • يكون اذا او ان فكن متثبتا •
• وبين اذا والفا تجمع يا اخي • ومنع اجتماع قل فاسمعه منصتا •
وقوله وفي سورة الانعام الخ هو قوله تعالي وان كان كبر عليك الي
اخر الاية قوله وقد اجتمعا الخ قال الدنوشري قد يقال
عليه لا نسلم ان جملة من ذا الذي ينصركم من بعده غير طلبية
اذ الاستفهام فيها ليس علي حقيقته لان المعني فلا احد ينصركم من بعده
فهو بمعني النفي وقد يقال انها طلبية لفظا وفيه نظر قوله او ان
قال الدنوشري قال بعضهم يستثني من ذلك جواب اذا المقترن بها
فانه يجوز عدم اقترانه بالفا كما قال سبحانه وتعالي واذا راك الذين
كفروا ان يتخذونك الا هزوا فليتامل قوله والجملة
الطلبية قال الدنوشري عطفها علي الجملة الاسمية من عطف
ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهي فانهما يجتمعان
في نحو قوله تعالي وان يخذلكم الخ وتنفرد الاسمية في نحو وان
يمسسك الخ وتنفرد الطلبية في نحو قل ان كنتم تحبون الله قوله
والثالث ثلاثة انواع الخ قال الدنوشري فيه جعل قد والسين وسوف
اثباتا ومعناها انها ادوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام

زيد وماسوف يقوم وما سيقوم فليتامل ثم تاملت فوجدت الصواب
ما قاله الش ومعناه ان قد والسين وسوف حروف اثبات لا يكون
الفعل بعدها الا مثبتا **قوله** والجواب جملة اسمية قال الدنوشري
مثال الطلبية التي لا تدخل عليها اذا الفجائية ان عصي زيد
اذا ويل له وانما يقال فويل له ولا يقال ايضا ان يقم اذا اما عمرو قايم
وانما يقال فعمرو قايم **قوله** وقد يجمع بين الفا واذا الخ رايت بخط
المص قال الزمخشري في تفسير حتي اذا فتحت ياجوج وما
جوج الاية واقترب عطف علي فتحت وجواب الشرط فاذا هي
واذا الاولي في موضع نصب بالمعني الذي دل عليه فاذا هي شاخصة
وفيه نظر لانه كيف تكون الفا الجوابية واذا الفجائية مجتمعين علي
محل واحد من التقدير والتقدير اذا فتحت واقترب ذهبت
ابصارهم يدل علي ذلك قوله ان ناصب اذا ما دل عليه فاذا هي
شاخصة وعلي هذا فيكون يجوز في قوله انه فاذا هي جواب
القسم المتاخر عن الشرط جواب الشرط لاجل ما ذكرناه وقريب
منه تسميته نايب الفاعل فاعله وانما لم يصح ان تجعل
شاخصة هي العامل لان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها الا في
باب اما وما بعد اذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا
فصل قوله وهو قليل في الشذور انه ضعيف
والرفع جايز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع
نحو فان يشا يختم علي قلبك ويمح الله الباطل ويدل
علي الرفع استيناف الظاهر وهو اسم الله معه مع

تقدم

تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويعف وهو عدم بيانه فوض
لغير الفوي ما رجحه كما رجح النصب في ويعلم الذين لانه
وجد سبب اخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرابه
الكوفيون وابو عمرو وابن كثير ولم يقرا احد من السبعة
بالنصب في فيغفر **قوله** ورفعه علي الاستيناف معني الاستينا ف
انبنا علي مبتدا محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة
لجملة اسمية علي فعلية لكن صرح في المغني بان الواو ه
الاستينافية ليست عاطفة **قوله** وامتنع الرفع قال
الدنوشري كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول
ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم
اشارة اليه فانهم انما منعوا الرفع علي الاستيناف
لا الاعتراض انتهي اقول يويده ان ابن خروف
اجاز الرفع مع الواو خاصة علي الحال ويوافقه ما مر
في باب الحال من جواز وقوع المضارع المثبت حالا مع
الواو علي اضمار المبتدا **قوله** والنصب في مسيلة
التوسط الخ قال الدنوشري تعليله بما ذكر من قوله
لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يجي فيما بعد ٤١
الجواب اي لان العطف الخ فليتامل **قوله** ونقل
عن الكوفيين انهم اجروا الخ قال الاشموني وزاد بعضهم
او قال الشهاب القاسمي لم يذكروا زيادة او الا فيما بين الشرط
والجزا دون ما بعد الجزا واطلاق عبارة السيوطي يقتضي

عدم الفرق فليحرر اي وذكر في مسئلة مابعد الجزا وذكر انه
يمتنع النصب ولعل وجه امتناعه ان وجهه في مسئلتي
الواو والفا شبه الواقع بعد الجزا الواقع بعد الاستفهام
والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو
والفا وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين في مسئلة
الواقع بين الشرط والجزا عليهما لان وجه النصب فيها
ان فعل الشرط قريب من الاستفهام قوله وقد قرئ
بالرفع قال الدنوشري ربما يشكل علي قوله فيما
مضي اذ لا يصح الخ وان كان ذاك في الواو والفا وهنا في ثم
وقوله وهذه القرات الخ قد يقال الذي لم يثبت به البصريون
حكاقراة النصب بعد ثم في هذه الاية التي اقتصر الشم
عليها وهي قراة واخذه لا قرآنه ثم رايت في نسخة عليها
خط المولف القراة بالافراد فصل قوله ان كانت
الاداة الخ قال الحفيد لا بد ايضا من العطف كما في
البيت قوله والثاني نحو وان امراة خافت فيه
ان الكلام كما قال الدماميني في الحذف بلا تفسير وقال انه
مقصود القوم قوله وما علم من جواب لم يقيده بكونه
جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد حذف الجواب بذلك
بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور في هذا الباب ليشمل
نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام المص يوهم مساواة
حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب اكثر كما اقتضاه

صنيع النظم لان الحذف من الاواخر اكثر ولان الشرط سبب
والجواب مسبب ودلالة السبب علي المسبب اقوي لان
الشي الواحد قد تعدد اسبابه قوله ويجوز حذف
الشرط والجزا معا دفع لما يتوهم من كلام المص من انه
انما يحذف احدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يختص
حذفهما بالضرورة وقال المص في الحواشي انه خاص
بالضرورة الا مع ان يقال لا اني الامير لانه جايز فتقول
انتبه وان والاداة في البيت الذي ذكره الشارح اينما وسكت
عن حذف الاداة وحدها لانه لا يجوز الا ان عند بعضهم
وتفصيل المقام يطلب من حواشينا علي الالفية قوله
ولالتزام العرب الخ قال الدنوشري قد ينافيه وقوع
المضارع بعد الاداة في قوله فلم ارقه ان ينج منها قوله
فانه ينافي جعله جوابا فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب
اذا كان الشرط ماضيا ويجاب بان المنافي لجعله جوابا
لزوم رفعه كما اسلفه انفا قوله واجابوا عن الاول
الخ قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو
قوله لان اداة الشرط الخ ولا لرد الثاني وهو قوله ولا
ولالتزام العرب الخ ويوخذ من قوله ولا عمل مع التقديم
ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للاداة
فيه ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان يعمل موخرا وقوله
وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به علي البصريين قال الزمخشري

لا ينهض قوله حجة عليهم على انه يحتمل ان يقدر المبتدا بعد
الفا الداخلة على لم والى ما قلناه يشير قول الشرح وجميع
ذلك ضعيف قوله والذي يدل الخ قد يمنع ما قاله اذ الكلام
باخره قوله استغني بجواب المتقدم الخ من هنا يظهر ما في
قول ابن عطيه في تفسير سورة الحشر وجات الافعال كلها
غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الى حكم القسم
لا على حكم الشرط وفيه نظر انتهى من الاشكال وانه لا نظر فيه
لان مجيئها غير مجزومة على الاصل من انه اذا تقدم القسم
على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن ابي الاصبع في
البرهان في اعجاز القران في باب التوهم ان الاية من اقسامه
لان ظاهرها توهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس
بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المومنين بان هذا العدو
لا ينصر ابدا اما قابل المسلمين ليتكمل سرورهم بخذلان عدوهم
في الحال والاستقبال ولو عطف على المجزوم لما افاد الا انه لا ينصر
زمن المقابلة ووقت التولية وذكر ان النحاة قالوا انه من عطف
الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه يرد عليهم انه ما الداعي
للعدول عن قاعدة النحو الى ما يحتاج للتاويل واقول هذا عجيب وان
كلا من عطف المفردات والجمل من قاعدة النحو ويكفي في النكتة عن العدول
عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كلامه ان يكون نظم الاية خارجا عن
قاعدة النحو بنا على زعمه انه عطفه على المجزوم من عطف المفردات
لاجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر قوله لئن كان

ماحدثه

ما حدثه الخ قال الدنوشري قال الدماميني اقول هذا الشاعر يتنصل للمخاطب
ويعتذر اليه من ذنب حكي عنه موكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق
معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظا المعجمة حماوة
الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيظ صميم الصيف من
طلوع الثريا الى طلوع سهيل قلت حاصلهما ان القيظ شدة حر
الصيف وباديا حال من فاعل اصم ثم قال وقائله الفراهذان البيتان
لامراة من عقيل والسرج قيل معرب من سرك بالفارسية والفروة
ما يلبس وجلدة الراس والفروة قطعة ثياب مجتمعة يابسة
والخاتام لغة في الخاتم انتهي وينظر ما معني قولها واركب حمارا
الخ فان ظاهره يقتضي انه بين السرج والفروة فما معني البينية
فليتامل قوله واذا دخل الاستفهام قال الدنوشري ينظر
هل مثل الاستفهام في ذلك غيره من انواع الطلب قوله
فعن يونس الخ رده سم رحمه الله بقوله تعالى افاين مت فهم
الخالدون لان دخول الفا على الجواب دليل على انه جواب
للشرط فصل قوله واكثر وقوعها بعد ود الخ قال الدنوشري قال
الدماميني وقع في عبارة ابن ام قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية
غالبا مفهم تمن قال مثل احب واختار وتمني وود ويوجد السماع ثابت
بعد هذين وعله احب واختار من امثلة ما يفهم تمنيا منتقد
اذ لا ترادف بينهما وبين تمن ولا تلازم في المعني لان الانسان قد
يحب الشي ولا يتمني حصوله اما لانه حاصل له او تعارض له في طلبه
قوله ما كان ضرك الخ قال الدنوشري قبله امجد ولانت نجل نجيبة في فوقها والفحل فحل معرق



قال الدماميني واستدل بهذا اي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله
ماقتلته ولمعوث عند بعض الاصوليين علي جواز تفويض الحكم الي المجتهد
فيقال له احكم بماشيت فهو صواب وعلي وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة
والسلام قبله ماقتلته يدل علي ان القتل وعدمه معوضان اليه والمانعون
من الوقوع يجيبون بانه يجوز ان يكون عليه الصلاة والسلام خير
فيهما معا فقيل له لك ان تامر بقتله وان لاتامر ونحو ذلك ويجوزان
وحيا نزل بانه لو شفع فيه ماقتله ونحوه والنجيبة الكريمة
الحسنة والفحل الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق
اسم فاعل من اعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق
في الكرم ومعني لو مننت لو انعمت واحسنت ثم قال
الدماميني ولو مننته يحتمل ان يكون اسم كان وضرك خبرها
اي ماكان منك ضرك علي ما هو الاصح من جواز تقديم الخبر
الفعلي علي الاسم في هذا الباب ويحتمل ان يكون فاعلا بضرك
والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان انتهي لكن قال العيني ان ما
استفهامية فيشكل ح اعراب الدماميني فليتامل وقال ايضا ظاهر قول
الشراح ماكان ضرك منك ان لو وصلتها فاعل ضر والظاهر انها
وصلتها مفعول ضر علي اسقاط الخافض وكان يحتمل ان تكون زايدة
وان لاتكون فعلي الاول تكون جملة ضرك خبرا عن ما الاستفهامية
وعلي الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن او ماكان
ضارا لك فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا
قوله فلما سمع النبي صلي الله عليه وسلم هذا البيت الخ هذا ذكره ابن هشام

في السيرة

في السيرة علي وجه التمريض وعبارته فيقال والله اعلم ان رسول
الله صلي الله عليه وسلم لما بلغه الابيات قال لو بلغني هذا قبل
قتله لمننت عليه وكثيرا ما يسال عن وجه انشاد ابي تمام الطا
بعد ذكرهم هذه القطعة في الحماسة قول النابغة

فتي كان فيه ما يسر صديقه ⁂ علي ان فيه ما يسوء الاعاديا
فتي كملت اخلاقه غير انه ⁂ جواد فما يبقي علي المال باقيا

واجاب ابن المنير في كتاب المقتفي بان ابا تمام اراد ان ينفي
عن مقام النبوة ما لا يجوز نسبته من القسوة علي النضر فبين
ان الاساءة الي العدو من مكارم الاخلاق ولاسيما العدو في الدين
ومن لم يسوء عدوه لم يسر صديقه قوله ولا خفا بما في
ذلك من التكلف قال الزرقاني الباء مقوية والخبر محذوف
اي وعدم خفا ما في ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لا مع عمله
قليل قوله ويشهد الخ قال الدنوشري في حفظي ان هذه القراة
يجوز تخريجها علي ان تدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا وان
والفعل معطوف علي لو وصلتها علي حد لولا توقع معتر الخ
والتقدير ودوا ادهانكم فادهانهم ثم رايت الدماميني قال
بعد قول المغني ويشهد الخ اقول الذي يظهر ان تدهنوا
منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف
علي المجموع من لو وصلتها فهو من باب عطف مصدر اخر هذا هو
الذي ينبغي ان يقال فانه تخريج ماش علي القواعد بخلاف
تخريج المص قوله لما كان معناه ان تدهن قال الزرقاني

الذي عند الشمني ان عطف المعني هو عطف التوهم فكانه يوهم
ان تذهنوا وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ونازع في ذلك بعض
شيوخنا بان عطف المعني ملاحظ فيه المعني بخلاف عطف التوهم
فانه مراعي فيه توهم وجودان لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع
قوله فترادف ان الشرطية قال الزرقاني هذا يدل علي انها دالة
علي المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل علي انها لا دلالة لها
علي الامتناع وهو كذلك انظر المرادي قوله الا انها لا تجزم
علي الافصح قال الزرقاني فيه دلالة علي انها يجزم بها علي غير
الافصح قال الرضي ولكون لو بمعني الماضي وضعا لم يجزم بها الا
اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال
• لو يشا طار بها ذو ميعة • لاحق الآطال نهد ذو خصل •
وزعم بعضهم ان جزمها مطرد علي بعض اللغات انتهي واقول
بسط الكلام علي ذلك في المغني فراجعه قوله ومن دون رمسينا
قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله
وان كنت رمة حال من صدي صوتي وجواب ان محذوف ويهش
خبر ظل قال الدماميني والظاهر ان قول الشاعر لصوت
صدي ليلي قلوب من قوله لصوت صوت ليلي ويدل عليه قوله
اولا ولو تلتقي اصداونا وقوله ثانيا لظل صدي صوتي انتهي
وقوله وجواب ان محذوف اي بنا علي ان لا هذه وهي الوصلية
جواب وفيه خلاف بيناه في الحواشي قوله وهو الذي يجيبك
بمثل صوتك ما احسن قول بعضهم •.• لا تغنه

• لا تغنه ما حييت الا بخير • ليكون الجميل رد البكا •
• قد راينا الصدا وذا الجماد • كل شي تقول رد اعليكا •
واطلق الجماد علي الصدي تجوزا وبنا علي ان التقابل بينه وبين
الحيوان تقابل السبب والايجاب لا العدم والملكة قوله والطرب
الخ قال الزرقاني اي وهو المراد بالطرب هنا والا فالطرب
كما قال الدماميني حقه يكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول
قوله اي ان شارفوا قال الزرقاني قال في الكشاف وذلك عند احتضارهم
انتهي وسياتي نصه فان قيل الخوف علي الذرية حاصل دائما
فلم قيد بحالة المشارفة فالجواب ان الخوف في هذه الحالة اشد
من الخوف في غيرها فلذا امروا ان يخافوا لخوفهم علي ذريتهم
في هذه الحالة قوله لان الخطاب للاوصيا قال الزرقاني التاويل
المذكور لا يتقيد لكون الخطاب للاوصيا بل هو جار ولو قلنا انه
للورثة او للجالسين عند المريض ايضا كما يدل علي ذلك كلام الشروح
فذكر الاوصيا ليس للاحتراز بل هو اقتصار علي احد المعاني وقد اشار
صاحب الكشاف الي انه لا بد من حمل تركوا علي المشارفة لا لما ذكره
المعرب بل لصحيح وقوع خافوا جزا وذلك لكون الخوف منتفيا بعد الموت
فلا ياتي خوف بعد الترك واما المم تجعل الباعث علي ذلك تصحيح
الخطاب للاوصيا بعد الموت قال الدماميني والاول الظاهر فتامله
انتهي وقوله لان الخطاب لا خطاب هنا فكيف عبر بالخطاب
فالجواب ان المراد بالخطاب هنا الامر وامر الغايب بمثابة الخطاب
قال في الكشاف فان قلت ما معني وقوع لو تركوا وجوابه صلة

للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا
ان يتركوا خلفهم ذرية وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع
بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم انتهي قال التفتازاني
في معني السوال والجواب ما نصه يعني ان الصلة يجب ان تكون
قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف
فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب بانه كون حال
الاوصيا او الجالسين او الذرية وصفتهم هذه الشرطية قضية
معلومة قوله ولهذا لا تقول الخ قال الزرقاني انما امتنع المثال
المذكور لدخول الفاء في الجواب وقال الدماميني ليس امتناع
هذا التركيب قاضيا بامتناع كونها للتعليق في المستقبل اذ رب
حرف يكون بمعني اخر ولا يساويه في جميع احكامه قوله بايات ومثال
وشاهد اما الايات فمنها قوله تعالي وما انت بمومن لنا ولو كنا صادقين
واما المثال فقوله اعطوا السايل ولو جا علي فرس واما الشاهد فقوله
• اذا حاربوا شدوا مآزرهم ∴ دون النسا ولو باتت باطهار ∴
قوله لا يلفك الراجوك الخ قال الزرقاني اسقاط اليا من يلفك
يدل علي انه ليس خبرا فان قيل يحتمل ان يكون خبرا واليا محذوفة
للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة وح فهي نهي واستشكل كونه نهيا
بان المنهي هو الفاعل والفاعل هو الراجي وهو ليس منهيا والدعا
مثل النهي قوله والحق قول الزجاج الخ التحقيق ان الماضي
مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضي الذي تحقق •
وانقضي متقدم علي ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود

واما بحسب

واما بحسب الاتصاف بالمضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده
متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضي قاله
اللقاني في حواشي التصريف قوله وكيفية افادتها اي وعلي الافادة
[illegible] اختلفت في كيفية افادتها له قوله من التلازم العقلي قوله قال
الزرقاني اي لا الشرعي لان النهار في الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع
الشمس قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولي في جمع الجوامع ثم ينتفي التالي
ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
لا ان خلفه كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم ينافي وناسب
بالاولي كلو لم يخف لم يعص او المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع
او الادون كقولك لو انتفت اخوة النسب لما حلت للرضاع وهذا المثال
انقلب سهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت
للنسب انتهي وعلي هذا فالمراد ان ثبوت الجزا علي تقدير امتناع الشرط
تارة يكون بسبب اولي وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولو جعل مراد
الشارح ثبوت الجواب علي تقدير امتناع الشرط اولي اشكل جعل ثبوت
الجزا في المثال بالاولي وقوله بعد فثبات الضوء مع طلوع الشمس
اولي واشكل ما قرر به الاثر لانه يخالف لغرض الكلام وايضا هذا
التقدير يجري فيما ذكر انه يكون بالمساوي وبالادون لانه يقال ان
ثبوت الجواب علي تقدير ثبوت الشرط اولي لتعدد جهة المنع من
الحل وتفريقه بين المثال الاول والاخيرين تحكم وايضا علي كلامه
لا يكون ثبوت الجواب في المثال الاخير ادون بل بالاولي لان التحريم
بالنسب اقوي وانما يظهر عكس الترتيب قوله لان دلالتها

علي ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة قال الزرقاني فيه نظر لان الكلام
هنا مبني علي القول الثالث وهو انه لا دلالة للو علي امتناع الجواب
ولا ثبوته فكيف اثبت لها هنا الدلالة علي انتفايه وهذا تناقض
والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبني علي القول بذلك
لا علي هذا القول انتهي وفي الجواب نظر لان كلام الشرح انما هو علي
هذا القول **قوله** كقوله صلي الله عليه وسلم في درة قال الزرقاني
قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال انه يريد ان ينكحها والنسا
حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوزن ان يكون حلها
له من حفصا بصه صلي الله عليه وسلم ودُرة بضم الدال المهملة **قوله**
بنت ام سلمة قال الزرقاني في المغني بنت ابي سلمة وهو موافق
لما هنا لانه اذا كانت امها ام سلمة كان ابوها ابو سلمة قال
الجلال المحلي ويجمع بين ما تقدم في اسمها من انه درة وبين ما في
مسلم عنها كان اسمها برة فسماني رسول الله صلي الله عليه وسلم
زينب وقال لا تزكوا انفسكم الله اعلم باهل البر منكم بان لها اسمين
قبل التغيير انتهي **قوله** في حجري التقييد به خرج مخرج الغالب
لان الغالب كون الربايب في حجور ازواج امهاتهن **قوله** كقولك
فيمن عرض الخ قال الزرقاني انما قال كقولك لقول ابن السبكي لم
نجد نحوه فيما يستشهد به من القران او غيره قاله الجلال المحلي
قوله لما حلت قال الزرقاني حذفت اللام فيما تقدم من قوله
حلت واثبتها هنا اشارة الي جواز الامرين ولو حذفها
من هنا ايضا وافق الاستعمال الكثير **قوله** لو غيرك قالها يا ابا

عبيدة

عبيدة قال الدنوشري ضمير قالها المنصوب يعود الي كلمة ابي عبيدة
وذلك ان عمر رضي الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الي
الشام بلغه في اثنا الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وبا
فاستشار في التوجه اليها او الرجوع الي المدينة فاختلفوا عليه
ثم راجع رايه علي الرجوع بعد ان اشار به جماعة من اكابر الصحابة
فقال له ابو عبيدة بن الجراح افرارا من قدر الله تعالي فقال
له عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قدر الله
الي قدره والقصة مشهورة وجواب لو محذوف اي لعذرناه
ولا مجال للتمني قاله الدماميني في حاشيته انتهي وفي حاشية
الزركشي علي البخاري وجواب لو محذوف وفي تقديره وجهان
احدهما لو قالها غيرك لادبته في اعتراضه علي مسئلة اجتهادية
وافقني عليها الاكثر والثاني لو قالها غيرك لم اتعجب منه وانما التعجب
من قولك مع فضلك انتهي وهذا الثاني اشار اليه الدماميني وفي
محاضرات الامام الراغب قال ابو عبيدة رضي الله عنه لعمر رضي
الله عنه حين كره طواعين الشام ورجع الي المدينة اتفر من
قضا الله قال نعم افر من قضا الله تعالي الي قدر الله تعالي
فقال لا ينفع الحذر من القدر فقال لسنا مما هناك في شي ان
الله لا يامر بما لا ينفع ولا ينهي عما لا يضر وقد قال تعالي
ولا تلقوا بايديكم الي التهلكة وقال تعالي خذوا حذركم الي
هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفي قوله افر من قضا الله الي
قدر الله تنبيه علي ان القدر ما لم يكن قضا فمن حق القدر

ان يدفعه الله تعالي فاذا قضي فلا يدفع ويشهد لذلك وكان
امرًا مقضيا فان قلت اليس في قوله تعالي قل لن ينفعكم الفرار
ان فررتم من الموت او القتل دلالة علي ان الفرار لا يغني شيا قلت
لا لان المعني والله اعلم لن ينفعكم الفرار في دفع الامرين المذكورين
بالكلية اذ لا بد لشخص من حتف انفه او قتل في وقت معين
لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة للعلم التابع
للمعلوم وهو المقدور فلا يكون علة له بل لانه يقتضي ترتيب
الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية علي وفق الحكمة
فلا دلالة فيه علي ان الفرار لا يفيد شيا حتي يشكل هذا بالنهي
الوارد في الكتاب عن القا النفس بالتهلكة وبالامر الوارد في
السنة بالفرار عن مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالي واذا
لا تمتعون الا قليلا علي ان الفرار نفع في الجملة اذ المعني لا تمتعون
علي تقدير الفرار الا امتاعا قليلا انتهي ودل كلام الراغب وما قرره
به المولي المذكور ان عبارة عمر رضي الله عنه في الجواب افر من
قضا الله الي قدر الله لا افر من قدر الله كما قال الدماميني واعلم
ان جواب عمر رضي الله عنه ماخوذ من جوابه صلي الله عليه وسلم
حين قام من عند الحايط المايل لمن قال اتفر من قضا الله فقال
صلي الله عليه وسلم فراري ايضا الي قضا الله قوله اخلاي قال
الدنوشري بيا مفتوحة وكانهم حملوه قال التبريزي في شرح
ديوان الحماسة والناس ينشدونه اخلاي بيا مفتوحة وكانهم
حملوه علي قصر الممدود واجود من ذلك في حكم العربية ان

ينشد اخلاء

ينشد اخلاء بهمزة مكسورة ويراد يا اخلاي فحذفت يا الاضافة
وتركت الهمزة كما تقول يا غلام انتهي وقبله اقول وقد • •
وقد فاضت لعيني عبرة • اري الارض تبقي والاخلا تذهب •
قوله ما علي الدهر معتب قال الدنوشري اعرب العيني
معتب مبتدا وعلي الدهر خبرا ولم يعربه الشارح كذلك لعدم تقييده
لجواز كونه فاعلا بالجار والمجرور قوله ان صاحبة المنزل
عبارة الدماميني ام صاحبة المنزل قوله لنا كل دم فصدها
اي لانه كان من عادة الجاهلية اكل دم الفصد في المخمصة
قوله لو بغير الما حلقي شرق قال الدماميني الشرق بكسر الراء الغصة
مشتبهة من قولك شرق بريقه مثلا اذا غص بشرق فيه شريق
والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهو ما يعترض في
الحلق من ماكول او غيره فيحصل الشرق والاعتصار ازالة الغصة
بشرب الما قليلا يقول لو غصصت بغير الما احتلت في ازالته
بالما ولكن شرقت بالما الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد
صار الدوا عين الدا ويشبه هذا قول بعضهم •
• اذا محاسني اللاي اذل بها • كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذر •
انتهي وقبل هذا البيت • •
• ابلغ النعمان عني مالكا • انه قد طال حبسي وانتظاري •
وهما لعدي ابن زيد والعروضيون يذكرون البيت الثاني شاهدا
علي الضرب المقصور وهو خطا منهم فانه ضرب تام بالياء بعد الراء
وقصة عدي مشهورة اطال بها الدنوشري قوله ويجوز ان

يلي لو المتبادر ان يقول ان يليها لانه اللفظ المتقدم في كلام المص
فهو بعينه المقدر بعد الواو العاطفة هذا واستقبلا ان
ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجري في غيرها وهو المصدرية لانها
التي تعرض لها المص غير الشرطية والتي للتمني بل قد يقال
تلك شرطية بدليل انها تجاب بجوابين كما في قوله
• ولو نبش المقابر عن كليب • فيخبر بالذنائب اي زير •
بيوم الشعثمين لقر عينا وحد صح ما تتبجح به المص من الاستشهاد
في المغني على ان الواقعة بعد لو غير فعل في قوله تعالى لو انهم
بادون في الاعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في
الوافية لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا ه
الباب لان المص لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم ان
الضابط الذي ذكره للو المصدرية يقتضي ان لو في هذه الاية
مصدرية وانه اذا اولي ان المصدرية ان فالظاهر ان المصدر
فاعل بفعل محذوف لا غير لان لو المصدرية انما توصل بفعل متصرف
غير امر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب قوله موضعها اي مع
اسمها وخبرها وقوله رفع اي محل رفع قوله لاشتمال صلتها
الخ قال الزرقاني اي وحيث اشتملت على ذلك كفى عن الاخبار
والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر قوله
على حد رواية لهم انا جملنا قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر
هنا لا يستلزم الوجوب في المثال لانه يحتمل ان يكون هنا على سبيل
الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب انه تقدم ان تقديم الخبر

هنا على

هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع التي اوجبوا فيها
تقديم الخبر وانما وجب لئلا يلتبس ان هذه بان التي بمعنى ليت
قوله وقال ابن عصفور الخ يشهد له انه ياتي موخرا بعد ما كقوله
عندي اصطبار واما انني جزع   يوم النوى فلوجد كاد يبريني
لان لعل لا تقع هنا فلا تشتبه ان المولدة اذا تقدمت بالتي بمعنى
لعل فالاولى ان يقدر الخبر موخرا على الاصل قوله كما قال الجميع
الخ قد يفرق بان الموصول الحرفي احوج الى الفعل قوله واختصت
ان من بين سائر الخ قال الزرقاني بمعنى جميع لا بمعنى باقي وذلك
لانها كلها تؤول بالاسم انتهى ولا يخفى ما في استعمال سائر بمعنى
جميع فان كثيرا من الايمة انكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا
بمعنى باق والمراد من بين باقي ما يؤول غيرها وقوله لانها كلها
الخ لا ينافي ذلك فتامل قوله بالوقوع قال [illegible] الزرقاني
الباء داخلة على المقصور انتهى اي على ما هو الكثير الشائع في
الاستعمال وهو مجاز مشهور او لتضمن الاختصاص معنى الانفراد
واصل الوضع دخولها على المقصور عليه وبعضهم ظن وجوبه
وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها قوله غدوة قال
الزرقاني يحتمل ان تكون ممنوعا من الصرف لارادة لفظه ويحتمل
نصبه على حكاية ما وقع في البيت قوله ولهذا دخلت في
لو نشاء لجعلناه حطاما الخ في البرهان في اعجاز القران لابن ابي
الاصبع فان قيل لم اكد الفعل باللام في الزرع ولم يوكد في الماء
قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود

حطامًا مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى
اانتم تزرعون ام نحن الزارعون او انه من سقي الما وجفافه
من عدم السقي وحرارة الشمس او مرور لاعصار فاخبر
سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله
حطامًا في حال نموه لو شا وانزال الما من السما مما لا يتوهم
ان لاحد قدرة عليه غير الله تعالى اشتمي ملخصًا وهو كلام
حسن **فصل قوله** الايات انما قال ذلك لان ما استشهد
به من كل لا تفصيل فيه ولهذا تمم الش بما فيه التفصيل **قوله**
والثاني منه هو الذي الخ جعل الاية من الثاني مع قول المص
وقسيمه في المعني الخ لا يخلوا عن نظر وانما كان يظهر جعل الاية
من الثاني لو قال المص وقسيمه في المعني واما غيرهم فيوسون
به ويحلون معناه الى ربهم لكن اقام مقامه ما يدل له عليه وهو
والراسخون الخ وقد علم من قول الش وقد ينزل الخ حكمة قول
المص ومنه لا انا التفصيل في ذلك غير ظاهر **قوله** بالمهمل المراد
به ما لا يفهم المخاطب معناه لا ما لا معني له لعدم صحته هنا
كما يفهم من كلام الش **قوله** واما المعني الثاني الخ قال الدنوشري
اخره عن الاول والثالث انه ليس مشهورًا الا عن الزمخشري
فانه المستخرج له **قوله** وهي نائبة عن اداة شرط وجملته
قال الدنوشري ربما يخالف بحسب الظاهر **قوله** اولا فهي حرف
شرط والمنقول في كافية ابن الحاجب انها شرطية وان شرطها
فعل محذوف وجوبا بعدها ولا يضر في ذلك كونها مفسرة بمهما

يكن

يكن من شي قال بعض المحققين اعلم ان اما حرف موضوع على الاصح
وفيها معني الشرط بدليل لزوم الفا لها ولذلك قدرها س بمهما
فان قال اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شي
فزيد منطلق فلو لم يكن معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو
في معناه ولا يقال يلزم من تفسيرها بمهما ان تكون اسما لانا
نجيب بمنع اللزوم فان الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف
اسما لانا نقول معني ان التوكيد وليت التمني ولا يلزم ان يكونا
اسمين انتهي وبه يبطل ما نقله الش عن المرادي معتقده وليست
اما بمعني مهما وشرطها الخ اما اولا فلان س كما قال هذا المحقق
انما فسر اما بمهما فقط وبعض انه فسرها بمهما يكن من شي فهو
بملاحظة شرطها المحذوف بعدها واما ثانيا فلانه لا يلزم من
التفسير الترادف من كل وجه **قوله** المذكور من النيابة انما
احتاج للتاويل بذلك لان المشار اليه مونث وهو النيابة
ومر ما في ذلك **قوله** عام يراد به الخ قال الدنوشري يخالف
لقول غيره انه باق على عمومه ويكون تغليب الاطلاق ح معلقا
على محقق فيكون ايضا محققا **قوله** وكان ناصبة فاعلها اما من شي
على ان من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك وما ضمير مستتر
راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكله الدماميني
بانه لم يجر على جنس بعينه واجيب بان المقصود من
البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه **قوله** مصدر
قال الدنوشري بمعني صدور **قوله** يجزم للجواب قال الدنوشري

فيه نظر بالنسبة الي جملة الشرط وبالنسبة الي الظرف اي ومثله
الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة الشرط المفصول بها بين
اما والفا ليست جزا من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف
المدلول عليه بما بعد الفا جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب
واما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف
معمول لاما لما فيها من معني الفعل الذي نابت عنه وللفعل
المحذوف الي اخر ما قال فهو مصرح بان الظرف ليس جزا من
الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت

وبعد اما فافصلن بواحد ۔ من ستة ولا تفه بزايد ۔
مبتدا والشرط ثم الخبر ۔ معمول فعل بعد فاء يذكر ۔
كذاك معمول لفعل فسره ۔ ما بعد فاء بعدها موخره ۔
والظرف والمجرور تلك ست ۔ قد قالها كل امام ثبت ۔

واشار بقوله واحد الي انه لا يفصل منه لان الضرورة داعية الي
الفصل بين اما والفا لاستكراه دخول اداة الشرط علي فا جوابه
وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قاله الشمني
بمعناه انتهي ويبقي النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر
بما بعد الفا الا ان يقال لما كان مفسره جزا من الجواب
كان هو كالجز منه وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي
انها جز من الجواب فصل قوله وقيل مرفوع بلولا
اصالة قال الزرقاني هو قول الفرا قال الدماميني ونقل
عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسما ورد بان ذلك

ليس

ليس مقتضيا لخصوص الرفع ايضا فان الحرف المختص بالاسم اما
يعمل الجر فقط كحروف الجر واما يعمل النصب والرفع كان واخواتها
وما الحجازية اما عمله الرفع فقط فلا نظير له قوله وقيل
مرفوع بها نيابة قال الزرقاني اي عن الفعل المحذوف قال
الدماميني وهذا القول لم اره الي الان والذي رايته في الجني
الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد
حكاه الفرا عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو لاتيتك
ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور
انتهي اي لانها علي هذا نائبة عن الحرف والفعل انتهي واقول
رايت بخط المص في الحواشي ما نصه في كتاب وصف المباني
في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد النور المالقي
وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف
نابت عنه لولا فلولا زيد لاكرمتك اصله لو انعدم زيد
فحذف انعدم ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح لان لا اذا
زالت جا الفعل واتفق الطايفتان علي ان لولا مركبة
من لو الامتناعية ولا النافية وكل منهما باقية علي بابها
في المعني الموضوعة له قبل التركيب هذا مع ان خبر المبتدا
الذي زعم البصريون لم ينطق به في وقت ما ومما يدل علي
ان الاسم بعدها ليس مبتدا فتح ان بعدها ولا تقع في
موضع المبتدا الا ان المكسورة فاعلمه قال عبد الله بن
هشام هذه عثرة لا تقال انتهي واستفيد منه ان هذا

القول قول الكوفيين وان لانا يبة عن فعل فقط لا عن فعل
وحرف ووجه قول المص ان قوله ولا تقع في موضع المبتدا الخ عبارة
لا تقال ان المكسورة لا تقع في موضع المبتدا بل يجب فتح ان الواقعة
في موضعه وانما تكسر ان في الابتدا بمعني اول الكلام قوله
ويحتمل ان يكون كونا مقيدا قال الدنوشري وينظر هل يا بي الحلاف
بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط او يجوز ان يكون كونا مطلقا
او مقيدا قوله فتقديره فهلا كان هو اي الشان قال في المغني
وقيل التقدير فهلا شفعت ليلي لان الاضمار من جنس المذكور
اقيس وشفيعها علي هذا خبر لمحذوف اي هي شفيعها هذا
باب الاخبار بالذي وفروعه قوله وكثيرا ما
يصار اليه قال الزرقاني كذا قال المص وفيه نظر لانه اذا قصد
شي من المعاني الثلاثة اعني قصد الاختصاص وتقوي الحكم
وتشويق السامع يوتي بتركيب دال عليه كهذا التركيب
من غير تغيير له عن اصله واما التعبير علي هذا الوجه فالغرض
منه اما التدريب او الامتحان قوله لقصد الاختصاص
الخ الاخيران نحو بان والثلاثة قبله بيانية والاول كقولك الذي
قام زيد ردا علي من قال قام عمرو خالد والثاني ظاهر لان في
هذا الاخبار اسنادين فهو اقوي مما فيه اسناد واحد ٥
والثالث كقول ابي العلا المعري مشيرا للمعاد الجسماني
والذي حارت البرية فيه • حيوان مستحدث من جماد •
ويجمعها قول بعضهم • قصد اختصاص او تقوي الحكم او • تشويقا

اوسبرا

اوسبرا لبعد الباب عنوا قوله بشر يعوض من ذلك الاسم ضمير
مكانه اي غالبا لما سياتي من انه قد تقدم لقصد الاتصال
قوله وان عن بمعني البا قال الزرقاني اي والبا بمعني علي الشي
اي لان تمام التوجيه المذكور انما يحصل بذلك ولذا ادعي
الشهاب القاسمي ذلك ساقط من كلام الشر يعني ان كلام الش
يقتضي ان ذلك من تمام وجه وجه القلب وفي كلام ابن
جماعة ما يقتضي انه وجه مستقل كما بيناه في حواشي
الالفية الفصل الثاني قوله من التابث الخ قال
الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة وهو علي حذف مضاف اي
من موصول التابث الخ قوله سبعة شروط نبه الشاطبي
علي انه لا حاجة الي الشرطين الاولين للاستغنا عنهما بقبول
الاستغنا بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر
في التسهيل الشرط الثاني استغنا عنه بالرابع قوله
عن القول بان له صدر الكلام وهو خلاف الاصح بدليل
انهم قالوا في قوله اذا مت كان الناس صنفان اي اسم كان
ضمير الشان وفي قوله تعالي ان الحمد لله رب العالمين اسم
انه ضمير الشان ولو كان له صدر الكلام لم تتقدم العوامل
عليه قوله فلان ضمير الشان الخ قال الدنوشري قد يقال
ان ضمير الشان الذي جعل مكان المخبر عنه جز الصلة
لا انه تقدم علي الصلة قوله قال شارحه ابو حيان الخ
لا يخفي ان الموضح لا يرتضي ما قاله الشراح فلا يعترض

اي ح

عليه بكلامهم لان قول التسهيل منوبا عنه بضمير مثل قوله
في النظم او بضمير اي او الغنا عنه بمضمر وسيأتي انه يجعل للاحتراز
عن المجرور بحتي ومذ ولو كان مراده في التسهيل الاحتراز
عن الحال لم يكن لاشتراطه في الالفية قبول التعريف فايدة
وهذا مبني علي ان هذه الشروط هل يحتاج لجميعها او بعضها
يغني عن بعض وقد فصلنا ذلك في حواشينا علي الالفية
قوله الذاهبة جاريته صاحبها انتقد عليه بعضهم بان
الجارية مضافة والاضافة تكون بادني ملابسة فلا تدل
اضافة الجارية علي انها ملكه بل قد تكون جارية جاره
فاضافها باعتبار الجوار ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه
وقد قدمنا ذلك في باب ان واخواتها **قوله** فلا يخبر عن
المجرور بحتي او بمذ او منذ قال الزرقاني لو زاد ونحوهن
كان اولي ليدخل ما اشبه ذلك كواو القسم وتائه والكاف
ولا يخبر بالمرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضي لان شرطه
لفظ الزمان اي واذا اخبر عنه ينتفي ذلك لوقوع الضمير
الخ بعدهما **قوله** اياه زيد قال الدنوشري صوابه سره
زيد الخ لانه اذا امكن الاتصال لا يجوز الانفصال
قوله هو قال الدنوشري كان الانسب وصل هذا الضمير
لا فصله **قوله** وان يكون فعلها منصرفا قال الزرقاني اي
سواء كان ماضيا او مضارعا **قوله** ليصاغ منه قال الزرقاني
اي من الفعل وذلك لان الصوغ انما هو منه اذ الفاعل

موجود

موجود مع الوصف كما انه موجود في الجملة الخ فقول الشارح كقيام
لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة ال يخون لان الصوغ ليس
من الجملة بل من الفعل كما علمت **قوله** وفي بعض النسخ مثبتا ان
كان المراد زيادة علي قوله مقدما لزم ان يكون الشروط احد
عشر وان كان بدل قوله مقدما فلا ينا سب ترك شرط التقدم
الذي نص عليه الناظم **قوله** والخبر في هذا الباب نفس
المبتدا اي ان المراد نفسه بحسب الماصدق فلا وجه للتقييد
بقوله في هذا الباب لان المبتدا والخبر مطلقا لابد ان يتحدا ماصدقا كما
ويختلفا مفهوما فهو ممنوع هنا لان مفهوم المبتدا وهو الموصول
غير مفهوم الخبر وهو الاسم الذي يخبر عنه سوا كان ظاهرا او مضمرا
كما لا يخفي وقد مضي اشكال اللقاني في باب المبتدا والخبر
في قولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدا في المعني لا تحتاج لرابط
ومر جوابه والظاهر انه لا ياتي نظير الجواب هنا فتامله
قوله لان فعله مسند الي التكلم جواب عما يقال التبليغ
غير مذكور في التركيب الخ فكان اللايق بالشارح ان يقول
الي ضمير المتكلم لان التكلم غير مذكور في التركيب **قوله**
ولا فرق في ذلك الخ اي في انه اذا رفعت صلة ال ضميرا
راجعا الي نفس ال استتر في الصلة وان رفعت ضمير الغير
ال وجب ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبيه علي ذلك لما في
ذلك من الخلاف الاتي فيما اذا اخبر بال عن غير المتنازع فيه
قوله علي راي الاخفش الخ لا يخفي ان هذا انما يحسن لو بين

اولا مذهب الاخفش وغيره وكانه اكتفي بما تقرر من ذلك
في باب التنازع **قوله** فذمت زيدا كان يحسن ان يقول
ونصبه لان مجرد تقديمه يوهم بقاه علي رفعه وان كان
لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه اظهر في
تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص علي
نصبه **قوله** الفوقانية لما اشتمل علي يا المتكلم التحتانية
وتابه الفوقانية مين بينهما بضبط الفوقانية لانها تكون
له وللمخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون الا للمتكلم ولا
ولاختصاص التحتانية بالمتكلم يتبادر من اضافتها اليه

هذا باب العدد قال ابن ابي الربيع العدد
المعدود والعد المصدر قال المص وهو ظاهر في قوله
سبحانه كم لبثتم في الارض عدد سنين انما نعد لهم عدا
قوله فان حاشيته السفلي الخ قال الزرقاني اي لان الحاشية
السفلي مادونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين واحد
وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتها السفلي تسعة
والعليا احد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت
العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذا مثال لما حاشيتاه
قريبتان ومثال ما حاشيتاه بعيدتان ما اذا قلت في
العشرة حاشيتها السفلي ستة والعليا اربعة عشر ومجموع
ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتيها
البعيدتين **قوله** فلا يجمع بينهما اي لا علي طريق الاضافة

كما تنل

كما مثل ولا علي طريق الوصفية عالم يقصد بالوصف بيان ان المراد
باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف
في تفسير قوله تعالي وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما
هو اله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود فيما
ورا الواحد والاثنين فقالوا عندي رجال ثلاثة وافراس اربعة
لان المعدود عار عن الدلالة علي العدد الخاص واما رجل
ورجلان وفرس وفرسان معدودان فيهما دلالة علي العدد
فلا حاجة الي ان يقال رجل واحد ورجلان اثنان فان قلت
فما وجه قوله تعالي الهين اثنين قلت الاسم الحامل لمعني
الافراد والتثنية دال علي شيئين علي الجنسية والعدد
المخصوص فاذا اريدت الدلالة علي ان المعني به منهما
والذي يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يوكده فدل
به علي القصد اليه والعناية به الا تري انك لو قلت
انما هو اله ولم يوكده بواحد لم يحسن وخيل
انك تثبت الالهية لا الوحدانية **قوله** فلا حاجة الخ قال
الدنوشري قد يقال انه يحتاج الي ذلك اذ لا يستفاد من
واحد الا انه مذكر واما كونه من جنس الرجال فلا فيحتاج
الي الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره انه لا يذكر العدد
ح ويقتصر علي المعدود المفرد او المثني وهذا معني كلامهم
قوله ويجوز ان تحذف التا في المذكر قيد بذلك الشيخ الامام
تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ ايام كما في الحديث

وقد بينا ذلك في حواشي الفاكهي قوله والي ذلك اشار الناظم
بقوله ثلاثة الخ قال الزرقاني ظاهره الي جميع ما تقدم مع ان
الحكم الثاني لا يفيده كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيده
باعتبار المنطوق والمفهوم فصل قوله وهو ما يفرق بينه
وبين مفرده بالتا غالبا اي اما بكون التا في المفرد نحو تبقة
وتبقه او بكونها في اسم الجنس نحو كما وكماة ومن غير الغالب
انه يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومي
قوله وليس له مفرد من لفظه غالبا من غير الغالب ركب
فان له مفردا من لفظه وهو راكب قوله ولا يضاف هذا
الجمع الخ قال الدنوشري تسمية ذلك جمعا فيه نظر قوله
مميز اسمي الجنس والجمع قال الدنوشري اضافة مميز الي ما بعده
بيانية وقال بعض الفضلا صوابه المميز من اسمي الجنس
والجمع قال فتامل وما نقلناه اولي قوله كان خصيبه
الخ قال التمثيل به لما نحن فيه فيه نظر ظاهر اذ الكلام في
الثلاثة والعشرة لا فيما هو اعم من ذلك وقال ورايت
في بعض كتب اللغة كان خصيبه من التهدل مكان التدلدل
ويروي سحق جراب وكان حقه ان يقول حنظلتان ه
وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتي يكون في ظرفها
ما تتزين به ولكنها تذخر الحنظل ونحوه من الادون
عيني قوله خفض باضافة الخ قال الدنوشري ظاهره انه
لا يجر بمن فلا يقال عندي عشرة من العبيد وهو ممنوع

قوله لانك

قوله لانك تقول غنم كثير بالتذكير تبع صاحب الصحاح وفي
المصباح انه يجوز في غنم تذكير ضميره وتانيثه قوله وحاصل
ما ذكره من امثلة اسم الجنس الخ هذا يخالف ما اسلفه في بابه
الكلام اطلاق ان الافصح في اسم الجنس التذكير كما نبهنا
عليه هناك نعم ما اقتضاه كلامه من ان الغنم مذكر بخلاف
ما اقتضاه كلام ابن المص والصحاح من انه مونث فانظر حاشية
الالفية ويدل تانيثه ردها في تصغيره كما في الحديث ورجل
في شعفة له في غنيمة الخ قوله فحكمه حكم المذكر الخ قال
الدنوشري فيه نظر لان نسوة اسم جمع وحكمه حكم المونث
فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد قوله والتذكير والتانيث
يعتبران مع الجمع بحال مفرده الخ قال الدنوشري ينظر هل
ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتانيثه علي
اللفظ لا علي المعني تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث
حمامات ذكور ورايت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان
ثلاث سجلات فتونث علي اللفظ والواحد سجل مذكر ومررت
علي ثلاث حمامات فتونث والواحد حمام وتقول له خمس من
الغنم ذكور وثلاث من الابل فحول فتونث العدد اذا كان
يليه الابل والغنم لانهما لفظان مونثان موضوعان للجمع ولا
واحد لشي منهما من لفظه وهما يقعان علي الذكور والاناث
وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الابل لما فرقت بين
الثلاثة وبين الابل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من

بين يوم وليلة العدد يقع على الليالي والعلم يحيط تك بان الايام
قد دخلت معها قال الجعدي يصف بقرة فطافت ثلاثا
بين يوم وليلة يريد ثلاثة ايام وثلاث ليال ولا يغلب المونث
على المذكر الا في الليالي خاصة تقول سرنا عشرا فيعلم ان
مع كل ليلة يوما انتهي وهو اذا تاملته مع ما في الشرح
والمتن وجدت المخالفة ظاهرة فليحرر ذلك **قوله**
خلافا للبغداديين قال الدنوشري الظاهر انهم لا يعينون
مراعاة الجمع بل يجوزون مراعاة المفرد ايضا **قوله** بل
ينظر الي ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ منه يوخذ
انه لا يجوز تذكير العدد اذا كان المعدود مذكرا التاويله
بالمونث فما وجه به الكرماني ما في بعض روايات حديث
ابي هريرة في فضل الجماعة صلاة الرجل في الجماعة تضعف
خمسا وعشرين ضعفا بترك التا في خمس من انه لتاويل ه
الضعف بالدرجة او الصلاة محل نظر لانه اذا كان اللفظ
الموضوع للمونث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص
اذا اريد به المونث الحقيقي لا تترك التا من عدده فكيف
المذكر المول بالمونث المجازي تترك التا من عدده
تنبيه يوخذ من كلامه انه لا يجوز تذكير العدد اذا
كان المعدود مذكرا التاويله بالمونث فما وجه به الكرماني
ما في بعض روايات حديث ابي هريرة في فضل الجماعة صلاة
الرجل في الجماعة تضعف خمسا وعشرين ضعفا بترك التا في

خمس من

خمس من انه لتاويل الضعف بالدرجة او الصلاة محل نظر لانه
اذا كان اللفظ الموضوع للمونث بطريق الاشتراك مع المذكر
اذا اريد به المونث الحقيقي لا تترك التا من عدده فكيف
المذكر المول بالمونث المجازي تترك التا من عدده **قوله**
تقبل عشرة هذا اللزوم ممنوع فقد اجاب بعضهم بان الامثال
حسنات وبان المضاف اكتسب من المضاف اليه **فصل قوله**
ليطابق العدد المعدود لفظا قال الدنوشري هذا غير ظاهر
اذ العدد ليس جمعا مكسرا حتى يتطابقا ولعل مراده ان العدد
ليس جمعا بالواو والنون ولا بالالف والتا فاتي بالمعدود كذلك
قوله كل واحد قال الدنوشري هو شامل لتخلف الثلاثة
معا ولتخلف اثنين منها ولتخلف واحد منها كما هو ظاهر قوله
النثر في مسئلتين الاولي الخ هذا معلوم مما سبق في قوله
وقد يخفض باضافة العدد اليه وقوله والثانية في لفظ
واحد لوحذف لفظة في جمع وهذا يستثنى من اسم الجمع
فانه لا شك في ان مائة اسم جمع ويضاف العدد اليه كثيرا
لا قليلا فيقيد بذلك قوله فيما مر ان اضافة العدد الي اسم
الجمع قليلة فليتامل **قوله** فان جمع قرء بالفتح على اقرا شاذ
فيه ان قوله بنافلة ليس بشاذ وهو اقرء كما سياتي في باب
جمع التكسير ان افعل يطرد في فعل بفتح الفا اذا كان صحيح
العين **قوله** كان قياسا لا يخفى الضمير المستتر في كان
على انه اسمها عايد على اقرا لا على قروء اي كان اقرا قياسا

لاشاذ اولم يقل نعم ان جعل اقرا الخ لانه بصدد الكلام على
استعمال قرء في الاية الذي هو بنا كثرة لان مفرده وان كان
له بنا قلة /لا انه شاذ فكانه قال انما يكون الاية من ذلك
ان كان مفرد قرء في الاية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان
بنا القلة ح قياسي **قوله** فاخذت الهاء من العشرة الخفض الخ
وجهه ان هذا اخف ولو عكس حصل التثقل بالجمع والتنوين
قوله لانه يقتضي الخ قال الدنوشري بيانه ان كل واحد
منها ثلاثة كان المجموع تسعاية والتسعة تفهم من قوله تعالى
وازدادوا تسعا لا من التمييز كما توهمه بعضهم فليتامل **قوله**
فاجري الخ قال الدنوشري يريد ان الاسم لا ينصب بعده على
التمييز حتى يتم بتنوين او نون وجعل ابن كيسان تمامه
بال كذلك قاله الشر فصل **قوله** وقد يخفف قال الدنوشري
اي بحذف يائه الاولى المزيدة واصله نيوف اجتمعت
اليا والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا
وادغمت اليا في اليا **قوله** وهو التسعة فما دونها قال
الدنوشري والظاهر انه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة
فلا يقال نيف عشرة ويؤتى به مع العشرين وما بعدها
فتقول نيف وعشرين رجلا عندي **قوله** الا انك تاتي
باحد واحدى لا تستعمل احدى الا مركبة او معطوفا
عليها او مضافة بخلافها لا احدى الكبر **قوله** من النيف
والعقد قال الدنوشري كلام مردود وانما مراده بالجمع

جميع

جميع الالفاظ النيف فقط واما العقد فسياتي في كلام المص انه
يبنى على الفتح فلو جعل كلامه هنا شاملا له لكان فيه تكرير
قوله لتعادل خفته الخ لا يخفى ان البنا على الفتح يستلزم ان البنا
على حركة وهذا تعليل لكون الحركة فتحة واما علة البنا على
حركة مع ان اصل البنا السكون فهو ان لهذه الكلمة حالة اعراب
كالمنادي واسم لا **قوله** فلانها نزلت منزلة صدر الكلام من
عجز اي وصدر الكلمة ليس محلا للاعراب لان محله الاخر وفيه
ان البنا كذلك لانه لزوم اخر الكلمة حالا واحدا وما جي به
في الاخر لا لبيان مقتضي العامل من شبه الاعراب على ما بين
في محله وتفصيل المقال في المقام يطلب من حواشي الالفية
والفاكهي **قوله** وقيل لوقوعها موقع التنوين فيه وفي قوله
الاتي اما بناؤها مع اثنين واثنتين الخ نظر لما حققه ابن الناظم
من ان التنوين انما يكون في الاعراب الموقوف على الاسناد والتر
الاسنادي في الرتبة الثالثة واحد عشر واثني عشر من المركبات
المزجية في الرتبة الثانية والمتقدم لا يقال انه حال
محل المتاخر **قوله** لتضمنه معنى حرف العطف فيه نظر لان
الاضافة تمنع من ذلك اذ لا يقال في غلام زيد اصله غلام
وزيد وتمام الكلام في حواشينا المتقدمة **قوله** لئلا يجمع
بين علامتي تانيث جواب عما يقال لم لا اجري الجزان
مع المذكر على ما كانا عليه من لحاق التا لهما **قوله** وبذلك قرا
يزيد ابن القعقاع هو ابو جعفر ولم ينقل هذه القراة عنه في

كيب

الكتب المشهورة وانما نسب هذه القراة في المحتسب للاعمش قوله
اما بنا وهما مع اثنين الخ قال الدنوشري سبق منه انه علله
بقوله وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معني حرف العطف فلو
اخر ما قدمه الي هنا واضافه الي ما علل به كان حسنا وقوله
واما بنا وهما مع غيرهما الخ سبق منه ايضا تعليل ذلك بقوله
واما بنا الثانية فلتضمنها حرف العطف الي اخر ما قال فلو
اخر ما ذكره هناك الي هنا كان حسنا ايضا فليتامل كلامه
فانه مختل الوضع وفيه تكرار لا حاجة اليه والظاهر انه
حال تاليفه لم يكن خالي البال والله اعلم بحقيقة الحال
قوله وانما جمعوا بين تانيثين الخ قضيته ان الف احدى
للتانيث وهو كذلك فلهذا امتنعت الصرف فلم تنون وقيل
للالحاق وزال التنوين للتركيب فاذا قلت احد وعشرين
نونت قوله وحمله علي غير الغالب لا يحسن تخريج القران
عليه لك ان تقول خرج عليه قراة الاخوين ثلاثمائة
سنة وما بالعهد من قدم فبين الموضعين قرب لا يحتمل
زلة القدم قوله وبذلك قرا يزيد بن القعقاع نوزع
في ذلك فان يزيد لم يقرا فصل قوله الي مستحق المعدود
قال الدنوشري لو عبر بقوله ماله تعلق بالمعدود كان احسن
ليشمل نحو هذه اشارة الي جماعة لم يزيد تعلق وليس مالكا
لهم ولا مستحقا لهم ثلاثة عشر زيد قوله فليستغني عن
التمييز قد يقال ما معني الاستغنا مع ان اضافته الي مستحقه

لا يفيد

لا يفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز قوله فكما ان الخ قال
الدنوشري ينظر ما اعرابه الخ وهل قوله كذلك توكيد ام لا
قوله بقا البنا قال الدنوشري قال شيخنا ابن قاسم ولم تؤثر
الاضافة الاعراب لقلتها والامر للغالب قوله ترد الاسما الي
اصلها الخ بدليل ما لا ينصرف والاسما الستة قوله نحو كم رجل
عندك ونحو من لدن حكيم خبير قوله وقد يفرق الخ يرد عليه
ان اي شرطية او استفهامية بناؤها اصلي وردت الي الاعراب
عند الاضافة نعم قد يفرق بين كم والعدد ان بناكم للشبه
والصوري وقد قيل انه لا تعارض كما صرح به الشهاب القاسمي
في الكلام علي فقد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه في حواشي الالفية
في باب المعرب والمبني قوله وهو بعتع قال الدنوشري هذا
محكي بقيل في شرح الشواهد للعيني وقال قبله رجز يد زاخرم
قوله والعنا الخ قال الدنوشري قال العيني ومن للتعليل
والظاهر انه اراد الاولي والظاهر ايضا ان ذلك علي حذف مضاف
قبل بنت اي حب بنت الخ ومن الثانية بمعني في وعطفت الشقوة
علي العنا عطف تفسيري والمعني كلفه الله لاجل عنايه و
شقوته بمشاف كما بنت ثماني عشرة في حجته فصل قوله فاعل
قال الدنوشري لو قال بدله مصير كان حسنا فليتامل قوله
وقولهم مصوغ الي اخره اي فاعل بمعني جاعل كما هو صريح كلامه
لا بمعني بعض اصله فانه مصوغ من العدد حقيقة قوله
وفي الصحاح الخ قال الدنوشري المضاي الذي ذكره في باب ضرب

يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وكذلك في الجميع الآ
ربعت القوم اربعهم وسبعتهم اسبعهم وتسعتهم اتسعهم فان
هذه الثلاثة من باب سال يسال لاجل حرف الحلق قاله
المرزوقي في شرح فصيح ثعلب **قوله** ويجب ح اضافته قال
الدنوشري هلا جاز خامس من خمسة اللهم الا ان يقال المراد
بالوجوب الاضافي والغرض منع النصب فقط الآتي عن الاخفش
قوله واثنين مضاف اليهما قال الدنوشري لو قال اليه كان
حسنا ولذلك لو قال مضاف اليه بدل اليهم فيما ياتي **قوله**
فتقول حادي عشر بتذكيرهما اي ببنا الجزئين على الفتح كما نص
عليه شراح التسهيل وهو معلوم مما ياتي في الوجه الخامس **قوله**
وهو الوصف الخ قال الدنوشري لو قال وهو الوصف والعشرة لكان
اوضح **قوله** معناه استغنى بحادي عشر الخ يجاب بمنع ان معناه
ذلك بل يجوز ان معناه استغنى به في الدلالة على المعنى من
مجموع التركيبين فليتامل **قوله** بفتحهما انت خبير بانه عند حذف
العشرة والنيف يكون كالوجه الثالث من الوجه الخامس فياتي
فيه الوجهان السابقان من اعراب الجزئين واعراب الاول وبنا
الثاني وقياس ما مر عن ابن السيد من بنايهما بنا الجزئين
هنا فلم حمل الش الكلام هنا على ما قال السيد حتى احتاج الى
اتباعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر ان يقتصر فيه الا وجه
الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للالباس وان اعراب
او الاول وفيه نظر لانه يزول الالباس الخ لكن هذا انما

اوقعه

اوقعه فيه ظنه ان الالباس هنا كالالباس المتقدم الذي رد به
كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد الباس الوصف المتغير بالوصف
الدال على انه بعض جماعة كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل
من فهم الالباس وكتب الشهاب السباطي هنا ما يوهم ان بيان
الالباس بما قلنا غير مذكور في الكتب المشهورة فقال اقول هذا اي
قول الش ويزول الالباس باعراب الاول اقول هذا ناش من ان
المراد بالالباس الالباس بما ليس اصله تركيبين ولم لا يراد
به الالباس بالتركيب الذي بعضه بعض اذ يحتمل ان رابع عشر
ماخوذ من رابع اربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر وح لا يزول
الالباس المذكور بالاعراب فليتامل ثم ان بعض مشايخنا راجع
في المسئلة كلام ابي حيان فراه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه
فلله الحمد والمنة **هذا باب كنايات العدد قوله**
عن عدد قال الزرقاني المراد بالعدد هنا المعدود وح يتضح قول
تعليل الش الاحتياج الى التمييز بقوله لان كلا منهما عدد مجهول
فاحتاج الى التمييز قال الرضي كم الاستفهامية والخبرية يدلان
على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم
في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما
يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفها مية
والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود **قوله** والحقيقة
قال الزرقاني تفسير للجنس قال **وقوله** والكمية تفسير للمقدار
انتهى ومعنى جهل الجنس انه لا يدري انه من الاحاد او غيرها

قوله يستحق الوضع قال الدنوشري ظاهره ان التكثير لم
يوضع له حرف وليس كذلك اذ رب موضوعة له كما يأتي في كلام
الشارح في قوله بجامع التكثير قوله او في الوضع على حرفين اي بناء
على انه لا يشترط كون الثاني حرف لين ومتداول الكتاب
عن الشاطبي خلافه قوله تمييز بمفرد منصوب قال الزرقاني
قال الرضي واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد
وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي
نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم
الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية
في جميع ما ذكرنا قوله جواز امقتضي كونها كالعوض منه انهما
لا يجتمعان فيكون الاضمار واجبا وبكونه واجبا صرح في المغني
قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب قال الزرقاني اي وذلك
لانه اذا قال كم رجل لقيت يصح ان يقال له ما لقيت احدا قوله
تنبيه يروى الخ حاصل هذا التنبيه ان الكلام السابق دل على
ان كم تكون خبرية نصا واستفهامية نصا والكلام على هذا
البيت يدل على انها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما
في التمييز لا ينافي ذلك كما قد يتوهم لامكان التاويل قوله
عوامه وخالة على هذا الفتحة في فدعا فتحة خفض وعلى
رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع ففدعا
بالرفع كما لا يخفى لان فدعا صفة تابعة لموصوفها غاية
الامر انه اذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لانها لا تنصرف

قوله فقيل ان تميمها الخ قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب ينصب
مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز
بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون
عمه بالنصب خبرية قوله وافرد الضمير الخ اشار بهذا
المزج اللطيف الى ان قول المص والتا للجماعة سوال عن جواب
تقديره كيف يصح ان يكون قد حلبت خبرا عن كم وهي واقعة على
متعدد والتا في حلبت للوحدة وحاصل ما اشار اليه المص في
الجواب منع ان التا للوحدة بل هي للجماعة واشار الشارح الى
جواب اخر حاصله تسليم ان التا للوحدة والافراد نظرا الى لفظ
كم قوله والا لقيل حلبنا قال الدنوشري فيه نظر اذ قد يقال لا
المانع من كون قد حلبت خبرا عنهما والافراد على تاويله بكل منهما
كما قيل الاذان والاقامة سنة اي كل منهما قوله على المصدرية قال
الدنوشري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان احسن
قوله واما كائن فايدة في كائن خمس لغات قال ابن مالك في الكافية
الشافية • وفي كائن قيل كائن وكاءن • وهكذا كئ وكأين فاستبن •
وقال في شرحها اصلها كائن وهي اشهرها وبها قرا السبعة الا ابن كثير
ويليها كائن وقرا بها ابن كثير والاعمش وابن محيصن وكائن بهمزة
ساكنة بعد الكاف وبعدها يا مكسورة خفيفة وبعدها نون
ساكنة في وزن كعين ولا اعرف احدا قرا باللغتين الباقيتين
قوله بمن ظاهرة قال الدنوشري كان وجهه ان كائن نونه تنوين
في الاصل فمنعت من الاضافة نظرا للاصل قوله ومنها ان خبرها

مفردا قال الدنوشري كون خبر كاين لا يكون الا جملة يحتاج الى
تامل ويمكن ان يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولي
بين لنا يا عالما بعد اما انا رجل، مبتدا اخبره، علاه واما جمله،
والشطر الاخير من نظم صاحبنا العلامة عامر الزبيني ويمكن
ان يكون ايضا في اسما الشرط اذا وقعت مبتدا اه تامل انتهى
واقول قد يجب كون الخبر جملة في غير ما ذكر كما في خبر ضمير الشان
ومر تفصيل ذلك في باب المبتدا والخبر قوله واما كذا فيكنى
بها عن العدد قال الزرقاني وقد تكون لغير العدد نحو قال
فلان كذا قوله على ضرب الخ قال الدنوشري ما معناه قال شيخنا
الامام شماذه الحلبي يمكن ان يكون معناه ان كذا محاكية لكم
نوع محاكاة فلذلك جر تمييزها قوله اشار الناظم بقوله
كم كاين الخ فيه ان كلام الناظم يقتضي انه يجوز في تمييز كذا الجر
بمن لانه جعل الوجهين لكل من كاين وكذا والموضح اوجب في
تمييز كذا النصب هذا باب الحكاية قوله ويختص
بالعلم في الاختصاص به نظر وكذا قوله بعد ويختص باي ومن
في الاختصاص بهما نظر فقد روي انه لما انشد كعب
قنوا في حرتنها البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه
منا حرتنها وفيه الحكاية وحكاية المعرفة غير العلم قوله
نحو قل انذي يقذف بالحق في صدق تعريف الحكاية المتقدم
على هذا نظر ظاهر اذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف الا
ان يقال انه ايراد مقدر لانه اذا قال ذلك فقد اورده

على حسب ما اورده المتكلم قوله ويجوز حكايتها على المعنى المراد
بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيئته فيصدق على تقديم الفاظ
المحكي وتاخيرها وبتغيير اعرابها انه حكاية معنى لا لفظ ليقال
ان مع التقديم والتاخير حكاية اللفظ ايضا قوله وحكاية
المفرد اي حكاية حاله قوله وكقول ذي الرمة الخ قال
الدنوشري جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر
والظاهر انه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت استشكلته
فكتبته ثم رايت بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان جملة الناس ينتجعون
بقول محذوف فانه قال اي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون
غيثا فمفعول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس
الذي هو مفعول سمعت او مفعول ثان له على الخلاف في ذلك
فعلى هذا جملة الناس ينتجعون غيثا محكية بالقول على القياس
لكنه محذوف ومراده بلال ابن ابي بردة القاضي وصفة
غيثا محذوفة اي مريعا نافعا فقلت لناقتي لما سمعت قولهم
المذكور لا تنتجعي الغيث وانتجعي بلالا فهو اجدى من الغيث
والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب الكلا وهو قول ابي عبيد ومنع
صيدح للعلمية والتانيث قوله ويمكن ان يكون من هذا اي من
حكاية المفرد في غير الاستفهام قوله فالمختار الخ قال الدنوشري
هو جواب شرط مقدر تقديره واذا عرفت ما ذكر فالمختار الخ
والا فكان المناسب الواو لا الفا قال شيخنا العلامة شماذه
الحلبي وقول الشارح عندي الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك

المقابل لمختار المحققين وتأييده الاول واضح والثاني فيه نظر
ظاهر لانه ينافي الغرض المذكور فليتامل فان قلت محكيا
ومن ما اذا حكي قلت يعتبر محكيا من مرفوع وقد يفرق
بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا انه محكي وقد يجاب
بانه محكي اعتبارا قوله مذكورة قال الدنوشري قد يقال
فيه نظر اذ ملحظ المنع ان المحذوف لا يعلم حتى يحكي ما فيه
فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال المخاطب ضربت
منقول مريد التعيين الحاكي ابا فتحكي ما فيهما مع حذفها فالظاهر
ان مثل هذا لا يمنع فليتامل قوله ظريفين قال الدنوشري
لو قال بدله ظريفين كان اولي انتهي اي لتطابق الصفة
والموصوف في التنكير قوله او منسبا يعلم من قوله او منسا
المراد بالجمع ما دل علي جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط
ونسا قوله وقس علي ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية
والمجرور في المعرب ما نصه ولا بد من ادخال حرف الجر
علي من راي اذا استثبت بهما عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا
بفعل مضمر ويقدر بعدهما انتهي وظاهر وقل منان ومنين
وقوله وقل منون ومنين انك تقول منين بغير ادخال الجار
قال المص وينبغي لابن عصفور ان يجيز تقديرا لمتعلق
قبلهما لانه يري ان الاستفهام اذا كان استثباتا لم يكن له
الصدر وما ذكره ابن عصفور من انه لا بد من ادخال الجر
متعين علي القول بان الحركات اعراب والا لزم اضمار بكار

وابقاعمله

وابقاعمله قوله في الحركات قال الدنوشري لو قال والحروف كان
احسن ولم يصحح واحدا من القولين ولعل الاصح انها حركات
وحروف حكاية لا اعراب قوله وهو سابق الخ قد يقال ان الكوفيين
يجيزون تقديم الفاعل علي عامله فهلا قالوا بذلك قوله موخرا
قال السنباطي ويجوز اظهاره مقدما ايضا علي كلام الكوفيين
كما صرح به المرادي ومقتضي قول الش الاتي والكوفيين يجيزونهما
انه يجوز ان يصرح به او يقدر الفعل مقدما وموخرا علي ان
ايا فاعل به او مبتدا والفعل خبرها وقوله توكيدا قال الدنوشري
معمول لقوله يصرح فيكون التصريح علي سبيل التاكيد وان كان
العامل المصرح به ليس موكدا بل هو للتاسيس وهو عامل موخر
قوله ومقتضي قواعد البصريين الخ ظاهره انه لم يقف علي نص
لهم ونقل المص عنهم ان ايا مبتدا والخبر محذوف اي ايهم فعل قوله
فان سالت بهما عن منصوب قال السنباطي هذا قسيم قوله
وان وقعت سوالا عن مرفوع فهو علي القول بان الحركات اعراب
فقول الش والحركة للحكاية يخالف فرض المسيلة وان كان الكلام
صحيحا في نفسه مع قطع النظر عن فرض المسيلة وعلي تقدير
ان يكون الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرارا مع قوله بنا علي
انها للحكاية واي في موضع رفع الخ لانه شامل للاحوال
الثلاث ولا خلاف فيه عندهم انتهي واقول لم ينقل المص
في الحواشي خلافا بين الفريقين فيما اذا سيل بهما عن منصوب
او مجرور وعبارته فان نصب اي بفعل مضمر يجوز اظهاره

واذا اظهر لم يجب تاخيره مع اي ومن وما لانهن لما كن للاستثبات
خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية ادوات الاستفهام
لا يقال خرجت متى لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا اظهرت
متعلق الجار ان يقدمه وان يوخره كما في الناصب انتهى وفيها
نص على ان حكاية حال المفرد لا تختص باي ومن كما اسلفنا **قوله**
لمحذوف متاخر اي ولو بواسطة حرف الجر فيقال باي لمن قال مررت
برجل ولكن قول الشارح فقياسه الخ يقتضي انه لا يحكى بها ما في النكرة
المجرورة الا بدون الجار اذ الابتدا معه مشكل فليتامل **قوله** وعند
الكوفيين منعهما قال السنباطي اذ اراد منع الابتدا والمعمولية
للمحذوف والتصريح به تاكيدا فمشكل على كلا التقديرين اذ مقتضى
قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو اولى من الجواز في المرفوع
ويدل لذلك ان شراح التسهيل ذكروا حالتي النصب والجر على
القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف اصلا انتهى وقال
الدنوشري ضمير المثنى في ضمير المثنى عايد الى كونها مبتدا والى كونها
معمولة لمحذوف متاخر **قوله** اتوا ناري الخ وقبل هذا البيت

• ونار قد حضأت بعيد هدء • بدار لا اريد بها مقاما •
• سوى تحليل راحلة وعين • اكالئها مخافة ان تناما •
• فقلت الى الطعام فقال منهم • زعيم نحسد الانس الطعاما •

قوله خلافا للشارح قال الشهاب ابن قاسم هو ممنوع منعا واضحا
بل هو سهو لان قوله اتوا ناري الا بعد ذلك اخبار بالحالة
الواقعة لهم معهم فيما مضى **قوله** نشات من حركات الاشباع

لو قال

لو قال بدله نشات من اشباع حركات الحكاية كان احسن هذا
باب التانيث **قوله** وان جنحوا للسلم فاجنح لها ذكر
في الكشاف في تفسير هذه الاية ما يقتضي ان السلم مذكر لانه
قال والسلم يونث تانيث نقيضها وهو الحرب قال

• السلم تاخذ منه ما رضيت به • والحرب يكفيك من انفاسها جرع •

انتهى وعده ابن كمال باشا في رسالة المونث مما يذكر ويونث
وسبقه الى ذلك ابن الانباري وقال الصفاقسي والسلم تذكر
وتونث فقيل التانيث لغة وقيل على معنى المسالمة وقيل حملا على النقيض
وهو الحرب **قوله** من الاعضا المزدوجة اشار الى القاعدة
المشهورة وهي ان ما كان من الاعضا مزدوجا فالغالب عليه
التانيث الا الحاجبين والمنخرين والخدين فانها مذكرة والمرجع
السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافي عد الانف من
غيره لان الانف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخرا لا انفا
وكلام شيخنا الغنيمي في شرح الشذور به يوهم التنافي ومن
المزدوج الكعب فهي مونثة وزعم المبرد انها قد تذكر وانشد

• ولو كفى اليمين بغتك خونا • لافردت اليمين عن الشمال •

ولم يقل اليمنى وهو وهم لان اليمين مونثة بمنزلة اليمنى وقال
ابن يسعون ذكر حملا على العضو ثم رجع الى التانيث
فقال بغتك وما كان من الاعضا غير مزدوج فالغالب عليه
التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يونثان
قوله وهي ثلاثة الذراع والواو في وهي للحال يقال قوس فرع

اذا عملت من راس القضيب وليست بخلق ولم يرد بقوله سبع
واصبع حقيقة مقدار الاصبع ولكنه اشار بذلك الي كمال القوس
كما يقال الثوب سبع اذرع وزايد تريد انها موفاة هذا العدد
عيني فصل قوله و في الصفات الخ قال الدنوشري ينظر كيف
ارتباطه من حيث العطف والابيح الاوان يكونا كاف كحايض اسما
فليتامل انتهي واقول تاملنا فوجدنا قوله وفي الصفات
عطفا علي قوله في الاسما وكلا الظرفين متعلق بمحذوف دل
عليه كلام المصنف والتقدير ومن غير الغالب ان يكون في الاسما
الخ وفي الصفات هذا وقال في المفصل للبصريين في
نحو حايض وطامث مذهبان فعند الخليل انه علي النسب كلابن
وتامر كانه قال ذات حيض وذات طمث وعند سيبويه انه مؤول
بانسان اوشي حايض كقولهم غلام ربيعة علي تاويل النفس
وانما يكون ذلك في الصفة الثابتة واما الحادثة فلابد لها
من علامة التانيث فتقول حايضة وطامثة الآن او غدا
انتهي وقد اوضح في الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة
في تفسير قوله تعالي يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت
بان المرضع هي التي من شانها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة
الارضاع ملقمة ثديها الصبي وذكر ان سبب اختيار المرضعة
علي المرضع ان المراد تفظيع شان الزلزلة وهي اذ خلفها
وقال في المفصل ان مذهب الكوفيين ان حذف التا من حايض
للاستغنا عنها وهذا يوجب اثبات التا في محل الالتباس

كضامر

كضامر وعاشق وايم وثيب وعانس وهذا الاعتراض مبين
واما الاعتراض باثبات التا في الصفات المختصة بالاناث من
امراة مُصْبِيَه وكلبة مُجْرِيَة علي ما في الصحاح فليس بسديد
لان ما ذكروه يجوز لا موجب لانهم يقولون الاتيان بالتا في
صورة الاستغنا علي الاصل كحاملة في المراة قال في الصحاح
يقال امراة حامل وحاملة اذا كانت حبلي قال هذا نعت
لا يكون الا للاناث ومن قال حاملة بناه علي حملت وانشد لعمرو
ابن حسان • تمخضت المنون له بيوم • اني ولكل حاملة تمام •
فاذا حملت شيا علي ظهرها او علي راسها فهي حاملة لا غير قوله
ومنه وما كانت امك بغيا اشارة للرد علي الامام ابن جني
حيث قال انه فعيل ولو كان فعولا لقيل بغوا كما قيل نهوا
ورد بان نهوا شاذ وقال الدنوشري قال البيضاوي وهو فعول
من البغي قلبت واوه وادغمت ثم كسرت العين اتباعا ولذلك
لم تلحقه التا او فعيل بمعني فاعل ولم تلحقه التا لانه للمبالغة
او للنسب كطالق انتهي وتوقف بعضهم في قوله لانه للمبالغة فان
قضيته ان فعيلا اذا كان للمبالغة محولا عن فاعل لا تلحقه التا
وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله او النسب يقتضي ان صيغ
النسب لا تؤنث مع المونث فيقال رجل تمار وامراة تمار وينبغي
مراجعة النقل في ذلك ايضا قال في كتاب التمام ولو كانت فعولا
لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن المنكر انتهي ورد ما ذكره ابن جني
بانه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو واليا السابق منهما

ساكن قلبت الواو يا وادغمت في اليا والشاذ لا يقاس عليه قوله
ولذلك لم تلحقه التا لان فعولا بمعني فاعل يستوي فيه المذكر والمونث
كصبور قوله لانه للمبالغة ويجوز ان يكون تشبيه لفعول كما في
ملحفة جديدة ورد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا
لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه انه من باب نفي المقيد
وقيده انتهي كلام سعدي لحلبي بحروفه قال بعضهم النفي خاص
بالمونث فلا يقال رجل بغي انما يقال امراة بغي لكن نقل بعضهم
عن المصباح انه يقال رجل بغي كما يقال امراة بغي وفي شرح الاردبيلي
ما يوافقه انتهي ومر عن المفصل ما هو صريح في ان صيغ المونث
لا تونث مع المونث وقال الطيبي عن محيي السنة كل ما كان
معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله
تعالي وما كانت امك بغيا اسقط الها لانها كانت مصروفة
عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل
ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال
القاضي في قوله تعالي خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالي وهي
رميم قوله والا لو الخ قال الدنوشري كان الصواب قرنه لو
بالفا لان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفا
كقوله تعالي وان كان كبر عليك الخ انتهي وغرض الشارح تتميم
ما اشار به المصنف من الرد علي ابن جني بما حاصله ان بغيا لو
كان فعيلا بمعني فاعل لحقته التا ومر ما اجاب به البيضاوي
وما فيه وما اجاب غيره وكان علي الشارح ان يتمم بنقل ما استدل

به ابن

به ابن جني ورده فتدبره قوله علي عدوه كان الاصوب ان يقول
علي عدو فليتامل قوله جوازا قال الشنباطي يفيد بظاهره
ان فعولا بمعني مفعول يجوز فيه لحوق التا وعدمه في كل مثال
وليس كذلك بل المفهوم من كلام شراح التسهيل وغيرهم ان لحوق
التا انما هو علي وجه الندور في اسما مخصوصة انتهي وقال
الدنوشري يفهم منه ان التانيث لازمه لكن نص الشيخ زكريا
بلزومها كما لا يخفي قوله والزنديق هو الذي لا ينتحل الخ فيه
لغة المنهاج لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الرافعي اختلف
في حقيقته ما نصه وادعي صاحب المستعذب علي المهذب
ان المشهور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر لكن هذا هو
المنافق فالاقرب انه من لا ينتحل دينا انتهي ونقل ابن كمال
باشا في رسالة الزنديق عن العلامة في شرح المفتاح ان تفسيره
بالمبطن للكفر اصطلاح الفقها وانه في لسان العرب يطلق علي
من ينفي الباري وعلي من يثبت الشريك له وعلي من ينكر حكمته
غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا بالثاني كما هو الظاهر
من كلام الجوهري ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان
له فان اظهر الايمان خص باسم المنافق وان قال بقدم الدهر
واسناد الحوادث اليه خص باسم الدهري وان كان مع اعترافه
بنبوة النبي صلي الله عليه وسلم واظهاره عقايد الاسلام يبطن
الكفر خص باسم المنافق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو
في الزنديق الاسلامي والا فقد يكون من المشركين وقد يكون

من اهل الذمة ثم ذكر انه بهذا القيد وان لم يكن معتبرا فيه وبقيد اعترافه
بوجود الصانع المختار يفارق الملحد فانه من مال عن المنهج المستقيم
الي اي جهة من جهات الكفر قال في الكشاف تفسير قوله تعالي ان
الذين يلحدون في اياتنا يقال الحد الحافر ولحد اذا مال عن
الاستقامة فحفر في شق فاستعيرت للانحراف في تاويل ايات
القران عن جهة الصحة والاستقامة انتهي ولم يصب في تقييد
المستعار له بقوله في ايات القران فانها في الاية الكريمة مستعارة
للانحراف عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا الا للانحراف عنها في
ايات الله والا لما احتيج الي قوله في اياتنا ولهذا بان الفرق بين
الملحد والزنديق والدهري والمنافق وان الزنديق ليس الملحد
والدهري كما ظن صاحب المغرب فصل قوله اعبدا الخ بعده
قوله فغض الطرف انك من نمير ** فلا كعبا بلغت ولا كلابا
وذكر بعضهم ان شعبي اسم بلدة وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين
قوله بشرط ان يكون اما جمعا الخ لا يشكل عليه نحو كسري علما
لانه معرب قال الامام المرزوقي وكسري معرب ومنهم من يفتح
الكاف فاختار كسره وفعلي في الاسم موجود نحو ذفري وليس
في الصفات والبصريون يختارون الفتح في اوله بدلالة ان النسبة
اليه كسروي باتفاق بفتح الكاف وان فعلي اكثر في الكلام من
فعلي بكسر اوله وان هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه اكاسرة
علي غير قياس انتهي واقول علي كلام البصريين يشمل قول المص
بشرط ان يكون اما جمعا الخ قوله حكاه في الصحاح عبارة

الصحاح

الصحاح الارطي شجر من الرمل وهو افعل من وجه وفعلي من وجه
لانهم يقولون اديم ماروط اذا دبغ بورقه ويقولون اديم مرطي
انتهت وبه يعلم ما في عبارة الشارح ووجه ما اشار اليه في الصحاح
ان قولهم ماروط يدل علي ان الهمزة اصل والالف زايدة وقولهم
مرطي يدل علي ان ارطي فعلي والالف في اخره منقلبة عن يا
ومرطي كمرمي من رميت وتبين ان كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب
لان الدليل ليس علي ترتيب المدعي فتامل قوله ولا ثالث لهما
في المجموع في القاموس انهما اسما جمع قال الدنوشري
ومالنا جمع بوزن فعلي • بكسر فاء غير ظربي حجلي • وقال في
القاموس هذان اسما • جمع وهذا القول عندي اسمى • قال
بعض الفضلا والظاهر انهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة علي
المتعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم علي وزن فعلي
بانه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا
علي الجمعية بدليل تمر وتمرة وبالجملة لا ثمرة لهذا الخلاف قوله
اسم مصدر الخ قد يقال لا نسلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول
المرادي ولم يجي الا مصدرا وذكر ان خصيصاء يجوز قصره وقد
يقال ان اسم ليس مضافا للمصدر بل لمصدر قوله والكافور لوعاء
الخ لا ينافي ما قاله ان الكافور يطلق ايضا علي غير وعاء الطلع
ايضا فليتامل قوله او مصدرا الخ قال الدنوشري لو ادخل في
قوله اسما لان المصدر علي الصحيح اسم جامد غير مشتق كان
اولي وكذلك لو ادخل في قوله اسما ظرفا ونحوه مما هو جمع في المعني

لكان اولي ايضا تامل **قوله** وغابا ذكر بدله في باب جموع التكسير
راهطا وذكر ان الثلاثة اسما لجحرة اليربوع وبينها تراجعه **قوله**
فعلا بفتحتين كجنفا فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلبي في شرح
المفصل ومن ذلك اي مما اجتمع فيه زيادتان في محل واحد فعلا
بضم الفا والعين قالوا جنفا وقرما ولم يات صفة فالجنفا
اسم ما لمعاوية ابن عامر قال الشاعر

رحلت اليك من جنفاء حتي ۞ انخت فناء بيتك بالمطالي

وقرما بالقاف وتحريك العين موضع والجوهري ذكره بالفا وهو
تصحيف انما هو بالقاف وقد قالوا في الصفة الثاداء بمعني
الامة يقال ثاداء ودأثاء ومقلوب منه قال ابن السكيت ليس
في الكلام فعلاء بالتحريك الا حرف واحد وهو الدأثاء يعني في
الصفات انتهي وهو مخالف لكلام المص من وجوه كما تري فتامله
وانصف عبد الله ويفهم من كلام ابن يعيش كما يعلم من تصفح كلامه
ان فعلا هنا بضم اوله وضم ثانيه تامل وقال في الصحاح وجنفي
علي فعلي بضم الفا وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهي
وقال في القاموس في مادة جنف وكجمزي وابي وبمدان وكحمراء ماء
لفزارة لا موضع ووهم الجوهري انتهي وقال الجوهري في مادة دأث
والدأثاء الامة وقد يحرك لحرف الحلق وهو نادر لان فعلا
بفتح العين لم يجي في الصفات وانما جاء حرفان في الاسما
فقط وهو قرما وجنفا وهما موضعات انتهي وهذا المبحث
يحتاج الي مزيد تحرير فليتامل **هذا باب المقصور**
والممدود

والممدود قوله بخلاف اذا الخ كان عليه ان يذكر محترز قوله
اسم كما صنع المص اول الكتاب حيث قال وخرج بذكر الاسم
نحو يخشي وزاد الش هنالك خروج الحرف فقال والحرف نحو علي
وكذا علي قياسه يقال في تعريف الممدود الاتي كان حقه
ان يقول بخلاف حمرا الخ **قوله** وبطرا بطرا تمم به الش ليكون نظير
ما قبله في عدة الامثلة وكونها ثلاثة **قوله** وغارت الخ قال
العيني وغارت من غار الغيث الارض يغيرها اي سقاها
وقيل من غارت عينه تغور غورا اذا دخلت في الراس وغارة
تغار لغة فيه والاول انسب وغراء نصب علي الحال بمعني لا
مغادية انتهي ولو قال بمعني غريه كان اولي لان الوصف غري
وينظر معني قول المص وغاريت فعلت من غريت مع قوله قبله
نقلا عن ابي عبيدة الحاكي له عمن تقدم غاريت بين الشيئين
الخ فان الاول يقتضي انه بمعني الموالات والثاني يقتضي
انه من غري بالشي اي اولع به **قوله** ولا يبعد الخ كونه اسم
مصدر فيه نظر لاستيفائه حروف الفعل بخلاف ما نظر به وقول
الش وتابعه الخ فيه نظر لان الجوهري مصرح بان الغرا بالفتح
والمد مصدر غري كما حكاه الش عنه بقوله وفي الصحاح الخ
بحسب ما رواه ينظر هل العبارة بحسب ما راه او ما رواه **هذا**
باب كيفية التثنية قوله والقاضيه صدق حد
المنقوص عليه نظرا لان تا التانيث طارية عليه ينوي بها
الانفصال فلا ينافي كون اخره تا كما ان فتح اليا قبلها لاجلها

لا ينافي كون التا ساكنة اصالة قوله متي ما تلقني الخ للخطاب
في تلقني لعمارة بن زياد وفرد ين حال من الفاعل والمفعول
جميعا وبرجوا جواب الشرط قوله وتستطارا من استطير
الشي اذا طير وفيه وجوه الجزم بحذف النون والاصل تستطاران
فالضمير للروانف لانها تثنية في المعني لان كل اليه لها رانفة
من قبيل فقد صغت قلوبكما او للاليتين او عايد علي المخاطب
والالف بدل من نون التوكيد والاصل تستطارن او عايد الي
الروانف بمعني تستطارون هي او النصب باضمار ان في تاويل
المصدر اي يكن منك رجف الروانف والاستطاره قوله
كمعطي الخ كون الف معطي خامسه فيه نظر وقد يقال انه
بالعين المعجمة المفتوحة والطا المشدد د اسم مفعول من
غطي من الغطا قوله كفتي قال الدنوشري مصدر الفتي الفتاء
يقال فتي بين الفتاء وهو من المصادر التي لا افعال لها والف
الفتي منقلبة عن يا لانك تقول فتيه وفتيان كما ذكر الموضح
فان قيل الفتوة تدل علي ان اصل الف الفتي واو قلت قال
بعضهم الواو في الفتوة منقلبة عن اليا لوجود الضمة قبلها
علي التا كما قالوا افضوا الرجل بقلب اليا واوا لاجل الضمة
قبلها لانه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه
دلالة علي اصالة الواو ونظر ذلك نحو غازيت وسميت لما
كانت عارضة فيه لم يستدل بها علي اصالتها فليتامل قوله
غير مبدلة قال السنباطي هو شامل للاصلية وهي التي في

حرف او شبهه وللمجهولة الاصل وهي التي في اسم لا يعلم اصله
نحو ددا اللهو اذ لا يمكن ان تكون الالف في الاسما اصليه بل هي
اما منقلبة عن واو او يا ثم تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة
لا يعلم اذا تقرر هذا فقول الشارح وهي المجهوله الاصل اقتصار
علي احد التعيين ولما علم ما الحامل له علي هذا الاسما وليس
في امثلة الموضح ما يصلح للتمثيل بها بل هو من امثلة الاصلية
ثم رايت ما لعله هو الحامل للشارح رحمه الله علي الاقتصار
علي المجهوله الاصل فانه اعترض علي قول الناظم والجامد الخ
بما حاصله ان اطلاق الجامد علي الحرف وشبهه ان كان قبل
التسمية فصحيح في نفسه لكن لا يصح تثنيته ح اذ التثنيه
من خصايص الاسما وان كان بعدها صحت تثنيته لكن لا يصح
٢ اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ما عداه لا طباقهم علي ان الجامد
اذا سمي به صار متصرفا فان كان علي حرفين كمتي وقد صار
بعد التسمية بمنزلة يد ودم ثلاثي الاصل محذوف الاخر
ولذلك يرد في التصغير والتكسير ونحوهما وان كان في اخره
الف كمتي صارت بعد التسمية غير اصليه مبدله من واو
حسبما يعطيه الدليل فالاصل اليا فيما امل دون ما لم يمل
قوله فلان الامالة قال السنباطي الامالة تكون في ذوات
اليا والواو فلم لزمت اليا معها فالجواب اليا علي اللامات اغلب
من الواو كما صرح به س وغيره فكثرتها مع الامالة في اللامات
دليل علي اليا وانما قلب واوا مع عدم الامالة وان كانت اليا اغلب

علي اللامات لانه ليس من نبات اليا تلزم الفه عدم الاماله بل
القاعدة ان كل ما اصله اليا فالامالة فيه جايزة فالتزامهم
عدم الامالة في هذه الاشيا يدل علي عدم اعتبار اليا فيهما
ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام ش بما عدا ما لزموا فيه عدم
الامالة **قوله** وحيا قال الدنوشري هو بالمد تغير وانكسار
يعتري الانسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف
بانه انحصار النفس خوف ارتكاب القبايح واشتقاقه من الحياة
يقال حيي الرجل نقصت حياته كنسي اذا اعتل نساه
وهو عرق في الفخذ وحشي اعتل حشاه فكانه لخوف المذمة
تنقص حياته وتضعف كذا قدره الزمخشري وعكس الواحدي
ذلك فقال استحيي الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع
العيب والذم قال والحياة من قوة النفس انتهي من شرح البرماوي
علي البخاري وقال العيني وحقيقته اي الحياة خلق يبعث
علي اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه
واولي الحيا الحيا من الله وهو ان يراك حيث نهاك انتهي وهذا
التعريف قد يقال شامل لنحو الايمان والورع والزهد وتعريفه
الحيا من الله بقوله وهو ان يراك الخ قد يتوقف فيه بانه
فرد من افراد مطلق الحيا الذي هو عرفه بما سبق وهو الرؤية
ليست من الاختلاف فليتامل ذلك **هذا باب كيفية جمع
الاسم جمع المذكر السالم قوله** اما ناوه اصليه الخ قال شيخنا العلامة
الغنيمي رحمه الله انظر هل ذلك لاجل شرح المتن فقط ويتصور

فيها

فيها ان تكون زايدة اوليست منقلبة عن شي نحو في الحرفية مسمي
بها من يعقل كما قيل بذلك في الف المقصور في متي واذا وحرم
قوله والاصل فيهما القاضيون الخ اقتصر علي الاعلال في حالة
الرفع لاقتصاره لهم علي المرفوع وتقول في النصب والجر الاصل
القاضيين الاولي يا المنقوص والثانية يا الاعراب فما قبل يا
المنقوص مكسور لمناسبة اليا فلا ضم هناك فتقول فيه حذفت
كسرة اليا للثقل ثم يا المنقوص لالتقا الساكنين **قوله** في جمع
موسي علما الخ قال بعضهم وموسي الاعجمي غير مشتق وقول مكي
انه مشتق من اوسيت الشجر اخذت ما عليه من شجر الورق
ضعيف ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيا من
لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعي ان الطير ولد
الحوت ومع كون موسي اعجميا اختلف في وزنه فقال س وزنه
مفعل وهو قول ابي عمرو وقال الكسايي وزنه فعلي واحتج س
بان زيادة الميم اولا اكثر من زيادة الالف اخرا ورد الفارسي
علي الكسايي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلي لكانت الفه للتانيث
ولا يصرف نكرة ايضا ومن جوز فعلل في الابنية كما صار اليه ا
الاخفش يجوز عنده كون الفه للالحاق فيصرف في النكرة
وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين بفتح السين
عند البصريين والكوفيين ان كان وزنه مفعلا وتقول علي طريقة
الكسايي موسون بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل
اليا هذا كله في موسي اسم لواحد من بني ادم واما الموسي

التي يحلق بها الشعر فعربية ثم قيل انها مشتقة من اسوت الشي
اصلحته والاصل موسي بالهمز فابدلت الهمزة واوا وقيل
من اوسيت حلقت وهذا اشهر ولا اصل لواوه على هذا
في الهمز والمشهور تانيثها وقيل هو مذكر ووزنها على الباعث
فعلى فيمتنع الصرف سوا سمي بها او لم يسم الا اذا ثبت فعللا
فينصرف في النكرة والله اعلم فليتامل مع كلام الش قوله الى
قلب الفتحة ضمة وكان عليه ان يقول الى قلب الفتحة ضمة
قبل الواو وكسرة قبل اليا بل كان عليه ان يحذف لفظ قلب
قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم عبراني او سرياني وجمعه
عيسون بفتح السين تقول جا العيسون ومررت بالعيسين
ورايت العيسين وقال ايضا واجاز الكوفيون ضم السين قبل
الواو وكسرها قبل اليا ولم يجزه البصريون قالوا لان الالف لما
سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان تبقى السين مفتوحة
كما كانت سوا كانت الالف اصلية ام غيرها والنسبة اليه عيسوي
بقلب الالف واوا وان شيت حذفتها فقلت عيسي وموسي
انتهى فلم يعبر بالقلب كما ترى قوله فالفتح الخ عبارته لا توفي
بالمقصود الا بعناية وحق العبارة ان يقول ان قلنا ان الفه
زايدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها اصلية تعين الفتح
عند الجميع قوله من الف الالحاق الموافق لما سبق في عبارة
المص والموافق ان يقول من حرف الالحاق لان الهمزة في علبا بدل
من يا والاصل علباي لا من الالف هذا باب كيفية جمع الاسم
المونث

السالم قوله الا ما ختم بتا التانيث اي او ما اشبهها كتا
بنت واخت فانها ليست للتانيث فكان القياس اثباتها في الجمع
وان يقال بنتات واختات لان التا فيهما كتا ملكوت من جهة
سكون ما قبلها في ابن جني في سر الصناعة وليست التا فيهما
بعلامة تانيث لسكون ما قبلها كما نص عليه س في باب ما لا
ينصرف وان وقع له في موضع اخر تجوز في اللفظ فقال انها
للتانيث ووجه تجوزه انها لما كانت التا لا تبدل من الواو
فيهما الا مع المونث صارت كانها علامتا تانيث وعلامة
التانيث في بنت واخت الصيغة اي بناوهما على فعل وفعل
واصلهما فعل وابدال الواو فيهما لازم لان هذا عمل اختص به
المونث ولشبه التا فيهما بتا التانيث حذفت في الجمع لكن
ردت اللام في اخوات كنسوات دون بنات لنكتة
تظهر بالتامل وسياتي في باب النسب ما يتعلق بهذا البحث
على وجه الايضاح والبسط قوله لئلا يجمع بين علامتي
تانيث هذا يدل على ان التا في الجمع للتانيث وقد يتوقف
فيه بانه قد يكون لمذكر كحمامات واصطبلات قوله لان
التا يونث بها فيه مسامحة ظاهرة ولو قال لان التا
يدل بها على التانيث لكان حسنا قوله لادى الى اجتماع
الخ لو قال لادى الى شبه اجتماع ثلاث الفات لكان اولى
قوله وفيه نظر وجهه ان ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر
لا يناسب قول المتن بعد ذلك بنات وبناوات وكان يقال

عليه بنات لا غير **فصل قوله** كان المجموع مراده بالمجموع
الذي يراد جمعه كما هو ظاهر فلينا مل **قوله** الفتح والاسكان
ينظر هل الاكثر الاسكان او الفتح مختص بالعقلا قد يقال ان جمع
السلامة يكون لمونث نحو فارات وهو غير مختص بالعقلا
فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر **قوله** على احدي
اللغات الثلاث عبارة القاموس الجرو بكسر الجيم وضمها
ولد الكلب والسباع والجمع اجر واجراء وجمع الجراء اجرية
والجرو والجروة الصغير من القثاء وفي الحديث اتي النبي صلي
الله عليه وسلم باجر زغب انتهي **هذا باب جمع
التكسير قوله** ان جمع السلامة مختص بالعقلا قد يقال
ان جمع السلامة يكون لمونث وهو غير مختص بالعقلا نحو
فارات فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكر انتهي واقول
كون مراده المذكر متعين لا شبهة فيه لانه لا يطهر جميع ما ذكره
من الفروق الا فيه وبه تعرف ما في كلام الدنوشري الاتي **قوله**
ولا يسلم في المفرد قال الدنوشري قد يقال ان ذلك غير مطرد بدليل
نحو صنوان انتهي وفيه نظر لانه متغير بالزيادة **قوله** يعرب بالحروف
قال الدنوشري هذا اذا كان جمع مذكر اما اذا كان جمع السلامة
لمونث فانه يعرب بالحركات لا بالحروف على ان جمع المذكر السالم
يقول بعضهم اعرابه بالحركات **قوله** ان الفعل المسند الي جمع
السلامة لا يونث قال الدنوشري قد يقال انه يونث اذا
اسند الي الجمع المونث السالم **قوله** وصنوان هو بكسر الصاد

ويجوز ضمها

ويجوز ضمها وبها قري في السبعة في قوله تعالي زرع ونخيل صنوان
وينظر هل المفرد والمثني يجوز فيهما كسر الصاد وضمها اولا **قوله**
اذا خرج نخلتان او ثلاث اي مثلا **قوله** كتخمة التا في تخمة
مبدلة من الواو واصلها وخمة والوخامة الثقل ويقال كلاء
وخيم وفي كلامهم البغي مرتعه وخيم وفي القاموس التخوم
بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والحدود مونثة الجمع
تخوم ايضا وتخم كعنق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها
وارضنا تتاخم ارضكم تحادها والتخوم المال الذي يريده
قوله كرجل ورجال في نسخة كرجال ورجل **قوله** لان صنوان
كان الاولي تنوينه ونصبه لانه اسم ان وكذا يقال في تخم بعده
قوله موضوعة للعدد القليل قد يقال انها موضوعة للمعدود
لا للعدد وقد يقال انه على حذف مضاف وكذا يقال فيما
ياتي هذا وجموع القلة كما ذكر اربعة هي جموع تكسير ذكرها
المص ومنها ايضا جموع السلامة قال الدنوشري وقد
جمعها بعضهم في قوله

بافعل وبافعال وافعلة • وفعلة يعرف الادني من العدد
وسالم الجمع ايضا داخل معها • فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد

انتهي اقول ذكر العلامة العلاي ان البيت الاول لبعض
المتقدمين والثاني لابي الحسن الدباج من نحاة اشبيلية
واعلم ان ما ذكره النحاة من ان جمع القلة للعشرة فما دونها
لا ينافي تصريح ايمة الاصول بانها من صيغ العموم لان كلام النحاة

كما قال امام الحرمين محمول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل
الكلام يطلب من كتب الاصول **قوله** قال الشاطبي وحقيقة
الوضع الخ فيه مسامحة ظاهرة فليتامل **قوله** كرجال في الفية
ابن معط انه رجلا يجمع على رجلة بفتح اوله وسكون ثانيه
قال بعض شارحيه البنا الثالث فعلة بفتح الفا وسكون العين
ولم يكسروا عليه الاسما واحدًا وهو فعل بفتح الفا وضم
العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس بجمع تكسير وذكر ابن معط
ان من جموع التكسير فعولة وفعالة فالاول اجمعوا عليه فعلا
بفتح فسكون نحو بعل وبعولة وفحل وفحولة وخال وخولة وحجر
وحجارة قال بعض شارحي كلامه وهذان البنا ان اعني فعولة
وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما تا التانيث لتاكيد الجمع **قوله**
او اعتلت بالياء اي سوا بقيت كما مثل او حذفت كما في يد لان
يدًا افعل والاصل يدي والمنقوص الذي لم يكمل بالها ترد اليه
محذوفة ثم جمع قياس نظيره **قوله** ولا لامه مماثلة لعينه
هذا الشرط نقله المعرفي الحواشي عن المقرب قال لكنه بعد ذلك
قال ان فعلا المضعف يجمع في القلة على افعل كاصكك وفي
الكثير على فعال وفعول كصكوك وصكاك فثبت ان ذلك ليس
بشرط **قوله** وجرو الخ قال الدنوشري ظاهره بل صريحه انه
بفتح اوله والذي رايته في فصيح ثعلب ان جرو بكسر اوله
ذكره في باب المكسور اوله قال الشارح المرزوقي وهو ولد
كل سبع والجمع اجر وجرا انتهى فليتامل انتهى واقول

هذا

هذا عجيب فقد مر قريبا في كلام الشراح جروه بتثليث الجيم وظاهر ان
المجرد من تا التانيث كذلك **قوله** وشذ اعين مثله في الشذوذ
قوس واقوس وينظر هل هو من الشاذ قياسا فقط اولا وشذ
ايضا انيب جمع ناب **قوله** وشذ قياسا وسماعا اثوب فان قلت
كيف يكون اثوب واسيف شاذا سماعا مع انه سمع من كلام العرب
قلت وجود ذلك في الشعر قليلا لا ينافي شذوذه سماعا وانما
المنافي له وجوده في غير الشعر لاسيما مع مخالفته للقاعدة المشهورة
وهي ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه
فليتامل **قوله** اثر الخ الاثر في السيف مجاز كما هو ظاهر **قوله**
كذيب مثل رجل قال الله تعالى وامسحوا بروسكم وارجلكم
ومثل قفل ركن واركن وحكي ايضا غصن واغصن ومثل جبل
زمن قال هل الازمن اللاي مضين رواجع وقياسه ان يجمع
على ازمان **قوله** الف او يا قال الشنباطي لا يخفى ان الواو
كذلك كعمود اذا سمي به انثى والتقييد بهذين اخذه الشارح
من تمثيل المص لكن المثال لا يخصص فلا وجه للتقييد **قوله**
وعضد مثل واعضاد وعجز واعجاز ورجل جمع على رجال وسبع على
سباع ولم يجمعا على افعال ومثل عنب واعناب وضلع واضلاع
ومعا وامعا ومثل نمر وانمار وكبد واكباد وفخذ وافخاذ ووعل
واوعال **قوله** نحو جمل مثل جمل واجمال جبل واجبال واسد واساد
وباع وابواع وناب وانياب ورجا وارجا والرجا الناحية **قوله**
وحمل بالحا المهملة مثل حمل واحمال بير وابار وريح وارواح

وجبد واجياد فائدة قال الاخفش من جموع التكسير فعيل
جمعا لفعل كعبد وعبيد ولفعل بكسر وسكون كضرس وضريس
وهو اسم جمع عند س كالجامل والباقر ومشى ابن معط على انه جمع تكسير
فقال • ثم فعيل كالعبيد قيسوا • قالوا الكليب وكذا الضريس •
قوله وابل ومثل ابل وابال اطل واطال والاطل الخاصرة قوله
وفعل مثل فعل وافعال جند واجناد وخف واخفاف وعود واعواد
وعول واعوال وامدي لمكيال وامداد ومثل عنق واعناق
اذن واذان وطنب واطناب وسمع طنبه وبيطر ما معنى طنب
قوله نحو ارطاب شمل قوله نحو ارطاب ارباع جمع ربع قوله
وافراخ جمع فرخ مثل سطر واسطار لهجوه اياه فيه نظر قال
الصقلي في كتابه مختصر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ان عمر
حبسه لاجل بيت قاله في الزبرقان بن بدر وهو •
• دع المكارم لا ترحل لبغيتها • واقعد فانك انت الطاعم الكاسي •
يريد انت الاكل اللابس وقال له الامام عمر يا خبيث لاشغلنك
عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعده
• الغيت كاسيهم في قعر مظلمة • فاغفر عليك سلام الله يا عمر •
فرق له عمر رضي الله عنه واخرجه وفيه مكان زغب حمر وقوله
لا ماء ولا شجر مع ان ذي مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم
يبال به لذكره في مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره
قوله وهو الشعرات الخ مخالف بحسب الظاهر لقول بعض
اللغويين الزغب اول ما يثبت من الريش ويبست الشعرات

الصغر على

الصغر على ريش الفرخ كما هو ظاهر فليتامل وان قلنا بحسب
الظاهر لان الشعرات الصغر هي اول ما ينبت من الريش الا ان
قوله على ريش الفرخ غير واضح وقال بعضهم الزغب الريش
الاصغر قوله نحو طعام مثل طعام واطعمة قذال واقذلة وهو
موخر الراس وجواب واجوبة وفدان وافدنة وزمان وازمنة
ونحو غزال واغزلة قوله نحو حمار الخ مثل حمار واحمرة لسان
والسنة في لغة من ذكره ومن انثه قال لسن والسن واحترز
عنه الموضع بقوله مذكر قوله نحو غراب الخ مثل غراب واغربة
حوار واحورة وسمع نجد وانجدة ورحا وارحية وجا
فعال على فعلة قليلا كغلام وغلمة قوله والتزم بنا افعلة
الخ وانما التزم افعلة في فعال وفعال المذكورين لئلا يبقى
حرفان من جنس واحد من غير ادغام لو قيل ابتت لجمع
على افعل وهو مستثقل واما المعتل اللام فلئلا يودي
الى ما ليس بموجود في اللغة وهو ان يكون في اخر الاسم واو
قبلها ضمة نحو كسوان لم تغيره وان ابدل من الضمة كسرة صار
منقوصا وبقي على حرفين اذا التقيه بعدها ساكن كالتنوين
فلا يجمع على فعل بضمتين لما ذكرناه قوله وزمام مثل زمام
وازمة خلال واخلة وهو عود يجعل في عروتي الجوالق
وعنان واعنة وذباب واذبة قوله كقبا مثل قبا واقبية
كسا واكسية وسقا واسقية ورشا وارشية قال الشاعر •
• واضطرب القوم اضطراب الارشية قوله مع انها زائدة قال الدنوشري

مردود في خوان فانه رباعي فهو كحماره واحمره وهو ما يمد عليه
الطعام ومثله صوان واصونه انتهي وفيه نظر ففي شرح
التسهيل ان حوانا بتشديد الواو اسم لربيع الاول فهو زايد
علي اربعة **تنبيه** سمع جار وجيره وقاع وقيعه وفي
التنزيل كسراب بقيعة **قوله** ولد قال بعضهم مسئلة ولده
القول فيه عندي انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل
للكثير فلا ينكر ان يقع علي الواحد فجمع علي فعلة كما جمع
اخ علي اخوه في العدد القليل وفي الكثير علي فعلان قال
تعالي يوما يجعل الولدان شيبا كاخوان في قوله تعالي اخوانا
علي سرر واما لده فمصدر في الاصل ثم جعل دالا علي الشخص
وقالوا لدون بالواو والنون انتهي **قوله** نحو صبي يدخل فيه
علي وصفا فيجمع علي علية بكسر اوله وسكون ثانيه يقولون
فلان من علية الناس اي من روسايهم وكبرايهم والعامة تقول
من عليتهم بتشديد اليا وكسر اليا قبلها وزعم بعضهم ان ذلك
لغة والصواب الاول **قوله** فعل بضم اوله الخ ما كان منه صحيح
العين او معتلها بالواو سلمت ضمته وما عينه واو قلبت ضمته
كسرة نحو بيض وعيس وعين وسياتي في كلام الشارح التنبيه عليه
قوله وهو جمع لشيين لم يذكر المص ولا الشا المحفوظ من فعل
لهما فعلا فيما سبق وقال الم في الحواشي يحفظ في سقف
وورد صفة لفرس وغير ذلك مما بيناه في حواشي الالفية
قوله بضمتين اي في الاصل او في الحال فالاول ككتب بسكون

ثانيه

ثانيه مخففه كتب بضمه والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان
كان بالواو وجب التخفيف استثقالا للضمة علي الواو نحو خوان وخون
وقد جا الضم في الشعر قال وفي الاكف اللامعات سور فهو جمع سوار
وان كان باليا جاز التخفيف والتثقيل مطلقا لان اليا اخف من الواو
نحو عيان وعين لحديدة تكون في متاع الفدان بضم الفا علي وزن
فعال ويجوز بالعين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة ليلا تنقلب
اليا واوا **قوله** في اسم احترز بقوله عن الصفة وشذ صناع وصنع
وكناز وكنز من الوصف المونث وبعضهم جعله مقيسا في الصفة ايضا
وسياتي بعض ذلك في كلام الشارح ومثل صناع وصنع عوان وعون
قال الشا عوز بين ابكار وعون **قوله** للمونث من الحمير قال في
الصحاح الاتان الحماره ولا تقل اتانه وفي القاموس الاتان
الحماره والاتانه قليلة انتهي وظاهر كلامهما انه لا فرق في الحماره
بين كونها اهلية او وحشية وذكر له اربع جموع ونظم ذلك الدنوشري
في رسالة فقال ٭ انثي الحمير سميت اتانا ٭ بغير تا او بتا اتانا ٭
والاكثر الفصيح ترك التا ٭ وجمعه اتن بلا مراء ٭
٭ واتن واتن والرابع ٭ بوزن مفعولا وزنه شايع ٭
٭ تصغيرها اتين بغير تا ٭ وان تشا اتينة كذا اتا ٭
قوله فعول ومن ذلك عروب اي متحببة الي زوجها وعرب بضم اوله
وثانيه قال تعالي ابكارا عربا **قوله** وكثيب للمونث الخ ينظر في
كون الكثيب مونثا هل صحيح اولا **قوله** وذلول الخ مشكل فانه
صفة وقد ذكرا اولا انه في اسم رباعي الخ **قوله** وبفتحها للمطر

وبعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليتامل قوله نحو خشبه مثل خشبه
وخشب ناقة ونوق فان اصلها نوقه فانقلبت واوها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقالوا في ناقة ايضا بناق وانيق واصله انوق فقدموا
الواو هربا من ثقل الضمة عليها فصارا ونقا ثم قلبت الواو يا اثما ما
للتغيير فوزنه اعفل قوله وذبية وذبا الذبابا لفقر جمع ذبيه
وهي الحفيرة تحفر للاسد وانما تحفر في الروابي وليس يبلغها السيل
عظيم يقال بلغ السيل الزبا يضرب مثل للامر القطيع الجليل وكذلك
جاوز الحزام الطبيين انتهي قاله في منتعة الاريب والطبيان تثنية
طبي على زنة قفل وجذع وهو لذوات الحوافر والسباع كالضرع
لغيرها وقد يعبر ايضا لذوات الخف والجمع اطبا انتهي ملخصا
من كتاب الصحاح قوله بفتح اوله وسكون ثانيه لو ادخل فيه
قربه وبدره كان حسنا وتطويله بلا فايدة وقوله لم اقف الخ
مردود فان من حفظ حجة على من لم يحفظ قوله وهي عشرة
الاف درهم قال الشاعر

ما نوال الغمام يوم ربيع • كنوال الامير يوم سخاء
فنوال الامير بدرة عين • ونوال الغمام قطرة ماء

قوله وفعله بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمه وتخم مثله تهمة وتهم واما
قولهم رطب في رطبة فهو اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيرهم
وتانيثه قوله فانهما نقصا اللام صوابه الفا قوله نحو حاجه
وحوج قد ذكرنا في باب الجوازم ان حاجة تجمع على حوايج فانظر
قوله وقامه مثل قامه وقيم تارة وتير قوله وهو شايع

في وصف

في وصف الخ لم يذكر انه يحفظ في شي قوله وفي التسهيل برره
جمع بر على غير القياس في مفردات الراغب يقال بر ابا فهو بار
وبر وجمع البر ابرار وبررة قال تعالى ان الابرار لفي نعيم
وقال في صفة الملايكة كرام بررة خص بها الملايكة في القران من
حيث انه ابلغ من ابرار فانه جمع بر وابرار جمع بار وبر ابلغ من
بار كما ان عدلا ابلغ من عادل انتهي ويمكن ان يكون كلام المص كالناظم
مثنا ولا لم لا حوله في قوله وصف لمذكر عاقل صحيح اللام وقوله
نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وازن فاعلا وقول الراغب
وخص بها الملايكة لا يناسبه مذهب اهل السنة من تفضيل
خواص البشر على خواص الملايكة وعوام البشر على عوامهم د
فتفطن له قوله ونحو نحو فعيل الخ اقتصر في المسيلة السابعة
من مسايل قلب الواو يا على نقل الاولين ونسب الاول للمحققين
من البصريين والثاني للبغداديين وبين وجهه وضعفه فليراجع
ولينظر وجه الثالث المذكور هنا قوله وكيس وكيسي لا يقال
كيس على وزن فيعل كميت فهلا كان مما حمل على فعيل لا نادرا
لانا نقول شرط المحمول ان يدل على آفة وكيس ليس كذلك قوله
نحو قرط مثل قرط جب تقول في جمعه جببة والجب البير العميقة
قوله ود وديه قال الدنوشري ينظر هل هو بفك الادغام اولا
وعلى الاول ينظر ما المانع من الادغام انتهي واقول سيأتي
في شروط الادغام انه يمتنع في ما وازن فعل ككلل وذكر الش
ان مثلها ما وازنها بصدره لا بجملته نحو حببه جمع حب فانه

موازن بمصدره ليفعل بكسر اوله وفتح ثانيه فليراجع قوله وقل في
نحو ذكرا لخ انظر هلا عطفها علي ما قبلها وعبر بموازنها فقال
وفي اسم علي فعل او فاعل قوله وخرج بقوله صحيحي اللام اي
بقول الناظم وانظر لم ترك المص التصريح بهذا الشرط وذكر
محترزه قوله ومدي بضم الميم وبالدال المهملة مكيل كما يأتي
في كلام الشارح قوله وندر في نحو غاز والمناسب ان يقول وندر في
نحو غاز لان المحكوم بندوره هو الجمع ولذا قال كما ندر في نحو
خريدة ثم ما معني التشبيه هلا عطف ما ندر بعضه علي بعض
هذا وتارة يعبر بقوله وقل وتارة بقوله وندر فهل لذلك حكمة
غير التفنن قوله وحكايته مشهورة حاصلها ان الاصمعي
قال بحضرة الرشيد ان صداد جمع صاده فخطاه ابن الاعرابي
ووجه ذلك ما قاله المص قوله ولا يخفي ضعفه لما فيه من تخالف
الضماير فقد قدمنا في باب الاضافة ان مخالفتها فصيح لا ضعف
فيه حيث لا الباس وانه وقع في القران المجيد فمن بدله بعد
ما سمعه فانما اثمه علي الذين يبدلونه فما عدا الضمير الثالث
راجع الي الايصا وهو الي التبديل او الي الايصا المبدل قوله
نحو عود ومثل عود بفتح اوله ثور تقول فيه ثيرة بقلب واوه
يا لاجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الاقط فرقا بينه
وبين الثور من الحيوان ومثل قرد حسل وهو ولد الضب
تقول في جمعه حسلة كقردة وقال بعضهم وقد جمع علي
فعلة فعل بضم اوله وثانيه نحو طنب وطنبة قال وهو نادر

قوله نحو

قوله نحو كعب ومثل كعب وكعاب كلب وكلاب وكبش وكباش ونحل
ونحال ودلو ودلا قوله وقصعة مثل قصعة وقصاع جفنة
وجفان قوله باي العين احترز بقوله باي العين من نحو حوض
وثوب فانه يقال حياض وثياب وتقلب الواو في الجمع لاجل الكسرة
قوله نحو ضيف الخ سيأتي انه جمع علي ضيفان ايضا والضيف
مصدر في الاصل يقال ضاف ضيفا وضيافة ويستعمل للمذكر
والمونث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفي التنزيل هولاء ضيفي
فلا تفضحون وانما ترك علي لفظه في جميع الاحوال لكونه مصدرا
في الاصل وهو افصح من تانيثه وتثنيته وجمعه علي اي صيغة
كانت قوله رقبة مثل رقبة ورقاب رحبة ورحاب قوله وثمرة
وثمار فيه ثلاث فتحات احترازا عن نحو ثمرة بفتح فضم لغة في ثمرة
بالمثلثة فلا تكسر وانما تجمع جمع مونث فيقال ثمرات وكلما كان كذلك
فانه لا يجمع الا بالالف والتا كصدقة وصدقات واما سمر في
سمرة لشجرة العضاة فاسم جنس كالثمر وليس بجمع ويجمع بالالف
والتا قوله ورمح مثل رمح ورماح قرط وقراط قوله كمدي اي
بفتح الميم وسكون الدال المهملة سيأتي قريبا في كلام الشارح معناه
ويوجد في بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه
انه يتكرر مع ظبي والغرض التمثيل لفعل مثلث الفا قوله
وعويص قال في المصباح عوص الشيء عوصا من باب تعب
واعتاص صعب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه
قوله وانتم قيام التلاوة فاذا هم قيام قوله وفي فعل

بفتح اوله وكسر ثانيه الخ قال الدنوشري قد يجمع ايضا على فعال بضم
اوله قال بعضهم والضمة فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة
كما ابدلت الفتحة في سكارى وفعال بالضم جمع عن بناء يسمع
الا رباب جمع ربي على وزن حبلى وهي الشاة التي وضعت حديثا
وفرار جمع فرير وهو ولد البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد
مثل طويل وطوال جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظم
الذي اخذ عنه اللحم وعوام جمع عايم اسم لصنم كذا في القاموس
ورخال جمع رخل كتمر وهو الانثى من اولاد الضان وظؤار جمع
ظئر وهي المرضعة والبساط جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي
تخلى مع ولدها لا يمنع منها والثنا جمع ثني وهو المحتقر من الناس
والنذال جمع نذل وهو الخسيس المحتقر والرذال جمع رذل
وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع الفاظ
كثيرة نحو الرفاق والزقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ
ولا مطمع في حصرها وقد نظم جار الله الزمخشري الجموع التي اتت
على فعال بالضم بقوله • ماسمعنا كلما غير ثمان • هي جمع وهي في الوزن فعال •

• ورباب وفرار وتوام • وعراق وعوام ورخال •

• وظؤار جمع ظئر وبساط • جمع بسط هكذا فيما يقال •

ولكاتبه عبد الله الدنوشري زيادة عليه • وثنا ونذال
ورذال • ورجال بانضمام الراء قالوا • انتهى وله رسالة
لطيفة تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر ابيات الزمخشري
الذي ذيلها بابيات وهي • وثنا ونذال ورذال • وبرا في برى ورجال •

وحفال

• وحفال وكتاب واناس • وفراد وكذا قيل ذبال •

• وكما في قمت اي حقير • وسماح ورعي وجمال •

• وكذا اباب رباع تخرقد • قيل اسم جمع بعضها هذا احتمال •

وقال والبرا جمع بري وقرا السبعة انا برآء منكم والحفال الكثير
ومثله الكتاب بالتاء المثلثة وينظر ما مفردهما والاناس بمعنى
الناس وينظر ما مفرده والفراد جمع فرادة والذبال جمع ذبالة
السراج والقما ذكر في النظم تفسيره والسماح جمع سمح المطر والرعا
جمع راع والجمال جمع جمل ورباع وبابه في الاسماء المعدولة قال
ذيل السيوطي في المزهر على ابيات الزمخشري فقال

• قلت قد زيد ثنا وبرا • ونذال ورذال وحفال •

• وكتاب في كتابي ليس مع • كتب القالي هنا يا رجال •

ومراده ان بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه وبعضه في
امالي القالي **قوله** الانثى من ولد الضان والذكر يقال له حمل **قوله**
كسبع مثل سبع وسباع رجل ورجال **قوله** ووعل الوعل الكبش
الجبلي **قوله** على غير قياس فيه تامل وعليه فيستثنى فعل بفتح الفا
وكسر العين من قول الناظم وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي
بافعال يرد **قوله** وضرس الخ مثل ضرس وضروس عرق وعروق
وجذع وجذوع ولص ولصوص وديك وديوك وفيل وفيول
ونحي ونحي **قوله** جند وجنود ويجمع ايضا على فعول بكسر اوله
وفتح ثانيه نحو ضلع وضلوع ويجمع عليه ايضا فعل نحو بعل وبعول
وبطن وبطون وبسر وبسور ودلو ودلي وثدي وثدي وجمع دواة

ايضا وجا ايضا دواة ودوي كنواة ونوي والظاهر انه ليس بجمع
قوله اذا ما الماء خالطها سخينا قال في المصباح في مادة سخا
سخا يسخو وسخي يسخي قال عمرو بن كلثوم اذا ما الماء خالطها
سخينا اي جدنا باموالنا وقول من قال سخينا من السخونة نصب
على الحال فليس بشيء وقال في مادة سخن سخن وسخين ه
قال ابن الاعرابي مثل سخوم وبرتم وانشد • •
• مشعشعة كان الماء فيها • اذا ما الماء خالطها سخينا • •
قال واما قول من قال جدنا باموالنا فليس بشيء قوله وبرد
وبرود مثله برج وبروج قوله كاسد واسود مثله ساق
وسوق وعصا وعصي وقفا وقفي قوله والدال الظاهر انها
المعجمة وانما لم يذكرها اكتفاء بما تقدم له عند الكلام على
افعال فانه ذكر هناك انها معجمة قوله كحوت وحيتان مثله
وعود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان
اولا قوله او على فعل بفتحتين الخ قال الدنوشري لم يشترط
فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله الا ان اعتلت
عينهما انتهى واقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناظم وغيره
وعبارة ابن الناظم ويطرد فعلان ايضا في جمع ما عينه واو من
فعل او فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان قوله كتاج وتيجان
قال الدنوشري مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان
وينظر ما معناه وحزب وحزبان وخ فافراد المعول له بالذكر فيما
ياتي ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتامل

فانظر مع

فانظر مع قوله اولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط اعتلال
العين قوله وجمعه صيران يجمع ايضا على فعلان فعل كعبد وعبدان
وثور وثيران وفعل بضم ففتح كنغر وهو العصفور ونغران وفي
الاثر يا ابا عمير ما فعل النغير قوله ظليم الظليم ايضا اللبن قبل
ان يروب يقال ظلمت الرجل اذا سقيته الظليم وظاهر كلام الشارح
انه بهذا المعنى لا يجمع على ظلمان فليتامل وذكر بعضهم ان القاموس
ليس فيه الظليم بمعنى اللبن قبل ان يروب فليحرر ذلك قوله
على فعل بفتح اوله الخ هو شامل لمعتل العين او الفا او اللام
نحو بيت وبغر وجدي وظاهره ان الجميع يجمع على فعلان فليتامل
وقوله او فعل بفتحتين لم يشترط فيه ان لا يكون معتل اللام ولا
ان لا يكون معتل الفا وكذلك لم يشترط في فعيل صحة العين
ولا صحة اللام ولا صحة الفا فليتامل وليراجع الاشموني وغيره
قوله كذكر وذكران مثله كر وكران حمل وحملان قوله على
فعل الخ فيه نظر لان فعلا بفتح اوله لا يكون جمعا على الصحيح
قوله ورجاله اي بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال
اي بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء واما رجلة بفتح الرا
وسكون الجيم فليس بجمع بل اسم جمع كما في الشافية لان فعلة ليست
من ابنية الجموع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج انها لم تات جمعا
الا لهذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس
المراد بالرجل خلاف المراة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما
ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم خلاف الفرسان وخ فرجل بمعنى

الاجل حلاق الفارس قوله وحوار هو ولد الناقة لم يفطم قوله نحو
اسود وسودان يجمع ايضا علي فعلان بكسر فسكون كذيب وذيبان
وزق وزقاق قال ابن معط وجا كالذيبان والزقاق ومحل
في قوله او علي فعيل ظليم فانه يجمع علي ظلمان بضم الظا وكسرها
كما نبه عليه الشر سابقا قوله ويستثني من ذلك صغير كان
ينبغي ان يستثني نحو طويل فانه لا يجمع علي فعلان ولا علي فعلاء
وانما يجمع علي فعال كما تقدم وكانه اكتفي بتقدمه قوله
فان العقل الخ فيه نظر قد يدعي ان العقل والشعر من الغرايز
وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسره به مثلا مشكل
فليتامل قوله وراحطا تقدم في باب المقصور والممدود
تسمية الثالثة بغايب فلعل له اسمين قوله كخاتم مثل خاتم
وخواتم دانق ودوانق فيمن فتح النون وانما قلبت الفه في
الجمع واوا لاجل الف الجمع وكان قلبها الي الواو اولي ليظهر الفرق
بين فاعل وفيعل نحو صيرف وصيارف او حملا علي التصغير قوله
وكاهل مثل كاهل وكواهل خالد وخوالد وخاتم وخواتم فيمن
كسر ثانيه وقد يجمع فاعل اسما علي فعلان نحو حايط وحيطان
والياء فيه منقلبة عن واو لانه من حاط يحوط لسكونها وانكسار
ما قبلها وغايط وغيطان وجان وجنان وحاجز وحجزان
وهو ما يمسك الما من شفة الوادي وقد يجمع علي فعلاء بضم
الفا نحو فالق وفلقان للمطمئن من الارض قوله وهو مجمع
الكتفين عرفه غيره بقوله هو مغرز العنق من الظهر قوله

قد وكس

قد وكس فيه نظر لانه اسلف ان الواو ثانية والواو في قدوكس
ثالثة فكان الصواب التمثيل نحو برق وهو قصر بالحيرة
قوله بكسر الشين الخ يعني انه يصح ان يضبط في كلام المص
بالكسر والفتح لان كليهما يجمع علي فعايل بدليل الاية وكلام
اللحياني واعلم ان الشمال بالكسر ياتي بمعني الطبع ويجمع
علي شمايل بمعني الصفات التي يطبع عليها الانسان قوله
قال الله تعالي عن اليمين وعن والشمايل اعلم انه سبحانه
افرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله اولم يروا الي ما خلق الله
من شي تتفيا ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل في الاية
غير ذلك وقد افرد الكلام علي الاية الشريفة السهيلي رسالة
لطيفة قوله اخت الغيلان ضبط لفظ اخت في النسخة
المصححة بخط المص بضم الهمزة وبعد الخا تا مثناة ولفظ الغيلان
بكسر الغين فالمراد اخوتها للغيلان في كونهما نوعين من الجن
كما يدل عليه كلام القزويني في عجايب المخلوقات قوله
دقاق القطن بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة
المصححة بخطه قوله وصحارا اصله صحاري بالتشديد
قال في الصحاح واصل الصحاري صحاري بالتشديد وقد جا
ذلك في الشعر لانك اذا جمعت صحرا ادخلت بين الحا والرا
الفا وكسرت الراء كما يكسرها بعد الف الجمع في كل موضع نحو
مساجد وجعافر فتنقلب الالف الاولي التي بعد الرا يا للكسرة
التي قبلها وتنقلب الالف الثانية التي للتانيث ايضا يا فتدغم

ثم حذفوا اليا الاولي وابدلوا من الثانية الفا فقالوا صحاري بفتح
الرا لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا
بين اليا المنقلبة من الالف للتانيث وبين اليا المنقلبة من الالف
التي ليست للتانيث نحو الف مرمي اذا قالوا مرامي ومعاري
وبعض العرب لا يحذف اليا الاولي ولكن يحذف الثانية فيقول
الصحاري بكسر الرا وهذه صحار كما تقول جوار انتهي كلام
الصحاح قوله الا وصف علي فعلان اي فاطلاق المص مقيد بغير
ذلك قوله وهجوع قال في الصحاح الهجوع مثال الدرهم الطويل
قوله وحبط اي بكسر البا يقال حبطت الشاة فهي حبط ٢ اذا
اكثرت من الاكل حتي انتفخ بطنها وفي الحديث ان مما ينبت الربيع
ما يقتل حبطا او يلم ومنه سمي الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده
يسمون الحبطات قوله والقبطية ثياب بيض الخ اي بكسر القاف
قال في الصحاح القبط اهل مصر الي ان قال والقبطية ثياب بيض
رقاق من كتان تتخذ بمصر وقد تضم لانهم يغيرون في النسب قوله
والتا المثناة صوابه المثلثة كما تقتضيه صنيع الصحاح والقاموس
وكذا رايته بخط المص قوله والثاني الخماسي قال بعضهم واما
الخماسي فلا يكسر الا علي استكراه لانه مستثقل لكثرة حروفه فلو
جمع بجملتها لازداد ثقلا قال س لا يزال الاسم في سهولة حتي
يبلغ الخمسة فيرتدع قال السيرافي معناه لا يكسر الا اذا سيل عن
تكسيره فاذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا قوله فلا يجمع علي
فعالل قال الدنوشري اي ولا يجمع علي شبه فعالل ايضا انتهي
واقول

واقول كان المناسب للشارح الاقتصار علي انه لا يجمع علي شبه فعالل
لانه موضوع المسيلة قوله من سبعة مفهوم العدد لا يفيد
حصرا فلا ينافي مستدع علي ما ذكر والوقوع في موضع ما يدل
علي المعني ذكره في جميع الندد ويلندد علي الد ويلاد وقد
يقال هذا في حكم الدلالة علي المعني قوله وان لا يودي
حذفه الخ الصواب اسقاط لا كما يعلم مما ياتي في قوله تعين
حذف المغني حذفها لانه يكون الباقي ما لا يغني وهو الفاصل
فالذي من اسباب الفصل ان يودي حذف الحرف الي حذف
اخر فتامل قوله سوا كان معها الخ هذا التفسير وان طابق
المقام لا يطابق السياق لان المص جعل الاطلاق في مقابلة
قوله وكالهمزة واليا الخ وهو يقتضي ان معني الاطلاق
سوا صدرا ولا قوله واختصاصها بالاسم هذا ليس من السبعة
فلينا مل قوله علي اسم الفاعل لو حذف لفظ اسم كان اولي
قوله سرندي ويقال ناقة سرنداة اي جرية قال الشاعر
• كل سرنداة نعوب النعب • عرانة كالمسحل الاقب •
قال بعضهم عقب هذا البيت السرنداة الجرية والنعوب التي
تهز راسها في سيرها والاقب الضامر قوله كنتاطب كذا
في النسخة المصححة بخطه بالطا المثالة ولم اقف علي هذه
المادة في الصحاح ولا القاموس قوله علي مفاعل فيه تامل
اذ ليس في حرا ابن ميم يقابل بلفظها في الميزان ويجاب
بان الوزن مما لا يفرق عروضي **باب التصغير** قوله

اما فوايده فست لا يخفي انها ترجع للتحقير والتقليل قوله
تشبه صيغة التصغير يتامل وجه ذلك والظاهر انه علي صيغة
التصغير وهو فعيعل لان مبيطرا علي ذلك في هذا الباب
وان كان علي وزن مفيعل في التصريف قوله وكل وبعض بنظر
ما وجه عدم قبول كل وبعض ها للتصغير وقد يقال كما قال
مولانا الشيخ عبد الرحمن الديسطي ان كلا تدل علي العموم ولا
الشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وان بعضا يدل بنفسه
علي التقليل فلا حاجة الي تصغيره المفيد للتقليل واما المحكي
فلان تصغيره مناف لحكايته المقتضية انه لا يغير واما اسما
الشهور والاسبوع فلانها موضوعة لازمنة مخصوصة وهي
بحسب ذاتها لا تقلل واما الاسما العاملة فلان تصغيرها
يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لاجله ولكن يشكل
علي ذلك رويد زيدا فانه صرحوا بانه اسم عامل مع انه مصغر
فيكون مستثني من قولهم الاسما العاملة عمل الفعل لا تصغر
قوله لان المدغم فيه الخ فيه نظر ولو قال لان المشدد حرفان
ادغم احدهما الخ لكان احسن قوله وهو كسر ما بعد يا التصغير
هذا واضح اذا كان غير مكسور نحو مصباح وعصفور واما اذا
كان مكسورا فقد يقال انه يجتلب كسرة غير الكسرة التي كانت
في المكبر علي وزان ما تقدم من ان الاول اذا كان مضموما
فانه يقدر في المصغر زوال الضمة التي كانت في المكبر وكذا
اذا كان الثاني مفتوحا كما مر فليتامل قوله مكانا علي امكن

المراد بمكان

المراد بمكان المجموع علي ما ذكر الموضع واما اذا كان بمعني
التمكن كالمكانة من مكن فميمه اصلية لا زايدة قوله والقياس فيهما
كرع الخ فيه نشر غير مرتب وفي قوله والقياس رهيط وارهاط
نظر لان افعالا غير مقيس في فعل صحيح العين مفتوح الفا عند
الناظم وغيره قوله فكان امكن الخ لو قال امكنا ورسم الالف
كان احسن وكانه تاول حكايته وكذا يقال فيما بعده قوله
انيسان فقد يقال بل قياس تصغير انسان انيسين بكسر ما بعد
يا التصغير وقلب الالف يا فصل قوله ما قبل علامة التانيث
شرطه ان يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم
يتصل بها كسر كدحرجة ودحيرجة وزاد او اسم منزل منزلتها
وهو عجز المركب المزجي قوله ان يبقي ما بعد يا التصغير
مفتوحا قال السيوطي في النكت بعد ان ذكر ان مثل ما فيه
تا التانيث ما نزل منزلتها كما ذكرنا ان الواجب في الصور
المستثناة بقاوها علي ما كانت عليه من فتح او سكون ولا
يجب خصوص الفتح ونقله الشهاب القاسمي في الحواشي
واقره ثم ذكر انه يفيد انك تقول معيدي كرب بسكون
اليا التي بعد يا التصغير وفيه ان يا التصغير ساكنة دايما
والكلام فيما بعدها وهو لا يكون ساكنا بحال لئلا يتوالي ساكنان
بل اما مكسورا او مفتوح وفي معيدي كرب مكسور والظاهر
ان عبارة النكت محرفة وصوابه من كسر او فتح فتدبر قوله
ابقا فيا علي ما كان عليه ام يغو هذا التغيير زيادة علي المغير

لان قوله فيه ان يبقي مفيد لذلك قوله فلبقا بهما علي حالهما اذ لو
كسر ما قبلهما لزم انقلابهما يا فتذهب صورة العلامة وفي
قوله الفي التانيث تجوز لانه سمي المدة التي قبل الف التانيث
الممدودة باسمها للمجاورة والمص راعي الحقيقة فجعلها مسيلة
مستقلة فتفطن له قوله فللمحافظة علي الجمع لم يقل فليقا بها
علي حالها كما قال فيما قبله لان خصوص الالف في افعال لا دلالة
لها علي معني وانما اتي بها لتحصيل بينة الجمع فالمنظور اليه
انما هو الجمع بخلاف الفي التانيث تمت قوله وجلجلان هو
السمسم قوله فلو حذفت لالتبس الخ اي لان الذهن لا يتبادر
الي انه تصغير المجرد ولا يستوي عنده الامران فصل قوله
فتقول لغيغزة اي بفك ادغام الغين وادخال يا التصغير
بين الغينين لكن قد يقال ما المقتضي لحذف اليا التي قبل
الزاي وقياس ما سلف بقاوها وان يكون البنا علي فعيعيل
لا علي فعيل قوله بريدري كذا في النسخ والصواب اسقاط
اليا الثانية اذ باسقاطها يتوصل الي بنية فعيعيل كما لا يخفي
قوله وقريثا قال في الصحاح الكسائي نخل قريثا وبسر قريثا
ممدود بغير تنوين لضرب من التمر هو اطيب التمر بسرا وقال ابو
الجراح تمر قريثا غير ممدود انتهي وعلي هذا الاخير جري المص
قوله من النبت ينظر هل هو بفتح النون وسكون البا اولا قوله
متعيد هو بحذف تا الافتعال الثانية في متعد مشدد ا
قوله اوهم ان مكبره متوعد الخ اي فهو الباس بدليل ما بعده
وفيه نظر

وفيه نظر لانه اجمال لعدم تبادر احد المذكورات قوله وما
ابدل لعلة الخ يرد عليه متعد فان اصله موتعد وابدلت
الواو يا وادغمت في التا وقد اعتمد فيما سبق قول سم انه يقال
في تصغيره متيعد لا مويعد فلم يرده الي اصله مع ان العلة
زالت بالتصغير فالضابط انما يستقيم علي مذهب الزجاج
والفارسي قوله فرقا بينه وبين جمع عود قال الدنوشري
فايدة قال عود القنا يجمع علي اعواد وعود الخشب يجمع علي
عيدان والعيد يجمع علي اعياد انتهي اقول في المصباح
وعود اللهو وعود الخشب جمعه اعواد وعيدان والاصل
عودان لكن قلبت الواو يا لمجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب
معروف والعيد الموسم جمعه اعياد علي لفظ الواحد فرقا
بينه وبين اعواد الخشب انتهي والفايدة التي قالها بعضهم
تحتاج لنقل عن ايمة اللغة قوله وشيه ماخوذ من الوشي
قوله وحجته الخ قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر لا يدل
للاول ويمكن ان يقال ان معني كلامه ان اليا اذا كانت لاما
فالاكثر اثباتها ويقل حذفها فالحاقه بالاكثر اولي من الحاقه
بالاقل انتهي وفيه بحث لان هذا لا يثبت ما ادعاه الاول
من التعيين فصل قوله فلا يكون الخ مراده انه لا تحذف
زوايدهما لاجل تصغير الترخيم وان كانت تحذف لا محالة قوله
ولم يلتفت للالباس الخ فيه نظر لان هذا اجمال لا الباس كما مر
فصل قوله فقط تاكيد لانه يعلم من الاستثنا قبله قوله

وقد طبوس هي الداهية **قوله** وانما حذف الخ هذا على قول
المبرد فان الظاهر انه يقول باصالة الميم واللام وانما حذفا
تشبيها بالخامس وان لم يكونا خامسين كما هو الظاهر
فصل قوله لئلا يجتمع فرعيان قال الدنوشري قد يقال
عليه الفرعيان يجتمعان فيما لا ينصرف وفي نحو ضويرب
مصغر ضارب فتامله **قوله** فحذفت احدى اليائين وفي
نسخة من نسخ المرادي احدى اليآت بالجمع وكل صحيح
كما هو ظاهر والاول اولى **قوله** والى ذلك اشار الناظم
بقوله واختم بتا التانيث الخ لو تمم البيت بقوله نحو سن
لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المص بخلاف نحو حجر الخ
قوله والى ذلك الخ لو قدمه على قول المص وبخلاف نحو زينب
الخ لكان اولى كما هو ظاهر **قوله** وجمع المتاخرون من ذلك
عشرين لفظا اقتصر المص في الحواشي على عشرة ذكرها وقال
جمعت في بيت ذود وقوس وحرب درعها فرس باب
كذا النصف عرس ضحى عرب انتهى وضبط عرس بضم العين
انتهى وفي بعض شروح الشافية انتهى وضبط عرس بضم
والعرس بالكسر امراة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس
يذكر ويونث وانما لم تلحق التا بهما لان العرب في الاصل
مصدر سمي به والنظر في عرس الى المصدر الذي هو
الاعراس وهو مذكر انتهى واعترض بان عريسا اذا كان
تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان تصغير

عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكر من انه يذكر ويونث وقال المص
في حواشي المغنى ابن معط في الصحاح ان في القوس التذكير والتانيث
وان جا عليهما قويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ **قوله** كشجر
الخ قال الدنوشري فيه نظر اذ تقدم ان الحاق التا لشجر وخمس
ملبس انتهى واقول هذا مبني على ان الاشارة في قول الشر ذلك
راجعة الى ما لبس معه ولا داعي لذلك بل هناك داع لخلافه
وانما الاشارة للثلاثي الذي لا تلحقه التا مطلقا سوا كان الالحاق
ملبسا اولا فتامل **قوله** فعدم الالحاق ليس شاذا فليس ذلك
كحرب وفعل الخ فليتامل **فصل قوله** وعرس بكسر العين وعرس
بضمها قد عرفت معناهما وقوله وذود الذود الابل من الثلاث
الى التسع وقوله وضحى هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصورة
واهل الكوفة يصغرونها بغير تا لئلا يلتبس بضحوة مصغر انتهى
وظاهره انه اهل البصرة يصغرونها بالتا فليحرر وقوله وطست
هو الانا المعروف والطس لغة فيه قال في الصحاح الطست
وقوله وسوق هو بقية الما المشروب وضبطه في بعض النسخ
سول بالسين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف
قال في الصحاح النصف بالتحريك المراة بين الحديثة والمسنة
وقوله وحرف هي الناقة المهزولة الصلبة وضرب هو العسل
الابيض وقوله ونعل هي معروفة **قوله** وسمع في بعضها التانيث
من ذلك قدير وقديرة **قوله** افعل قال الدنوشري ظاهره ان
افعل يصغر من غير شذوذ وينظر في ذلك انتهى وهو عجيب فقد

في كلام الشارح في الكلام على شروطه وشذ ما احيبسنه عند البصريين فقالت
قوله او عدد على حذف مضاف اي اسم عدد قوله فقال الخليل الخ قال الدنوشري هذا تعليل لتصغير افعل ففي الحقيقة
التصغير للمفعول لا للفعل وان كان التصغير في الفعل ظاهرا
كما هو ظاهر وقوله بالملح لو قال بدله الملاحة لكان احسن اللهم
الا ان يكون مصدرا سماعيا وقوله مليح بضم اوله على التصغير
انتهى وضبط لفظ مليح في نسخة مصححة بخط الشارح بكسر
الميم وفتح اللام وهو على هذا جمع لا مصدر وقد ذكر في
القاموس يجمع عليه وعلى ملحه وغير ذلك فانظره ولم يذكر
ملحا بكسر الميم وسكون اللام في مصادر ملح قال ولد الماده
الملح بالكسر معروف وقد يذكر والرضاع الى ان قال وهو اسم
جنس للملاحة ويمكن ان يكون هو الواقع في كلام الخليل قوله
منه حال من خمس مقدمة لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها
اعربت حالا وكذا يقال فيما بعده قوله وذان وتان فيه نظر
اذ هما معربان والكلام في المبني غير المتمكن وقد يجاب بان ذلك
على مذهب من زعم بناءهما وكذا يقال فيما بعد قوله في جمعهما
وفي قوله جمعها مسامحة ظاهرة قوله وجمع الذي الخ فيه
مسامحة اذ الذين وما بعده اسم جمع لا جمع قوله زيادة
الف في الاخر عوضا من ضم الاول فيه نظر لان الالف في
اولياء بالمد قبل الاخر ولا تزاد في جميع ما ذكر كما ياتي
وكون الالف عوضا عن ضم الاول واضح في غير تصغير

اولا واما هو فاوله مضموم فكيف التعويض وقد يقال الف عوض
عن الضمة التي كان ينبغي ان يكون فيه حال التصغير ولم يكن بل ابقيت
الضمة الاصلية قوله فيما فر منه هو الثقل قوله وقلبنا الالف
الخ لو قال بعدها وادغمت ياء التصغير فيها لكان احسن قوله
عطا اي تصغير عطا فهو على حذف مضاف قوله فاذا جاءت
الالف الخ فيه نظر ظاهر اما اولا فلان الالف التي تزاد للتصغير
انما تكون في المصغر لا في المكبر خلافا لما هو صريح عبارته واما
ثانيا فلانه بعد حذف الالف اذا وقع التصغير على ما بقي يلفظ
به هكذا اوليا بهمزة بعد الياء المشددة فلا يلتبس بتصغير
على لغة القطر اذ لا همز فليتامل وقد يقال اللبس حاصل
خطا لاسيما اذا لم يشكل الهمزة قوله وقال الزجاج الخ قال
ابن اياز وكلا القولين اي قول سيبويه وقول الزجاج مخالف
للقياس اما الاول فلما فيه من زيادة الالف حشوا واما
الثاني فلما فيه من دعوى انقلاب الهمزة عن الالف وكثرة
التغيير وفي كلام بعضهم التصريح بان الالف عوض وقد يقال
انها ليست عوضا عن ضم الاول لوجود ضمه وانما خالف القياس
لان اخواته اعني ذا وتا زيدت الالف في اخرهما لا قبله قوله
لئلا يلتبس الخ فيه نظر لان النون مفتوحة في الجمع ومكسورة
في التثنية اللهم الا ان يقال قد يغفل عن حركة النون قوله
ثم جمعت الخ وحذفت الالف التي في المفرد لالتقاء الساكنين
قوله كما في دراهم الخ دراهم بالف بعد الراء جمعا اي فلا

يوقع التصغير علي لفظه كما لا توقعه علي لفظ اللاي واللاتي
بل اذا اردنا تصغيره صغرنا مفرده الذي هو درهم وجمعناه
بالالف والتا كما اذا اردنا تصغير اللاتي واللاي فانا نصغر مفردهما
الذي هو التي و نجمعه بالالف والتا وفي بعض النسخ كما في
درهم بالافراد وليس ظاهرا في التنظير فليتامل **قوله**
مع الالباس هذا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لا من باب
اللبس وقد يفرق بينهما بان ذا ظاهر في انه تصغير ذا الاذي
فلا لبس **باب النسب** **قوله** قال ابن اياز النسبة بضم
النون وكسرها بمعني الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة
الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه الا تري انك اذا قلت
غلام زيد فغلام هو المضاف الي زيد واذا قلت تميمي فتميم
هو المنسوب اليه واليا المشددة قايمة مقام الرجل المنسوب
قوله وفايدتها فايدة الصفة اي فيما ياتي من رفعه المضمر
والظاهر وفي انه يحمل علي من قام به كما تحمل الصفة علي الموصوف
حمل هو هو فيقال زيد مصري كما يقال زيد ضارب وفي انه (يقال ٢)
يخصص ويوضح **قوله** لتدل الخ هذا التعليل لا يثبت المدعي
الاعلي بعد فليتامل وعلل ابن اياز تشديدها بقوله لتجري
بوجوه الاعراب كقولك بصريٌ وبصريًا وبصريٍّ ولو كانت مفردة
لاستثقلت عليها الضمة والكسرة **قوله** قال في الصحاح الواحد
بختي الخ قال في الصحاح والبخت من الابل معرب ايضا وبعضهم
يقول هو عربي وينشد • لبن البخت في قصاع الخلنج الواحد
بختي

بختي والانثي بختية وجمعه بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع
الجمع ولك ان تخفف اليا فتقول البخاتي والاثافي والمهادي
فاما مساجدي ومدايني فمصروفان لان اليا فيهما غير ثابتة
في الواحد كما تصرف المهالبة والمسامعة اذا دخلت عليها ها
النسب انتهي كلام الصحاح بحروفه **قوله** بتكسير جمع قد يقال
الموجود في عبارات القوم بزنة جمع الجمع تامل **قوله** فوزنه
قبل النسب الخ قال الدنوشري فيه نظر وجهه ان اليا بين اخره
زايدتان كما يصرح به كلامهما قبل واصل بنا الكلمة بخت فالبا فا
والخا عين والتا لام فاذا اوزنه جمعا وعلما مفعولا منه فعالي
لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعالي ايضا هذا هو الوزن التصريفي
ولكنهم ذكروا في باب موانع الصرف في مبحث صيغة منتهي الجموع
كلاما ينبغي مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل
كناية عن وجود صيغة منتهي الجموع لانهم اعتبروا هناك الوزن
العروضي لا التصريفي وقوله وبعد مفاعي كناية عن عدم وجودها
فليتامل ذلك حق التامل هذا والحق ان كلام الشارح منظور فيه **قوله**
كما في ثمانٍ فانه عند النسب يفتح ثانيه كما سياتي قريبا **قوله**
وقول المتكلمين في ذات الخ قال الدنوشري وينبغي ان يكون
قولهم خلوتي في المنسوب الي الخلوة لحنا ايضا وقد قلت في ذلك
• واد خال تا الخلوتي من الخطا • قياسا علي البصري فالتا تحذف •
قوله بحذف التا منهما اي وحذف التا من خليفة ايضا لما سياتي
قوله والدليل علي انها اصطلاحية الخ يعد ايدفع ما اجاب

الفناري في شرح ايساغوجي من انه لا يلزم انتساب الشي الي
نفسه علي تقدير ان التسمية لغوية لان للذات اطلاقين احدهما
حقيقة الشي والثاني ما صدقها فالذات المنسوبة بمعني الحقيقة
والمنسوب اليها بمعني الماصدق كما يمكن نسبة جزي الحقيقة
الي ماصدقها **قوله** وانما المعروف فيها ذات بمعني صاحبه
اي واشارية وموصولة **قوله** تثنيهما بالف ملهي فيه نظر فان
قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو ملهي فكيف يا لي
التشبيه **قوله** لان شبهها بالف التانيث هكذا في بعض النسخ التأنيث ٢
والصواب بتا التانيث **قوله** خبر الارجح فيه نظر وانما هو معطوف
علي الحذف كما ان قوله في التي للالحاق عطف علي قوله في التي
للتانيث وهو عطف علي معمولي عامل واحد وهو جايز والعذر
له ان المعطوف علي الخبر خبر وقال بعضهم اذا قلبنا الالف واوا
في نحو ملهي وحبلي وعلقي جاز الاتيان بالف قبلها فتقول حبلاوي
وعقاوي وملهاوي **قوله** اسم الموضع حانية هو بتخفيف اليا
قال السيرافي ذكر اصحابنا ان الموضع الذي يباع فيه الخمر يقال له
حانية كناحية والمعروف حانة ولعل الذي قال الحانوي جعل
البقعة حانية لانها تعطف علي الشراب بالعطف واللذة وفي
شرح الشواهد قال ابن جني الوجه الحاني لانه منسوب الي الحانة
وهو بيت الخمار وانما جاز ان يقال حانوي لانه بني واحده
علي فاعلة من حنا يحنو اذا عطف يريد انه نسبه الي المقدر
كما اشار اليه السيرافي والذي في الصحاح والقاموس ان الحانية

اي

اي بالتشديد بيا الخمر منسوب الي الحانة وهو موضع بيعها **قوله**
فان قلت الخ قد يقال ان الفتح لعلة لا يوجد في الصحيح فلا
حاجة الي قوله فالجواب الخ وكثيرا ما يخالف المعتل الصحيح
فليتامل **قوله** بكسرتين بل بثلاث كسرات كما هو ظاهر **قوله**
امل عليها في شرح الشواهد وامل من املال الكتاب **قوله**
والغبار الساطع الغبار بالرفع عطف علي الذي من قوله الذي
يمد فوق الخ وكذا قوله بعد والغبار فالحاصل ان السرادق
مشترك بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف القطن **قوله**
المدغمة فيها لو حذف التا من المدغمة كان اولي **قوله** وبخلاف
نحو مهيم الخ قال الدنوشري تجويزه فيه ان يكون تصغير مهيام
واضح واما تجويزه ان يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر
لان ابن الحاجب صرح في شرح الشافية وغيره انا اذا صغرنا
لفظ مهوم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب لان
مهوما اذا اريد تصغيره حذف منه احدي الواوين فصار
بعد تصغيره مهيوما ثم قلبت الواو يا لوقوع اليا ساكنة قبلها
فصار مهيما مثل اسم الفاعل مكبرا من هيم ايضا والنسبة الي مهيم
المصغر مهيمي بثلاث يا آت قبل الميم اخرها عوض من الواو
المحذوفة فالتا انما جات عند النسب لا قبله فاندفع تجويز
الشارح يكون مهيم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيم
كتصغير مهوم اولا واذا نسب الي مهيم اسم فاعل قيل مهيمي
بحذف اليا الثانية كطيبي في طيب فليتامل وقال ايضا قوله

تصغير مهوم الخ قد يقال اذا زيدت يا التصغير ثالثة تجتمع اليا
والواو وهما ساكنان فتحرك اليا بالكسر وتقلب الواو الاولي يا
وتدغم الاولي فيها وتقلب الواو الثانية يا ايضا فيصير كما ترى
مهيم انتهي واقول الذي قاله ابن الحاجب وشارحوا كلامه ان
مهوما اذا صغر حذف منه الواو الاولي فصار مهيوما ثم قلبت
الواو يا لوقوع اليا الساكنة قبلها ثم ادغمت فقيل مهيم كلفظ
اسم الفاعل من هيم وانه اذا نسب الي المصغر زيد فيه يا لئلا
يلتبس بالنسبة الي غير المصغر وخص بالزيادة لانه حذف منه
احدى العينين وعلي هذا فاليا انما جات عند النسب لا قبله
ومثله كما قال الغزي مصغر مهيم اسم فاعل هم والظاهر ان كلا
الصنيعين غير متعين لانه يجوز في المصغر تعويض اليا قبل
الاخر اذا حذف شي من الاسم فتجويز الش تبعا لابي حيان
وتلميذه السمين مبني علي ان التعويض حصل في التصغير
وابن الحاجب مبني علي عدم حصوله فسقط كلام الدنوشري
قوله واجتلاب فتحة الخ هذا احسن من قول المتن ثم تقلب
الضمة فتحة وقد يقال ان الضمة تقلب فتحة كقلب الواو واليا
الفا في نحو قال وباع فليتامل قوله فيثقل اللفظ به مراده
باللفظ التلفظ به اي فيثقل التلفظ به حال الثقل فليتامل فصل
قوله لان الالف الخ قال الدنوشري ينظر ما وجه اتيانه بالالف
هاهنا اذ الهمزة انما قلبت نونا فيما نحن فيه فكان الاولي ان يقتصر
عليها ثم نظرت في ذلك فظهر لي ان معني كلامه ما صرح به

في باب

في باب منع الصرف من ان الالف والنون في نحو سكران يشبهان الفي
التانيث ووجه الشبه مذكور هناك فلما حصلت المشابهة جاز
ابدال الهمزة نونا فليتامل انتهي وهو كلام غير واف بالمراد اشكالا
وجوابا والحاصل ان القاعدة هنا قلب همزة التانيث واوا وقد
قلبت فيما ذكر نونا ووجه الش ذلك بالمشابهة المذكورة مع انها
بحسب الظاهر غير واضحة والجواب ان الهمزة لما كانت منقلبة
عن الالف والالف مشابهة للنون في الجملة كانت الهمزة ايضا مشابهة
للنون فتدبر قوله وانما خير الخ قال الدنوشري كان صواب
العبارة ان يقال بين حذفها وقلبها واوا وقال ايضا قوله جاز فيها
التصحيح والقلب كان كان الصواب ان يقال بدل التصحيح الحذف
لما مر في المتن انتهي ويمكن ان يقال مراد الش من بقائها علي حالها
عدم قلبها واوا ومعلوم انها تحذف مما مر في الكلام علي يا المنقوص
وكذا المراد بتصحيحها فتدبر قوله واستثني الخ ينظر هل هو صحيح
اولا وهل قوله بعد ذلك والمحفوظ الخ يفهم عدم جواز النسبة الي
المضاف فيما ذكره هناك اولا قوله لانه المقصود بمدلوله قال
الدنوشري ينظر ما معناه انتهي ووجه التنظير واضح لان المدلول
مدلول لكل من المضاف والمضاف اليه لصيرورة الجميع علما بالوضع
او الغلبة لا مزية لاحد الجزين علي الاخر وكل منهما كحرف من
حروف المباني قوله من جزئي المضاف تبع فيه غيره ولو قال من
المضاف والمضاف اليه كان اولي وينظر هل يجوز فيما ذكره النسب
الي الصدر اولا فصل قوله لزم انفتاحهما لم يبين وجهه

ولا رايته في كلام احد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لابن جني
فاما شاة فوزنه فعلة ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من اصحابنا
بمدينة السلام في العين منها هل هي ساكنة او متحركة فادعا انها متحركة
فسالته عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها الفا لانها لو كانت ساكنة
لوجب اثباتها كما تثبت في حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على ان
سكون العين هو الاصل وان الحركة زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلابها
الفا غير دليل على ان اصلها الحركة لان الحركة دخلتها لمجاورتها
لتا التانيث التي لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوقف هنالك
فاصل شاة شوهة فلما حذفت الها بقيت شوة ففتحوا الواو
لتا التانيث فانقلبت الفا فان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت
وزالت الفا ان تعود الى سكونها قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تترك
بحالها عندهم بدليل انه لم يحتج على تحرك عين يد عنه في قوله
جرى الدميان بالخبر اليقين لانه قد جا مثله فيما هو ساكن العين
اتفاقا قال يا بن بيضا وانت عند محكم • قد يمنعانك ان تضام وتضهدا •
انتهى ملخصا ولم يبين وجه حذف الها ولعله اعتنا بمجرد التخفيف
وبه يعرف ما في كلام الش وانه مشكل من وجهين الاول ان مجاورة الها كقوله صح
ليس من اسباب تحريك الواو الثاني ان البا موجودة في شوهه
باعترافه فكيف يقول انها عوض عن الها المقتضي لعدم وجودها
مع الها الا ان يقال ان معناه انه قصد بها العوض ولله در الشالي
حيث قال عند قوله المص اصلها شوهة اي حذفت الها للتخفيف
وفتحت الواو لاجل تا التانيث بعدها فقلبت الفا **قوله**

وعلى القولين

وعلى القولين قلبت الخ فيه تامل وعبارة بعضهم واعلالها يعني ذو على
مذهب الخليل ان يقال ان الضمة على الواو مستثقلة لاجتماعها
مع الواوين فتحذف ثم الواو التي هي اللام لالتقا الساكنين ثم
تضم الدال لمناسبة الواو وعلى مذهب س يقال تحركت اليا
وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله
ثم لما بقيت الكلمة على حرفين اشبهت المبني وتنوين التمكين
لا يدخله فيحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب
فتضم الدال لمناسبتها **قوله** غير منقلبة عن واو قال الدنوشري
فيه نظر ظاهر وقوله وانما صحت يحتاج الى تامل انتهى وقوله
فيه نظر ظاهر منشاوه التصحيف لان الذي في النسخ الصحيحة
عين منقلبة عن واو يعني ان الالف عين الكلمة وهي منقلبة عن
واو ومعنى قوله ثانيا وانما صحت اي لم تقلب الفا كما قلبت في
ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها
فلا اشكال **قوله** وتقدم ان ما وجب الخ قال الدنوشري فيه نظر
بالنسبة الى بنات فانا لم نرد لامها في الجمع بخلاف اخوات ويرد
هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت اعيدت في بنات الا انها
حذفت لالتقا الساكنين بعد قلبها الفا وعبارة ذلك البعض وان كان
فيها طول ان قيل بنات واخوات فيهما بنا الواحد لانها بنت بكسر
البا وسكون النون واخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع
وجوابه ان هذا ليس بتغيير للمفرد بل رجوع الى الاصل وكان الاصل
ان يقولوا بنوات لكن لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها الفا

فالتقت مع الف الجمع فحذفوها لالتقا الساكنين ولم يفعلوا ذلك في
اخوات لان بنات اكثر استعمالا فخففوه لذلك انتهي واقول
قد بين اللقاني ان الموضح اشار الي رد الواو في بنات لانهم لما قالوا
بنات بفتح البا وتحريك النون مع البا في المفرد مكسورة ونونه
ساكنة دل علي انهم ردوها في الجمع الي صيغة المذكر وذلك يستلزم
عود اللام المحذوفة فيعتقد ردها في الجمع لطريان حذفها منه بعد
ذلك وقال بعض الفضلا انما اعيدت اللام في اخوات لانها
واو ومفرد اخوات اخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فناسب
رجوع اللام في جمع ما اوله مفتوح بالبنت ولا يخفي ان نكتة النحاة
من زهر الادب الذي لا يحتمل الفرك قوله بحذف التا الخ معناه انا
نحذف في النسب تا اخت وبنت ونردهما الي صيغة المذكر كما نفعل
ذلك اذا اردنا جمعهما فانا نحذف تاءهما ونجتلب تا الجمع ونردهما
الي صيغة المذكر قوله فعلي الصحيح عند س لان قولهم في جمعه
دما يدل علي انه فعل بسكون العين لانه كدلو ودلا وظبي وظباء
واما قوله يقطر الدما وقولهم الدميان فشاذ لا اعتداد به وقال
ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد الي تحرك العين من دم لانه
مصدر دميت دما مثل هويت هوا قال ابن السراج وليس بشي
لان دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذاك فقولهم دمي
دما انما هو فعل ومصدر اشتقا من الدم كما اشتق ترب من
التراب فاما قوله فاذاهي بعظام ودما فعلي حذف مضاف
اي وذي دما وكذا قوله يقطر الدما وليس في قوله جري

الدميان

الدميان بالخبر اليقين دلالة علي تحرك العين من دم لانها لما جري
عليها الاعراب في قولهم دم ودما ثم ردت اللام في التثنية بقي
الحركة في العين علي ما كانت عليه كما قال يديان بيضاوان واجمعوا
علي سكون العين من يد انتهي ملخصا وبه يعلم وجه تضعيف
كلام المبرد قوله في الرد الي السكون الاصلي وعدمه يتامل ذلك
فان اسم لم يعرض لعينه تحرك حتي يقال تبقي الحركة العارضة
بخلاف شاة قوله اي الفا او العين قال الدنوشري هما تفسيران
للضمير المنصوب في قوله رددتها وصرحوا في نحو ذلك بان ما بعد
اي عطف بيان علي ما قبله وهنا لا يصح ذلك لان عطف البيان
لا يكون متبوعه ضميرا فليتامل انتهي ولا يخفي سقوط هذا الاعتراض
لانهم قالوا ان ما بعد اي عطف بيان او بدل او حيث تعذر
كونه بيانا فهو بدل ثم ان هنا اشكالا اقوي مما قاله وهو ان
الصواب في الضمير الراجع للمعطوف باو التنويعية وجوب
المطابقة واو هنا تنويعية وكان الواجب ان يقول رددتهما
وعلي تسليم انه يفرد بعدها كالتي للابهام وكان الواجب رددته
ونظير ما هنا قوله تعالي واذا راوا تجارة اولهوا انفضوا اليها
وقد استشكل ما في الاية واجيب بان الضمير في اليها عايد
الي الروية المفهومة من راوا المسلطة علي الامرين كما بيناه
في حواشي الفاكهي وغيرها قوله واصلها وشيه الخ قد يقال
لو قال واصلها وشي بلا نا لكان احسن كما سياتي في عدة
فينظر ما الفرق بينهما قوله لما تقرر ان الهمزة الخ كان توجيه

هذا الكلام ان التضعيف بمنزلة الاصل حتي يقال ان الهمزة بدل
من اصل **فصل قوله** كابابيل قال الدنوشري صرح البيضاوي
بما يدل علي ان له واحدا من لفظه فانه قال عقب ابابيل اي
جماعات اباله وهي الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير
في تضامها وقيل لا واحد لها كعبابيد وشماطيط انتهي واقول
ماصرح به البيضاوي سبقه اليه الزمخشري فقال ابابيل حزايق
الواحد اباله وفي امثالهم ضغث علي اباله وهي الحزمة الكبيرة
شبهت الحزقة من الطير في تضامها باباله وقيل ابابيل مثل
عبابيد وشماطيط لا واحد لها انتهي هذا وقد سقط من خط
الدنوشري بين جماعات واباله لفظ جمع وعبارة البيضاوي جماعات
جمع اباله **قوله** المذكور من اسم الجنس الخ اشار الي توجيه اسم
الاشارة مع تعدد المشار اليه ومر انه لا يحتاج الي تاويل وان
ما اول فيه غير واضح في باب الاضافة **قوله** كالعلم فيه نظر فان
الاصول علم علي العلم المخصوص وقوله قبله لاختصاصه بطايفة
باعيانهم يقتضي ان الانصار علم فيكون ككلاب وانمار فليتامل **قوله**
الي فرايض فيه نظر فقد ذكر بعض الافاضل ان الفرايض من قبيل
العلم فهو مثل انمار وكلاب السابقين فليتامل **قوله** في نحو
ثمرات وثمار كل من ثمرات وثمار جمع ثمرة بالثا المثناة فوق والميم
الساكنة ولكنها تفتح في الاول فعند النسب تحذف علامة الجمع
فقط **فصل قوله** فيعطني به قال العيني بالنصب لانه
جواب النفي **قوله** ان النفي منصب منصبه علي المبالغة اي كما هو
الغالب

الغالب والا فقد ينصب الي اصل الفعل كقوله علي لا حب لا يهتدي
لمناره **باب الوقف قوله** لا الاختياري بالموحدة
هو ما اشار اليه الشاطبي في سورة النمل في الكلام علي الكسائي
الا يا اسجدوا بالتخفيف وقف مبتلي الا ويا وبيسجدوا ومعناه
انه اذا قيل لك قف علي كل كلمة من كلمات هذه القراة فقف
علي الا لانها كلمة استفتاح ثم علي يا لانها حرف نداء ثم علي اسجد وا
لانه فعل امر وفاعل وخص ذلك بالاختبار لانها كلمات لا يوقف
عليها في الاختيار لا يقال كان ينبغي ان يقول ولا الاضطراري
لانا نقول هذا خاص بالقران لان الكلام اما ان يتم اولا فان تم كان
اختياريا والا كان اضطراريا لانه لعدم تمامه لا يوقف عليه
الا لضرورة انقطاع النفس وقوله ولا الانكاري هو الوقف
بزيادة مدة الانكار تابعة لحركة ما قبلها ان يكن منونا وان
كان منونا كسر التنوين وتعينت اليا نحو ازيدنيه بضم الدال
وكسر النون المبدلة من التنوين وقوله ولا التذكري هو
٣ عبارة عن الوقف بمدة تلحق اخر الكلمة التي لتذكر ما بعدها
مجانسة لحركة الحرف الاخير من الكلمة نحو قالا ويقولوا ومن
العامي وقوله ولا الترنمي هو الوقف بالتنوين نحو والعتابا
كما مر في بحث التنوين **قوله** حذف التنوين مطلقا والوقف
بالسكون مطلقا لو حذف مطلقا من الاول كان اخصر واظهر
لان اثباتهما اولا يوهم ان كلا لغة فان اندفع الوهم بقوله
بعدهما وهو لغة ربيعة **قوله** واذا وقف علي المنقوص



لم يذكر حكم الوقف على ما اخره يا المتكلم فاثباتها اكثر من حذفها
سوا حركت وصلا او سكنت فيقال جا غلامي ورايت غلامي وضربني
ويجوز جا غلامْ ورايت غلامْ وضربنْ وفي المفصل والمفتاح ما يدل
على ان ما حرك يا المتكلم وصلا لا يحذفها وقفا لان المقصود من حذفها
الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها فلا حاجة الى
حذفها والحق جواز حذفها فقد جا في التنزيل فما اتاني الله
مفتوحا وصلا محذوفا وقفا في قراة ابي عمرو وقالون وحفص
قوله فيجب اثبات اليا فيها خالف في المنصوب في المفصل
قوله فلا يحتاج الى ذلك ينظر ما معنى ذلك وما اشار اليه قوله
فنقول منه ومنهوا انظر رسم الصلة في هذه المواضع مع ما ياتي
قريبا ان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لهما في الخط قوله
قوله الذي ليس ها التانيث تبع في هذا التعبير الناظم ولو عبر
بقوله الذي ليس تا التانيث كان اجود لان الها انما تثبت وقفا
ولو كان النظر الى الوقف لقلب الف الصرف الى التنوين لانقلاب
التنوين فيه وقد تفطن لذلك بعد فقال وتعين ذلك في
الوقف على تا التانيث قوله خط بين يدي الحروف قال ابو
حيان انما كان خطا لان الروم اكثر من الاشمام والخط اكثر
من النقط وكان بين يدي الحروف لئلا يلتبس بالعجمة قوله
وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا هذا هو الشرط الذي
زاده على المص حيث قال ابن سنة لكن قد يقال كون الموقوف
عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو ظاهر قول المص فصل في

الوقف

الوقف على المتحرك فلا يصح جعله شرطا للمسئلة قوله في اسم
او فعل ينظر هل التقييد بهما لاخراج الحرف نحو نعم فلا يوقف عليه
بما ذكر اولا فليتامل الظاهر والله اعلم ان التقييد لا لاخراج وذلك
لان الحروف لا يتصرف فيها وفي هذه الامور نوع تصرف وربما
يفهم خروجها من قول الناظم حرف وشبهه من الصرف بري تامل قوله
لقد خشيت الخ تمام البيت مثل الحريق وافق القصبا قال العيني
والشواهد في جدبا حيث شدد البا والقياس جدبا وهو نقيض
الخصب واما قوله القصبا فالقياس فيه القصب لكنه اضطر
فحرك في الوصل كما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله في
الوقف تشبيها للوصل بالوقف في حكم التضعيف انتهى ويتامل
قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل
وصل البا بالالف بعدها وكذا في قوله للوصل قوله وهي ان
يكون ما قبل الاخر ساكنا اي حال النقل اليه والا فقد يكون متحركا
ثم تسلب حركته قوله وان يكون المنقول صحيحا هذا هو الشرط
السادس الذي زاده اخره هنا وقدم ما زاده سابقا يقينا
ولذا اخره هنا خصص قول المص والشرطان الاخيران بقوله في
كلامه فصل قوله لانه قد انتقل الخ يوخذ منه انه قبل التحقير
يوقف عليه بالها لاجل النقل الى الاسمية وظاهر كلامه انه
لا وقف عليه بها وينظر ما الحكم اذا سمي بثمت وربت ولعلت
ولات فليتامل وقد يقال انه قبل التحقير على ضربة لا يوقف عليه
بالها لان جانب الفعلية والحرفية ح فيه قوي فتبقى على سكون

العا وقفا فليتامل قوله كانها الخ مع قوله للالحاق كالمتنافيين فان
الاول دال على انها للتانيث والثاني على انها لغيره قوله وقبلها هآ
الخ وجهه انه قلبت اليا التي بعد الها الثانية الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ولكن قد يرد هذا القول بان الها الاخيرة كان ينبغي ان تكتب
ها لا تا فليتامل قوله وقولهم دفن البنات الخ يوهم انه ليس
بحديث وكلام الشارح اشد في الايهام وفي تمييز الطيب من الخبيث
حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والاوسط
وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما عزي
بابنته رقية قال الحمد لله وذكره وهو غريب الا ان يقال راعي
المعنى والشارح خصوص الوقف بالها فصل قوله المسنون
المراد بالمسنون المصبوب قوله وهي لغة الخ قال الدنوشري ٢
الظاهر كما يؤخذ مما ياتي ان اخر الفعل ح ساكن اذ لا يوقف
على متحرك انتهى وانظر ما المانع من الوقف بالروم قوله لئلا
يلزم الابتدا بالساكن الخ ينظر ما معنى قوله لانه يلزم الابتدا
بالساكن لو لم يردها السكت فليتامل وقد يقال معنى كلامه
انه يلزم الابتدا بالساكن لو سكن الحرف والوقف على متحرك
ان لم يسكن قوله واما قول حسان على ما قام الخ هو
حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدة
يهجو بها بني عايد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم اولها
ان تفلح فانك عابدي ٭ وصلح العايدي الى فساد العايدي ٢
والذي رايته في ديوانه فغير يقول وقال الدنوشري كون ما استفهامية ٢

في قول

في قول حسان على ما قام الخ محل نظر فليتامل انتهى هذا وانما لم يصرح
الشارح هنا بان حسان هو الصحابي لان حسان حيث اطلق انصرف
اليه اذ لا يعرف شاعر في غيره يسمى حسانا ولانه لما كان في مقام
الهجو كان من الادب عدم التصريح بكونه الصحابي وانما احتاج الشارح
فيما ياتي بقوله الصحابي لقول المص الشاعر فامتنع الشارح من الاقتصار
على وصفه بالشعر الذي يستوي فيه الفاضل والمفضول وترك
الوصف بالصحبة التي بها بلوغ المامول قوله وقال حسان
الشاعر قال بعضهم زعم حسان بن ثابت ان الغول لقيته في بعض
السكك فالقته على ظهره وجلست على صدره وقالت لئن
لم تقل شعرا على قافية واحدة لاقتلنك فقال
٭ اذا ما ترعرع فينا الغلام ٭ فما ان يقال له من هوه ٭
فقالت ثن فقال ٭ ولي صاحب من بني الشيصبان ٭ فطورا اقول وطورا هوه ٭ مقدم ومؤخر
فقالت ثلث فقال ٭ اذا لم يسد قبل شد الازار ٭ فذلك فينا الذي لا هوه ٭
قوله كيا المتكلم قال اللقاني ان قلت في التمثيل بها نظر اذ كثيرا ما
يكون ساكنة قلت هي مبنية على الحركة دايما باعتبار الاصل والسكون
لها تارة على الفتحة قوله لا اظلله اصل اظلله اظل فيه
تحذف في وصل الفعل اليه بنفسه وهو بضم اوله وفتح ثانيه
وتشديد ثالثه وضم رابعه وها ساكنة اخره وقوله ارمض مجهول
من رمضت قدمه اذا احترقت من شدة الرمضا واصل من تحت
من تحتي بالاضافة الى يا المتكلم واضحي مجهول من ضحيت بالكسر
للشمس ضحا اذا برزت قال الفارسي الها فيه مشكلة لانها لو كانت

ضميرًا لوجب الجر لان الظرف لا يبقى في الاضافة ولو كانت للسكت
لا يجوز لانها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الاعراب واجيب
بانها بدل من الواو والاصل علووا فهم قوله المنثور قيد به
لان مطلق الكلام لا يقابل بالشعر لانه كلام قوله بابقا تا ثلاثة
الاظهر بابدال تا ثلاثة ها ونقل همزة اربعة اليها لان في كلامه
تشبيها في موضعين الاول قوله بابقا تا ثلاثة ولم تبق على حالها
بل قلبت ها الثاني قوله ونقل همزة اربعة والمنقول انما هو
حركتها قوله القصا الثابت في اكثر النسخ بالصاد المهملة
وفي بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث المعنى باب
الامالة قوله من صوب ينظر هل صوب بالبا التحتية او التا الفوقية
قوله وعندي ان هذا الجواب الخ قال الدنوشري قال مولانا شيخ الاسلام
شهاده الحلبي اطال الله بقاه قول الشارح وعندي ان هذا الجواب
لا يرفع الاشكال الخ ممنوع لان محط الاشكال ان جعل التناسب
سببا للامالة فيما ذكر من تلا ونحوه غير محتاج اليه لوجود
سبب غيره فيه وهذا مدفوع بان ابن مالك لم يذكر التناسب
فيما ذكر لكونه محتاجا اليه بخصوصه وانما ذكره لانه سبب متفق
عليه بين القراء والنحويين وليس في كلامه ما ينبغي عليه ان يكون
غير التناسب سببا اخر وفي جواب المرادي ما يشير الى ذلك
وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ممنوع لان كلا من الفريقين
قايل بالتناسب كما تقدم انتهى بحروفه ويمكن ان يوجه اقتصار
ابن مالك على ما ذكر لكونه متمسكا باقوى السببين لكونه متفقا ۞

عليه

حركة

عليه وان كان غيره باعتبار امر في ذات الكلمة وهو كونه الالف
تنقلب يا في بعض التراكيب فليتامل ثم رايت في المرادي ان التناسب
اضعف الاسباب انتهى ولا يخفى ما في قول الحلبي وليس ما في
كلامه ما ينبغي ان يكون غير التناسب الخ لان قوله بلا داع سواه صريح
في انه لا سبب غير التناسب وكون كلا الفريقين قايلا بالتناسب
لا يصحح ملقاه الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد فتدبره
قوله لممازجتها اليا الخ حق العبارة لممازجتها الواو الزايدة
لان انقلابها يا انما هو لانقلاب الثانية فلا يقال قلبت يا لممازجتها
اليا الخ قوله فبالتحويل ينظر هل يقال نظير ما تقدم ان لا تحويل
ولكن لما حذفت العين ضمت الفا قوله جادت يداه قال
اللقاني لقايل ان يقول الف يداه تخلفها اليا في غير الرفع
ويمكن الجواب بان المراد تخلف اليا لها في بعض التصاريف
اي الكلمات المباينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك
اذ الكلمة متحدة قوله وهو الثاني فيه نظر اذ لو كانت الها
اولى نحو بهمات كان الحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة اخرى
وهي اليا فليتامل قوله واولهما غير مضموم ينظر ما وجه منع
الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتنعت
الامالة الخ لان فيها الرجوع الى الشي بعد الاعراض عنه وتغيير
الاصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد ۞
فليتامل قوله الساكن فالمتحرك ينظر ما حكم ما لو كان الاول
متحركا والثاني ساكنا وبعده الها هل يمال اولا وما مثاله قوله

او وقعت في كلمة اشار الي ان قوله في كلمة معطوف علي بعد لا علي
في كلمتها وح فيكون قوله او في كلمة قارنتها اعم من كون الالف الممالة
للتناسب بعد الكلمة التي فيها الالف الممالة لغيره او قبلها ويظهر التمثيل
بامالة الغضي وقد افصح عن هذه اللقاني فقال او في كلمة
معطوف علي في كلمتها اي وقعت الالف بعد الالف في كلمة قارنتها
اي قارنت الكلمة التي فيها الالف الممالة للتناسب وح فتكون الالف
الممالة للتناسب مسبوقة بالالف الممالة لسبب كما تدل عليه
البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بان يقدر اذ في كلمة
معطوفا علي بعد والضمير في قارنتها عايد علي الالف ذات السبب
اي وقعت الالف الممالة للتناسب في كلمة قارنت الالف ذات
السبب وفيه قبح لا يخفي انتهي وكان وجه القبح اختلاف الضمير
ومرجعه لان الالف التي عاد اليها الضمير هي الممالة للتناسب
لا ذات السبب وليس الاستخدام بمقبول في كل مقام **قوله**
او المقدرتين اورد عليه ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان
لا يكون سببها مقدرا من كسرة او يا ويجاب بان ذلك في السبب
الموجود في نفس الالف لا في الموجود بعدها كما ياتي في كلام
الشرح فيحاد فتدبر **قوله** من صاعد الخ المراد من صاعد ا
وهابط لفظها **قوله** وبعضهم الخ ظاهر اطلاقه انه لا فرق
علي هذا القول بين المتقدمة والمتاخرة وينظر هل هناك
قول بان حروف الاستعلا لا تكون مانعا اولا **قوله** وبعضهم
يجعل الخ وينظر هل الرا المتقدمة المفصولة بحرف تكون

مانعة

مانعة من الامالة علي هذا القول ايضا كما لو تاخرت مفصولة او يفرق
بينهما وبين ذلك نحو رجال **قوله** لان الفصل بحرف واحد كلا فصل
ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلا حيث منع متقدما مفصولا
بحرف بخلاف الرا فانه لا بد من اتصالها متقدمة او متاخرة الا
عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل الخ انه لا يعتبر الفصل
بالحرف الواحد في كون المانع مانعا سوا كان را او غيرها فليتامل
وقد يقال ان بعضهم ذهب الي ان الرا لا تمنع الامالة مطلقا
بخلاف حروف الاستعلا فلا يعتد بالرا الا متصلة لذلك وان
كان بعضهم قال انها اقوي لما فيها من التكرير **قوله** من المنفصل
قال الدنوشري فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلا مفصول
من الالف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذي بعده
نظر رايت بعضهم قال في قوله من المتصل نظر لان كلا من
الامثلة منفصل لان حرف الاستعلا اذا كان مكسورا فلا بد
بعده من حرف فاصل يفتح لاجل الالف فتامل انتهي واقول
قد اشار اللقاني لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسورا ا
استثنا من الاستعلا المنفصل بحرف دون المتصل اذ المكسور
قبل المنفصل متعذر لان متلو الالف لا يكون الا مفتوحا
قوله او منفصلا الخ ينظر ما الفرق بينها وبين الرا في ذلك
حيث اختلفا حكما وقد يقال ان في كلام الشرح اشارة الي الفرق
قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ قال الدنوشري قد
يقال عليه نقص بحثه في شرح الكافية بانه يقال اني قاسم

بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه في النظم على الصورتين
المذكورتين وان كان الظاهر انه مانع من ذلك وانما قلنا
ذلك لان خطا الانسان في بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه
بالخطا في البعض الاخر الذي يمكن تصحيحه وما نحن فيه
كذلك تقليلا للخطا ما امكن وخطاوه في البعض خير من
خطائه في الكل فليتامل على ان المشاحة في المثال ليست من
داب المحصلين وقد يقال انتصارا لابن مالك ان ابا قاسم انما
يقرا بهمزة ممدودة وتا مكسورة ويا ساكنة ولا يقرا بهمزة وفا مفتوحة
والف بعدها حتى يكون اليا المقدرة فيه انتهى واقول
قال الشهاب القاسمي معترضا على المص في اعتراضه الثاني
بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضي ان
كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما في شرح الكافية
الخ بان ما في شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم
على ما ذكر لجواز ان يكون ما في النظم مخالفا لما في شرح الكافية
انتهى وقد اشار الى ان ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين
بعد ذلك ان الغير النفزي ولكن ذلك لا يقتضي ان نصوص
النحويين كذلك قوله النفزي بسكون الفا وزاي نسبة الى
نفزة قبيلة من البربر كما في اللب زيادة على اصله قوله
جون الرباب ضبط في النسخة المصححة بنصب جون
على الحال وكان وجه عدم جره نعتا بالاضافة لما فيه ال
فلا يكون نعتا للنكرة وفيه لا يتعين النعت على تقدير الجر لجواز

كونه بدلا

كونه بدلا نعم يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب
والمنعوت وهو منهمر به فليحرر فصل قوله فلو سميت الخ
قد يقال ان الا اذا سمي به فيه سبب اخر وهو الكسرة التي في اوله والى
اذا سمي به فيه سبب للامالة وقد مر ان الكسرة قبل الالف سبب
للامالة ولم يفصلوا هناك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرها
نحو سرداح وشملال فمنع امالة الى بعد التسمية فيه نظر ويجاب
عن ذلك بانه يشترط في تاثير الكسرة للامالة ان لا تكون الالف منقلبة
عن واو وصرح المرادي بقوله في شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر
في المنقلبة عن واو فتامل قوله والذي يسهل امالتها الخ ظاهره ان
ذلك جار في الجميع والذي في المرادي وغيره ان ذلك انما هو في بلى وفي لا
وفي يا لانها التي نابت عن الجمل دون الى ومتى قوله ولو كانت
الفتحة بعد الرا المكسورة امتنعت الامالة فلا تمال فتحة الميم رمم
وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتاخرة قوله
ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الرا حرف الخ ينظر ما وجه منع
حرف الاستعلا المتاخر عن الرا المكسورة وعدم منعه اذا كان
متقدما عليها وقد يقال وجهه ان حرف الاستعلا اذا كان متاخرا
اشد في المنع لما في الامالة حينئذ من التصعد بعد الانحدار وهو
اشد من عكسه كما مر في كلام الشارح فليتامل قوله مردود مردود
بان المص اعني ابن مالك نص على امالة الفتحة قبل الرا المكسورة
المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشي
نفيه وايضا هو لم يلتزم في الالفية ان ينص على جميع مسايل

النحو وقول الشارح ولعله الخ يوهم انه من عنده مع انه مسطور في شرح المرادي والعجب منه حيث نسب للمرادي قبله ما نسب ولم ينسب اليه هذا ولكن هذا دابه رحمه الله **هذا باب التصريف قوله** وهو تغيير الخ قال القاباني يدخل في هذا الحد الاعراب على انه معنوي انتهى وفيه نظر يعلم من كلام الشارح ان هذا التعريف للصرف الذي هو فعل المصرف واما حده بالمعنى العلمي فهو علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم صحة واعلالا واليه اشار المص بقوله وتسمى تلك الاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريفي التصريف العملي والعلمي **قوله** خرج النحو فانه لا يتعلق الخ **قال** الدنوشري المفهوم من سياق الكلام وسياقه ان النحو تغيير ليس في بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرها فلا يسمى تصريفا لعدم تعلقه بالبنية **وانت** خبير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة او لادراكها او للملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك **وقوله** ان النحو متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر اذ به تعرف تلك العوارض وتدخل في قوله وغيرها الاعراب والبنا وما اشبه ذلك **ككون** المرفوعات سبعة والمنصوبات ستة عشر والاضافة على معنى اللام وفي او من ووقوع الخبر مفردا او جملة الى غير ذلك فليتامل انتهى ويرد على **قوله وانت** خبير الخ ان الصرف وكل علم كذلك فالاظهر الاعتراض بان المعرف الصرف بالمعنى العملي وهو نفس التغيير والنحو انما هو التغيير لا

التغيير

التغيير اذ لم يجعلوا له اطلاقين **قوله** التصحيف والتحريف فرق بعضهم بينهما بان التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق **قوله** من حيث التعلق بالمركبا ينظر ما معنى تعلق ما ذكر بالمركبات اذ تصغير نحو فلس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير نحو رجال فانه متعلق بنفس الكلمة على ان النحو قد يتعلق بالمفرد كالاسما قبل التركيب فانها مبنية فليتامل **قوله** ولهذين التغييرين احكام **قال** القاباني في هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير الثاني لا حكم له وللاول لان الاعلال افعال فهو تغيير ايضا والحق ان التغيير الثاني هو حكم التغيير **الاول** لانك اذا اردت بنا قال من القول بقول قول وهذا هو التغيير الاول ثم ينشا حكم لهذا المبنى وهو اعلاله بقلب عينه الفا وهذا هو التغيير الثاني فان **قيل** قد يوجد الثاني بدون الاول كما في المصدر ح فلا يكون حكما له والا تلازما **قيل** ذلك ممنوع لان اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على ان ما ذكر شامل لما جعله حكما اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغييران في بنية الكلمة لغرض لفظي فاما ان يكون الحد غير جامع او يجعل بعض التغاير بين التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف باحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن **الاول** بان المراد من الصحة والاعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب او المنع او الجواز يعني ان التصريف نفس التغييرين

ثم ان وجوب التغيير في محل وامتناعه في محل اخر وجوازه في محل
ثالث هو علم التصريف فمدلول التصريف هو التغيير في بنية
الكلمة الواقع فيها بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة
به ايقاعا وسلبا وبهذا يتضح ماذكره من الحد والاحكام وبه
يتضح ايضا جعل الصحة من احكام التغيير وتوضيحه ان قول
مثلا كونها يجب قلب عينها الفا لحصول سببه هو من علم التصريف
التغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من نفس
التصريف ووجوب الصحة في لواذ لحصول سببه من عدم اعلال
فعله وجولا وذ هو علم التصريف ووقوع الصحة الذي هو عدم
التغيير ليس تصريفا اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن
التصريف الذي هو تغيير سلبا وايجابا انتهي باختصار قليل محلل
في الصحة قوله وتسمي معرفة تلك الاحكام الخ قال الدنوشري
صريحه ان مسمي علم التصريف غير مسمي التصريف فان التصريف كما مر
تغيير في بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتامل
انتهي واقول قد عرفت ان المص اراد الاشارة معني التصريف العملي
والعلمي ومسمي كل منهما غير الاخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم
التصريف والاضافة علي الاخير من اضافة العام الي الخاص ثم ان
علم التصريف وغيره من العلم يطلق علي الادراك والملكة والقواعد
والمص هنا يمشي علي الاطلاق الاخير فتقدير المص لفظ معرفه
مع كون فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعني
قوله وموضوعه الاسما الخ هو اخص من موضوع النحو فلذا

ادرج

ادرج فيه ومن افراده نظرا الي اختلا فهما بالعموم والخصوص لامتياز
بذلك وتمايز العلم بتمايز الموضوعات قوله كابرهيم واسمعيل هما
ينظر مامعني عدم دخول التصريف في ذلك مع انهما يثنيان ويجمعان
وتقدم ان تغيير المفرد الي التثنية والجمع تصريف فليتامل قوله
موضوعة وضع الاصوات ينظر مامعني قوله موضوعة وضع
الاصوات وينظر هل قوله لبعد معرفه الخ بيانا فيه قوله مجهولة
الاصل لاقتضا البعد انه يمكن معرفة اصله قوله بنقسم الاسم
اي المتصرف فلا يرد ان المبني قد يكون علي حرف او حرفين وقول
الش لانه يحتاج الخ باعتبار الوضع الاصلي وما حق الكلمة ان تكون
عليه قوله وذكرها المتبادر انه مصدر مبتدا وقول المص لا يليق
خبره وفيه تغيير لكلام المص لان يليق في كلامه خبر عن قوله
وامثلته فهو مبتدا وبالتا المثناة فوق ويلزم علي كلام الش ان يقرا
باليا المثناة تحت ويحتمل ان يقرا قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضي
المسند الي ضمير الزبيدي قوله قصري في الصحاح القصيري
الضلع التي تلي الشاكلة وهي الواهنة في اسفل الاضلاع والقصري
ايضا افعي انتهي واقتصر في الصحاح علي الثاني فقال القصيري
مصغر مقصور ضرب من الافاعي قوله حزرلي في النسخة الصحيحة
علي الش مضبوط بالحا المهملة المفتوحة ولم اقف عليه ولم يذكر
في القاموس في مادة حزل قوله اجفلا في القاموس
ودعاهم الجفلي محركة والاجفلي اي بجماعتهم وعامتهم والا
والاجفلي الجماعة من كل شي قوله عنفوان في القاموس عنفوان

الشي وعنفوة مشدد ١ وله وبهجته فصل قوله طمع من طمع يطمع طمعا فهو طمع وطمع قوله بكسرة ففتحة قال الدنوشري فائدة فعل بكسر ففتح كثير في الاسما قليل في الصفات ومنه ما روي اي كثير وقوم عدي وديني قيم ولحم زيم اي متفرق ومكان سوي قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر ش علي الثاني وينظر هل زيم بالزاي او بالرا انتهي واقول هو بالزاي قوله دثل كان بعده في النسخة المصححة زيم وضرب عليه بالقلم ولا ادري وجهه والمناسب لصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولاحقه وكونه منقولا لا يقتضي اسقاطه لان دئل كذلك بل عدم النقل في زيم اظهر كما يأتي في كلامه قوله لانهم كرهوا الانتقال الخ احسن منه كما قال بعضهم ان يقال في تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم الي ضم لازم قوله ووجهه الجاربردي قال الدنوشري ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجاربردي وكلام ابن جني وينبغي ان ينظر ما رد به ابن مالك انتهي واقول عدم الفرق بين كلام الجاربردي وابن جني من الذهول والغفلة عن كون الجاربردي اعتبر عمله العاري بعد تلفظه بالحا المكسورة وابن جني اعتبر ميله الي القراة المشهورة واما ما رد به ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراة اليه لدل علي عدم الضبط ورداة التلاوة ومن هذا شانه لا يعتمد عليه ما يسمع منه لامكان عروض ذلك له قوله اسم لدويبة قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاه الاخفش وعن الليث ان الوعل

لغة

لغة في الوعل ونقل عن الخليل كما قال الش قوله ان فعل بضم اوله الخ ينظر ما وجه ترك تنوين فعل قوله والرباعي بالجر عطف علي الثلاثي اي وابنية الثلاثي وانظر لم لم يذكر المص هنا العدد ولا جر الرباعي باللام كما فعل فيما ياتي في قوله وللخماسي المجرد اربعة قوله كقمطل ومثل قمطل قمطر اسم لوعا الكتب قوله كالجندب اي فانه اسم للجراد الاخضر الطويل الرجلين وجندب ايضا ابن العنبر بن عمرو بن تميم قوله وزاد الاخفش الخ قال بعضهم واما نحو جخدب فش لم يثبته ورواه بالضم وروي الفرابرقع وطحلب فالاجود فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرثن واما جوذر فانه اعجمي واما جخدب فالراوية الجيدة فيه ضم الدال علي انه لو ثبت فتحها امكن ان يكون مخففا من جخادب كما قالوا ان عليطا مخفف من علابط والاظهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون لان الفرا ثقة في روايته فلا وجه لردها ويقويه اظهار التضعيف في نحو سودد وعندد لارادة الالحاق بجندب ولو لم يكونا له لقيل سود وعند فلو كان هذا البنا مفقودا لما امتنع وجود ما هو ملحق به قوله للاخضر الذي يعلو الما اي الشي الاخضر وعبر بعض الشافعية بقوله النبت الاخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الما انتهي ووصفها بانها تعلو يقتضي انه اراد الجرم الاخضر لا الوصف لانه لون قايم بالما ولا يقال انه يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاموس وان الذي ينبت في جوانب محل الما يسمي خزز ا بالخا والزاي ولم يذكر

ذلك في القاموس وانما فيه حزركصرد ذكر الارانب **قوله** للطويل
اي ولا يختص بالرجل كجرشع **قوله** بضم التا المثناة فوق تقدم له
مثله في باب جموع التكسير وتقدم انا قلنا ان الصواب بضم التا
المثلثة **قوله** وسمردل بالدال المهملة واعجامها لغة كما في
القاموس **قوله** الشي التافه الحقير ذكر بعضهم انه اسم للسحاب
وبعضهم انه اسم دابه **قوله** قد عمل قال بعضهم والقدعمل لا يستعمل
الا بعد النفي اما بها او بغيرها فينظر هل ذلك صحيح ام لا وزاد ابن
السراج بنا خامسا وهو هندلع لبقله والاظهر انه رباعي والنون
زايدة **فصل قوله** وافعلل اي بتخفيف اللام الاولي وتثقيل الثانية
ومن امثلته اكفهر الرجل تجهم وفي الحديث اذا لقيت الكافر فالقه
بوجه مكفهر اي غير منبسط **قوله** وهو افعلل اي بتضعيف
اللام الاولي وتخفيف الثانية **قوله** نحو احرنجم يقال احرنجم الرجل
انقبض من الشي وضم جراميزه اي ما انتشر من لباسه **قوله**
لا يكون الا مفتوحا من لازم ذلك انه لا يكون الا متحركا فقوله
فتعين الابتدا بالساكن علة لمطلق حركته وكون الفتحة احق
علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلي قياسه كان ينبغي ان
يقول بعد قوله واللام مفتوح دايما لان الماضي بني علي حركة
لمشابهته المعرب ليكون علة لحركة اللام المطلقة وقوله للخفة
لخصوص كونها فتحة **قوله** واما ما جا الخ جواب عن سوال
وارد علي قوله ان الفا لا يكون الا مفتوحة مع انها مكسورة فيما
ذكر وكان ينبغي ان يقول والاصل فيهما فتح الفا وكسر العين **قوله**

ونفست

ونفست المراة في الصحاح وقد نفست المراة بالكسر ويقال ايضا نفست
المراة على ما علي ما لم يسم فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس
الرملي يقال في فعله نفست المراة بضم النون وفتحها وكسر الفا
فيهما والضم افصح انتهي **قوله** بالنقض هو تخلف الحكم عن الدليل
قوله لئلا يلتبس الخ هذا اجمال لا التباس **قوله** ويأتي في دحرج
بالضم الخلاف السابق اي لان الدليل دل علي ان المبني للمفعول
من حيث هو اصل فلا يقال من قال باصالة المبني للمفعول هناك
استدل بافعال ثلاثية لازمة للبنا للمفعول فقد يقال لا يأتي
ما قاله هنا **فصل** في كيفية الوزن قدمه علي ما بعده
عكس النظم لان من فوايد الوزن معرفة الزايد من الاصلي ووجهه
ما في النظم ان بالفرق بين الزايد والاصلي يتوصل الي طريق وزن الكلمة
قوله علي الترتيب المستفاد من الفا اي العاطفة في قوله فالعين
فاللام **قوله** وهو مبني الاظهر وهما مبنيان لان البنا انما هو
علي المذهبين الاخيرين كما لا يخفي وقوله فهل جعفر الخ عايد للكل
بدليل قوله اولا يد **قوله** قاله التفتازاني في يطا واخواته اي قال
ان حذف الواو منها لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة في الاصل
والمراد باخوات يطا يدع ويذر **فصل قوله** فتعريف الاصل
غير جامع الخ فيه قلب كما لا يخفي لان تعريف الاصل غير مانع لانه
يدخل فيه ما ليس منه وتعريف الزايد غير جامع لانه يخرج منه بعض
افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر
بالتامل لان ما ورد علي طرد احدهما ورد علي عكس الاخر

وبالعكس قوله ومرمريث للتغر في النسخة المصححة ضبط مرمريث
بالتا المثلثة وضبط التغر بالتا المثناة وقضية صنيع القاموس
ان مرمريث بالتا المثناة وفسره بالداهية فهو مرادف لمرمريس
ولم يذكر تغر بالتا المثناة وانما ذكر ثغر بالمثلثة وقال انه السير
في موخر السرج وانه بالتحريك وقد يسكن قوله حيث قالوا صميمح
اي بالتصغير بين الميمين ثم حا بعد الميم الثانية وفي بعض
النسخ صميح بحايين بعد يا التصغير وهو تحريف ناش عن الغفلة
عن موضوع الكلام قوله قلنا وها السكت كذلك انما قيد بالسكت
مع ان الها تزاد فيه وفي غيره لانه اظهر في غرضه من انتفا زيادة
الشين التي لا تزاد الا فيه لظهور الجامع بين الشين والها اخ
وانظر هلا قال انه ينبغي ان يعد والسين فيمن قال ما ذكر
ولما ذكر في الشافية ما تزاد فيه السين قال وعد سين الكسكسة
غلط لاستلزامه شين الكشكشة قوله فانها بدل من اصل
هو الواو لان الاصل ضوضو والضوضا الصياح قوله كعضرفوط
هو ذكر العضاه وهو دويبة اكبر من الوزغة قوله كجردحل
فسره الشر في قول الموضح وللخماسي المجرد اربعة ابنية بعد
قوله قرطعب بسطر واحد فقال وصيغة نحو جردحل للجمل
الضخم وفي القاموس الجردحل بكسر الجيم البعير الضخم وفي
شرح الجمل لابن جني انه الجمل الغليظ قوله فالهمزة في الاول
الاظهر ان يقول فالالف قوله كعدبس هو الشديد من الابل
وغيرها قوله عيثران ضبط في النسخة المصححة بالتا المثناة

والصوا

والصواب انه بالمثلثة قوله وتزاد التا في التانيث الخ قال
الدنوشري ربما يفهم من اقتصاره علي ما ذكر ومن اقتصار الشم ان
تا ترجمان اصلية وهو احد القولين قال في القاموس الترجمان كعنفو ن
وزعفران وريهقان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل علي
اصالة التا انتهي فوزنه فعللان وهو معرب وقيل عربي وزعم بعضهم
انه يجوز ان يكون ماخوذا من الرجم بالحجارة لان المفسر يرمي
بالخطاب كما يرمي بالحجارة فح تكون تاره زايدة وتكون وزنه تفعلان
وصرح هذا البعض بان ضم تايه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم
ان يكون ماخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث
مرجم اي مقول بالظن واقول المعني لا يشهد لذلك والقايل
لذلك الزوزني والجوهري فليتامل قوله وقامت فيه نظر
لان التا في قامت في نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجز بخلاف
التا في قايمة ولذا جعل الاعراب عليها قوله وتزاد السين في
الاستفعال ذكر ابن مالك في ايجاز التعريف انه لم تزد السين
وحدها يعني مجردة عن التا الا في اسطاع ويسطيع قال
الخ ولمدع ان يدعي زيادتها في ضغبوس وهو الصغير من القثا
ويستدل بقول العرب ضغبت المراة اذا اشتهت الضغابيس
فاسقطوا السين في الاشتقاق واظهر من ذلك زيادتها في قدموس
بمعني قديم انتهي قوله بامهاتكم الشاهد في قوله حيث لم يكن فيه
ها فدل علي انها زايدة وصدره ∴ اذا الامهات قبحن الوجوه ∴
وامهاتكم من قوله تعالي والله اخرجكم من بطون امهاتكم قد قري

عن حمزة بكسر اوله وكسر الميم المشددة وقرا الكسائي بكسر الالف وفتح
الميم وقرا الباقون بضم الالف وفتح الميم **قوله** وابنه في شرحه الخ
قال الدنوشري قال الشحاذة الحلبي نسبة اهمال السين الي ولد الناظم
سبق قلم لان كلامه في موضعين كالصريح في زيادة السين **قوله**
وفتح الموحدة مشكل فانه مخالف لقوله تعالي فذروه في
سنبله فانه بضم البا اللهم الا ان يكون فتح البا لغة اقتصر عليها
الشم **قوله** واسطاع وقع في نسخة اللقاني استطاع بالتا بعد السين
فقال ان قلت قدم ان السين تزاد في الاستفعال وفروعه وهذا
منها قلت المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه للطلب
كالاستخراج واستخرج وهذا ليس كذلك انتهي ووجه السوال
ان الكلام مفروض فيما خلا من القيود المتقدمة والاستفعال
لم يخل منها فتامله **قوله** هذا مذهب س وجمهور البصريين اعترضه
المبرد بان العوض من الشي انما هو اذا كان معدوما والفتحة
ههنا موجودة نقلت من العين الي الفا فلا معني للتعويض بل
فيه جمع بين العوض والمعوض واجيب بانه انما وقع التعويض
من ذهاب الحركة من العين الي الفا الساكنة وقلبوا العين الفا لحق الكلمة
وهن وتغيير وصار معوضا للحذف اذا سكن ما بعده نحو اطع في الامر
فعوض السين من هذا القدر من الوهن وهو جواز لا وجوب ولهذا
لم يعوضوا فيما كان مثله نحو اقام **قوله** واباع اتباعا لضم النون
صوابه لضم الصاد **قوله** قيل الخ لعل وجه تضعيفه كما يشعر
به الاتيان بقيل انه لا يلزم من كونه منقولا من الفعل ان لا يستدل

على زيادة

على زيادة تايه بدليل اخر واذا كان كونه منقولا من الفعل كافيا
في الدلالة على زيادتها اذ هي فيه لا تكون الا زايدة **فصل قوله**
والعاشر الافعلال لا يخفي انه مكرر مع الثامن فكان ينبغي الاقتصار
على العاشر ويمثل له بالاحرنجام ثم يقول فقعنس ملحق باحرنجم
والحق به الاقعنساس وان اجتماعهما ولذلك لم يدغم فيه المثلان
مع قوله قالوا وفي عشرة اسما انما نسبه اليهم توطية لما يذكره
من انه ينبغي **قوله** عفنقس لم يذكره في الصحاح وانما فيه من
مادة عفقس بالفا ثم القاف والعفقس العسر الاخلاق وكذا
في القاموس زيادة ما يأتي **قوله** واصله سمو اي فخفف بحذف
عجزه وتسكين اوله ولما سكن اوله اجتلبت همزة الوصل وزيادتها
لانها في التخفيف بحذف اللام لسقوط الهمزة في الدرج وذلك كاف
في التخفيف **قوله** واست الهمزة في است بدل من لام الكلمة وهي
الها والدليل على ان اصلها سته تصغيرها على ستيهة وجمعها
على استاه ثم حذف الها منها سكن اولها كما في اسم ثم ابتدي
بالالف ليتوصل بها الي النطق بالساكن وحذف الها ليس باصل
لانه حرف صحيح لكنه شبه بحروف المد واللين ومن حذف التا
وهي العين لم يجلب الف الوصل ولم يسكن السين وقد حمل على الها
في الحذف لتقاربهما في المخرج في قوله حر الاثر عيانهم يقولون
احراح **قوله** الا انه لما كان الخ معناه كما قال بعض الافاضل
من مشايخنا ان لفظ المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة
همزته الي ما قبلها وهو الرا فيقال المرو والمرا والمري بابدال

الهمزة الساكنة الي ما قبلها مجاز اعلال لفظ امرء باسكان ميمه
واجتلاب همزة الوصل توصلا الي النطق بالساكن لان الاعلال يانس
بالاعلال والضمير المنصوب في اعلوه عايد الي امرء والاشارة
في قوله لذلك الي تخفيف همز تداخ وقوله وتكثرة الاستعمال علية
ثانيه لاعلال لفظ امرء ومعني ذلك انه لما كثر دوره ذلك علي
الالسن كثرت صيغه فيصير المتكلم في فسحة ان شا نطق
بالمرء وان شا نطق بامرء وان شا نطق بمخففات المرء فليتامل
قوله وهو اولي من اجتلابه همزة لو قال العج كان اظهر واوفق
لما سلف عن ابي عمرو هذا باب الابدال قوله
فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه فهو اعم مطلقا من الابدال قوله
فانه مختص بحروف العلة فهو اخص مطلقا من الابدال والعوض
قوله وما يبدل ابدالا نادرا اي لغير اد غام لكن ما عدا هذه
الستة والتسعة هل تبدل من مبدل من غير شايع وندور قوله
بجمعها هما قولك الخ الاضبط في نسخة صحيحة من التسهيل بكسر
اللام والجيم من لجد وبناصرف للمجهول وشكس بفتح الشين
وسكون الكاف وطي بالنصب وثوب بالجر وكذا عزته وح فاللام
في لجد جارة والجار والمجرور متعلق بصرف والشكس الحلق
وامن اسم فاعل امن وطي مفعوله وهو مضاف وثوب مضاف
اليه وعزته مضاف اليه والمعني صرف شكس موصوف بانه امن
طي ثوب عزته وهو كناية عن تغير حاله لاجل الجد اي الاجتهاد
لان مقتضي الاجتهاد عدم امن ما ذكر وضبط هذا الترتيب

في النسخة

في النسخة المصححة بتصحيح الشر علي وجه يودي الي اهمال معناه
قوله تسعة يجمعها الخ لا يخفي ان هذه الحروف التسعة بعض
الاثنين وعشرين المتقدمة فيلزم ان يكون ابدالها ضروريا وغير
ضروري وذلك تناقض فما احسن قول التسهيل يجمع حروف
البدل الشايع لجد الخ والضروري في التصريف هجا طويت دايما
قوله كانه تصغير اصلان اي بضمة الهمزة وسكون الصاد جمع
اصيل كبعير وبعران كما ياتي عن الصحاح ويدل علي انه جمع قوله
وهو عكس قياس الخ قوله كقولهم في اياك هياك وقالوا ايضا
هن فعلت فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل الها من
الواو كما في قول امرء القيس قوله وقد رابني قولها يا هناه
ويحك الحقت شرا بشر فهياه فعال من هنوك واصلها هناو
فابدلت الها من الواو هذا هو الصحيح فيها فصل قوله في
ابدال الهمزة اي من غيرها وليس المراد انها هي المبدلة بغيرها
قوله ونحو بنا الخ قياس ما قبله ان يكون بنا بكسر البا وظبا بضم
الظا بمعني السيوف وفنا بفتح الفا بمعني الموت لكن ضبط في
النسخة المصححة بخطه الاخيران بكسر اولهما فالظبي جمع ظبي
وهو الغزال وفنا المكان رحبته ولا يظهر وجه هذا الضبط
قوله هذا قول الاكثرين ينظر هل قال الاكثرون بذلك في
مسئلة كسا وسما الخ قوله وقال المبرد الخ قال المرادي نقلا
عن المبرد ادخلت الف فاعل قبل الالف المنقلبة في قال وباع
واشباههما الخ وهو احسن من نقل الشر فليتامل قوله ولا

تنقط الخ الظاهر انها لا تنقط في المسايل الاتية ايضا فلينظر ثم
رايت في كلام المرادي ما يدل علي انها لا تنقط الا اذا كان ابدال
الهمزة اليها قياسيا نحو بير فليتامل قوله عين بكسر اليا قال في
الصحاح وعنت الرجل اصبته بعيني فانا عاين وهو معين علي
النقص ومعيون علي التمام قال الشاعر في التمام

قد كان قومك يحسبونك سيدا ۞ واخال انك سيد معيون ۞

قوله خوف الالباس بعان قال في الصحاح وربما قالوا علينا
فلان يعين عيانة اي صار لهم عينا فعان في كلام الشم بهذا المعني
قوله احدهما ان اسم الفاعل الخ قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل
اللهم الا ان يقال انه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره
وقوله وجايزة مونثته فيه نظر بل هي مونثة لا مونثته فتامل
وعبارة المرادي تنبيهات الاول هذا الابدال جار فيما كان
علي فاعل او فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جايز وهو البستان
قال صعده نابتة في جاير ايما الريح تميلها تميل وقولهم
جايزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف انتهي فان قلت
لاي معني لم يقل في افراد المسيلة الثالثة من نحو عجوز
وصحيفة ان الواو واليا قلبتا الفا ثم قلبتا الفا ثم قلبتا همزة
كما قيل بذلك في نحو كسا وقايل قلت لانهما لاحظ لهما في الحركة
فلو يوجد شرط قلبهما الفا كما يعلم من قول الشم وقال الخليل الخ
قوله فرع عن المصدر هذا اشتباه اذ فرعيته عنه انما هي بحسب
الاشتقاق واما بحسب الاعلال فالامر بالعكس كما صرح به علما

الصرف

الصرف واشار اليه الشم سابقا حملا علي الفعل قوله بعد الف مفاعل
المراد ان تقع احداهما في موضع العين من مفاعل قوله وكحل
العينين الخ قال الامام العيني في شرح الشواهد وصدره غراك ان
تقاربت ابا عدي والشم انشد صدره حتي عظامي الخ فينظر
اي الروايتين اصح وقول الشم وهو الرمد الشديد زاد عليه
العيني قوله وقيل هو كالقذي والبا في قوله بالعواور ينظر
هل هي بمعني في او لا فليتامل والظاهر انها باء الالة بمعني ان الرمد
او ما هو كالقذي كحل به عينيه وصار كالكحل لها قال بعضهم
والقذي يكتب باليا وهو ما يسقط في العين مما تتاذي به
يقال قذت وقذيت عينه قذيا اذا صار فيها القذي وقذيتها
اخرجت منها القذا انتهي واقول انشد المص صدر البيت
كما انشده الشم وعبارته في شرح الالفية كقول جندب بن
المثني يصف الدهر احني عظامي واراه ثايري وكحل الخ انتهي
ومن خطه نقلت ومعني ثايري قاتلي وفي نسخ الشرح من
ابداله بفاعري تحريف قوله عيايل عبارة العيني والشاهد
في عيايل حيث ابدلت الهمزة من اليا وقال الصغاني واحد العيال
عيل والجمع عيايل مثل جيد وجيايد وقد جا عيايل ثم انشد
المغان وهو مضاف الي اسود اضافة الصفة الي موصوفها
وادعي ابن الاعرابي ان الصواب غايل بالغين المعجمة جمع غيل
علي غير القياس وهو الاجمة قوله ونمر بضمتين جمع نمر قوله
ولان ذلك نظير الخ الاشارة في كلامه الي ابدال احوال الواوين

همزة وان كانت المبدلة في مسالتنا الثانية وفيما ذكره المبدلة
الاولى نحو اواصل كما سياتي فتامل وقوله لانه اذا التقت اليا آن
الخ تكرير لما قبله فلا حاجة اليه وما قاله جميعه عبارة المرادي بحروفها
قوله في سيقة السيقة هو ما استاقه العدو من الدواب
قوله متاصلة الواوية قال اللقاني نعت للساكنة فقط اذ
المتحركة العارضة تبدل معها الاولى همزة كما مثل له بجمع واصله
ووافية اذ الواو الثانية بدل عن الف فاعله انتهى وقد اشار الى
ذلك الشارح فيما ياتي بقوله ويدخل تحت ذلك صور ثلاث الخ حيث
خص الساكنة بالوصف بكونها متاصلة الواوية فتامل **فصل**
قوله لان هذه الهمزة الخ مراده انها اصلية في الجمع لاصالتها
في المفرد وقوله وسبب الابدال عروضها فيه اي وهو مفقود في
الجمع لاصالتها في الجمع للاصالة **قوله** لان المراة مفعلة اصلها
مرءية فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **قوله** مثل
المرايا ولعاب الخ قال الدنوشري ينظر ما معنى هذا الشطر
قوله وخرج باشتراط اعتلال اللام فيه نظر بالنسبة الى الهمزة
فانها ليست حرف علة اللهم الا ان يكون في عبارته تغليب او على
مذهب من يقول انها حرف علة وهو ما فهمه قول المص الاتي
فيما لامه صحيحة نحو مداري وقول الشارح فيما لامه غير صحيحة
قوله وكون لام الجمع الخ فيه نظر لان الهمزة ليست حرف علة **قوله**
فيما لامه صحيحة يفهم من ظاهره ومن صريح قول الشارح فيما لامه غير
صحيحة ان الهمزة حرف علة وهو مذهب والصحيح انها حرف

صح

مستشزرات

صح **قوله** مستشزرات معناه مرتفعات وروي بكسر الزاي وفتحها
قاله العيني **قوله** المفتوحة قال الدنوشري لو حذفه لكان صوابا
كما يعلم بالتامل انتهى ووجهه ان التا حرف اعراب فلا تلزم حركة
معينة **قوله** لان اليا اخف منها لو ضم اليه قوله ورجوعها الى
اصلها كما ياتي في قضايا كان حسنا **قوله** وخامسها قلب الالف يا
لو قال قلبت الهمزة يا لكان اولى وكذا يقال في قوله فيما ياتي عن
الخليل ثم قلبت الالف يا **قوله** وجمعها سطايا مثل القضايا
والمطايا العشايا والاسا العدايا فهو على الازدواج لانه جمع غدوة
وما جا على الازدواج قوله في الحديث غير خزايا ولا ندامى فان
القياس ولا نادمين جمع نادم من الندم فان ندامى جمع ندمان
من المنادمة **قوله** والخامس الخ لو ابدل قوله الالف بالهمزة
كان اولى وقوله ولم ترجع الى اصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر
فليتامل **قوله** اصلها هراو وقال الدنوشري مراده بالاصل
الثاني اذ اصلها الاول هرايي بهمزة قبل الواو انتهى وقد يقال
بل مراده الاصل الثالث فقد صرح المكي بان اصل هراوا هراوي بالفين
قبل الواو الاولى الف الجمع المشاكل مفاعل والثانية الف المفرد
وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التي هي مدة زائدة
في المفرد بعد الف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدة
الواقعة بعد الف الجمع همزة لم يتعرض المص لاصل هراوي
بل قال وذلك انا قلبنا نعلم ان الاصل ما قاله المكي والثاني
ما قاله الدنوشري والثالث ما قاله الشارح وبان بدا ان في هراوي

سبعة اعمال قوله ثم فتحها لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان احسن
كما مر نظيره مرارًا قوله علي الاصل مراده به الاصل الثاني لان
الهمزة اصلها اليا قوله والثاني الخ قد يقال انه مكرر مع قوله
اولا واعترض بانهم الخ ويجاب بانه ذكر هنا انه شاذ قوله ابدال
الواو واليا لم يضم اليهما الالف مع تصريح المص بانها تبدل من
الهمزة فلينظر ما وجهه وقد يقال وجهه انه قال اولا فصل
في عكس ذلك وهو ابدال الواو واليا من الهمزة ويقع ذلك
في بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثاني هنا وان كانت
الالف تشارك فيه الواو واليا فضم الالف اليهما زيادة علي الباب
تكميلا للفايدة واشارة الي ان هذا الحكم لا يختص بهما قوله
نحو امنت يكتب بهمزة في اوله ممدودة ولا يكتب الالف بعدها
وسياتي ان اا تزر مكتوب بهمزة والف بعدها فان كان ذلك
صحيحا فيطلب الفرق بينه وبين نحو امنت فليتامل قوله
واجاز البغداديون الخ قال الدنوشري ربما يفهم منه الاعتراض
علي المطرزي وقد يقال انه لا يلزم من جواز ما ذكر انه في الحديث
كذلك لان المحفوظ عن النبي صلي الله عليه وسلم التشديد
فليتامل ذلك انتهي واقول تاملناه فرايناه مخالفا للقول
الذي رواه مالك الخ ولما رواه البخاري من حديث جابر في
باب اذا كان الثوب ضيقا فاتزر به وضبط قوله فاتزر
بادغام الهمزة المقلوبة تا في تا الافتعال وتخريج ذلك
علي طريق البغداديين احسن من قول الكرماني ان قوله

البعض بين

البعض بين اتزر خطا هو الخطا فان تخطئة الصرفيين من اكبر الخطا
وبتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون ما في الحديث شاذا يا
وكم من موضع شاذ وقع في الكلام الفصيح بالاجماع ومن العجب
ايضا ان العيني نقل كلام الكرماني ثم اشار الي الجواب عنه بانه
في مثل ذلك يجوز قلب الهمزة يا تحتانية وتا فوقانية
وهو مخالف لقولهم انه يجب قلب الثانية في مثل هذا من
جنس حركة ما قبلها فتدبر قوله كاتكل اي من الاكل كما ياتي
فتامل قوله واذا جاز في الماضي جاز في المضارع قد يقال
ان مجيئه في الماضي المقصور علي السماعي لا يقتضي جوازه
في المضارع فليتامل قوله ان يبتدا احترز به عن الدرج فانه
تذهب فيه همزة الوصل فتعود الهمزة الثانية الي حالها لزوال
موجب قلبها واوا قوله لا في ائتمن هذا رد علي المص حيث
ذكر ان ابن الانباري رد اجازة الكسائي ان يبتدا ائتمن بهمزتين
وانما رد عليه ابن الانباري في اات لا في ائتمن قوله لان الطرف
محل التغيير الخ هذا عكس ابي الحسن لما ساله ابو عثمان
في الفرق بينهما ان العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف
اللامين بدليل درهم وقردد وان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز
في الطرف بدليل هووي بواوين واشباع ذلك في جمع واثنه
قوله لانها في موضع اللام هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية
بالابدال لان كلا من الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة
تخصيصها ان ابدال ما عداها يودي الي توالي همزتين من غير

ابداد وهما اما الاولي والثانيةان ابدلت الثالثة او الثالثة ان
ابدلت الاولي قوله لان الواو الاخيرة الخ هذا في ابدال المتطرفة
واما المكسورة فابدلت يا من جنس حركتها قوله وان لم تكن طرفا
ان لم تكن الثانية طرفا بالطريق الاولي وبذلك يندفع ماقيل
كان الاولي ان يقول وان لم يكونا في الطرف قوله وصححت لو قال
بدله وصححنا لكان اولي قلبنا مثل قوله او ادم جمع ادم فايدة
الكتاب يكتبون مثل آية وآدم وآمن بالف واحدة وهو
مذهب التخفيف والنحويون يكتبون ذلك بالفين وهو مذهب
التحقيق قوله مبني علي انه الخ وجه البنا ظاهر فانه كان
فاعل كآزر فتقلب الفه واوا كما تقلب الف ضاربه في ضوارب
فلم تجتمع همزتان بخلاف ما اذا قلنا اصله افعل قوله جاز
في الهمزة الخ اي وجاز الابدال علي القاعدة السابقة قوله وذلك
مطرد ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين قوله كرضي
وقوي قال بعضهم انما قلبت الواو يا لانه لما انكسر ما قبلها
وكانت بتطرفها معوضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه
السكون من وجوب ابدالها يا توصلا للخفة وكتب ايضا مانصه
قوله كرضي وقوي قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو في قوي
يا وفي يقوي الفا ولم يدغموا الواو الاولي في الثانية فيهما
كما ادغموا في قوة ومقتضي الادغام فيهما متحقق كما ان
مقتضي الاعلال فيهما فما وجه ترجيح جانب الاعلال
فيهما علي جانب الادغام مع انه مفيد للتخفيف كما ان الاعلال

مفيدله

مفيدله ويمكن ان يجاب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال ازيد من
التخفيف الحاصل من الادغام لان التلفظ بالحرف المقلوب اسهل
من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة
فالمصير الي ترجيح جانب الادغام انتهي وهو حسن قوله
والغازي فقد يقال عليه ان قلب الواو يا في ذلك لوقوعها رابعة
ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار اليها بقوله فيما يا في
الرابعة ان تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجاب كما يعلم مما هناك
بان بعض صور المسئلة الرابعة انما قلب فيه الواو يا بالحمل علي
البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو قوله بعد كسرة احترز
بقوله بعد كسرة من نحو دلو وغزو وشذ قولهم قنيه وهو ابن
عمي دنيا اذ لا موجب لقلب الواو فيهما يا اذ لا كسر لان القنية
من قنونة الشي كسبته ولان دنيا من الدنو وقيل لا شذوذ
في قولك قنيته وقنونه ويقال هو ابن عم دني ودنيا بالف
الالحاق او التانيث قوله او تقع الواو هو تقييد بحسب
المعني والصناعة لا تقتضيه لان قبل معطوف علي طرف الذي
هو خبر هي واحترز بقوله بعد كسرة وهي اما طرف او قبل
تا التانيث من نحو علاوه وهراوه فان الواو وان وقعت
قبل تا التانيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيها علايه بقلب الواو
يا كما شذ في شكايه قلب الواو يا والدليل علي انه واوي
شكوت والشكوي قال السيرافي انما قلبت واوه يا لان اكثر
المصادر الاتية علي فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية

والرعاية والحماية تحملت الشكاية عليه لقلة ذلك في الواو والعلاوة
مايعلق علي البعير بعد حمله نحو السقا والسفرة والسعود
وهي الحديدة التي يشوي عليها اللحم والهراوة العصا **قوله**
لو قوعها طرفا هو بحسب الظاهر بقاف لقوله طرف لانه
جعل قسيما لقوله او قيل الخ **قوله** بحذف الزوايد اي
الميم واليا **قوله** الا انه زيد فيه الخ ظاهره ان السين ليست
زايدة علي كونه جمع سوا وليس كذلك بل هي زايدة في سواسيه
ايضا **قوله** وقالوا سواسيه علي الاصل مراده بالاصل
في ذلك اصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو بالوجود
المقتضي ولم يقولوا في مقاتوة انه جا علي الاصل في
الاعلال ايضا وعبارة القاموس صريحة في انه جا كذلك
والمقتوون والمقاتوة والمقاتيه الخدام فكان ينبغي للشر
ان ينبه علي ذلك **قوله** ووقع للجوهري الخ قال الدنوشري
ينظر علي كلام الجوهري ما معني سوا وما معني سيه فان
لكل كلمة معني وقد ذكر انهما كلمتان توقف في ذلك الشيخ عبد
الرحمن الدبيطي وقد يقال ان كلام الجوهري غلط فلا يطلب
توجيهه كما اشار الي ذلك الش بقوله ووقع الخ ويمكن ان يقال معني
كلام الجوهري انهما كلمتان في الاصل لكل منهما معني ودرنه بحضه
ثم ركبا وصارا الكلمة واحدة بمعني مستويين انتهي وقال بعض الفضلا
الذي يظهر من سواسوه انه ابدل من مدة سوا السين واللام الثانية
لام سوا وزيدنا التانيث فوزنه فعا سله فوبل الزايد بلفظه

لانه

لانه بدل من المدة لا تضعيف للفا كما ان وزن رسايل فعايل لان الهمزة
بدل من المدة في رسالة فقوبلت بلفظ الهمزة ومثله سواسوة في ان
ابدلت من مدة سوا سين مماثلة للفا فيما عشيشه تصغير عشيه
حيث ابدل من مدة عشيه فيها شين مماثلة للعين ووزنه عشيلة
فانظر مع هذا كلام الش وكلام ابن بري **قوله** ووزنها فوافله
اي سوافلنا سواسوه او سواسيه **قوله** سواسية سود
الوجوه الخ ظاهر فيه مشبه به ما بعده فهو من اضافة المشبه
به الي المشبه علي حد لجين الما وفي القاموس والظربان دويبة
كالهرة منتنة كالظربا والجمع ظرابين وظرابي وظربا وظربا بكسرهما
اسمان للجمع وفسا بينهم الظربان اي تقاطعوا لانها اذا فست في
ثوب لا تذهب رايحته حتي يبلي ويقال تفسوا في حجر الضب
فيسدر من خبث رايحته فنا كله انتهي وفيه ذلك بقوله
بجرودة النخل لانها اقطع واشبع فيكون ابلغ من الهجو المراد
له **قوله** جمع مقتوا الخ انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للخادم
مقتوي بفتح الميم وتشديد اليا كانه منسوب الي المقتي وهو
مصدر انتهي فيكون مقاتوه جمع هذا لا جمع مقتوا اسم فاعل
لانه من اقتوي واقتوي من القتوة لا من القتو وقال في الصحاح
ايضا وقد تخفف يا النسب وانشد البيت وهو مبني الخ وقال
الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فانه
ذكر ان مفرد المقاتوة غير ما ذكر وعبارته والقتو والقتا
مثلة حسن خدمة الملوك كالمقتي وبها النميمة والمقتوون

والمقانوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوي ومقتي او مقتوين
وبفتح الواو غير مصروفين وهي للواحد والجمع والمونث سوا والميم
فيه اصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لان افتعل
لازم البتة انتهي كلام القاموس ويتعلق به امور الاول ان فيه
مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فان صاحب القاموس
فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثاني ان المقتي في قوله
كالمقتي بميم مفتوحة وقاف ساكنة وتا بعدها الف مصدر ميمي
كالمغزي الثالث ان قوله والمقتون وجد مرسوما بواوين
وفيه نظر لانه لا جايز ان يكون مفرده مقتوي بفتح الميم وسكون
القاف وفتح التا والواو واليا المشددة اخره والا قيل مقتويون
كالاشعريون ولا جايز ان يكون مفرده مقتي مخفف مقتوي
والا قيل مقتون كالاعلون ولا جايز ان يكون مفرده مقتوين
كما لا يخفي وهو لم يذكر الا ان الواحد مقتوي ومقتي ومقتوين
ويتعين ان يكون مفرده مقتو اسم فاعل واصله مقتوو اعل
كما ذكر الشارح الرابع ان قوله غير مصروفين راجع لقوله مقتوين
بكسر الواو وبفتحها وينظر هل هو بفتح الميم او بضمها وقد
يتوقف في منعهما من الصرف بانه ليس فيهما الا علة واحدة
وهي الوصفية اللهم الا ان يقال هو مبني علي مذهب ابي علي
الفارسي القايل ان مطلق الزيادة في اخر الاسم اذا انضمت
الي علة اخري منعتا الصرف قال الجعبري في شرح الشاطبية
وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعه الصرف هنا

علي راي

علي راي ابي علي الفارسي في اعتبار مطلق الزايدين وصرفه في قوله
وقال ابن غلبون علي المختار اخذا بالمذهبين انتهي وكلامه
بعيد من ذلك حيث جزم بانهما غير مصروفين الخامس انه جعل
مقتوين واحدا لما يصح بذلك قوله الواحد الخ وهو ينافي
قوله بعد ذلك وهي الواحد الخ فانه صريح في اشتراكه بين ما ذكر
السادس ان قوله لان افتعل لازم البتة ان اراد به مطلق افتعل
فهو مردود بنحو اختار واختير واصطفي وان اراد به ان
افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ويطلب
به منه قد يابي ذلك **قوله** متي كنا لاهلك مقتوينا في الصحا
ح
بدل اهلك امك وصدر البيت تهددنا واوعدنا رويدا
و ظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتو اسم فاعل وهو مخالف لقول
الصحاح ويجوز تخفيف يا النسبة قال عمرو بن كلثوم متي كنا
لاهلك مقتوينا فانه صريح في انه جمع مقتوي بميم مفتوحة
فقاف ساكنة فتا مفتوحة فواو فيا مشددة للنسب وهو منسوب
الي مقتي كمغزي كما في الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف يا
النسب ويجوز ان يكون ايضا مقتويا في قول الشاعر ليس جمعا
له مفرد وانما هو مقتوين الذي يشترك فيه الواحد والمثني
والجمع والمذكر والمونث والحاصل ان الشارح لم يحرر هذا المحل حق
التحرير وقال ابن فلاح في مبحث جمع المذكر السالم ومقتوين
اسم فاعل من القتو وهو الخدمة وقياسه مقتوين بضم الميم
لان فعله اقتوي يقتوي وزن اقتوي افعل واصله اقتوو

وليس هو افتعل من قوي انتهي وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع
بالتامل فيما سبق فليتامل ذلك قوله وقال الي امرء الخ في
الصحاح مكان حزيمة فزاره ومكان الحفد للخبا والحفد الحزمة
محركة الضرورة كقول رؤبة مشتبه الاعلام لماع الخفق اراد
الخفق هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح القتو الخدمة وقد
قتوت اقتو قتوا ومقتي اي خدمت مثال غزوت اغزو
غزوا ومغزي قال الشاعر الي امرء من بني فزارة لا احسن
قتو الملوك والخبا ويقال للخادم مقتوي بفتح الميم وتشديد
الياء كانه الي المقتي وهو مصدر كما قالوا صيغة محزية للتي لا
تفي غلتها خراجها ويجوز تخفيف يا النسبة قال عمرو بن كلثوم
متي كنا لامك مقتوينا قال ابو عبيدة قال رجل من بني الحرماز
هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين كله سوا وكذلك
المونث وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم وقال سالوا
الخليل عن مقتوي ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعري انتهي
كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الاشعري واضح في مقتوي
لا في مقتوين فليتامل قوله لصحة عين الفعل فيه نظر ظاهر
لاعتلال عين الفعلين المذكورين وكانه اراد بصحة عين الفعل
عدم تغيرها فليتامل وقوله عود احترز به عن عياده فان
الواو قلبت فيه بالاستيفا الشروط قوله لواذا قال بعضهم
انما امتنع اعلال المصدر الذي هو لواذ ونحوه لئلا يتوالي
اعلالان وذلك انها لو قلبت في المصدر الفا لاجتمع الفان

وقلبت

وقلبت الالف الاخيرة همزة علي القاعدة في اجتماع الفين فيكون اجحافا
بالكلمة قوله وبخلاف نحو لاح رواحا في بعض النسخ راح رواحا
بالحيم وكل صحيح قوله لعدم الالف هذه طريقة وابن الحاجب في
الشافية لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود الف بعدها
وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وتقلب الواو المكسور
ما قبلها في المصادر لا في نحو عوض وحوان يا نحو قام قياما وعاد
عيادا وديناقيما لاعلال افعالها بقلب الواو فيها الفا وحال
حولا اي تغير كالعود في شذوذه والقياس حيلا وقارا انتهي
وخرج بقوله لاعلال افعالها نحو لواذا لان لاذ فعله لاوذ وهو
لم يعل فتامل قوله تعالي فيما مصدر رجي به للمبالغة كما يعلم
من مراجعة التفاسير قوله ويخلطن هكذا وجد بالواو في
اوله فان ثبت فتكون زيادتها جزما وهو من الرجز قوله ديار
فان قلت ديار وثياب بين واوه وبين الطرف حرفان وكوزه
وعوده كذلك فلم صحت هذه واعلت تلك قلت الالف اشد مناسبة
للواو من الفتحة فتقوي جانب الاعلال في ديار ونحوه وضعف
في كوزه ونحوه قوله ودمة وديم الديمة اصلها دومة
من دام يدوم وعلي كونها واوية جماعة لكن الذي في الصحاح
انها يائية والمص ماش علي الاول قوله وقامة وقيم القامة
قامة الانسان او بكرة البير باداتها قوله وقيم يعلم من
كلامه ان لفظ قيمة مشترك قوله فتسلطت الكسرة
عليها كان ينبغي ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت يا قوله واستغنا

الخ قد يقال انما استفدنا ذلك من ضم خوقيه وفيم الي دارود يار
لا من تكثير الامثلة ويجاب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة
لا ينافي استفادتنا اياه من الضم **قوله** واما شبيهة بالمعلة ووجه
شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعل ضعفه بالسكون
قوله بعد ذلك مستغني عنه ثم زاده تاكيدا لدفع توهم ان
ثم مستعملة في غير معناها **قوله** والمخصص الخ سراده المخصص
كثيرة بكونه جمعا للثور بمعني الحيوان لا بغير الاقط **قوله** جمعه
الخ لو حذف لكان احسن **قوله** طوال هو جمع طويل كما ذكر
ويجوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطا فانه مرادف لطويل وكلاهما
يجمع علي فعال قاله المرزوقي **قوله** واستعماله فيه نظر لان هذا الشاعر
استعمله ويجاب بان هذا نادر والاكثر الكثير بخلافه **قوله** وفي
شرح الكافية الخ كون طيا لا من باب جواد لا يجدي نفعا لان
الواو في المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر علي
قوله كانه جمع طايل الخ لاجدي لان الواو فيه قلبت همزة فقلبت
في الجمع لان الابدال يانس بالابدال وقد يوخذ من ذلك ان
الشرط اعلال العين في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها
الفا او بقلبها همزة ثم رايت ابن الحاجب في الشافية وشراحه
ذكروا ان الشرط اعلالها في المفرد ومثلوا لذلك بجيد وجياد
وقالوا جيد اصله جيود اجتمعت فيه الواو واليا وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وحصل الادغام **قوله**
ومنه الصافنات اي من ابدال الواو يا مع تحركها في المفرد شذوذا

وهذا اولي

وهذا اولي من قول الشراي من شذوذ الخ **قوله** ليس بشاذ وجه
عدم شذوذه اعلال الواو في جيد بقلبها يا لوجود مقتضيه
قوله او اعلت لامه الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من
العطف علي قوله تحركت في الواحد وانت خبير بان اللام اعلت
في الجمع واما المفرد فهي معتلة فيه لا معلة ولو قال او اعلت
لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال اي الواحد
باليا او بالواو وما دري ان ما قاله انما يناسب لو عبر المصنف
بقوله او اعلت لامه وهو لم يعبر به فتامل **قوله** وصحت
فيه العين لو حذفه لكان اولي كما هو ظاهر **قوله** ان تقع
رابعة فصاعدا قال اللقاني ينبغي ان يستثني من هذا اسم مفعول
الذي ماضيه علي فعل بفتح العين كمغزو ومدعو فانه
يجب فيها التصحيح علي ما ياتي في المسئلة الثامنة وكان المراد
بهذه الواو المذكورة في المسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماض
او اسم مفعول له مضارع او اسم فاعل قلبت فيه والا فالمسئلة
الثامنة داخلة في المسئلة الرابعة فتامله **قوله** اجلواذا
الاجلواذ خاص بسير الابل **قوله** واجلياذ شاذ الخ ينظر هل
شذوذه من جهة قلب واويه يا ين فيكون نحو ديوان ليس شاذا
لانه ليس فيه الا قلب واو واحدة يا فان اصله دوان لكن
قول المص واو مفردة يا باه ويقضي بشذوذ ذلك قال الامام
المرزوقي ان قيل لم نترك ادغامه اي ديوان واليا والواو
اذا اجتمعا فايهما سبق الاخر بالسكون تقلب الواو يا

ويدغم الاول في الثاني فالجواب ان الكلمة اصلها دوان بدلالة
قولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استثقالاً له
الي ان ابدلوا من اليا الاولي يا فلو تكلفوا ما سمته من قلب الواو
يا وادغام الاول فيه لعاد مثل ما هربوا منه وهو التضعيف
بحصول يائين الا تري ان الكلمة بعد الادغام تصير علي ديان
وهو من دونت الكلمة وغيرها اذا ضبطها وقيدتها وانما احتمل
الواوان في دواوين لدخول الالف بين الواوين وكذلك في
التصغير نحو دويوين الدخول اليا بينهما ومثله الديباج
اصله الدباج فابدلت من احدي اليائين يا ومثله دينار
بدلالة قولهم دنانير ودبابيج انتهي ملخصا **قوله** الدنيا هي
بضم الدال وحكي ابن قتيبة كسرها وتبعه غيره وانما قيل لها
ذلك لانها سابقة علي الدار الاخرة ماخوذ من الدنو وجمعها
دني نحو كبري وكبر ويقال في النسب اليها دنيوي ودنييي ودناوي
والفها مقصورة للتانيث غير مصروفة وحكي ابن جني تنوينها
وصرفها في لغة نادرة واورد ابن مالك انها في الاصل مونث
ادني وادني افعل تفضيل وافعل التفضيل اذا نكر لزم الافراد
والتذكير وامتنع تانيثه ففي استعمالهم لهم دنيا مونثا مع كونه
منكرا اشكال واجاب بانها خلعت عنها الوصفية غالبا
واجريت مجري ما لم يكن قط وصفا كرجعي ونظيره **قوله**
• وان دعوت الي جلي ومكرمة • يوما سراة كرام الناس فادعينا •
فان جلي وان كان تانيث اجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل
اسما

اسما للحادثة العظيمة انتهي من شرح البرماوي والزركشي علي
البخاري بالمعني **قوله** ويجب ح الخ اقتصر علي ذلك ولم يقل ويكسر
ما قبلهما ان كان مضموما لان ما قبلهما قد يبقي علي ضمه كما سياتي
في قول الشر فصار ايم فان الظاهر ان اوله يبقي علي ضمه وقال
ابن الحاجب وجالي في جمع الوي بالضم والكسر فالضم علي اصل
ان جمع افعل غير اسم تفضيل فعل كحمر جمع احمر والكسر للتخفيف
قوله المنقلبة عن الواو وهذا واضح فيما تقدمت فيه الواو دون
ما تقدمت فيه اليا فالوجه ترك هذا القيد وان المدغم هو
ديبن الاول الساكن مطلقا **قوله** ولو كان الخ فيه نظر لان البغدا
يقولون انه نقل من فيعل بالفتح الي فيعل بالكسر فهم لا يقولون
ذلك الا بالكسر فبطل ما قال الشر **قوله** جوازا فيه نظر
بالنسبة لسور فان قلب الالف واوا واجب لا جايز واما
بويع فكذلك الا انه ربما يلتبس بالمبني للمفعول من بايع
فانه يقال فيه ايضا بويع وقد يقال ان مراده بالجواز عدم
اللزوم اذ يجوز بناوه للفاعل فيعود ما كان لما كان قلبيا مل
وبعضهم قال وليس اي السابق منهما بدلا من الف كسور اوس
واو كديوان فان اصله دوان وهو احسن من صنيع الشر **قوله**
فجمع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول
كان مراده بجميع ذلك من اقسام مسيلة عارض الذات
لا ما كان من كلمتين او كان السابق منهما متحركا لان التعليل
لا يجري فيهما بل هو قاصر علي المسيلة الاخيرة باقسامها //

قوله للرويا وضم بعضهم اليا الرويا في شذوذه من حيث الاعمال
مع استحقاقه للتصحيح نحو صيم وقيم جمعا صايم وقايم لقلبهم
الواو فيهما يا بلا مقتض واصلهما صوم وقوم قاله ابن الحاجب
قال بعضهم وظاهر ان الشذوذ في هذا بالنظر الي القاعدة
المذكورة لا مطلقا فانه مقيس بالنظر الي قاعدة ان الواو
اذا كانت عينا الفعل جمعا صحيح اللام تقلب يا وان كان الاكثر
فيها التصحيح قاله الش زكريا في شرح الشافية واشذ من هذا قول
الشاعر • الا طرقتنا مية ابنة منذر • فما ارق النيام الا سلامها •
والقياس النوام ووجه شذوذه ما مر فيما قبله ووجه كونه
اشذ بعده من الطرف الذي هو محل التخفيف وعدم موافقته
لقاعدة انتهي منه ايضا **قوله** نحو ضيون وينظر هل واوه مكسورة
او مفتوحة ثم رايت ما يدل علي انها مفتوحة وهو قول الشيخ
زكريا في شرح الشافية والفا في ضيون زايدة والواو اصلية
لوجود فيعل كصيقل وعدم فيعل فتامل **قوله** وانما لم يدغم
الخ قد يقال عليه كان الاولي وانما لم يقلب ويدغم وينظر ما
معني قول الجوهري وليس علي وجه الفعل وقد يقال انه
ليس جاريا علي طريقة بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف
طولي وسيد وميت **قوله** ابن حيوة اليا في حيوة اصلية
واليا منقلبة عن اليا الاصلية قاله الشيخ زكريا في شرح
الشافية وينظر ما وجه قلب اليا فيه واوا فظاهر قوله مع
استيفايها وتمثيله بحيوة انه لا يشترط ان تكون الواو

متاصلة الذات اذا كانت متاخرة عن اليا فليتامل **قوله** بضم النون
فيه نظر لمخالفته لقول الشافية وبعض شروحها ونهاء عن المنكر
مبالغة ناه فانه ظاهر في انه بفتح النون كضروب مبالغة ضارب
فليتامل **قوله** بكسر العين قال الدنوشري انما قيد بقوله بكسر
العين حتي ياتي حمل الاسم علي الفعل في ذلك انتهي وهو ماخوذ
من كلام اللقاني فانه قال انما قيد بكون ماضيه علي فعل بكسر
العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيه الواو يا ويحمل عليه اسم
المفعول انتهي واشار الش اليه بقوله لامهما يا حملا للاسم علي
الفعل **قوله** فاذ ذاك واجب الخ الظاهر ان ضميره عايد علي
اللام وينظر هل يجوز عوده علي الفعل اولا وعلي الاول فكان
الظاهر ان يقول قبله **قوله** فان كان عين الفعل الخ قال اللقاني
ان قلت فهل قلي الشي علي النار كالنحو من هذا القبيل فيكون
اسم المفعول منه مقلوا كمغزوا ومقلي كمرمي قلت في الصحاح
انك تقول قليت اللحم والسويق فهو مقلي وقلوته فهو مقلو
لغة **قوله** وقفا وقفي فيه احد جموع الستة التي جمعها ابن
مالك في قوله جمع القفا اقف اقفا واقفية • مع القفي فقفين
واختمن بقفي • وينظر ضبط كل جمع منها والقفا وراء العنق
كالقافية ويذكر وقد يمد **قوله** قالوا ابو وانشد القناني
يمدح الكساي • ابي الذم اخلاق الكساي وانتمت • به المجد اخلاق الابو
السوابق **قوله** نحو عتي الشيخ عتيا قال اللقاني لعله عسي الشيخ
عسيا ففي شرح الشافية للجاربردي وعسي الشيخ يعسو عسيا



اذا كبر وولي انتهي ولا يخفي ما فيه اذ ما ذكره في شرح الشافية
لا ينافي ان غنتي بالتا المثناة كذلك كيف وفي التنزيل وقد بلغت
من الكبر عتيا **قوله** وهو المصدر قال اللقاني البهوي أي بالبا
الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال الدنوشري في قوله
الشرح وهو المصدر فيه نظر فقد يفهم من كلام القاموس ان ذلك
لم يستعمل مصدرا وان كان ذلك لا يدل علي عدم وجوده وعبارة
القاموس والبهو البيت المتقدم امام البيوت وكناس واسع
للثور والجمع ابهاء وبهو وبهي والواسع من الارض ومن كل شي
وجوف الصدر او فرجة ما بين الثديين والنحر ومقيل الولد
بين الوركين من الحامل والجمع ابهاء وابه وبهي والباهي من البيوت
الخالي المعطل وابهاه فبهي كعلم والبيهقي يروي عن عروة والبها
الحسن والفعل بهو ككرو ورضي ودعي وسعي وبيعي رغوة
اللبن وباهيته فبهوته بالحسن وابهي الاناء فرغه والخيل عطلها
من الغزو والرجل حسن وجهه وبهي البيت تهيده وسعه
وعمله وبير باهية واسعة الفم وتباهوا تفاخروا وبهية
كسمية تابعية انتهي عبارة القاموس **قوله** ساكنة مفردة
في غير جمع لا بد ان يضم الي ذلك بعد ضمة **قوله** لان حيض كان
صوابه لان حيضا بالالف **قوله** ويجمع علي عيط وعوط مشكل
علي قوله ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة كسرة **قوله** وبغي
الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة اطلاق الاعلال علي ذلك مجاز
وحقيقته الاعلال كما في الشافية وغيرها تغيير حرف العلة

للتخفيف

للتخفيف بالقلب او الحذف في غزيان كظربان لوقوعها بعد
كسر كما تقدم في المتن والالف والنون لا يضعفان عن التا
فان التا كما تقدم يجب معها قلب اليا واوا كما اذا بنيت من الرمي
مثل مقدرة فانك تقول مرموة بقلب اليا واوا ايضا فان الالف
والنون حرفان موجودان حسا فبعدا من الطرف فالواو
المضموم ما قبلها في الحشو لا في الطرف وقد يقال ان الالف والنون
لا يكونان اضعف حالا من التا اللازمة في التحصين من الطرف
كما قال المرادي وكما منعت التا من الطرف تمنع الالف والنون
منه واما اعطا ما قبل الالف والنون في غزيان حكم ما وقع
اخرا محضا فليس فيه دليل لان قلب الواو يا بعد الكسرة
لا يتوقف علي كونها طرفا كقيام وصيام واما رمو كعضو فهي
اخر حقيقي فتامل **قوله** نحو تغوي ومثل تقوي بقوي من
ابقيته عليه اي رحمته وقد يقال بقيا بضم اوله وبقيا بفتحها
وبالبا قلبت ياؤه واوا في المفتوح وانما لم يراع الضم في تقوي
لقلته فيه وكثرته في طغيا وقال الدنوشري تقوي اصله وقي
قلبت واوه تا كما في تراث ثم ياؤه واوا فصار تقوي وهو غير
منصرف لان الالف للتانيث وفي الكشاف عن عيسي بن عمر انه
قرا علي تقوي من الله بالتنوين بجعل الالف للالحاق كجعفر
كتتري واقول يلزم في تقوي اجتماع تعليلين قلب الواو تا
اوله وقلب لامه واوا وهم يتحيرون من اجتماع اعلالين في
الكلمة لكن ذلك موجود في كثير من الكلمات **قوله** حكاه ابن

جني الخ اي كونه يقال شروه بمعني مثله واما كون شرواه بمعني مثله
فمشهور مذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جني
بعد ان قال الشروا هو المثل وقال بعضهم شرواه وشروه
وهذا غريب قوله وريا قد يقال لا شذوذ في ريا لان قلب
يايها واوا يستلزم قلبها يا عملا بقاعدة اخري وهي انه اذا
اجتمعت اليا والواو وسبقت احداهما بالسكون قلبت
الواو يا الخ فقلبها واوا يودي الي قلب الواو يا عملا بما ذكر
فعدم قلب اليا واوا لمانع وهو ما ذكر فلا يرد ريا نقضا علي
هذا وهذا كله في ريا اسما للرايحة واما ريا من الري ضد
صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسعيا باعجام
اوله واهماله اسم لنبي وقيل باعجام اوله اسم لموضع وقال
الدنوشري ينظر هل ريا وطغي يكتب بيا في اخره كما هو القاعدة
في الالف المجاورة للثلاثة او يكتب بالف لاجل اليا التي قبلها
فاذا كتبت بيا يجتمع يايان فليحرر ذلك والظاهر الثاني
كالدنيا والعليا ونظير ذلك ما قال بعضهم ايضا ان الحيا بالقصر
وهو المطر والخصب يكتب بالالف وان كان اصلها يا كراهة اجتماع
اليايين ولولا ذلك يكتب باليا وتثنية حييان وجمعه احيا
والحاصل كما قال ابن الحاجب في شافيته وغيره ان الالف المتجاوزة
ثلاثة احرف تكتب يا الا اذا كان ما قبلها يا فانها تكتب الفا
كالدنيا الا في نحو يحيي وربي عليين فانه يكتب باليا ولو كان
ما قبلها يا فتامل قوله واما الثاني الخ قال الناصر اللقاني

لقايل ان

لقايل ان يقول اصلها رويا ه فعارض قلب اللام واوا ما تقدم من
القاعدة في اجتماع الواو واليا مع سبق احدهما وتاصله ذاتا
وسكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واوا عمل بالقاعدة
الاولي للزم الدور اذ يجتمع حينئذ ايضا اليا والواو مع السبق
والتاصل المذكورين قوله ثم قال في الحواشي الخ فيه نظر اما اولا
فلان سعيا وريا وطغيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث
الاستعمال واما ثانيا فلان الحاشية المغروة المذكورة فيها نظر
لان قوله فيها لانتفا السبب ممنوع بما سبق في قوله فرقا بين
الاسم والصفة فليتامل قوله في عدم جريانها الخ ينظر مع قوله
والذي الخ قوله كطوبي وكوسي فيه نظر لان كوسي صفة لكنها
كالاسم وطوبي قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق فصل ٢
قوله محيي حييل ونوم قياس من اعتد بالعارض ان يعل في نحو
حيال الا ان ابن جني قال في المحتسب سالت ابا علي فقلت
له من اجري غير اللازم مجري اللازم فقال في الاحمر لحمر ايجوز
له ان يقول في حيال وحال فقال لا واومي الي ان القلب اقوي
من حكم الاعتداد بالحركة في لحمر فلا يبلغ في الجواز ذلك قوله
ويقال لهما توامان فيه رد لقول الخليل التوام ولدان معا ولا
يقال لهما توامان ولكن هذا توام وقد اعترض الزركشي علي
قول المنهاج في كتاب العدد ولا يصح نفا احد توامين وقال
انه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورده الجلال السيوطي
في التاج وذكر بانه خلاف قول ابي حاتم والفرا وابن قتيبة

وغيرهم يقال هي توامان والتوام احدهما ولا يقال هما توام وقال
في تثقيف اللسان ويقولون للولدين في بطن واحد توام والصواب
توامان والواحد توام انتهي وح فقول الزركشي ان قول الخليل
هو المشهور غير صحيح واعلم ان منشا منع ان يقال توامان
ان التوام الولدان معا فلا يصح ان يقال تومان ويراد اثنان
لان ذلك مدلول مفرده وهذا مردود بان التوم المولود مع غيره
من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين كما ياتي عن القاموس فاذا
اريد التنصيص علي انهما اثنان قيل تومان ووقع في شرح المنهاج
لابن حجر عند قوله في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتي
ياتي توامين كلام غير محرر لا باس بذكره وبيان ما فيه ونص
كلامه وقوله توامين يقتضي ان التوام اسم لكل من المجتمعين
وظاهر القاموس بل صريحه انه اسم لمجموعهما وان التثنية انما
هي لتوام وتوامه وعبارته التوام من جميع الحيوان المولود مع
غيره في بطن من الاثنين فصاعدا ذكرا او انثي وجمعه توايم
وتوام كرخال واعلم ان التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين
فاكثر في بطن واحد وبهمز كرجل توم وامراة تومه معز وتثنيته
تومان فاعتراضه بانه لا تثنية له وهم لما علمت من الفرق بين
التوم بلا همز والتوام بالهمز وان تثنية المتن انما هي للمهموز لا غير
انتهي وفيه امور الاول قوله ان عبارة المنهاج صريحة
في ان التوم اسم لمجموعهما ممنوع بل هي صريحة في خلافه وانه
اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره الثاني قوله ان

عبارة القاموس

عبارة القاموس صريحة في ان التثنية لتوم وتومه عجيب فان القاموس
لم يتعرض للتثنية في العبارة التي نقلها والقياس ان توام حيث
جازت تثنيته فهي اعم من ان تكون لتوم وتوم او لتوم وتومه
وليت شعري كيف يصح ان يكون تثنية لتوم وتومه دون توم
وتوم وكونه تثنية لذلك اظهر الثالث ما ذكره
من الفرق بين المهموز وغيره مما ترده القواعد النحوية في باب
التثنية فانه ليس المدار علي ما قاله في تثنية الاسم الرابع
اقتضي كلامه ان غير المهموز اصل كالمهموز وليس كذلك كما بين
في باب الابدال من الصرف الخامس اوهم كلامه ان غير
المهموز بسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو لان المهموز
خفف بنقل حركة الهمزة الي الواو وحذف الهمزة السادس
وقع له في نقل كلام القاموس خلل باسقاط بعضه وعبارة القاموس
بعد ما نقله ويقال توام للذكر وتوامه للانثي واذا اجتمعا فهما
توامان وتوام انتهي وقوله واذا اجتمعا اي اجتمعا وليس المراد
اذا اجتمعا اصطلاحا لان توامين مثني لا جمع وقوله وتوام
ان كان علي وزن رخال فمشكل لانه جمع اصطلاحي وقد قدمه
وان كان علي وزن شذقم فهو مبني علي انه يطلق علي الاثنين
خلاف ما مر عن ابي حاتم والفراء ومن تبعهما قوله متصلة
اي في كلمتهما لو اقتصر علي التفسير لكان احسن قوله ولذلك
صححنا في ضرب واحد وضرب باس لو مثل بغير هذين المثالين
لكان احسن لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والتا

مانع من قلبها ايضا فلم يتمحض المنع لما ذكر قوله ان كانتا عينين
الظاهرانهما اذا كانا فاين يكون الحكم كذلك نحو توالي وتباين
تامل فلا تقلب ايضا وما قلناه يكاد ان ينطق به قول ابن
مالك وان سكن كف اعلال غير اللام وغير اللام يشمل الفا
والعين قوله لسكون ما بعدها لو قال مابعدهما وهما عينان
كانا اولي والضمير عايد الي العين قوله لسكون الالف لو ابدله
بقوله لوجود الالف كان اولي قوله وعلوي وفتوي اقتصر
عليهما لان الظاهران اليا المشددة لا يكون قبلها الا الواو ولا اليا
قوله ونكي هو بيا موحدة وكاف بعدها وفي بعض النسخ
ونلي وهو غير مناسب لقوله النشر من اليائي قوله اذا وليت
غير الالف واليا كان صوابه ان يقول اذا وليها غير الالف واليا
الخ قوله واصلهما الخ فيه نظر والذي في بعض كتب الصرفيين
ان قلب اليا والواو الفين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل
الي واو الجماعة ولما اسند الفعل الي واو الجماعة حذفت الفه
لالتقايها ساكنة مع الواو قوله ولم يثبت لغة قال شيخ
الاسلام بل هو من محاه يمحوه محوا ومحيا اذا ذهب اثره قاله
في القاموس قوله وعور فهو اعور فقد يعل فعله قال
تسايل يا ابن احمر من تراه ۝ اعارت عينه ام لم تعارا ۝
وقوله ام لم تعارا اما علي النصب بلم او الاصل تعارن بنون
التوكيد الخفيفة كانهم شبهوا المجزوم بالموقوف للامر وفي
قوله تعالي صبغة زايدة علي التوكيد وهو انه لما حرك الراء

بالفتحة

بالفتحة لارادة التنوين رجع بالالف المحذوفة لالتقا الساكنين
وشبه العارض باللازم كقوله لها متنان خظاتا وهو بريد خظتا
مثل رمتنا واجاز ابو علي ان يكون تعارا للتثنية كما قال وعيني
لها حدرة بدرة شقت ماقيهما من اخر فرد اليها ضمير الاثنين
وان كان ما تقدم مفرد لان ذكر احداهما كذكر الاخري لدلالتها
عليها قال الفرزدق فلو رضيت يداي بها لكان علي للقدر الخيار
فهذا عكس قوله ماقيهما وقال وكان في العينين حب قرنفل
او سنبل كحلت به فانهلت واعترض علي نفسه بان العور انما
يكون في احدي العينين اما اذا عمت الافة العينين فذلك عمى
واجاب بانه يكون علي حد متقلد رمحا وسيفا وقولهم القران
قال وقد ذهب ناس في لا تتخذوني وامي الهين الي انه من هذا لانه
لم يدع للام الالوهية واجاز ان يكون تعار من العور وهو الفساد لا
الذي يحدث في العينين فقوله عارت علي حد خافت لا علي حد
عورت بدليل قولهم عرتها فهذا علي حد شترت عينه وشترتها
وغاض الما وغضته وفي انه لم تفتح العين في عارت كما صحت في
عور دليل علي انه ليس علي حده وانه بنا اخر وحكي بن اعور
الله عينه ولم يكن القياس ان ينقل عور بالهمزة لانه بمنزلة
اعوار فقد ثبت ان البيت يجوز ان لا يكون علي الشذوذ قوله
من نحو خاف قال الدنوشري ربما يشكل بنحو حيي بيايين
اولهما مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب اول اليايين
الفا لوجود علة القلب قال ابن قاسم احمد العبادي فان قلت

كان القياس قلب اليا الاولي من نحو حيي وعيي الفا لتحركها وانفتاح
ماقبلها فلم تركوا ذلك قلت تركوه حملا علي المفتوح نحو هوي
الممنوع فيه القلب ليلا يجتمع اعلالان لان لامه اعلت ووجه
الحمل ان المفتوح اصل لانه اخف واكثر ومعانيه اكثر والمكسور
فرع فالحق بالاصل في عدم الاعلال انتهي وقوله معانيه
اكثر ينظر ما معناه قوله وجب اعلاله مطلقا ليس هذا
الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق اولاحق قوله وهي سمرة
الشفتين الظاهر ان الحوة هي السواد مطلقا ومنه قوله تعالي
فجعله غثا احوي واما اللعس واللما فهو سواد الشفتين فليتامل
قوله لان محل التغيير الطرف لو قال بدله لان الطرف محل التغيير
كان اولي قوله نحو ايه قال المرادي ومثل ايه غايه واصلها
غييه فاعلت اليا الاولي وصحت الثانية وثايه وهي حجارة
صغار يجمعها الراعي عند متاعه يثوي عندها وطايه وهي
السطح والدكان ايضا والايه هي الطايفة المخصوصة من
القران وتطلق الايه ايضا علي الشخص تقول رايت ايه فلان
اي شخصه وتطلق الايه علي المعجزة قوله لكونه الخ قال
الدنوشري مراده به ان هذا الوجه ليس فيه مما ينكر ويخالف
القواعد الا الاختيار المذكور بخلاف غيره من الاوجه المذكورة
قلت ولا يلزم علي بقية الاقوال ايضا الا امر واحد مخالف
للقواعد فساوي هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه
اسهل الوجوه وعلله بما ذكر وكون غيره مخالفا للقواعد من
وجه واحد

من وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره قوله ورد بانه
كان يلزم الخ انما خص ماذكره بالاتي مع تاتيه في ابيه كضاربه لانه
عمل بقاعدة اخري وهي الحذف تخفيفا قوله ورد بانه
انما كان يجب قلب الضمة كسرة فيه نظر فليتامل ولا نسلم انه كان
يجب قلب الضمة كسرة قوله والقول الاول انما الخ مراده القول
الاول بالنسبة للثلاثة بعده والا فليس اولا في كلام الموضح
قوله الساكن اولهما فيه نظر فان الاول منهما فيما نحن فيه متحرك
بالكسرة لا ساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغي تسكينه لاجل
الادغام وهو بعيد فليتامل قوله لغير موجب ربما ينافي
قول الشارح سابقا حذفت العين استثقالا لتوالي يا ين اولهما
مكسور فليتامل قوله وجه الدلالة من ذلك الخ عبارة اللقاني
اي اصلها لما مر اامه بهمزة متحركة فساكنة فدار الامر بين
ابدال الساكنة الفا من جنس حركة ماقبلها وهو الاعلال وبين
ادغام الميم الاولي في الثانية بعد نقل كسرتها الي الهمزة
الثانية قبلها المستلزم لقلبها يا فقدم الادغام المودي الي
ماذكر علي الاعلال فان قيل يتاتي مع الاعلال بالقلب الفا
الادغام فيقال اامه قلت المراد الادغام مع بقا حركة المدغم
وذلك لا يتاتي مع حركة الاعلال انتهت وهو اظهر من تقرير
الشارح لجعل اللقاني التقديم بين الاعلال والادغام لنفسه
لا بين الاعلال وما هو من تعلقات الادغام وفي قول اللقاني
الزايد علي كلام الشارح يتاتي الاعلال بالقلب الفا محل نظر لان

الهمزة الثانية متحركة بالكسر والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة
المتحركة يآ مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل
والتحقيق وقال المص في شرح الالفية انما لم يجب اعلال ايمة
لعروض الحركة لان الاصل اامة افعلة كاحمرة فنقلت حركة
الميم الاول للهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يعتد بوجود
اليا متحركة مفتوحا ما قبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم
هذه هي العلة وقال بعضهم اظنه ابن خالويه انما لم يعل
ذلك لانهم لو اعلوه فقالوا اامة اشتبه بامة الراس والجواب
ما قدمنه لك انتهي ومن خطه نقلت **قوله** وفصل بعضهم الخ
الخ هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في
ايمة ليس في العين ولا اللام بل في الفا وانما ذكره الشنو لينبه
علي الاقوال في المسيلة وقال الدنوشري هذا القول ارتضاه
بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره الموضح بخلاف ما قبله **قوله**
العاشر ان لا يكون عينا الخ ظاهره انه اذا كان لاما لما اخره زيادة
الخ يقلب الفا وليس كذلك علي ما اقتضاه قول الشافية وشروحها
وقد اختلفا اي الواو واليا في ان الواو تقدمت عينا علي اليا
لاما نحو طويت بخلاف العكس وهو تقدم اليا عينا علي الواو
لاما فانه غير واقع ولهذا قالوا واو حيوان عن يا لعدم النظير
واصله حييان وقياسه حايان لتحرك اليا وانفتاح ما قبلها
لكن يقوة منع كالنطايف مدلوله في التحرك كالجولان
وفي المرتعان حملوا النقيض علي النقيض ولذلك لم يدغموا

في الحيوان

في الحيوان ولانهم لو ادغموا فيه لالتبس بغنية حي لكن لما
كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولي لان
التغيير بالاواخر اولي انتهي من شرح الشيخ زكريا مع المتن وفيه
مخالفة لما مضي من جهة ان كلام الموضح مبني علي مذهب قول
س والمازني وكلام شرح الشافية مبني علي مذهب المبرد كما يعلم
من كلام الشنو الاتي وبعد فالمسيلة محتاجة الي كشف القناع عن
وجهها وان شا الله يتيسر لنا ذلك وفيه نظر ايضا من حيث انه يقتضي
ان قلب يا حيوان بالقياس وكلام الموضح يخالفه **فصل**
قوله ومنافاة الصفة ينظر ثم ينظر ذلك فرايناان صفة الواو
واليا الجهر والاستفال وصفة التا الهمس والرخاوة **قوله** بانه
يجوز ههنا للعرق الخ فيه نظر ظاهر بانه واجب علي هذا ايضا
فليتامل **قوله** تضايق عنها قول الشاعر تضايق عنها ان تولجها
الابر قد يقال ان فيه قلبا بان يجعل ان تولجها الابر فاعل تضايق
وضمير عنها راجعا للوالج وبيانه ان الوالج هي التي تتضايق
عن ان تدخلها الابر ولا تتضايق عن دخولها القوافي وينظر هل
يجوز ان يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدي التا آين
وفاعله ضمير عايد الي الوالج وان تولجها الابر سقط منه حرف
الخفض وهو عن ويكون بدلا عنها متعلقا بتضايق اولا يجوز
ذلك والابر بكسر الهمزة كعنب وقرب وهل يجوز ان يكون ان
تولجها الابر بدلا من ضمير عنها وانثه وان كان مفسرا بمذكر
بعده اعتبارا بالحالة اولا يجوز **قوله** وقول الجوهري الخ فيه

نظر فان الاقدام علي تغليط الجوهري ليس بالهين فيجوز ان يكون
ذلك من هباله كما ذهب البغداديون الي ذلك في اتزر واتمن
واتهل واتكل كما حكاه الش عنهم لا يقال الجوهري ليس من ارباب
المذاهب لانا لا نسلم ذلك مع ان الظاهر يساعده فما قاله
الجوهري وجه والوجه الثاني ما قاله الموضح وهو ظاهر والوجه
الثالث ما ذهب اليه بعضهم وهو قريب مما ذهب اليه الموضح
فصل قوله لانطباق اللسان الخ قال الدنوشري هو مشكل
بالنسبة للضاد والصاد فان الضاد المعجمة مما يلي الاضراس من
الجانب الايمن والصاد المهملة مما يلي الاضراس من الجانب الايسر
فلا ينحصر الصوت فيما بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلي
فليتامل ثم راجعت بعض الفضلا فذكر لي ان الضاد من حافة
اللسان الايمن او الايسر واما الصاد المهملة فهي من الثنايا
وطرف اللسان قوله لا يدغم الا في صغيري مثله ربما اشكل
بما قاله المرادي من قوله والادغام الخ فانه ادغم في غير مثله
اللهم الا ان يقال ان صغيري باق مع قلب الثاني قوله علي
الاصل مراده به انه اصل بالنسبة للادغام بوجهيه والا
فهو مرفوع بالنسبة الي التا قوله والبنام الاصابع الخ فيه
نظر من حيث ان البنام اطراف الاصابع كما قال الش ومن حيث
اقتصاره علي قوله حيث لم يتقدمها باموحدة وكان ينبغي ان
يقول حيث لم يتاخر عنها باموحدة ويضم اليه قوله ولم
تكن ساكنة والاصابع جمع اصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن

مالك

مالك في قوله ::
:: بتثليث با اصبع مع شكل همزته :: بغير قيد مع الاصبوع قد نقلاته ::
وقد يراد بالاصابع بعضها وهي الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل علي
الجزء كما في قوله تعالي يجعلون اصابعهم في اذانهم فالمراد بها
بعضها وهي الانامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان الذي
يجعل في الاذن هو روسها لا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث
اشعر بانهم يدخلون اصابعهم في اذانهم فوق المعتاد فرارا من
شدة الصوت والمراد انامل السبابات لانها المتعارفة في
ذلك وانما لم تذكر استبشاعا لذكرها لانها من السب فكان
اجتنابها في التعبير اولي كذا في الكشاف وعند صاحب الانصاف
انها لا تتعين لانهم في حيرة ودهشة فقصدهم سد الاذن
غير مرتبين علي ترتيب معتاد وربما قصد سد الاذن ح
بالانملة الوسطي لانها املا للاذن واحجب للصوت واليه ميل
الناصحي في تفسيره حيث اطلق الانامل قوله ذات
المنطق قال العيني يجوز فيه الرفع حملا علي اللفظ والنصب
حملا علي المحل انتهي وانما كان يظهر الاول وان كان الترخيم
هنا علي لغة من ينتظر والا فلا رفع في هال لفظا فيكون نعته
تابعا له علي لفظه قوله وكلفك المختضب قال الدنوشري
ينظر ما اعراب كلفك وهل يصح نصبه بالعطف علي المنادي
اولا يصح ذلك لامتناع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق
بان النداء في يا غلامك حقيقي فيمتنع اجتماع خطابين بخلافه

ف

كفك فان النداء فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين
انتهي واقول ضبط في النسخة المصححة كفك بالجر فهو معطوف
علي المنطف اي وذات كفك والمعني يرشد اليه وقوله كفك
بالخطاب علي حد قولهم في التوكيد يا تميم كلكم هذا باب
نقل حركة المعتل الي الساكن الصحيح قوله ويجب بعد
النقل في المسايل الاربع الخ قال اللقاني سيجي ان صيغة مفعول
من ذوات اليا تقلب اليا فيها بعد النقل ليلا يلتبس بذوات
الواو ويجب ابدال ضمته قبلها كسرة فينتقض بذلك قوله
ويجب بعد النقل في المسايل الاربع الخ ان يقال انه بعد النقل
صار ما فيه حرف العلة مجانسا للحركة وفيه نظر قوله موجب
قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما قد يقال تحركهما عارض
لا يعل لاجلها كما قالوا في لتبلون قوله لانهم حملوه الخ قد
يقال الموازن لاسم التفضيل انما هو ما افعل واما افعل به
فليس موازنا له كما هو ظاهر ويجاب بان افعل به حمل علي
ما افعله وان لم يكن موازنا لاسم التفضيل وكان ينبغي
للموضح ان يستثني اسم التفضيل ايضا مع ما استثناه قوله
او كان معتل اللام الخ هو واضح لشموله لنحو احييا واهويا
بخلاف ظاهر تعليل الش فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل لم
يجتمع اعلالان وان كان يمكن ان يقال ان عدم النقل
في ذلك بطريق الحمل علي احيي واهوي قوله فالاول
الخ قال الدنوشري الظاهر ان نحو جدول مشابه للمضارع

في وزنه

في وزنه دون زيادته فهو كمقام فينظر ما وجه اعلاله قوله
فانهما اشبها اكرم صوابه اعلم لان اكرم اذا قري بصيغة المضارع
كما هو فرض المسيلة كانت همزته مضمومة فلا يكون موازنا
لابيض واسود قوله واما لشبهه به معني الخ قال الدنوشري
فيه نظر ظاهر وكان ينبغي له ان يقول فلان كلا منهما الة للفعل
وهو الخياطة انتهي وهو نظر كليل وما قاله الش موافق
لما يابي عن س والخليل قوله مرادهما انه مقصور خبرا ان علي
حذف العايد مجرورا بالبا والتقدير مرادهما به قوله وحصول
الاستثقال الخ فيه نظر لانه لا يمكن الجمع بين الالفين حتي
يحصل الاستثقال بالثانيه وانما يحصل ذلك بهما لو اجتمعتا
وكان ذلك وجه اسقاط الموضح لذلك فليتامل قوله
انما نعوض الخ هو كعدة وزنه قوله اراء فيه نظر ظاهر
فان اراء اصله ارآء علي وزن افعال بهمزة بعد الرا الساكنة
والف لينة وهمزة في آخره بدل من لام الكلمة التي هي الواو
لوقوعها اثر الف زايدة فنقلت فتحة الهمزة الاولي الي
الرا فالتقت ساكنة مع الالف اللينة فحذفت الهمزة التي
سكنت وبقيت الالف الزايدة والهمزة التي هي بدل من اليا التي
هي لام الكلمة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل اللهم الا ان يكون
مبنيا علي ان الهمزة حرف معتل ويعلم بذلك ان قول الموضح
في صدر المسيلة ان يكون الحرف المعتل عينا لفعل مراده
بالفعل ليس حصول الفعل الاصطلاحي فيشمل الاسم اما

بالتقليب واما بغيره فليتامل **قوله** لان العين كثيرا ما يعرض لها
الحذف الخ قال الدنوشري ينظر ما امثلة هذا الكثير وقد
استحضرت منه نحو استحي اصله استحيي حذفت عينه
او لامه فلينظر ونحو ادي محذوف العين **قوله** ولان قلب
الضمة الي الكسرة لو قال كسرة لكان احسن واما قلب الكسرة
فتحة نحو يا حسرتا فيفهم منه انه ليس خلاف القياس ونحو
قيل قلبت ضمته كسرة فهو من الاول **قوله** مفتوح العين
فيه نظر فان نحو يرث تحذف واوه وليس مفتوح العين
بل مكسورها فليتامل **قوله** ويدع ويذر مبنيين للمفعول
في لغة هي غير فصيحة واللغة الفصيحة اثبات الواو لعدم
الموجب لحذفها **قوله** كون ماضيه مكسور العين فيه نظر
فان نحو ورث يرث اعل بما ذكر **قوله** انه مصدر بنا في ما قال
انه اسم مصدر **قوله** والمصدر الجاري عليه التوجه كان
ينبغي ان يقول والاتجاه وقوله زوايده فيه نظر اذ المحذوف
واحد الجيمين فقط وزيدت فيه التا **قوله** وينبغي العكس
الخ قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض علي الي الفتح
اولي انتهي والمتبادر ان مراده الاعتراض **قوله** في هممت
قال في الصحاح هممت بالشي اي بالفتح اهم بضم الها اذا اردته
قوله وان كان الفعل المضارع المكسور العين الخ قال الدنوشري
المضارع والامر الجايز فيهما الوجهان المذكوران يشترط
فيهما لجريان الوجهين كسر عينهما كما صرح به الشرحيف

قال

قال المكسور العين اذ ليس الكلام في الشاذ كحسب يحسب وانما
امتنع الوجه الثالث اعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من
التقا الساكنين علي غير حده فاما ان يتخلص منه بالحذف وفيه
اجحاف واما بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين وهذا
مستغني عنه بالنقل الذي هو اقل موونة وقول الشارح بفتح
اللام وكسرها متعلقة بالكلمة من حيث ذاتها واما صحة
التمثيل بها فموقوفة علي الفتح ويقاس عليه يضل وما قاله
ابن مالك في المضارع المضموم جائز في الماضي المضموم وينظر
ما مثاله **قوله** جاز الوجهان الاولان قال اللقاني اي وامتنع
الثالث فيهما وهو حذف العين وحركتها اذ فاعل من الامر
والمضارع ولامهما ساكنان لزوما فيودي الحذف المذكور الي
التقا الساكنين علي غير حده **قوله** ولان المشهور قال
اللقاني علة ثانية يعني ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع
ماضي الاستقرار قليل في التخفيف بالحذف مع النقل ايضا قليل — ثم صح
قوله من قار يقار معناه اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الاكمة
لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوي
او يائي والوفار هو الثابت ذكره المذكور والحذف في ظلت فصيح
لكثرة استعماله بخلاف مست واحست **هذا باب**
الادغام **قوله** فعلك اللسان ووضعك اياه قال الدنوشري
الظاهر ان المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الشفوية
والحلقية فيهما ارتفاع وانخفاض عند الادغام والظاهره

اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع في كل ادغام
وهو منتقض بادغام في حرفين ليس فيهما الا الرفع فقط
او الوضع فقط الا ان يقال الواو في كلامه بمعنى او فالمدار
على احد الامرين ولا يصدق التعريف على الادغام في
دينا لانه لا مدخل للسان في النطق بالياء قاله الملا عصام
الدين وقوله بعد ادخال احدهما في الاخر لا يظهر له فائدة
على انه مضر وذلك ان بعضهم جعله تعريفا للادغام فالادغام
غير متاخر عنه ويمكن ان يكون على ارادة الارادة بعد بعد والمعنى
بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم في هذا المقام
بالادخال مجاز اذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولكن لما
خفي الساكن عند المتحرك خفا الداخل في المدخول فيه عبر عنه
بالادخال على ان ادخال الحرف في حرف اطلاق لغوي كما في القاموس
وفهمه عند الملا عصام الدين في حاشيته على الشافية فقال
فالتسمية بالادخال ليست اصطلاحا بل هي لغة الا انه لما
كان ادخال الحرف في الحرف لا يصح على حقيقته فسره ارباب
الاصطلاح بقولهم ان تاتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد
من غير فصل كشفا لمراد اهل اللغة واشارة الى ارتكابهم المجاز
المجاز نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام قوله لان الوقف
الخ ايضاحه ان الها المذكورة اتي بها للوقف وعلى فرض وصلها
بما بعدها الوقف عليها منوي الثبوت وهو فاصل فلا يتاتى
الادغام كما قال قوله فلو كانت الهمزة الخ قال الدنوشري

ينظر ما وجه منع الادغام ورداته في نحو لم يقرا احد وما وجه
وجوبه وعدم رداته في نحو ساكن قوله لئلا يذهب المد بالاد... غام
يفهم منه ان حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الا ان
يراد المد اللغوي وهو يذهب بالادغام بلا شك قوله واغتفر
زوال المدة في هذه القوة الادغام قد يقال فيه نظر لانه
لا يظهر كون قوة الادغام علة لاغتفار زوال المدة في هذا
فليتامل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا والا في نحو
قالوا وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وفي يوم كان مقداره الف
سنة فان اول المثلين فيه ممدود وفي اخر كلمة فانه يمتنع
فيه الادغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام
الثاني من كلمة اخرى اليه بخلاف اوو ونحو لانتفا مد الاول
فوجب الادغام وبخلاف نحو مقرو ومرمى ونحو مغزو وبري
واصلهما مقروو ومرموي ومقروء وبريء لان الاول ليس في اخر
كلمة وانما وجب الادغام فيهما مع ان الادغام ازال المد لان الغرض
من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولان ذلك في كلمة
واحدة والكلمة موضوعة على الادغام انتهى ويمكن ان يكون معنى
قول الشارح واغتفر زوال المدة الخ ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة
طلبا شديدا وفيه نظر قوله وربيا الرئي بالمكسورة وهمزة ساكنة
وبالمنظر الحسن قوله في وقف حمزة اشارة الى ان حمزة قرا بالادغام
وقفا في قوله تعالى هم احسن اثاثا ورئيا اعتدادا بالعارض او
لانه من رويت الوانهم وجلودهم اي امتلات وحسنت قوله

نحو اوب هو مثال ابلم من الاوب اصله ااوب فقلبت ثاني الهمزتين
واوا لسكونها بعد ضمة ثم ادغم وجوبا للزوم الابدال **قوله**
فان الادغام في الهمزتين ردي مقيد بما اذا كانا في كلمتين فلا
يشمل سآل **قوله** غير لين احترز به عن اللين نحو سير رمضان
فانه يدغم ح **قوله** ان لا يتصدر اولهما قال ابن مالك الا ان
يكون اولهما تا المضارعة فقد يدغم بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا
ولا تكاد تميز وقال المرادي ويجوز الادغام ايضا في الفعل الماضي
اذا اجتمع فيه تاآن والثانية اصلية نحو تتابع وتوتي بهمزة
الوصل فيقال اتابع وقد ذكر هذا الشرط في الكافية والابتدا
بالساكن الخ قد يقال كان يمكن الادغام وتجلب همزة الوصل
كما في اضرب **قوله** ففي هذه الانواع السبعة الخ قال اللقاني سياتي
ان اولي التاين الزايدتين في اول المضارع يجوز فيها الفك
والادغام فينبغي استثناوها من قوله هنا ففي هذه الانواع
السبعة **قوله** حبه بالحا المكسورة والبا الموحدة جرة
وهو الاناء الذي يوضع فيه الما وفي بعض النسخ بالجيم وفي بعضها
بالخا المعجمة فلينظر **قوله** زدد ان ينظر ما معناه **قوله** في ٣
ثلاث مسايل اخر قال اللقاني احداها علي ما سيجي الامر وهو
احد الثلاث المذكورة قبل نحو اخصص ابي واكعف الشر
قلت ذكر هنا لبيان ان الحركة العارضة لا توجب ادغاما وهناك
لبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها الا ان الحق
ان الحركة لم توجب حتما الا انها اوجبت جواز الوجهين فتامل

لم يخلف

لم يخلف الله الخ قال الدنوشري فيه نظر لان ابن مالك وابنه من
اجل علما الاسلام وقد ذكرا انه يجوز الادغام في الابتدا وتجتلب
همزة الوصل لتعذر الابتدا بالساكن ولا يخلوا حالهما من امرين
اما ان يكونا استندا فيه الي فهم ذلك من لغة العرب واستنباط
ذلك منها لعدم ما ينافيه ويناقضه وعلي كل لا يحسن الرد
عليهما بمجرد عدم العلم بان الله لم يخلف همزة وصل في اول الفعل
المضارع لانهما مثبتان والراد عليهما ناف والمثبت مقدم علي
النافي ومن حفظ حجة علي من لم يحفظ ولا تظن بهما انهما
قدما علي ما ذهبا اليه بمجرد التشهي من غير استناد الي شي
يعتمدان عليه ويستندان اليه لان سو الظن بالايمة غير لايق
كيف وقد نقل الثقات ان ابن مالك قال طالعت الصحاح فلم
استفد منه الا ثلاث مسايل ولا يبعد هما علم + ذكرها المستند
في ذلك صريحا وان ذكراه تلويحا قال ابن المص ومنهم من يدغم
ويسكن اوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلي انتهي لانهما
ثقتان موتمنان وقد ذكر صاحب القاموس في فصل الجيم من باب
النون لما تكلم علي جبان ومنها اماما العربية ابن مالك وابو
حيان فليتامل ذلك فانه مبحث شريف ومسلك لطيف ثم
رايت شيخنا شيخ الاسلام قال ومن خطه نقلت ولقايل ان
يقول ان اردت لم يخلق الله في اول المضارع اصالة فمسلم
ولا يرد لان الكلام فيما هو علي سبيل العروض او لم يخلقها مطلقا
فممنوع انتهي وللقايل ان يقول الترديد المذكور غير واضح

كيف والمقام قاض بان المراد ان الله لم يخلقها مطلقا لان الغرض انها
عارضة في نحو تجلي لتقدر الابتدا بالساكن بل الكلام ليس الا في
ذلك فليتامل انتهي ولا يخفي ما فيه من التطويل بلا طايل ويلزم
علي هذا ان لا يحكم بسهو احد من العلما ولا خطابه والانسان
محل النسيان وقد ذكر الش ان ابن مالك نفسه ذكر المسئلة
علي الصواب في بعض كتبه فتدبر بالانصاف قوله احد من الفصحا
قال الدنوشري قصد به تبيين مراد الموضح ولو ابقي كلامه علي حاله
من غير زيادة لكان صحيحا لان الله كما يخلق الاجسام يخلق الاعراض
التي من جملتها همزة الوصل المذكورة انتهي واقول عدم خلق الله
الهمزة في احد اول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده
الش اخلال بذلك كما لا يخفي علي العارف باساليب الكلام قوله
وتكاد تميز قال الدنوشري ينظر هل هو بادغام الدال في التا بعد
حذف احد التائين فالدال قلبت تا او هو بابقا الدال مضمومة وينطق
بعدها بتا ساكنة مدغمة في التا الثانية وهذا هو الظاهر من قوله
بعد مدة او حركة ثم رايت بعض القرا صرح بما ذكرناه ورايت
شيخنا العلامة احمد ابن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم
والتا بالتشديد فيما ذكر قوله وكنتم تمنون يقرا بميم مضمومة
بعدها تا ساكنة مدغمة في مثلها قوله وحجتهم الخ فيه نظر
لانها تعارض بالمثل فيقال التا الاولي لها معني كما ذكره الش بقوله
لدلالتها علي المضارع ويرجح مذهب سى والبصريين بان الثانية
بها حصل الثقل وبانها قريبة من محل الطرف وقد تكون الثانية ٣
لامعني

١٧٩
٦٦

لامعني لها اصلا كما في مضارع تومس بمعني رمس فليتامل قوله
ويجاب عن اولاها الخ فيه نظر لانه لا يخرج القرآن عن
اللغات الشاذة فان الظاهر ان تسكين يا الماضي لغة شاذة
لاسيما مع تيسر غيرها فلا يشكل ذلك بقراة الاعمش والحسن
وقوله قبل ذلك مع انه مفهوم من الفعل فيه نظر فقد يدعي
ان المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل
بينهم قوله فاناب غير المفعول مع وجوده فيه نظر كما
يعلم من مراجعة كلامهم في الكلام علي هذه الاية قوله واذا
اتصل بالمدغم فيه واو جمع الخ ينبغي الحاق الالف بما ذكر
لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه اشارة الي التبري
عن التعليل بما ذكر لعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلا
شك ويمكن توجيه التعليل بان كلا من ردوا وردي وردن
وردا صيغة مخصوصة مستقلة براسها فلا عروض للحركة
فيها قوله بالمدغم لو زاد فيه فيه كما سبق لكان حسنا قوله
والتزم الخ قال الدنوشري هو كالمستثني من فعل الامر المتقدم
علي لغة بني تميم انتهي وكانه لم يقف علي كلام اللقاني فانه قال
ان قلت هلم فعل امر عند تميم تلحقها علامات التانيث
والتثنية والجمع فالتزام الادغام فيها علي اصلهم في فعل الامر
وعند الحجازيين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمونث
والمذكر فالتزام الادغام فيها عند الحجازيين ناقص لاصل
اذ الكلام في المضارع وفعل الامر وليست هلم منهما فان اي

شيء استثنيت قلت لعل قوله والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه
لما هو بمعناه من افعال الامر في الادغام والتزام حركة الفتح
فتامله قوله واذا اتصل بها غايب مثله اذا اتصل بها ساكن
نحو هلم الرجل فانه يجب الفتح ايضا قال المرادي واذا اتصل
بها نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفرآن الصواب
هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم
ثم تدغم النون الساكنة في نون ايضا وحكي عن ابي عمرو انه
سمع من العرب هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة ويا ساكنة
بعدها قبل نون الاناث وحكي عن بعضهم هلمن هلممن
قال المرادي الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل
ها غايبه نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل ها غايب
نحو لم يرده قالوا لان الها خفية فلم يعتد وابوجودها فكان
الدال قد ولي الالف والواو نحو ردا وردوا انتهي واشار
بقوله قالوا الي التبري عن التعليل بما ذكر لعدم ايضاحه كليا
في نحو لم يرده لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان
يمكن حمله علي الممتنع وكان الش لحظ ذلك فقصر العلة علي
ما الفا بينتو الالف في قوله فقد ولبت الالف مرفوعة فاعلا
مع حذف المفعول والالف والواو في قول المرادي قد ولي
الالف والواو مرفوعان كذلك قوله وذهب الخ ينبغي ان
يلغز عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضماير البارزة فيقال
هو هذا قوله والفرق الخ فيه نظر لامكان ان يعارض بالمثل

فيقال

فيقال ايضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض
ايضا بزوال بزوال الضمير المذكور قوله نحو لححت عينه
قال في الجمع بين العباب والمحكم اللحح في العين ضلاق
بصيبها والتصاق وقيل هو التزاقها من وجع وقيل هو
لزوق اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص
وقد لححت عينه تلح لححا باظهار التضعيف وهو احد الاحرف
التي اخرجت علي الاصل من هذا الضرب منبهة علي اصلها
ودليلا علي اوليه حالها ومنه مششت الدابة والل السقاوالت
اسنانه وصككت الدابة والادغام لغة في لححت عينه ولحت
عينه كثرت دموعها وغلظت اجفانها انتهي قوله اي لصقت
ينظر ضبطه وينظر هل يجوز ان يقال لصقت يدي بالكتاب
متعديا او لا يجوز وهل يجوز الادغام في الل السقا ولححت عينه
وما معهما الادغام او لا يجوز قال في الصحاح لسق به ولصق
به والتسق به والتصق به والسقته به بغيره والصقته به بغيره
انتهي فيفهم منه ان لصق كسمع في انه لازم قوله وهو وسخ
الخ لو قال بدله وهو وسخ في الموق فان كان الوسخ الذي في
الموق سايلا فهو غمص لكان احسن كما لا يخفي قوله قاله
في الصحاح الذي في الصحاح والرمص وسخ يجتمع في الموق
فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص وقد رمصت عينه
بالكسر والرجل ارمص قوله او في مرددة معطوف علي
قوله شذوذا لانه علي نزع الخافض والتقدير في شذوذه

شذوذا او في ضرورة فان قلت قوله شذوذا صفة لمصدر
محذوف او حال قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة
محذوفة والتقدير او يوجد ذلك في ضرورة ويؤيده
ان النصب على نزع الخافض لا ينقاس مع تيسر غيره وان كان
المصنفون لا يتحاشون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر
حالا مقصور على السماع وان كان كثيرا ويمكن ايضا ان يكون
قوله في ضرورة معطوفا على شذوذ وعلى تقدير الحالية ايضا
والتقدير وقد يفك الادغام في غير ذلك حال كون ذلك
شاذا او كائنا في ضرورة وقال الدنوشري قوله في ضرورة
معطوف على قوله شذوذا وينظر هل هذا العطف صحيح او لا
انتهى والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شذوذا
في معنى في شذوذ قوله الحمد لله لا يخفى ما في حسن هذا
الختام من العلامة عبد الله ابن هشام جمال الدين ابن هشام
ولله دره ما ادراه باساليب الكلام سقى الله ثراه صوب
الرحمة على الدوام وغفر لنا وله ولجميع المسلمين واساله
الله حسن الخاتمة لي ولجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين
وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة في يوم الجمعة تاسع
عشر جمادى الاول من شهور سنة اربعة وعشر ومايه
والف على يد افقر عباد الله الى عفوه قاسم ابن قنديل
ابن عبد العزيز الشقيري بلدا المالكي مذهبا

مذهبا غفر الله له ولوالديه ولمن يلوذ به ولمن يدعو له
بالمغفرة وللمسلمين وللمسلمات الاحياء
منهم والاموات والحمد لله وحده
وصلى الله على من لا نبي
بعده وسلم
تسليما
كثيرا
دايما
ابدا
الى يوم
الدين
امين



في نوبة الفقير قاسم قنديل ابن عبد العزيز الشقيري المالكي

فايدة جليلة نقلت من مشايخ اجلا ثقات

قال بعضهم من خواص سورة الليل وهو انه اذا قراها بنية خالصة فانه
يسهل الله له سبعين الف ذهب اذا كان اهلا لذالك والا ابدلها الله
بسبعين الف عشماي وهي مجربة صحيحة وهو انه يقرا في كل ليلة
بعد صلاة العشاء اربعين مرة متوالية فاذا وصل الي اية وما لاحد
عنده الي اخر السورة يكررها ثلاث مرات في كل مرة ثم يبتدي من
اولها حتى ينتهي الي اربعين مرة ثم بعد ذلك يقول اللهم يا عظيم
الجلال ويا بديع الكمال وحسن الفعال وجميل الخصال ويا دايم بلا
زوال ويا رازق العباد على كل حال يا رزاق يا فتاح يا غني يا مغني
ويا وهاب ويا هادي الحمد لله على كل حال الله اكبر ٣ يا خفي الالطاف
نجنا مما نخاف بر حمتك يا ارحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي
الامي وعلى اله وصحبه اجمعين ثم يسجد ويقول في سجوده
عشر مراة الحوقلة وسبحانك لا اله الا انت يا رب كل شي وارثه
سبحانك اني كنت من الظالمين فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك
ننجي المومنين ثم يصلي الوتر وينام ولا يتكلم بعد ذلك بشي دنيوي
واذا راى في منامه شيا فلا يحدث به احد

في اربعين يوما

نقلت من جامع
الازهر